الجمهوريـــة الجزائريـــة الديموقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــي و البـــحث العلمـــي

جامعـــة العربـــي بن مهيدي أم البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم: تسيير التقنيات الحضرية

الرقم التسلسلي:.....

رقم السلسلة:.....

إعادة تركيب المجالات الحضرية بالمدن الجزائرية

تحولات حضرية حديثة ومورفولوجية جديدة

-حالة مدينة خنشلة-

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تسيير التقنيات الحضرية

تخصص: المدن والأقاليم والبيئة "villes territoires et environnement "

إعداد الباحثة:

عبابسة كريمة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بن غضبان فؤاد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بـوشـمال صـالح	**أستاذ التعليم العالي جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي**	**رئيسا**
أ.د. بن غضبان فؤاد	**أستاذ التعليم العالي جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي**	**مشرفا**
د. بولكعيبات عيسى	**أستاذ محاضر قسم أ جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي**	**ممتحنا**
د. بن حمـادة عيـسى	**أستاذ محاضر قسم أ جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي**	**ممتحنا**
د. قريـــب عيســى	**أستاذ محاضر قسم أ جامعة العربي التبسي –تبســـــة**	**ممتحنا**
د. فلوسية لحســـن	**أستاذ محاضر قسم أ جامعة محمد بوضياف -أم البواقي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023/2022

بســـــم الله الرحمـــــــان الرحيـــــم

شكـر و امتنــان

مهما استعملنا من عبارات الإهداء و الشكر و الامتنان لمن قدموا لي يد العون والمساعدة فلن أفيهم حقهم وفضلهم الكبير من أجل الوصول إلى تكملة هذا البحث.
أخص بالذكر الأستاذ الفاضل **بن غضبان فؤاد** الذي كان الأستاذ المشرف على التأطير وإعداد هذه الأطروحة والذي لم يبخل علي بجهده ووقته كلما دعت الضرورة لذلك وله مني كل عبارات الاحترام والتقدير، كما أتقدم بالشكر لكل مسيري إدارة معهد تسيير التقنيات الحضرية الذين لم يدخروا جهدا بتقديم يد المساعدة كلما طلبت ذلك.

لكل من ساعدني جزاكم الله عني كل خير في الدنيا و الأخرة

فهرس الموضوعات

قائمـة الجـــــــــــــــداول
قائمة الأشكـــــــــــــــال
قائمة المخططـــــــــــــات
قائمة الصـــــــــــــــور

مدخـــــل عـــــام

مقدمة..... 01
1- الإشكالية..... 03
2- الفرضيات..... 05
3- أسباب إختيار الموضوع 05
4- أهداف الدراسة..... 06
5 الدراسات السابقة..... 06
6- منهجية البحث..... 09
7- أدوات وتقنيات البحث..... 10
9- مخطط البحث..... 12

الفصل الأول: إعادة التركيب المجالي، المورفولوجية والتحولات: مفاهيم، مقاربات وعلاقات.

مقدمة الفصل الاول 13
1- إعادة تركيب المجالات لحضرية..... 14
1-1 تعريف..... 14
2-1 تطور مفهوم إعادة تركيب المجالات الحضرية..... 15
1-2-1 تطور ظاهرة إعادة تركيب المجالات الحضرية بالعالم المتقدم..... 15
2-2-1 تطور ظاهرة إعادة تركيب المجالات الحضرية بالعالم النامي..... 18
3-1 عوامل إعادة تركيب مجالات المدن..... 20
1-3-1 المنافسة في احتلال المجال..... 20
2-3-1 الزمن..... 21
3-3-1 التمدد الحضري..... 21
4-3-1 الحراك الحضري..... 24
5-3-1 التجزئة الحضرية..... 25
4-1 استراتيجية إعادة تركيب المجال الحضري..... 26
1-4-1 التجدد الحضري..... 26
2-4-1 دور التجدد الحضري في إعادة تركيب المجالات الحضرية..... 27

المورفولوجيا الحضرية..... 28
2-1 تعريف المورفولوجيا الحضرية..... 28
2-2 عناصر النظام المورفولوجي..... 29
2-3 أهم المقاربات المستخدمة في دراسة المورفولوجية..... 29
2-3-1 المقاربة التاريخية والجغرافية..... 30
2-3-2 مقاربة المراحل التيبومورفولوجية..... 31
2-3-3 مقاربة التركيب المجالي..... 33
2-3-4 مقاربة التحليل المجالي..... 35
2-4 المورفولوجيا الحضرية والاقتصاد..... 36
3 التحولات الحضرية بالمدينة..... 37
خلاصة..... 43

الفصل الثاني: تجارب دولية في إعادة تركيب المجالات الحضرية.

مقدمة الفصل الثاني 44
1 دراسة لبعض تجارب إعادة التركيب المجالي بالعالم المتقدم..... 45
1-1 إعادة التركيب المجالي لمدينة Court- Saint- Etienne 'بلجيكا' 45
1-1-1 موقع المدينة..... 45
1-1-2 إعادة التركيب بالمرحلة الزراعية(فترة ما قبل 1830)..... 46
أ أهم التحولات الحضرية التي برزت بالمرحلة الزراعية..... 46
ب مورفولوجية البلدة في المرحلة الزراعية..... 47
1-1-3 إعادة التركيب بالمرحلة الانتقالية نحو التصنيع 48
أ ظهور المركزية..... 48
ب أهم التحولات الحاصلة بالمدينة في هذه المرحلة وإعادة التركيب..... 48
1-1-4 إعادة التركيب بالمرحلة الصناعية (1830-1914)..... 49
أ فترة (1830-1865)..... 49
ب فترة ما بين (1865-1890)..... 50
ج فترة ما بين 1900-1914 المرحلة الانتقالية نحو مرحلة التحضر..... 51
1-1-5 إعادة التركيب المجالي بمرحلة التعمير..... 52
أ التحولات الحضرية..... 53
ب مورفولوجية المدينة..... 55
1-1-6 إعادة التركيب المجالي بمرحلة المدن الكبرى الحواضر..... 55

أ التحولات الحضرية..... 55
2-1 إعادة تركيب المجال الحضري بمرسيليا (ظاهرة المجمعات السكنية المغلقة)..... 57
1-2-1 موقع مدينة مرسيليا..... 57
2-2-1 مميزات المجال الحضري لمدينة مرسيليا..... 58
3-2-1 آلية إعادة التركيب المجالي بمدينة مرسيليا..... 59
4-2-1 المجمعات السكنية المغلقة إحدى أهم مظاهر إعادة التركيب المجالي..... 59
2 دراسة لبعض تجارب إعادة التركيب المجالي بالعالم النامي..... 65
1-2 إعادة تركيب المجال الحضري التونسي..... 65
1-1-2 شبكة المدن التونسية..... 65
2 -1-2 أهم المظاهر التي نتجت عن عملية إعادة التركيب المجالي للمدن التونسية..... 66
2-2 إعادة التركيب المجالي في المدن الجزائرية..... 73
1-2-2 إعادة التركيب المجالي المخطط له في المدن الجزائرية..... 73
أ الفترة الأولى من بداية الاستقلال الى نهاية الثمانينات..... 73
ب الفترة الثانية بداية من التسعينات..... 74
2-2-2 إعادة التركيب المجالي غير المخطط له في المدن الجزائرية (مدينة المجتمع) 75
أ النوع الأول الأحياء القصديرية bidonville أو Gourbi 76
ب النوع الثاني parpaing –ville..... 76
ج النوع الثالث التحصيص غير الشرعي Lotissement Illégal 76
3-2-2 إعادة التركيب المجالي بمدينة العلمة 78
أ العلمة من قرية فلاحية إلى مدينة صغيرة..... 79
ب من مدينة صغيرة إلى مكان للتجارة..... 80
ج حي دبي (DUBAI) من محطة للسكة الحديدية إلى أطراف تجارية..... 80
4-2-2 إعادة التركيب المجالي بمدينة الخروب..... 83
أ الخروب تجمع عمراني ذات صبغة ريفية 83
ب من تجمع عمراني إلى مدينة صغيرة..... 84
ج انتقال تدريجي للمركزية..... 84
خلاصة..... 89

الفصل الثالث: النمو الحضري لمدينة خنشلة وحتمية التحوّل نحو الأطراف.

مقدمة الفصل لثالث..... 90
1- تاريخ نشأة وتطور مدينة خنشلة..... 91
1-1 المرحلة الرومانية 91
1-2 المرحلة الوندالية والبيزنطية..... 91
1-3 المرحلة لإسلامية..... 91
1-4 مرحلة الاستعمار الفرنسي..... 92
2- عوامل النمو الحضري لمدينة خنشلة..... 92
2-1 العوامل الطبيعية..... 92
2-1-1 الموقع الإداري لبلدية خنشلة..... 92
2-1-2 الموقع الجغرافي..... 93
2-1-3 المساحة..... 94
2-1-4 موضع مدينة خنشلة..... 94
2-1-5 جيوتقنية موضع بلدية خنشلة..... 95
أ الأراضي الصالحة للتعمير..... 95
ب أراضي متوسطة الصلاحية..... 95
ج أراضي غير صالحة للتعمير 96
2-2 العوامل البشرية 98
2-2-1 السكان..... 98
2-2-2 الكثافة السكانية..... 99
2-2-3 معدل شغل المسكن بمدينة خنشلة..... 99
2-3 العوامل الاقتصادية..... 100
2-3-1 السكان النشطون أو الداخلون في سن العمل..... 100
أ القوى العاملة..... 101
ب البطالون..... 101
ج القوى غير العاملة..... 101
2-3-2 توزيع عدد السكان المشتغلين حسب نوع النشاط..... 102
3-3التوسع العمراني بمدينة خنشلة..... 103
3-1 مراحل التوسع العمراني بمدينة خنشلة..... 103
3-1-1 التوسع العمراني خلال فترة الاحتلال الفرنسي(1847-1962)..... 103
3-1-2 التوسع العمراني في فترة الاستقلال (1962-2020)..... 109
3-2 اتجاه التوسع العمراني بمدينة خنشلة..... 111
3-2-1 دور تجمعي الحامة وانسيغة في إعادة تركيب مدينة خنشلة..... 113
أ نشأة التجمعين..... 113
ب موقع التجمعين..... 113
ج أهم الخصائص العمرانية لتجمعي الحامة وانسيغة بعد إعادة التركيب المجالي لمدينة خنشلة 116
4- علاقة أدوات التهيئة والتعمير بإعادة التركيب المجالي لمدينة خنشلة..... 120
4- 1 أدوات التهيئة المجالية..... 120
4-1-1 المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) 120
4-1-2 المخطط الإقليمي لتهيئة الإقليم(SRAT) 121
4-1-3 مخطط التهيئة لولاية خنشلة (PAW)..... 122

2-4 أدوات التهيئة الحضرية..... 127
1-2-4 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخططات شغل الأراضي للمدينة... 127
2-2-4 مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير..... 128
3-4 نحو سياسة حضرية جديدة لمدينة مستدامة..... 134
1-3-4 مخطط التناسق الحضري لمدينة خنشلة..... 135
2-3-4 تقييم إعادة تركيب المجالي ضمن مخطط التناسق الحضري لمدينة خنشلة..... 136
خلاصة..... 139

الفصل الرابع: التحولات الحضرية المرتبطة بإعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة

مقدمة الفصل الرابع..... 140
1 التحولات في استخدامات المجال بالمدينة..... 141
1-1 التحولات في استخدامات المجال في مرحلة الاحتلال الفرنسي 141
1-1-1 مجال حضري بتركيبة شطرنجية تخدم مصالح المعمرين(1878-1904)..... 141
2-1-1 توسع في الشكل الشطرنجي (1914-1953)..... 142
2-1 التحولات في استخدامات المجال بمرحلة الاستقلال..... 144
1-2-1 عوامل التحول في استخدام المجال بمرحلة الاستقلال..... 144
2-2-1 تقسيم التحولات في استخدام المجال بمرحلة الاستقلال إلى فترات 145
أ نمو عمراني سريع بسبب النمو الديموغرافي (1962-1984)..... 145
ب استمرار النمو الحضري متركز أكثر في الجهة الجنوبية (1984-2000)..... 147
ج نمو حضري في جميع الاتجاهات (2000 - 2021)..... 149
2- التحولات في مجال العقار بمدينة خنشلة..... 155
1-2 القوانين التي أدت إلى بروز تحولات في مجال العقار بالمدينة..... 155
1-1-2 قانون الاحتياطات العقارية وتأثيره على المجال العمراني للمدينة..... 155
2-1-2 قانون التوجيه العقاري وأثره على التحول في مجال العقار الحضري للمدينة..... 157
3-1-2 القانون رقم 29/90 المؤرخ في 12/01/ 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير..... 157
2-2 أسباب الارتفاع في سعر العقار بمدينة خنشلة 158
3- التحولات الاجتماعية بمدينة خنشلة..... 159
1-3 معدل النمو السكاني..... 159
2-3 الهجرة 161
1-2-3صافي الهجرة..... 161

3-2-2 المهاجرين إلى مدينة خنشلة..... 162
3-2-3 سبب الهجرة..... 163
خلاصة..... 167

الفصل الخامس: المورفولوجية الجديدة الناتجة عن عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة

مقدمة الفصل الخامس..... 165
1 المورفولوجية الحضرية لمدينة خنشلة في مرحلة الاستعمار الفرنسي..... 169
2 المورفولوجية الحضرية لمدينة خنشلة بعد الاستقلال 170
1-2 شكل النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة..... 170
1-1-2 شكل النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة سنة 1984..... 170
2-1-2 شكل النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة سنة 2000..... 172
3-1-2 شكل النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة سنة 2020..... 174
2-2 مكونات النظام المورفولوجي..... 177
1-2-2 محاور الطرق الرئيسية..... 177
2-2-2 مركز المدينة..... 179
3-2-2 الوظائف الحضرية المنتشرة في المدينة..... 180
أ الوظيفة السكنية..... 180
ب الوظيفة الخدمية بمدينة خنشلة..... 183
ج الوظيفة التجارية..... 185
د الأراضي الشاغرة..... 186
3 دور الهيئات العمومية وأصحاب المحلات التجارية في تكوين المورفولوجية الجديدة للمدينة 188
1-3دور الهيئات العمومية..... 188
1-1-3 مدى فعالية اشراك الهيئات العمومية في إعداد أدوات التهيئة..... 188
2-1-3 تأثير الشكل الحضري الحالي للمدينة على تحقيق مرونتها..... 188
3-1-3 التحول نحو انجاز المساكن الجماعية بعد سنة 2000..... 190
2-3دور أصحاب المحلات التجارية..... 191
1-2-3 توسع تدريجي للمركز..... 191
2-2-3 العلاقة التكاملية الناشئة بين النواة القديمة وطريق بابار..... 194

3-2-3 تحول في وظيفة الرصيف..... 195
4-2-3 مساهمة المحلات التجارية في استقطاب التدفقات اليومية للسكان من مناطق أخرى..... 197
خلاصة..... 201
خاتمة..... 202
المراجـــــــــع
الملاحـــــــــق
ملـخـــــــــص

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
	الفصل الأول	
01	ملخص لعملية التحول في المجال الحضري	**38**
	الفصل الثاني	
02	التحولات الحضرية البارزة بمرحلة التعمير في مدينة سانتتيان	**54**
03	التحولات الحضرية البارزة بمرحلة الحواضر في مدينة سانتتيان	**56**
04	حوصلة عن عملية إعادة التركيب المجالي في الأمثلة المختارة لمدن العالم المتقدم.	**64**
05	مقارنة عملية إعادة التركيب المجالي لمدينتي العلمة و الخروب	**87**
	الفصل الثالث	
06	عدد سكان مدينة وبلدية خنشلة بالنسبة للولاية	**98**
07	الكثافة السكانية بمدينة خنشلة.	**99**
08	معدل شغل المسكن	**100**
09	أهمية الخصوصية الموقعية لتجمعي أنسيغة والحامة في إعادة تركيب مجال المدينة	**119**
10	تصنيف التجمعات العمرانية بولاية خنشلة	**125**
11	وضعية و تطور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة	**129**
12	التجهيزات المنجزة وغير مدرجة في مخطط شغل الأرض رقم 10	**134**
13	ملخص للفترات الزمنية التي مرت بها أدوات التهيئة	**137**
	الفصل الرابع	
14	عوامل التحول في استخدام المجال بمرحلة الاستقلال	**144**
15	استهلاك المجال بمدينة خنشلة	**155**
16	سبب الارتفاع في سعر العقار	**158**
17	تطور معدل النمو وأسبابه	**160**
18	المهاجرين إلى مدينة خنشلة	**162**
19	سبب الهجرة	**163**
20	التحولات الحضرية ومختلف الاليات المساهمة في بروزها	**165**

الفصل الخامس		
21	المنطقة الصناعية بمدينة خنشلة.	**184**
22	تأثير الشكل الحضري الحالي للمدينة على تحقيق مرونتها	**189**
23	سبب التحول نحو انجاز المساكن الجماعية بمدينة خنشلة	**190**
24	تاريخ افتتاح المحل	**192**
25	نوع التجارة الممارسة	**194**
26	التحول في وظيفة الرصيف	**196**

قائمـــــــة الأشكـــــــال:

الرقم	الشكل	الصفحة
	الفصل الأول	
01	علاقة نوع إعادة تركيب المجال باستمراريته.	**15**
02	تطور ظاهرة إعادة تركيب المجالات الحضرية بمدن العالم المتقدم.	**17**
03	تطور ظاهرة إعادة التركيب المجالي في مدن العالم النامي	**19**
04	مراحل التمدد الحضري	**23**
05	عناصر النظام المورفولوجي	**29**
06	إعادة التركيب المجالي مظاهر وعوامل	**42**
	الفصل الثاني	
07	التحولات الحضرية فترة ما قبل 1830	**46**
08	مدينة سانتتيان وما جاورها في نهاية المرحلة الانتقالية	**49**
09	مدينة سانتتيان بمرحلة التعمير	**53**
10	التقسيم المجالي لبلدية مرسيليا حسب الجانب الاجتماعي للأحياء	**58**
11	الانتشار المجالي للمساكن المغلقة سنة 2013 بمرسيليا	**60**
12	آلية إعادة التركيب المجالي بالمدن التونسية	**72**
13	أزمة السكن وعلاقتها بإعادة تركيب المدن في الجزائر	**77**
14	ملخص لمراحل عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة العلمة	**82**
15	ملخص لمراحل عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة الخروب	**86**

16	حوصلة عن عملية إعادة التركب المجالي بمدن العالم المتقدم ومدن العالم النامي	**88**
	الفصل الثالث	
17	الخصائص الاقتصادية لسكان مدينة خنشلة	**101**
18	توزيع نسبة المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية لمدينة خنشلة لسنة 2020	**103**
19	نشأة ولاية خنشلة خلال التقسيم الإداري 1984	**110**
20	دور أدوات التهيئة المجالية في إعادة تركيب مدينة خنشلة	**126**
21	العوامل التي أدت إلى بروز تحولات حضرية و مورفولوجية.	**138**
	الفصل الرابع	
22	عوامل التحول في استخدام المجال بمرحلة الاستقلال	**144**
23	أسباب الارتفاع في سعر العقار	**159**
24	معدل النمو السكاني لمدينة خنشلة	**160**
25	صافي الهجرة لمدينة خنشلة	**161**
26	المهاجرين إلى مدينة خنشلة	**163**
27	سبب الهجرة	**164**
	الفصل الخامس	
28	تأثير الشكل الحضري الحالي للمدينة على تحقيق مرونتها	**189**
29	سبب التحول نحو انجاز المساكن الجماعية بمدينة خنشلة	**190**
30	تاريخ افتتاح المحل	**192**
31	نوع التجارة الممارسة	**195**
32	التحول في وظيفة الرصيف	**196**
33	الية تكوين المورفولوجية الحضرية الجديدة لمدينة خنشلة	**200**

قائمة الخرائط

الرقم	المخطط	الصفحة
	الفصل الثاني	
01	الموقع الإداري لبلدية court- saint- etienne	45
02	موقع بلدية مرسيليا بالنسبة لباريس	57
03	شبكة المدن التونسية	65
04	المجال الحضري لمدينة صفاقس	66
05	مركز تونس العاصمة	67
06	مساحة المدن بتونس	71
07	الموقع الإداري لمدينة العلمة	78
08	الموقع الإداري لمدينة الخروب	83
	الفصل الثالث	
09	الموقع الإداري لمدينة خنشلة	93
10	جيوتقنية بلدية خنشلة	97
11	التوسع العمراني لمدينة خنشلة منذ نشأتها.	111
12	اتجاه التوسع العمراني لمدينة خنشلة	112
13	الموقع الجغرافيلتجمعي الحامة وانسيغة بالنسبة لمدينة خنشلة	115
14	مخططات شغل الأراضي لتجمع انسيغة ومدينة خنشلة	130
15	مخططات شغل الأراضي للتجمع الحضري الحامة	131
	الفصل الرابع	
16	التحول في استخدام المجال سنة 1904	142
17	النمو العمراني 1904	142
18	التحول في استخدام المجال سنة 1953	143
19	النمو العمراني 1953	143
20	التحول في استخدام المجال سنة 1984	146
21	التحول في استخدام المجال سنة 2000	148
22	موقع القطب العمراني الجديد	150
23	اتجاه التوسع خلال العشر سنوات الماضية	152
24	التحول في استخدام مجال مدينة خنشلة سنة 2021	154
	الفصل الخامس	
25	الجزيرات المتشكلة في مرحلة الاحتلال الفرنسي نتيجة تقاطع الطرق	170
26	شكل النظام المورفولوجي سنة 1984.	171
27	شكل النظام المورفولوجي سنة 2000	173

28	شكل النظام المورفولوجي سنة 2020	175
29	مقارنة بين الأشكال المورفولوجية للمدينة بعد الاستقلال	176
30	الطرقات المهيكلة للنسيج الحضري بمدينة خنشلة	178
31	مكونات النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة	187
32	مساهمة المحلات التجارية في استقطاب التدفقات السكانية من مناطق أخرى	198

قائمـــــــة الصور:

الرقم	الصورة	الصفحة
	الفصل الثاني	
01	مدخل Alpilles	61
02	صورة جوية للمنطقة السكنية المغلقة Alpilles	61
03	موقع مشاريع التهيئة الحضرية الكبرى بتونس	69
04	موقع القطب التجاري بمدينة العلمة	81
05	موقع المركزين القديم و الحديث لمدينة لخروب	85
	الفصل الثالث	
06	موقع مدينة خنشلة	94
07	الحي العسكري المشيد من طرف المستعمر	104
08	مدينة خنشلة سنة 1874	105
09	طريق يقع على أطراف مدينة خنشلة أثناء المرحلة الاستعمارية - طريق عين البيضاء-	106
10	مدينة خنشلة سنة 1904	107
12/11	الحركية في المركز العمراني تشير الى وجود محلات تجارية و المرافق الخدمية	107
13	خط السكة الحديدية بمدينة خنشلة	107
14	موقع الكنيسة الاستراتيجي	108
15	المسجد أثناء فترة الاستعمار	108
16	مدينة خنشلة ابان الفترة الاستعمارية	108
17	مدينة الحامة	117
18	مدينة انسيغة	118
19	السكنات الفوضوية بمخطط شغل الأراضي رقم 17	132
20	سكنات تم تشييدها بمخطط شغل الأراضي رقم 23	133

الفصل الرابع		
21	المحطة البرية لنقل المسافرين	153
24/23/22	سكنات اجتماعية حديثة الإنجاز بالجهة الشمالية الشرقية للمدينة	153
25	موقع حي الحسناوي بمدينة خنشلة	156
الفصل الخامس		
26	موقع المركز بالنسبة لمدينة خنشلة	179
28/27	وضعية المساكن ذات الأصل الاستعماري.	180
30/29	النمط الأوروبي	182
31	النمط الفردي الحديث	182
32	شكل البناء الجماعي	182
33	موقع المساكن الجماعية المنجزة بعد سنة 2000	191
35/34	تحول وظيفي بالمساكن الفردية بطريق بابار	193
36	توسع تدريجي للمركز	194
38/37	تحول في استخدام الرصيف بمركز المدينة	197

مدخـــــــل عام

مقدمـــــة عامة :

تشهد مدن العالم باعتبارها المكان الذي تتركز فيه مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية تحولات حضرية ما يؤدي إلى تغير مورفولوجيتها التي تعتبر "كائنا حيا متطورا وهي تعبير عن تفاعل الوظيفة بالشكل "[1]، كما تبحث المورفولوجية الحضرية في "المجال الذي تحتله المدينة وأنظمة مبانيها وتخطيطها وأساس ذلك التخطيط وهي تمكننا من معرفة كيف نشأت المدينة ومراحل نموها ووظائفها وتنظيمها الداخلي"[2].

ومن جهة أخرى فإن النمو الحضري يعد أحد أهم أسباب تطور مورفولوجية المدينة، والذي بدأت تبرز معالمه بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للزيادة السكانية فأصبحت المدن تظهر كمراكز حضرية جاذبة لسكان الأرياف، والتي بقيت مستمرة حتى وقتنا الحالي؛ حيث أنه من المتوقع "أن تكون نسبة عدد سكان المدن في العالم 60 % في سنة 2030"[3]، هذه النسبة في تزايد مستمر بمدن العالم النامي، وتشير الإحصائيات إلى أن حجم النزوح الريفي الوافد إلى المدن يقدر بـ "حوالي 160.000 نسمة ينتقلون من المناطق الريفية كل يوم"[4] .

ويمكن تفسير هذه الوضعية من خلال الزيادة الطبيعية المرتفعة لسكان المدن، وكذا الارتفاع المستمر لحجم التدفقات من المناطق الريفية نحو المدن، وذلك جراء النقص الفادح في الخدمات العمومية (تعليم، صحة، ترفيه...) بالريف، وقلة مناصب الشغل، إلى جانب "إعادة ترسيم حدود المدن نتيجة لاندماج المناطق التي كانت ريفية بها"[5]، الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية توسع المدن في اتجاهات مختلفة من موضعها الأصلي مستهلكة مساحات واسعة من الأراضي المجاورة لها، حتى تعترضها بعض العوائق التي تجبرها على تغيير اتجاهها، محاولة نقل نموها إلى مواضع أخرى مجاورة، وقد أصبحت هذه الظاهرة تميز أغلب مدن العالم النامي، وقد نتج عنها العديد من الانعكاسات الاجتماعية، والاقتصادية والمورفولوجية.

ويُسهم النمو المتسارع للمدن في ظهور التحولات الحضرية استجابة لتلبية احتياجات سكان الحضر، وكذا التأقلم مع خصوصية الموضع وعناصره الطبيعية التي تحدد التوسع العمراني، وبهذا تبرز

---

[1] خالص حسني الأشيب وصباح محمود محمد.(1983). مورفولوجية المدينة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ص20.

[2] إسماعيل احمد علي.(1982). دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الثانية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص27.

[3] United nation.(2000).Department of economic and social affairs, urban and rural areas 1999, new york.

[4] الأمم المتحدة: صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA حالة سكان العالم، 2001، ص32.

[5] عبد الله عطوي. (2002). جغرافية المدن. الجزء الثاني. دار النهضة العربية الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص19.

التحولات المورفولوجية بشكل أساسي في المدينة لأنها تحولات تمس الشكل العمراني والمظهر الخارجي للكتل العمرانية المتواجدة فيها، والتي تتضح من خلال " دراسة مدى تأثير وظائف المدينة على استعمال الأرض، وإيجاد العلاقة بين مركز المدينة ومحيطه، ما يسمح لنا بتحليل شكل المدينة، ما سيساعدنا في تنظيم المدينة وتخطيطها مستقبلا"[1].

غير أن ما يميز الشبكة الحضرية في دول العالم النامي هو سيطرة المدينة الأولى التي تتركز فيها الأحجام السكانية ومختلف الوظائف والأنشطة الاقتصادية، مما يجعلها تكتسب إمكانيات خدمية لا يمكن توفرها في باقي المدن الأخرى الأقل حجمًا منها، مما ينتج عنه تدفقات سكانية في اتجاهات مختلفة بحثًا عن تلك الخدمات وكذا العمل والسكن، وهو ما يضفي عليها أشكالاً مورفولوجية متعددة، حيث يعكس كل شكل مورفولوجي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي أدت إلى ظهوره.

ونفس هذه الظاهرة تعرفها الشبكة الحضرية الجزائرية والتي اتضحت ملامحها بشكل كبير من خلال سياستها التنموية المعتمدة على الصناعة التي تركزت على الشريط الساحلي من جهة، والتي تدعمت جراء عمليتي التقسيم الإداري لسنتي 1974 و1984 من جهة ثانية، وترتب عنها ارتقاء العديد من المراكز العمرانية إلى مصاف المدن خاصة الصغرى منها، انعكس ذلك على اختلال توازن الشبكة الحضرية الوطنية.

ومن جانب آخر، فإن السياسة الاستعمارية التي طبقت بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية وما تبعها من سنوات قليلة بعد الاستقلال قد ترتب عنه تحولات عميقة في ملامح المدن الجزائرية وذلك بإدخال أشكال عمرانية جديدة على تلك التي كانت موجودة، وقد تعمق ذلك أكثر بعد الاستقلال "نتيجة لارتفاع نسبة التحضر بسبب ازدياد معدلات نمو السكان وكذا هجرتهم نحو المدن، هذا بعد توجه الجزائر نحو التصنيع و إهمالها للأراضي الزراعية واستنزاف القريبة منها من المدن من أجل التوسع العمراني، لتستمر المدن في النمو مع التركيز على تعزيز قطاع الخدمات، وتجاوزت نسبة التحضر النصف في نهاية القرن العشرين، فزاد عدد المدن الكبرى التي يتجمع فيها عدد كبير من السكان نتيجة تركز الخدمات بها، لتليها مدن متوسطة تجاور المدن الكبرى ثم تجمعات حضرية صغيرة، حيث فضل السكان التجمع نتيجة الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر "[2].

[1] محسن عبد الصاحب المظفر وعمر الهاشمي يوسف.(2010). جغرافية المدن- مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية-. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص235.

[2] زناتي جلول.(2015). النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، ص125-126.

وعليه، نجد أن المدن الجزائرية تمتزج فيها العديد من الأشكال المورفولوجية الناتجة عن التحولات الحضرية التي مست العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتي ترتب عنها تداخل في الوظائف الحضرية، وتشتت في استخدامات الأرض، وغياب التناسق المجالي جراء التوسعات العمرانية المتراكبة عبر السياسات المختلفة التي عرفتها المدينة الجزائرية والتي أدت إلى تعمق ظاهرة التمدد الحضري، وانتشاره في العديد من المراكز العمرانية التي شهدت بدورها تحضرًا متسارعًا وغيّر من مورفولوجيتها ودخول أشكال جديدة للنمو الحضري؛ حيث تشهد المدن الجزائرية على مدى العقدين الماضيين اختلالات كثيرة من مشاريع لم تكتمل أين يتم تجربة أشكال مختلفة من التعمير[1]، كل هذه المظاهر التي برزت بالمدن الجزائرية نصنفها ضمن عملية إعادة تركيب المجال الحضري.

الإشكالية:

شهدت مدينة خنشلة نمو حضري مهم بعد الاستقلال ومع اتساع حجمه في العشرين سنة التي مضت برزت تحولات حضرية عديدة سمحت بتغير مورفولوجيتها، لذا سوف نقوم بتسليط الضوء على هذه المدينة باعتبارها نموذج يُساعد في فهم وإدراك عملية إعادة التركيب المجالي.

تعتبر مدينة خنشلة عاصمة الولاية منذ التقسيم الإداري سنة 1984، أين انفصلت عن الولاية الأم أم البواقي، تقع المدينة جغرافيًا بمنطقة السهول العليا عند سفوح جبال الأوراس على ارتفاع 1130م عن مستوى سطح البحر، وهي تتموضع داخل منطقة انتقالية بين التل والصحراء إذ تعد من المدن الداخلية الشرقية التي تقع بمحاذاة التل[2]، تعتبر مدينة خنشلة أصغر بلدية مساحة في الولاية وهي تتناسب مع وظيفتها الإدارية لتوفرها على مختلف المرافق والتجهيزات وتعد قطب ولائي هام في عملية النقل واستقطاب التدفقات من مختلف بلديات الولاية بواسطة شبكة هامة من الطرق خاصة الوطنية منها رقم 80، 88 و32 والولائية رقم 4 و5 ما جعلها تشكل منطقة ربط بين المدن الساحلية والداخلية الشرقية.

كانت مدينة خنشلة خلال فترة الاحتلال نواة استطانية ذات شكل شطرنجي، وخلال التقسيم الإداري لسنة 1974 اكتسبت مقرًا للدائرة لتقديم الخدمة الإدارية، وترتب عن هذا المكسب توافد أحجام

[1] Kerdoud, N.(2017). Recompositions urbaines et nouveaux espaces de consommation en Algérie: les dynamiques commerciales aux périphéries des villes de l'Est algérien.Paris: L'Harmattan. P 75.

[2] Djebnoune. B. (2009). les inégalités dans la qualité de vie des quartiers d'une ville intérieure - cas de la ville de khenchela (Est Algérien), Mémoire de magistère aménagement du territoire, université Badji mokhtar, Annaba. P 74.

سكانية إليها من المناطق الريفية المحيطة بها، والتي كانت عاملاً أساسيًا في النمو العشوائي للمدينة والذي تركز في الجهة الشمالية والجهة الشمالية الشرقية.

وفي أثناء التقسيم الإداري سنة 1984 تم ترقية المدينة إلى رتبة مركز للولاية، وعرفت المدينة بعدها توسعًا عمرانيًا متسارعًا لإنجاز مختلف المشاريع المرافقة هذه الترقية وتحسين المظهر العمراني للمدينة باعتبارها عاصمة الولاية، كما استقبلت المدينة نزوحًا ريفيًا حادًا وذلك للاستفادة من السكن، والعمل والخدمات التي أصبحت متوفرة بالمدينة، وذلك أن المشاريع السكنية كانت تستحوذ على نسبة كبيرة من جملة المشاريع المنجزة بالمدينة والذي كانت بأنماط مختلفة: السكن الجماعي ببرامج متعددة ومتلاحقة، والسكن الفردي الموقع بالجهة الجنوبية الشرقية في شكل تحصيصات (تحصيص بوزيان، تحصيص السعادة...)، بالإضافة إلى إنجاز المنطقة الصناعية في الجهة الشمالية.

وباستمرار ارتفاع النمو السكاني من خلال ارتفاع الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة إلى المدينة بعد توفرها على عناصر الجذب، فقد أصبح موضع المدينة غير كاف لاستيعاب مختلف المشاريع، الأمر الذي أدى إلى نقل هذا النمو الحضري إلى الأطراف، وبشكل خاص إلى تجمعي "الحامة" التي تقع في الجهة الشمالية للمدينة و"انسيغة" بالجهة الجنوبية، واحتضنتا العديد من البرامج السكنية وكذا توقيع التجهيزات الخدمية الكبرى (الجامعة).

خلال هذه الفترة، فقد اتسعت حدود المدينة وامتدت أطرافها وظهرت أحياء سكنية جديدة بالجهة الجنوبية؛ حيث كان التوسع فيها جد متسارع نتيجة لاستقطابه للعديد من البرامج السكنية التي استفادت منها المدينة خلال هذه الفترة، والتي وقعت على مجال مجزأ إلى جزأين، الأول يتبع بلدية خنشلة، والثاني يقع ضمن أراضي تابعة لبلدية انسيغة، حيث تم إنجاز أغلب هذه المشاريع بعد مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات: خنشلة، أنسيغة والحامة سنة 2008م[1]. استمر توسع المدينة وتم في السنوات القليلة الماضية توجيه المشاريع من طرف مسيري المدينة بالاتجاه الشمالي، خاصة الجهة الشمالية الشرقية، وبرمجت العديد من المشاريع السكنية والتجهيزات الخدمية منها ما تم إنجازه ومنها ما هو في طريق الإنجاز.

[1] Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2004). Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal khenchela – El hamma – N'sigha, Première Phase.

إن التركيب الحضري الحالي لمدينة خنشلة يتميز بوجود مجالات حضرية تختلف عن بعضها البعض في الشكل والوظيفة، ما يجعلنا أن نقول أن مظهر المجال الحضري للمدينة قد عرف عملية إعادة تركيب حيث تغير واكتسب مورفولوجية جديدة بفعل التحولات الحضرية الحديثة.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف كانت عملية إعادة تركيب المجالات الحضرية بمدينة خنشلة في ظل التحولات الحضرية الحديثة والمورفولوجية الجديدة للمدينة؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي، التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي عوامل النمو الحضري لمدينة خنشلة؟
- كيف أثرت أدوات التهيئة والتعمير على عملية إعادة التركيب المجالي بالمدينة؟
- ما هي التحولات الحضرية التي كانت لها علاقة بعملية إعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة؟
- ما هي المورفولوجية الجديدة التي نتجت عن عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة؟

كل هذا يتطلب طرح الفرضيات التالية:

- الفرضيـــــــات:

- **الفرضية الأولى:** إضافة إلى أدوات التهيئة والتعمير التي ساهمت في التنظيم المجالي الحالي لمدينة خنشلة فهناك عوامل أخرى أدت إلى النمو الحضري المتسارع بها.

- **الفرضية الثانية**: تعتبر التحولات الحضرية والمورفولوجية الجديدة للمدينة أهم المظاهر الحضرية التي ميزت عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة.

- أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار هذا الموضوع في:

- خصوصية النمو الحضري الذي تتميز به مدينة خنشلة.
- حداثة التحولات الحضرية الحاصلة بها نتيجة النمو الحضري السريع الذي مس المدينة.
- البحث في مختلف العوامل التي من شأنها إحداث نوع من التناسق الحضري.

- أهداف الدراســـــة:

نرمي من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى:

- **الهدف الأول:** إبراز عوامل النمو الحضري لمدينة خنشلة وتحديد دور أدوات التهيئة والتعمير في إعادة التركيب المجالي.
- **الهدف الثاني:** التعرف على التحولات الحضرية والمورفولوجية المرتبطة بإعادة تركيب المجال الحضري بمدينة خنشلة
- **الهدف الثالث:** إيجاد الأليات التي تسمح بإعادة تركيب مجال المدينة حتى تكون المدينة أكثر ديناميكية في ظل التحولات الحديثة والمورفولوجية الجديدة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لابد لنا من دراسة لبعض الأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع البحث من أجل التعرف إلى ما توصل إليه الباحثون السباقون لهذا الموضوع لتحديد انطلاقة صحيحة ومختلفة لبحثنا سواء من ناحية الإشكالية، تحديد الأهداف وكذا استخدام منهجية مغايرة وأدوات تحليلية مناسبة، إلى جانب إدراك المفاهيم الأساسية المتوائمة مع طبيعة البحث وتوفير المعلومات والبيانات من خلال الاطلاع على الحالات الدراسية المشابهة، ما سيسمح لنا بالتعرف على موضوع البحث من عدة جوانب.

- الدراسات السابقة:

لقد تمت الاستفادة من بعض الدراسات السابقة المهتمة بموضوع إعادة تركيب المجالات الحضرية، حيث ركز كل بحث على دراسة نقاط معينة، وشكلت مادة جيدة كونت لدينا اطارا فكريا ساعدنا في استيعاب جوانب البحث المختلفة ويتعلق الأمر بـ:

*- بحث منشور بمجلة "NOROI" سنة 1991 من طرف الباحث (Gasnier Arnaud) باللغة الفرنسية بعنوان Centralité urbaine et recomposition spatiale. L'exemple du Mans مكون من 10 صفحات، قدم فيه الباحث شرحا عن ما تشهده مدينة Mans الواقعة في الغرب الفرنسي، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتحليل عملية إعادة تركيب مجالي التي عرفتها المدينة بعد الديناميكية الحضرية التي عاشتها بسبب التغيرات السياسية والاجتماعية، إذ يعرف مركز المدينة إعادة هيكلة من خلال استقطابه لمختلف الأنشطة وإلغاء تخصص المجالات مع الخوف من زيادة الانقسامات الاجتماعية والمكانية[1].

[1] Gasnier, A. (1991). Centralité urbaine et recomposition spatiale. L'exemple du Mans. Norois, 151(1), 269-278.

*- رسالة دكتوراه مقدمة سنة 1998 من طرف الباحث (Naïk Miret) باللغة الفرنسية، تحت عنوان Métropolisation et recomposition d'un espace d'immigration méditerranéen : le cas de Barcelone ، تتشكل من 498 صفحة، من جامعة (Poitiers) حيث اعتمد الباحث على تحليل كيفية تحول مدينة برشلونة إلى مدينة ميتروبولية بالاعتماد على مختلف الرسوم البيانية والخرائط وهذا نتيجة للهجرة الوافدة من داخل اسبانيا خلال الفترة ما بين 1900، 1970، ما نتج عنه تمركز ديموغرافي واقتصادي ووظيفي بالمدينة، لتليها الهجرة الدولية التي ساهمت في بروز مجالات جديدة متكاملة ومحددة. هذه العوامل تسببت في إعادة تركيب مكثفة للمجال الحضري لمدينة برشلونة، وقد خلص البحث إلى حتمية أن يتوفر في الدراسات الحضرية دمج لعملية تحليل ديناميكية الهجرة الاجتماعية مع الديناميكية المجالية كون المجموعات المهاجرة إلى مدينة برشلونة تقدم تنوعًا مختلفا في الأصل والخصائص الاجتماعية والمهنية لتشكل أجزاء من المجال الجديد للمدينة.[1]

*- رسالة دكتوراه مقدمة سنة 2001 من طرف الباحث(Frédéric Richard) باللغة الفرنسية، تحت عنوان De la polarisation a la fragmentation socio- spatiale, processus de la recomposition urbaine a Londres، تضم 417 صفحة، من جامعة (Poitiers) استخدم الباحث المنهج التاريخي، واعتمد على مختلف المصادر الإحصائية والجغرافية والبيانية في عملية تحليله من أجل إظهار كيفية انتقال مدينة لندن من ظاهرة التجمع والاستقطاب إلى ظاهرة التجزئة المجالية والاجتماعية، بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المدينة منذ منتصف السبعينات وكيف تأثيرها على عملية إعادة التركيب المجالي، خاصة بالمناطق المركزية الفقيرة، وقد ركز الباحث على منطقتين بلندن: المنطقة الأولى هي حي "Tower Hamlets" إذ بين كيفية إتمام عملية تحسين وتجديد النسيج الحضري بها والتي أدت إلى بروز التجزئة الاجتماعية للمجال، والمنطقة الثانية تتمثل في حي "Isle Of Dogs" الذي تجري به عمليات التحسين الحضري، وقام الباحث بتحليله مجاليًا وبيّن كيفية تحوله تدريجيا إلى قرية صغيرة داخل مدينة نتيجة لعدة عوامل[2].

*- كذلك نجد بحث منشور بـ "Cahiers du Gremamo" سنة 2003 من إعداد الباحث (Amor BELHEDI) سنة 2003 باللغة الفرنسية بعنوان différenciation et recomposition de l’espace urbain en Tunisie مكون من 22 صفحة، اعتمد الباحث على تحليل المجال الحضري التونسي باستخدام واستعراض النقاط المشتركة التي يتميز بها هذا المجال، باستعمال المعطيات الإحصائية والبيانية، وحدّد أهم العوامل المميزة للمدن التونسية والتي سمحت بإعادة تركيبه (التوسع

[1] Miret, N. (1998). Métropolisation et recomposition d'un espace d'immigration méditerranéen: le cas de Barcelone (Doctoral dissertation, Université de Poitiers).

[2] Richard, F. (2001). De la polarisation à la fragmentation socio-spatiale, processus de recomposition urbaine à Londres (Doctoral dissertation, Université de Poitiers).

المجالي والتفريغ المتباين والاختلاف بين المجالات، إعادة التوزيع الداخلي، تقوية التفرقة بالمشاريع الحضرية الجديدة)، كما تطرق الباحث إلى بعض من مظاهر إعادة التركيب المجالي للمدن التونسية[1].

*- رسالة دكتوراه مقدمة سنة 2004 من طرف الباحث(Yves Hanin) باللغة الفرنسية، عنوانها Mutations spatiales et recompositions territoriales : les processus territoriaux dans le cas de Court-Saint-Etienne (Belgique) تضم 291 صفحة وعدد من الخرائط والأشكال البيانية من جامعة (Catholique de Louvain) ببلجيكا، حيث استعرض الباحث مراحل إعادة التركيب المجالي لمدينة Court-Saint-Etienne، وهي مدينة تقع وسط بلجيكا، وقد شرح كيفية تحول المدينة من قرية صغيرة إلى مدينة داخل مجال متروبولي عبر المراحل المختلفة (المرحلة الزراعية، المرحلة الصناعية، مرحلة التعمير وأخيرا المرحلة المتروبولية)[2].

*- رسالة دكتوراه مقدمة سنة 2007 من طرف الباحث (براهيم بن لخلف) باللغة الفرنسية، تحمل عنوان Recomposition Des Territoires Urbains En Algérie L'exemple D'Annaba تضم 359 صفحة من جامعة (باجي مختار عنابة) بالجزائر، ركز الباحث من خلال هذه الأطروحة على الديناميكية العمرانية بالمجالات الحضرية في مدينة عنابة والتي كانت سببا في إعادة تركيب المجالات بالمدينة التي نتج عنها عمران متباهى به، وعمران متجاهل وعشوائي حسب ما ذكر الباحث، وهو الشيء الذي جعل المدينة صعبة التسيير خاصة مع تحوّل الأرياف المجاورة إلى مراكز حضرية تحت تأثير النمو الحضري لمدينة عنابة[3].

*- بحث أخر منشور بمجلة "Pouvoirs locaux" سنة 2008 من إعداد Elisabeth Dorier وأخرون باللغة الفرنسية مكون من 10 صفحات يحمل عنوان Ensembles résidentiels fermés et recompositions urbaines à Marseille، وقد اهتم البحث بتبيان ظاهرة المجمعات السكنية

[1]Belhedi, A. (2003). Différenciation et recomposition de l'espace urbain en Tunisie. Cahiers du Gremamo, n° 18, Paris.

[2] Hanin, Y. (2004). Mutations spatiales et recompositions territoriales : les processus territoriaux dans le cas de Court-Saint-Etienne (Belgique). Thèse de doctorat. Université catholique de Louvain, Département d'Architecture, d'Urbanisme, de Construction et d'Environnement.

[3] Benlakhlef, B. (2007). Recomposition des territoires urbains en Algérie l'exemple d'Annaba (Doctoral dissertation, Annaba), université Badji Mokhtar –Annaba.

المغلقة بمدينة مرسيليا و كيف ساهمت في عملية إعادة تركيب المجال وتحسينه وذلك بتوفير الأمن وتحقيق جاذبية المجال الحضري بمدينة مرسيليا.[1]

*- رسالة ماجستيير مقدمة سنة 2015 من طرف الباحثة (Mendes Amel) باللغة الفرنسية، تحت عنوان á la recomposition socio-spatiale et fonctionnelle des entités urbaines Mascara، تضم 147 صفحة، من جامعة وهران، حيث ركزت الباحثة على قراءة النسيج العمراني لمدينة معسكر، من خلال تحليل التحولات المورفولوجية والديموغرافية وكذا التحوّل في الأطر المبنية لحي باب علي وكذا مركز المدينة.[2]

من خلال ما تم التطرق إليه من الدراسات السابقة يمكن القول أن عملية إعادة تركيب المجالي تم دراستها على نطاق واسع، لكن في الأبحاث التي أطلعنا عليها لم يتم التركيز على تحليل هذه العملية من حيث دراسة التحولات الحضرية ومورفولوجية المدينة.

- المنهجية:

حتى نتمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة، فقد اعتمدنا في بحثنا على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: فمن خلاله تم وصف مختلف مظاهر إعادة التركيب المجالي التي عرفتها منطقة الدراسة وتحليلها تحليلا دقيقا.

- المنهج الاستنباطي: قصد تشخيص تأثير إعادة التركيب المجالي على مدينة خنشلة، وذلك بوضع الفرضيات ثم نتأكد من صحتها بالاعتماد على نتائج الدراسة التحليلية.

- المنهج المسحي: تجميع مختلف البيانات المتعلقة بإعادة التركيب المجالي عبر مختلف المراحل التاريخية بغية توضيحها.

- المنهج الكمي- الإحصائي، وقد أسهم في توضيح من خلال البيانات الإحصائية مختلف التحولات الحضرية والتي أحدثت إعادة التركيب المجالي وظهور تطور مورفولوجي لمدينة خنشلة.

- المنهج المقارن: من خلال مقارنة ظاهرة إعادة تركيب المجالات الحضرية عبر مختلف المراحل التاريخية من أجل استيعابها وإدراكها في بعديها المجالي والزمني.

[1]Dorier, E. et autre. (2008). Ensembles résidentiels fermes et recompositions urbaines à Marseille, pouvoirs locaux, institut de la décentralisation.

[2] Mendes, A. La recomposition socio-spatiale et fonctionnelle des entités urbaines à Mascara (Magister dissertation, Université Mohamed Ben Ahmed d'Oran 2).

- منهج دراسة الحالة: وذلك باختيار مدينة كنموذج تظهر فيه عملية إعادة التركيب المجالي، وهي مدينة خنشلة.

وانطلاقًا من هذه المناهج المستخدمة في البحث، فقد تضمنت المنهجية المراحل التالية:

- **المرحلة النظرية:** في هذه المرحلة يتم البحث عن مختلف المصادر والمراجع العلمية المرتبطة بموضوع البحث، ونخص بالذكر: كتب، مجلات ودوريات، ومقالات وأطروحات ماجستير ودكتوراه... وتشكيل ملف للوثائق، وإجراء القراءات من أجل فهم واستيعاب دوافع إحداث إعادة تركيب للمجالات الحضرية لتحديد المفاهيم الأساسية للبحث، إلى جانب إدراك مختلف التحولات الحضرية الحديثة وآلية حدوثها والتي ترتب عنها ظهور مورفولوجية جديدة بالمدينة، كما سنحاول الاستفادة من مختلف التجارب الأجنبية والجزائرية في مجال إعادة تركيب المجالات الحضرية بالإطلاع عليها وتحليلها حتى نتمكن من ملائمتها مع خصوصية المجال الحضري لمدينة خنشلة.
- **المرحلة الميدانية:** وهي مرحلة النزول إلى الميدان والتعامل معه، والذي يتناول تحليل عوامل النمو الحضري لمدينة خنشلة واتجاهاته ومحدداته الأساسية، وتحديث خرائط التوسع العمراني، والتقاط الصور الفتوغرافية والتي من شأنها توضيح مختلف التحولات الحضرية بالمدينة، وكذا المورفولوجية الجديدة بها، كما سنستند إلى تقنيات البحث الميداني والمتعلقة باستعمال الاستمارة الإستبيانية والمقابلة للكشف عن مختلف العوامل التي تساعد في تصور نظام لإعادة تركيب المجالات الحضرية لمدينة خنشلة وتحقيق أهداف البحث.
- **مرحلة التحليل والمعالجة:** سنتناول في هذه المرحلة الكتابة والتحليل لكل ما تم جمعه من معطيات وإحصائيات وبيانات، وتوضيحها في أشكال بيانية، وجداول وخرائط... للخروج باستنتاجات تتعلق بآلية حدوث التحولات الحضرية جراء النمو الحضري المتسارع لمدينة خنشلة، وظهور المورفولوجية الجديدة، ومن ثم التوصل إلى معارف علمية جديدة تتعلق بإعادة تركيب المجالات الحضرية، وعلى أساس كل ذلك وغيره يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات المطروحة بالبحث.

- أدوات وتقنيات البحث:

تختلف حسب طبيعة البحث ونوعية النتائج التي يرغب الباحث في الوصول إليها، وعلى اعتبار أن موضوع بحثنا يتمحور حول ابراز عملية إعادة التركيب المجالي التي تشهدها مدينة خنشلة استعملنا الأدوات والتقنيات التالية:

جمع المعلومات والتحقيق الميداني: وذلك بالاعتماد على مختلف المصادر والمراجع التي تتعلق بالبحث من كتب ومذكرات وأطاريح ومجلات علمية وكذا مواقع الانترنت، إلى جانب مختلف المديريات المحلية المعنية والتحقيق الميداني بالتقاط الصور.

البرامج الحاسوبية المستخدمة في البحث: تم الاعتماد على برنامج ARCGIS10.3 لمساعدتنا على القراءة المجالية والمساحية لمختلف الظواهر بكل سهولة، وبرنامج SphinxPlus^2 وذلك لتحليل مختلف البيانات الواردة من نتائج المقابلة والاستمارات الموزعة وتحليلها.

الملاحظة: يتم استخدام الملاحظة في كافة العلوم، فهي أداة فعالة تمكن الباحث من الحصول على معلومات وبيانات حقيقية لا يمكن الحصول عليها بأداة اخرى (استعمال الحواس لإدراك الحقائق).
قد استخدمنا هذه الأداة منذ بداية البحث بمدينة خنشلة وذلك من خلال الخرجات الاستطلاعية لاستيعاب مختلف الظواهر المتعلقة بموضوع بحثنا.

المقابلة: وقد أجريت مع ممثلي الهيئات العمومية الذين لديهم علاقة مباشرة بالبحث بمختلف المصالح التقنية المنتشرة بمدينة خنشلة، وهذه المصالح تتمثل في: مديرية البناء والهندسة المعمارية والبناء لولاية خنشلة والقسم الفرعي له لبلدية خنشلة، والمصلحة التقنية لبلدية خنشلة، ومديرية التجهيزات العمومية لولاية خنشلة، ومديرية السكن لولاية خنشلة، والوكالة الوطنية للتسيير والتنظيم العقاري للولاية، والوكالة العقارية للولاية، ومديرية أملاك الدولة للولاية، ومديرية البيئة للولاية، ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية، إلى جانب مصلحة الصفقات والبرامج ومتابعة مختلف المشاريع بمقر ولاية خنشلة وكذا مصلحتي التعمير والتجهيز بدائرة خنشلة.
مع الإشارة إلى أن عدد أفراد العينة اللذين قمنا بإجراء المقابلة معهم قد بلغ 23 فرد وهم موظفون لديهم خبرة في مجال تسيير المجال العمراني للمصالح المذكورة أعلاه، ولقد حاولنا إجراء مقابلة مع أكثر من شخص في المديريات والمصالح التي رأينا بأن لها دور مهم في عملية إعادة التركيب المجالي للمدينة.

الاستمارة الاستبيانية: تعتبر من أكثر الأدوات شيوعًا من أجل تحليل الظواهر الموجودة في مجال البحث عن طريق أسئلة يتم توجيهها للمبحوثين، وفي هذا البحث قمنا بإعداد استمارتين كل منها يحوي أسئلة موجهة لعينة عشوائية، حيث تم توجيه الاستمارة الأولى لأصحاب المحلات التجارية بأماكن تركز التجارة بالمدينة والاستمارة الثانية وُجهت للسكان.
بالنسبة للاستمارة التي تم توزيعها على أصحاب المحلات التجارية فتم تحديد عددها بناءً على عدد المحلات التجارية (10960 محل) بأخذ نسبة (3٪) من العدد الكلي لها، وقد اختيرت عينة بحجم قدره 329 محل تجاري موزعة على مركز المدينة وطريق بابار بطريقة متساوية وقد كان مجموع الاستمارات التي تم استرجاعها 294 استمارة.

وبالنسبة للاستمارة الموزعة على السكان فقد قمنا بانتقاء مجالين حضريين مختلفين، بناءً على عدة معطيات كالموقع، عدد المساكن ومدى حداثة المجال الحضري، وهما: النواة القديمة بالمركز والقطب العمراني على الأطراف بالجهة الجنوبية للمدينة، حيث بلغ مجموع الاستمارات 226 استمارة (119 استمارة بالنواة القديمة،107 بالقطب العمراني).

وعليه، يمكن أن نقدم مخطط البحث التالي:

- مخطط البحث:

من أجل التحكم في موضوع بحثنا والإلمام بكل عناصره الأساسية، قمنا باتباع مخطط البحث المقسم إلى 05 فصول، كما يلي:

مقدمة عامة: والذي خصصت لتقديم عام وشامل للموضوع، وطرح إشكالية البحث ووضع فرضيات كإجابة مسبقة ومؤقتة، وكذا أسباب اختياره والأهداف المرجوة من هذا العمل، ضف إلى ذلك فقد تم تحديد أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول: إعادة التركيب المجالي، المورفولوجية والتحولات: مفاهيم، مقاربات وعلاقات.

الفصل الثاني: أهم التجارب الدولية والمحلية في إعادة تركيب المجالات الحضرية وانعكاساتها على المورفولوجية الحضرية.

الفصل الثالث: النمو الحضري لمدينة خنشلة وحتمية التحوّل نحو الأطراف.

الفصل الرابع: التحولات الحضرية المرتبطة بإعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة.

الفصل الخامس: المورفولوجية الجديدة الناتجة عن عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة.

خاتمـــــة: التي تضمنت مناقشة للفرضيات والوصول الى نتائج نهائية حول البحث المقدم.

الفصل الأول:

إعادة التركيب المجالي، المورفولوجية والتحولات: مفاهيم، مقاربات وعلاقات.

مقدمة:

تعتبر المجالات الحضرية المكان الملائم الذي تتوطن به مختلف النشاطات الإنسانية والتي تخضع للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسكانها، الذين يتزايد عددهم في هذه المجالات بصفة مستمرة، مما يجعلها عرضة لبروز تحولات مستمرة ومتعددة، وكذا تغيير في شكلها المورفولوجي، والتي تختلف من مجال حضري لأخر، تبعا لعوامل متباينة تؤثر على عملية إعادة التركيب المجالي الذي يكون في الغالب محدد وفق استراتيجية معينة.

في هذا الفصل سوف نحاول تحديد أهم المفاهيم النظرية، التي يمكن الاعتماد عليها في بناء الجانب التطبيقي من البحث وذلك بتحديد مفهوم: إعادة تركيب المجالات الحضرية، المورفولوجيا الحضرية، التحولات الحضرية وأخيرا كيفية تفاعل إعادة التركيب المجالي مع المورفولوجيا والتحولات الحضرية ودور الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان.

1 إعادة تركيب المجالات الحضرية:

نتيجة للتوسع العمراني برزت أشكال مختلفة للمجالات الحضرية، الأمر الذي تطلب استعمال مصطلحات مختلفة لوصف المجال الحضري منها: التجمع أو التكتل، المجال الحضري، المجتمعات الحضرية، المتروبول[1]...، فالمتروبول مثلا يتميز بتعدد التجمعات الحضرية الكبرى، أين يتمركز السكان والنشاطات بصفة كبيرة وأين يوجد تطور كبير لوسائل النقل والاتصال، فالانتشار الكبير للتجمعات الحضرية يؤدي الى ادخال قرى ومدن داخل المجال المتروبولي[2].

1-1 تعريف:

نعني بإعادة تركيب المجال الحضري " إعادة ترتيب مجموعة كاملة تتكون من مختلف العناصر، والتي تم تجزئتها من قبل، كما أن إعادة التركيب لا يأتي إلا بعد التحليل ونستطيع القول بأنه امتداد للتحليل"[3]. بمعنى آخر هو تحول عميق في الهيكلة المجالية والذي يقود إلى تغييرات وتحولات في المجال والشكل الحضري (مورفولوجية المجال الحضري).

إعادة تركيب المجال الحضري: هو توجه يهدف إلى إعادة تنظيم المدن التي عرفت عملية تجزئة عبر مراحل زمنية مختلفة و مرت بظروف معينة، من أجل الوصول إلى أهداف محددة كتحسين نوعية الحياة وإعادة تنشيط الاستثمارات الاقتصادية وتحقيق التماسك الاجتماعي بها...

ولنتمكن من إعادة تركيب مجالاتنا الحضرية بطريقة مدروسة وغير عشوائية، حتى نضمن وجود استمرارية بالمجال الحضري، يجب توفير كوادر من جميع التخصصات بهدف القيام بتحليل عمراني لهذه الأخيرة للوصول إلى إستراتيجية واضحة وغير عشوائية (شكل رقم 01)، يتم فيها التدخل العمراني على المدن، الذي يحدث تغيير في مورفولوجية المدينة، بحيث تسمح خطة النمو المستقبلية بتصور المساحات التي يمكن أن تصبح مركزًا ثانويًا للمدينة[4]. أي أنه يجب الاستناد إلى نموذج علمي يسمح بفهم متعمق للبعد الاجتماعي والثقافي المحلي ويفهم كيف يتم فصل التباين بين المناطق أو المجالات المختلفة من أجل توجيه الأفراد نحو تحقيق ما يتصورونه في المستقبل.[5]

---

[1] Allain, R. (2004).morphologie urbaine, géographie, aménagement et architecture de la ville. Armand Colin, Paris, P. 51.

[2] Dorignon, L, Hervé Marchal, Jean- marc Stébé. (2014). les grandes questions sur la ville et l'urbain. presse universitaires de France, 2éme édition. P. 255.

[3] Dictionnaire de l'académie française, en ligne, www.atilf.atilf.fr (19/01/2019).

[4] Jamal, A. C. (2018). Regional planning and urban revitalization in mid-sized cities: A case study on Downtown Guelph. Canadian Journal of Urban Research, 27 (1): 24-36. https://cjur.uwinnipeg.ca/index.php/cjur/article/view/113/58 (Accessed May 11, 2021).

[5] Ther-Ríos, F. (2020). Others ruralities /understanding Chiloé: Proposals for a recomposition based on a new model of territorial epistemology. Journal of Rural Studies. 78: 372-377. DOI: 10.1016/j.jrurstud.2020.06.032 (Accessed june 15, 2021).

شكل رقم 01: علاقة نوع إعادة تركيب المجال باستمراريته.

Source: Réalisé par le chercheur 2019 sur la base de: Jamal, A. C, (2018).

2-1- تطور مفهوم إعادة تركيب المجالات الحضرية:

يختلف تطور مفهوم إعادة تركيب المجالات الحضرية بين العالم المتقدم و العالم النامي، وذلك من حيث العوامل المتحكمة فيها وكذا الاستراتيجيات المتبعة والانعكاسات المترتبة عنها والمتعلقة بتغيير المورفولوجية الحضرية وظهور تحولات حضرية ويتضح هذا الاختلاف كما يلي:

1-2-1 تطور ظاهرة إعادة تركيب المجالات الحضرية بالعالم المتقدم:

- تميزت مدن العالم المتقدم في بداية الأمر بشكلها التقليدي المنتظم والمتجانس والمحصن، إذ يشكل مركزها مقر لعقد مختلف الاجتماعات ومكان للعبادة ومختلف الأنشطة، كما تنتظم حوله الأحياء السكنية، وتعتبر هيراركية الطرق وتسلسلها سببا في هذا التكوين العمراني المتجانس، والذي مازال يحظى بإعجاب المختصين بالتعمير بالرغم من التحولات الكثيرة التي عرفها مجالها الحضري. ومنذ عصر النهضة الذي إمتد من القرن 15 عشر الى القرن 19 عشر عرفت مدينة القرون الوسطى

أو المدينة التقليدية عدة تحولات بمظهرها العمراني، فقد تم انشاء مدن جديدة والتي تبعت النمو العفوي للمدينة التقليدية (فرساي Versailles بفرنسا و سان بترسبورغ Saint Pétersbourg ... بروسيا)، ما سمح ببروز تحولات على المظهر العمراني، فقد كان الاعتماد في هذه المرحلة على مظهر البنايات (الجانب الجمالي) دون مراعاة تكيفها مع احتياجات سكان هذه المدن.

- ومع بداية الثورة الصناعية في القرن 19 و التقدم التكنولوجي و ظهور السكك الحديدية، شهدت المدن تغيير في تركيبها المجالي ونهاية للمدينة المحصنة من أجل تلبية مختلف احتياجات الأنشطة الصناعية والتجارية في ذلك الوقت، وكذا لاستيعاب الثورة الديموغرافية الهامة والنزوح الريفي، فأصبحت المدينة كيانًا مفتوحًا يتمتع بنمو سريع وغير محدود، ما أدى الى نزع الأراضي الفلاحية من ملاكها الأصليين

لمواكبة النمو الحضري،[1] والذي تسبب في خلق جو من المنافسة في احتلال مختلف المجالات، ومن الاثار السلبية لهذه الفترة انتشار الأوبئة والأحياء غير الصحية و الفقيرة وكذا عدم ملاءمة شبكة الطرق للاستخدامات الجديدة بسبب الاكتظاظ غير مسبوق الذي عرفته المدن.

- من أجل تحسين المستوى المعيشي لقاطني هذه المدن، برزت عدة محاولات من قبل مختصين في التعمير و التي كان هدفها تقديم بدائل للمدينة الصناعية، من بين هذه المحاولات مدن تم تصميمها بشكل دائري وخطي كالمدينة الحدائقية ل هوارد Howard والمدينة الخطية لسوريا ماتا Soria Y Mata والتي أصبحت جزء من مدينة مدريد. كما شكلت تدخلات هوسمان بمدينة باريس في عهد نابوليون Napoléon 3 عملية تغيير كبير في النسيج الحضري لها. ولعبت مختلف الأفكار والنظريات (التطورية، الثقافية...) دور مهم في التوجهات الحضرية الحديثة.

- وبعد انعقاد المؤتمر العالمي للهندسة المعمارية الحديثة CIAM سنة 1928 الذي دافع عن العمارة الوظيفية ذات الواجهات العريضة للوصول الى أعلى قدر ممكن من الضوء الطبيعي، ظهرت فكرة التخصص في تحديد الأماكن، وذلك من خلال الرجوع الى الدراسات القائمة على إحصاءات تستند الى احتياجات الفرد، و الذي لم يظهر في المراحل الأولى لبداية الحياة البشرية (مرحلة ما قبل التصنيع أو الثورة الصناعية)، حيث كان يعتمد على الحياة الجماعية بشكل كبير وكانت الكنيسة هي المنظمة، فتخصص المجالات قد برز وأدى الى إعادة تركيبها للحد من مشاكل الاختلاط وتوفير بيئات متجانسة وعقلانية خالية من العناصر غير المتوافقة (الفصل بين المساكن و المصانع الملوثة و الإدارة)، إذ تم تشكيل المدينة حسب مبدأ التنطيق الذي يعتمد على تقسيم الوظائف في المدن، ، واعتمد إعادة تركيب فكرة الحي كوحدة للحياة وأصبح هذا الأخير عبارة عن سلسلة تتواجد به وظائف موحدة.

- فإعادة تركيب المجالات الحضرية عن طريق تخصص وتدرج الأماكن يساهم في تحقيق الكفاءة التقنية للمدينة التي تهدف إلى ضمان النقل والتشميس وفصل الأنشطة التي تشكل مشاكل بيئية في هذه الأحياء[2].

- ابتداء من هذه المرحلة بدأت مدن العالم المتقدم في التمدّد وتغيير شكلها الحضري، فقد أضحت الانقطاعات مع المدينة التقليدية الواقعة بالمركز والمناطق القريبة منه تظهر بشكل واضح، وبرزت

[1] Saidouni, M. (2001). Eléments d'introduction à l'urbanisme : histoire, méthodologie et règlementation, Alger, casbah, P : 57 – 58.

[2] Hanin, Y. (2004). Mutations spatiales et recompositions territoriales : les processus territoriaux dans le cas de Court-Saint-Etienne (Belgique), Thèse de doctorat, Université catholique de Louvain, Département d'Architecture, d'Urbanisme, de Construction et d'Environnement, P. 137,140,169, 226.

المجمعات السكنية في الضواحي، وأصبحت هذه المدن متروبولية خاصة مع تطور النقل ووسائل الاتصال وازدياد الحراك الحضري. (شكل رقم 02).

شكل رقم 02: تطور ظاهرة إعادة تركيب المجالات الحضرية بمدن العالم المتقدم.

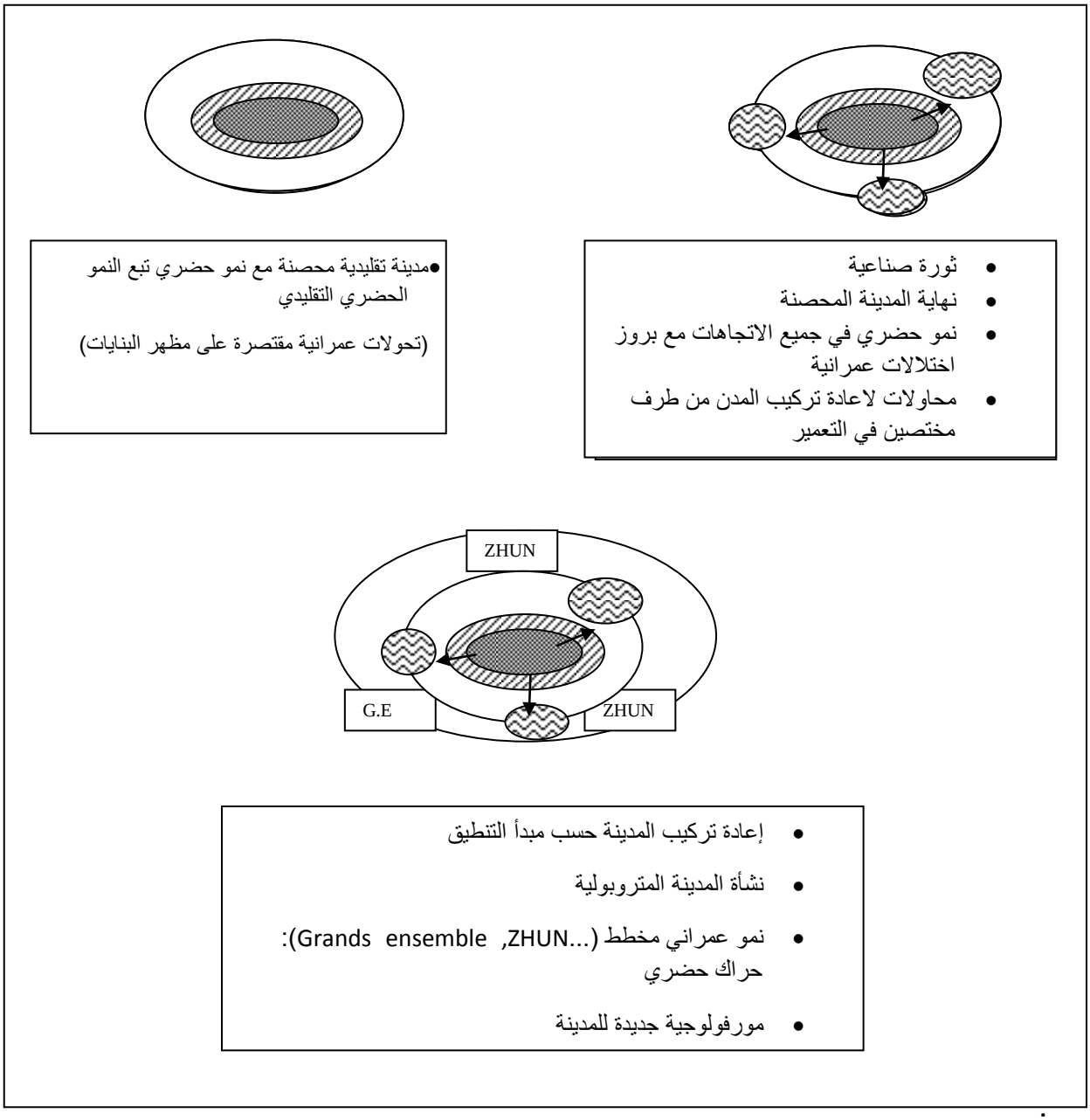

Source: Réalisé par le chercheur sur la base de: Saidouni, M., (2001), Hanin, Y., 2004).

2-2-1 تطور ظاهرة إعادة تركيب المجالات الحضرية بالعالم النامي:

دون احتساب الفارق الزمني وظروف تطور مدن العالم النامي، فإنه لا يوجد فرق كبير بين مراحل تطورها بالنسبة لمدن العالم المتقدم، فغالبية مدن العالم النامي كانت مستعمرات للدول المتقدمة وقد تم استخدامها كأرضية لتجربة أي تخطيط حضري جديد.

وبما أن مجال دراستنا هو مدينة تقع بشمال إفريقيا فإننا سوف نأخذ "المدن المغاربية" مثال على مراحل تطور المدن النامية، وهذا لنستطيع فهم مختلف العوامل التي تسببت في إعادة تركيب مجالاتها.

- تعتبر المدينة العربية الإسلامية التقليدية médinas من أهم ميزات مدن العالم النامي، فهي تعتبر ثمرة التكيف مع البيئة الطبيعية والثقافية، ومع مرور الوقت أصبحت مجالات تاريخية محمية وهي تتميز بوجود تناسق وهيكلة مجالية واضحة و يشكل مركزها مكان للتجمع و الاتصال أين يتواجد المسجد لتكون له وظيفة دينية واجتماعية، كما تتركز الوظيفة التجارية به عن طريق تواجد ورش الحرفيين.[1]

- بدخول الاستعمار الأجنبي لهذه المدن، لجأت السياسات الاستعمارية إلى فرض تحولات عميقة بها، وكان الهدف هو فرض هندسة معمارية وحضارة تتوافق بشكل أفضل مع صورة أكثر انفتاحا على الخارج، حيث أنشأت مراكز استعمارية بمخططات شطرنجية طبقت فيها النظريات الحديثة، التي كانت رائجة في ذلك الوقت في العالم الغربي، وبما يتوافق مع منطق السياسة الاستعمارية واحتياجات المعمرين. في البداية لجأ الاحتلال إلى عمليات تدمير بهدف إعادة تركيب النسيج الحضري القديم médinas، لكن ابتداءً من سنة 1913 صدرت قوانين تدعو للحفاظ على نسيج هذا الأخير، فتم انجاز مراكز حضرية استعمارية جديدة أصبحت في وقتنا الحالي مدن متوسطة وأخرى بجوار الانسجة الحضرية القديمة، ما أدى الى انقسام وإعادة تركيب في التركيبة المجالية وحتى الاجتماعية لسكان المراكز الحضرية، فقد انقسمت مجالات السكن الى مجالات خاصة بالمعمرين فيما يقطن الجزائريون بالأنسجة الحضرية القديمة [2].

- بعد الاستقلال ترك الاستعمار بصمته السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية وهذا ما انعكس على حالة المدن الجزائرية، فقد كان للسياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالتنمية الشاملة في البلاد وتجاهلها لظاهرة التطور العمراني الذي كان الميزة الغالبة لمدننا أثر كبير، فالنسيج الحضري لمدننا اليوم نجده يتركب من تجاور المركز التقليدي والمركز ذو الأصل الاستعماري هذا بالنسبة للمدن ذات النشأة القديمة، مع وجود مدن هي نتاج الفترة الاستعمارية يتميز مركزها على

[1] Merlin , P. (1998) Les banlieues des villes française. Notes et études documentaires (Paris), no 5073, P : 105 – 111.

[2] Chaline, C. (1990). Les villes du monde Arabe. collection géographie, Ed : Masson, 180 pages, P : 129 – 132.

المستوى المورفولوجي بهيكلة عمرانية شطرنجية، بالإضافة الى محاولات من قبل المسيرين من تكثيف النسيج الحضري الموجود وانتشار أو تمدد حضري نتيجة للنزوح الريفي المستمر من أجل مواكبة النمو الديمغرافي، الذي نتج عنه تطور عمراني كبير و قطيعة كبيرة مع المجالات ذات الأصل القديم (استعماري أو تقليدي)، ما أدى الى بروز التجزئة الحضرية لمدننا و تبذير كبير في العقار(شكل رقم 03).

شكل رقم 03: تطور ظاهرة إعادة التركيب المجالي في مدن العالم النامي.

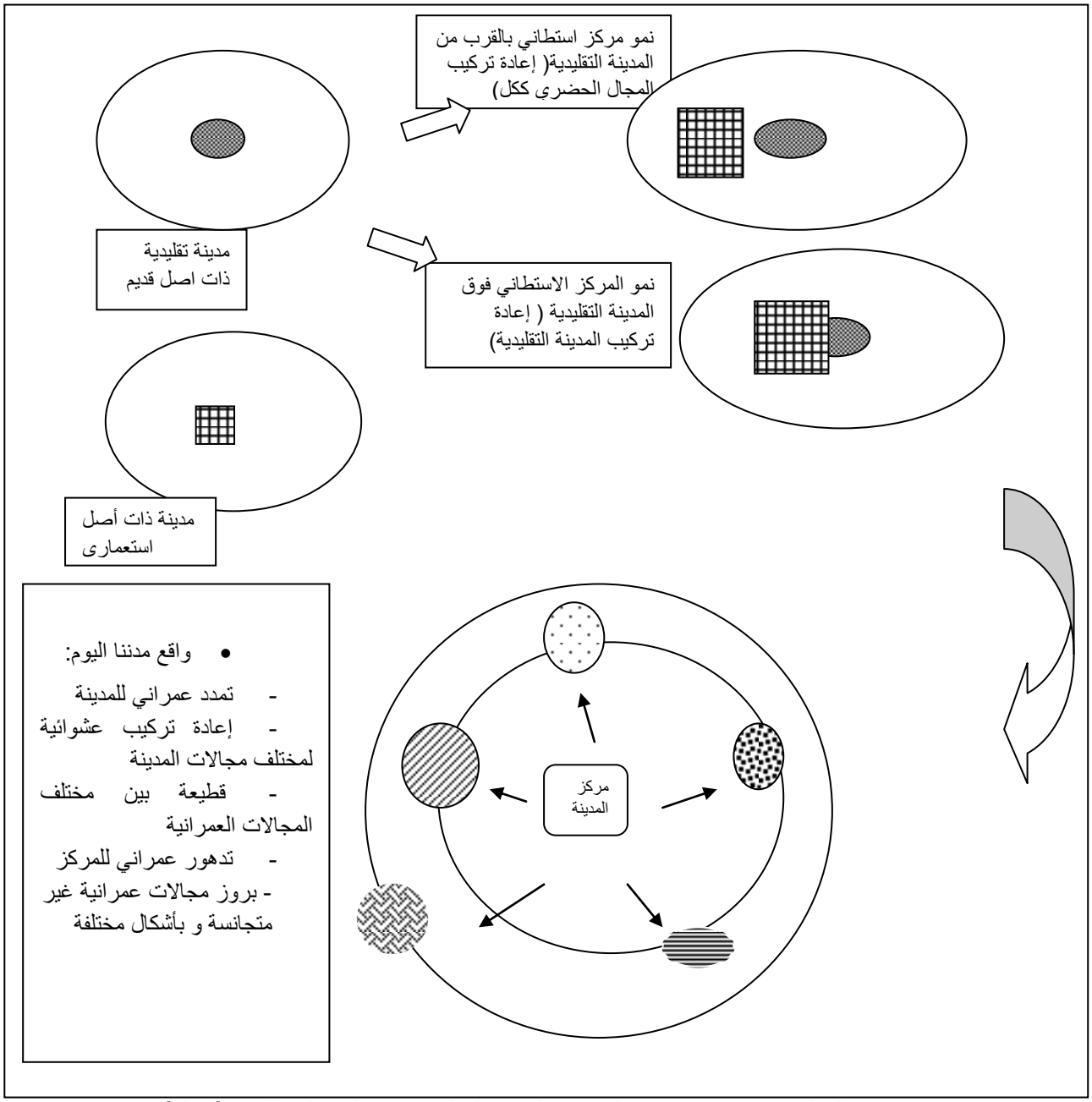

Source: Réalisé par le chercheur sur la base de: Merlin , P., (1998), Chaline, C., (1990).

3-1 عوامل إعادة تركيب مجالات المدن:

تتعدد عوامل إعادة تركيب المجالات الحضرية و تتشابه في دول العالم المتقدم ودول العالم النامي وهي تتمثل في العوامل التي ساهمت في النمو العمراني للمدن (عوامل طبيعية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية...)، لكننا لن نقوم بتحليل هذه الأخيرة وإنما سوف نتطرق الى العوامل التي لا تبدو واضحة دوما، و إنما تحتاج الى تحليل أكثر للمجالات الحضرية لاستخلاصها من بين هذه العوامل نذكر:

1-3-1 المنافسة في احتلال المجال:

تؤدي المنافسة في احتلال المجال إلى ظهور مجالات جديدة وحتى في إعادة تركيب هذه المجالات، فلقد أدى تطور حركة السكان إلى حدوث تحولات في المناطق الريفية وشبه حضرية مع ظهور وظائف جديدة، فالتقارب الجغرافي بين مختلف الاستخدامات مصدر لهذه التحولات،[1] هذه الأخيرة تساهم في ظهور المنافسة في احتلال المجال بين مختلف الفاعلين، ومن بين الظواهر البارزة الناتجة عن تطور المنافسة في احتلال المجال والتي ترتبط بالتحولات وفي إعادة تركيب مختلف المجالات:

- تضاعف الصراعات بين الفاعلين، الأفراد، الجماعات أو المؤسسات (مستخدمي المجالات، ممثلي المصالح المعنية، مسيري المجالات الحضرية، السلطات المحلية والمصالح العمومية) في احتلال أفضل لمواقع الأنشطة ومختلف التجهيزات التي تنشئ فوضى و التي تنقص من قيمة العقار المبني أو غير المبني أو التغيير في المجالات الطبيعية.
- تزايد المطالب المحلية حول ضرورة ترجمة احتياجات السكان بشأن قضايا التهيئة المجالية والتي برزت بعد تفعيل دور الجمعيات التي غابت في السابق عن النقاش العام والمشاركة في صنع القرار.
- التغيير في الأطر القانونية والإدارية فيما يخص استعمالات الأرض المختلفة (انتاجي، سكني، ترفيهي...) خاصة فيما يتعلق بأدوات التخطيط العمراني وأجهزة البرمجة، دون تجاهل التوجيهات المتعلقة بالبيئة ونوعية المياه والمناطق الطبيعية.
- إن المنافسة في احتلال المجال تؤدي الى ظهور مسار أو مراحل لعملية التشاور بين مختلف الفاعلين ومسار التشاور قد يتميز بالتقدم في الحوار سواء كان إيجابي أو سلبي، وقد يتميز بالبطء في عملية الحوار وهذا تبعا للمؤثرات الخارجية التي تتدخل في ذلك.[2]

[1] Perrier-Corner P., A.(2002). à qui appartient l'espace rural, éditions de l'aube, la tour d'aigues. P141.

[2] Kirat, T., et Torre, A. (2008). Territoires de conflits: Analyses des mutations de l'occupation de l'espace, éditeur L'Harmattan, Paris., P 12, 232.

1-3-2 الزمن:

يلعب الوقت دورا كبيرا في التطور المجالي للمدن وفي إعادة تركيب مجالاتها، فالمجال يمكن رسمه عبر الزمن وذلك بملاحظة تغيراته وتطورات شكله ورؤية مكوناته كالتضاريس والمناخ، فعلى سبيل المثال بعض المروج والمساحات الطبيعية التي كانت متواجدة في القرن العشرين أصبحت الأن تتميز بوجود البنايات والهياكل القاعدية والنقل، هذه العملية لم تكن بوتيرة ثابتة وإنما خضعت لعدة عوامل ظهرت عبر الزمن ساهمت في إعادة تركيبها، فالمجال محصور في ديناميكيات محلية تسعى لفهم كيفية إعادة تركيبه تحت تأثير عوامل خاصة بالتحولات التي تحدث بالمجال (عوامل اجتماعية، ديموغرافية، تقنية، اقتصادية وثقافية)، فالعامل الاجتماعي يشمل مجال تطور السكان والأسر والعلاقات الاجتماعية، والعامل التقني والاقتصادي يشمل الابتكارات العلمية و التقنية وادراجها في قطاع الشغل، وعامل الثقافة الذي يشمل كيفية التعامل مع الطبيعة، تفاعل كل هذه العوامل يؤدي الى حدوث تحولات في الزمان والمكان.[1]

1-3-3 التمدد الحضري Etalement urbain

التمدد الحضري هو شكل من أشكال النمو الحضري "وهو توسع مساحة تجمع سكاني على المجال المجاور له، ويعني كذلك التوسع الأفقي للمجال المبني للمدينة، كما عبر عنه بأنه العمران في توسع l'urbain en expansion [2]. يختلف مصطلح التمدد "étalement" عن مصطلح التوسع"extension" كون التوسع يعني" عملية زيادة أبعاد المجال المبني[3] ويعتبر بيار ميرلان "Pierre Merlin توسع المجال المبني هو النتيجة المنطقية لعملية التنمية العمرانية،[4] أما التمدد فهو يؤشر لتراجع درجة شغل المجال الحضري من خلال" عملية الانتشار على المساحة المجالية[5]"، ومن المؤشرات الدالة على التمدد ظاهرة النمو الديمغرافي الكبير الذي يكون في صالح الأطراف والضواحي على حساب المركز[6]. حيث في حالة التحضر السريع مع ضعف السيطرة على استخدام الأراضي ، يزداد الضغط على المدن لاستقبال

[1] Hanin, Yves, op. cit, P 11,12.
[2] Julien, P. (2000). Mesurer un univers urbain en expansion, Economie et statistiques, n° 336, P.3-33. https://www.persee.fr/doc/estat,0336-1454,2000,num 336,1,7508
[3] Dictionnaire de l'académie française, en ligne, www.atilf.atilf.fr (17/01/2019).
[4] Merlin , P., op. cit, Paris, 1998, P115
[5] Dictionnaire de l'académie française, en ligne www.atilf.atilf.fr (12/02/2019).
[6] Bessey-Petri .P. (2000). Les formes récentes de la croissance urbaine, Economie et statistiques, n° 336, P.35-52.

سكان جدد، الذين يتركزون بشكل عام في الضواحي، مما يؤثر على الشكل الحضري للمدن ويسبب التمدد الحضري و يتسبب في إضعاف النواة الحضرية[1]

كل هذه التعاريف ركزت على الجانب النظري لظاهرة التمدد، أما كميا فالتمدد هو نمو للمساحة المبنية يفوق في وتيرته نسبة زيادة السكان[2]، وهو كذلك مظهر جديد لتوسع المدينة يتميز بظهور و نمو مناطق سكنية غير مستمرة، ذات كثافة سكانية منخفضة تنتشر في المناطق التي تحيط بالمدينة، وهي مناطق ذات طبيعة زراعية، يمكن اعتبار هذا التوسع غير المخطط، وغير المهيأ بأنه شغل عشوائي للمجال[3]. ويمكن تعريفه أيضا على أنه "مجال حضري يعكس انخفاض الكثافة و الاعتماد على السيارات وتطور المناطق الهامشية غالبا بجميع مناطق المدينة".[4] فالامتداد العمراني يتميز بالتطور المجالي المتقطع وزيادة اتساعه بوتيرة تفوق زيادة السكان ما يسمح بتغير مورفولوجي، ويؤدي الى تحضر الأطراف وضم التجمعات الثانوية أي تشكل المدينة الإقليم وهو شكل من أشكال إعادة تركيب المجالات الحضرية.

- مراحل التمدد الحضري

بهدف فهم ظاهرة التمدد الحضري نعتمد على الشكل رقم04 ، الذي يمثل مراحل التمدد الحضري فالمدينة كنواة تمارس استقطابها للمجالات المحيطة، وتعمل على تحويلها من ريفية إلى حضرية والعملية تتم بفعل الاحتكاك والتماس (المرحلة1) في نفس الوقت تعمل النواة من خلال إرسالها لإشارات تحضر تؤثر على مجال أوسع من المناطق الريفية، وتعمل على تنشيط المراكز والتجمعات السكانية المحيطة لتصبح بدورها أنوية استقطاب ثانوية (المرحلة2) في المرحلة 3 يتم فيها تعميم عملية التمدد وتوسع مجال التأثير.

بهدف دعم تصور الفكرة، يمكن تشبيه العملية ببؤرة حريق غابي يلتهم المناطق المحيطة وفي نفس الوقت يرسل ولمسافات طويلة شرارات تصبح بدورها بؤر لحرائق ثانوية تتصرف كالحريق الأساسي[5].

[1] Venter, C., Mahendra, A., & Lionjanga, N.(2021). Urban expansion and mobility on the periphery in the global South. In Urban Form and Accessibility, (243-264). (Accessed May 11, 2021).

[2] Pouyanne, G. (2004), Forme urbaine et mobilité et quotidienne, thèse de doctorat en sciences économiques, Université Montesquieu-Bordeaux IV, P21.

[3]Redor, P. (2007). Mesures et définitions de l'étalement urbain, de quoi parlent-on ?, INSEE-DAR, CNIS, P3.

[4]Couch. C., Leontidou, L., and Petschel-Held, G.(2007). urban sprawl en Europe. Landscapes, land-use change & policy, P273.

[5] Galster G., Hanson R., Ratcliffe M.R., Wolman H., Coleman S. and Freihage J. (2001). Wrestling sprawl to the ground: Defining and measuring an elusive concept. Housing Policy Debate, P. 681-717.

شكل رقم 4: مراحل التمدد الحضري

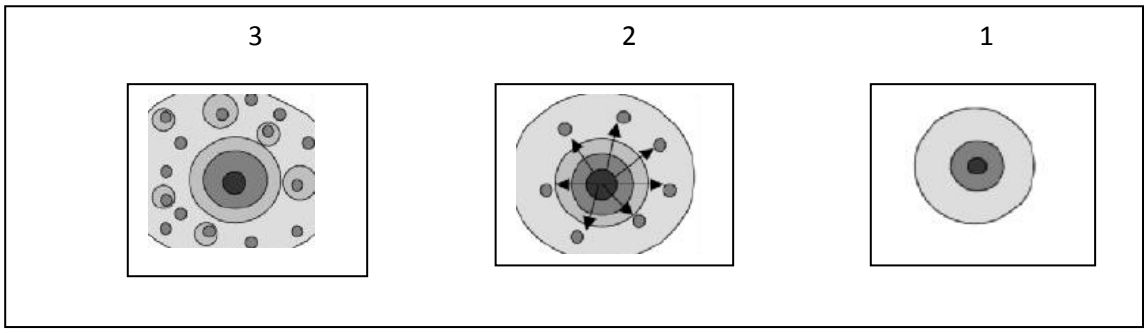

Source: Enault, C., Vitesse, accessibilité et étalement urbain, analyse et application à l'aire urbaine dijonnaise, doctorat de géographie, Université de Bourgogne, Dijon, 2003, p118.

- آثار التمدد الحضري

التمدد الحضري في رأي بعض الباحثين هو"التسمية الجديدة للتوسع الحضري لكن بمعناه السلبي،[1] يرافق عملية التمدد ظاهرة تحضر الأطراف وهي عملية تعمير خارج التجمعات السكانية، تصيب المناطق المحاذية للمدينة و ضواحيها، تعمل على تغيير المناطق الريفية المحيطة بها بشكل مستمر ، دون إلغائها أو القضاء عليها نهائيا، حيث تبقى منها مناطق زراعية وأخرى غابية وأنشطة أخرى.[2]

ويؤدي التمدد الحضري إلى إعادة تركيب المجالات الحضرية و ينتج بذلك آثار تظهر على المجال سواء كان حضري أو ريفي يمكن أن نصنفها إلى آثار اقتصادية، بيئية واجتماعية قد يطول شرحها لذا فقد حددنا بعض المظاهر التي تنتج عنه:

- تدني في مستوى العيش في المدينة مقارنة بمستوى العيش بالمناطق الأخرى.
- زيادة حجم المدينة، بالإضافة إلى تباعد مناطق السكن والعمل والدراسة...
- تناقص في جاذبية مركز المدينة مقارنة بالمجالات الواقعة على الأطراف(تفريغ المركز تدريجيا).[3]

[1] Boret, D. (2005). « Le phénomène de l'étalement urbain et la croissance des villes » dans PRUD'HOME Rémy, DUPUY Gabriel, « Développement urbain : les nouvelles contraintes ». Les rapports de l'institut Veolia environnement N°1.

[2] Laborde, P. (2005). Les espaces urbains dans le monde, Armand colin, Paris, 240 pages.

[3] كبيش عبد الحكيم .(2011). التمدد الجضري و الحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، رسالة دكتوراه علوم في تهيئة المجال، جامعة قسنطينة.، ص 20.

- بروز وسط ثالث Tiers-espace الذي لا يمكننا تصنيفه ضمن المجالات الحضرية ولا الشبه حضرية، إذ يجمع بين الوسطين الحضري والريفي وكان نتاج عملية تحضر الأطراف Périurbanisation.[1]

4-3-1 الحراك الحضري Mobilité urbaine :

الحراك mobilité نقصد به قدرة الإنسان على الانتقال من مجال إلى آخر، تكمن أهمية الحراك في التمكن من الاستفادة من مختلف الخدمات، كما أنه يسهم في نمو المدينة.[2] لقد أصبح للعامل الاجتماعي في الدراسات الأخيرة عن الحراك يحتل مكانة مهمة حيث لم يعد يقتصر هذا الأخير على الدراسة التقنية فقط، بل عن عملية التفاعل الناتجة عنه بين الأفراد[3]، والحراك أصبح مهم للقيام بمختلف النشاطات اليومية(العمل، التعليم، التنزه...) حيث يساهم الحراك التنقلي في عملية ربط المجالات المنفصلة [4]، هذه المجالات الحضرية كلما زاد ابتعادها عن بعضها البعض تحدث تغيير في مورفولوجية المدينة.[5]

. "فالنسيج الحضري يؤثر بدرجة كبيرة على سلوكيات الحراك و الذي يتماشى في الغالب مع سياسة التعمير، كما أن التفاعل بين النسيج الحضري و الحراك يتجلى من خلال التحولات الملاحظة في بنية المدينة و لاسيما امتداد مناطق السكن و التخصص الوظيفي للمجالات"[6].

أو بعبارة أخرى فتضخم المجال يؤدي الى انتقال الوظائف الى مجالات أخرى، هذا التحكم الجيد في المجال يصبح ممكنا بفضل تعدد وسائل النقل، ما يستدعي انجاز طرق حضرية وسريعة لتقريب المسافات، وينجر عن ذلك إعادة تركيب في المجالات الحضرية بالمدينة فهذه الأخيرة تتمركز على أساس الامتداد العمراني و الحراك الحضري وهي تمثل انعكاس لعملية التحضر وتطورها تراكمي، حيث كلما وفرت السلطة العمومية وسائل النقل كلما زادت التدفقات،[7] و بالتالي يتطور التمدد الحضري.

---

[1] Savin .G. (2006). la périurbanisation, quelles dynamiques territoriales, étude de la périphérie EST de BANGHALORE, INDE, mémoire de master en géographie, université de province, P19.

[2] Querrien, A. (2005). David Mangin, La ville franchisée. Formes et structures de la ville contemporaine, 2004. In Les Annales de la Recherche Urbaine (Vol. 99, No. 1, pp. 135-136). Persée-Portail des revues scientifiques en SHS, P135.

[3] Wiel M. (2005) .ville et mobilité, deux résultantes d'un même système d'interactions sociales , Ed. de l'Aube, Paris, P 91.

[4] Bonnet, M. et Desjeux, D. (2000). Les territoires de la mobilité. presses universitaires de France. Paris.

[5] Wiel M. (2005) .ville et mobilité, deux résultantes d'un même système d'interactions sociales , Ed. de l'Aube, Paris.

[6] Krakutovski, Z. (2004). Améliorations de l'approche démographique pour la prévision a long terme de la mobilité urbaine, Thèse de doctorat en transport, institut d'urbanisme, université de paris, P21.

[7] Hanin, Yves, op. cit, P143

5-3-1 التجزئة الحضرية:

التجزئة هي لفظ تم استعماله للتعبير عن حالة المجتمعات الصناعية وما بعدها، و يشير الى زيادة الاختلافات الموجودة مسبقا بين مختلف المجموعات و التي تظهر جليا فيما يتعلق بالدخل والأجور و شروط التوظيف والعمل[1].

يرتبط مفهوم التجزئة الحضرية بعمليات عدم المساواة الاجتماعية وكذا بالانقطاعات في عملية التوسع العمراني للنسيج الحضري، هذا الانقسام حسب علماء الاجتماع هو انعكاس للنموذج الاقتصادي الذي يخلق المزيد من المدن المتفرقة و الأقل تراتبية والتي تحل محل المدينة المستمرة، ما من شأنه أن يكون له أبعاد مجالية (الانقطاعات المورفولوجية)، أبعاد اجتماعية (انفصال المجتمع)، أبعاد سياسية (تشتت الجماعات الفاعلة وفردية القرارات الخاصة بالتسيير الحضري) وأبعاد اقتصادية (صعوبة الحصول على عمل لسكان الضواحي). يمكن للتجزئة الحضرية أن تكون قد برزت في المراحل الأولى لتشييد المراكز الحضرية أو من خلال مراحل تفكيك المجموعة الحضرية كانفصال القطاعات المحتضنة للأحياء الغنية، فعندما تتمدد المدينة المتروبولية تسبب في انفصال الأجزاء التي تشكلها[2].

بعد الثورة الصناعية وما تركته من آثار وظهور المدينة الصناعية المجزأة الى أحياء سكنية، حاول المخططون الانتقال الى المدينة المستمرة عن طريق إعادة تركيب مجالاتها وربطها بالشبكات مثل السكك الحديدية ثم الطرق ثم الطرق الحضرية السريعة مع الاحتفاظ بالمناطق المشجرة لحماية الموضع. فقد شكلت جميع العناصر السابقة إقليم حضري أو مدينة ممتدة،[3] و تم استخدام سياسة إعادة تركيب المجال من أجل القضاء على التجزئة الاجتماعية والمجالية، ما ساهم في تغيير الشكل الحضري للمدن وبروز تحولات بالمجالات.

[1] Rhein,C., Elissalde, B.(2004). La fragmentation sociale et urbaine en débats, L'information géographique, volume 68,n°2, P 115

[2] Edson. J., op. cit, P16 -18.

[3] Hanin, Yves, op. cit, P227.

4-1 استراتيجية إعادة تركيب المجال الحضري:

إن تعريف الاستراتيجية على العموم تعني طريقة تنظيم وهيكلة عمل وتنسيق سلسلة من الإجراءات لتحقيق مبتغى معين،[1] يمكن أن نقول أن استراتيجية إعادة تركيب المجال الحضري هي مجموعة من الإجراءات المنسقة والعمليات المتقنة والتي تتم بها إعادة ترتيب المدينة، والتي تختلف من مدينة الى أخرى و من دولة الى أخرى، ليس بسبب تغيير في الطريقة أو الاستراتيجية المتبعة وإنما بسبب عدة عوامل يجعل من الصعب أحيانا تحقيق الأهداف المرجوة منها، كما هو الحال في الدول النامية و المغاربية عامة والجزائر خاصة وعلى العكس من ذلك في مدن دول العالم المتقدم،

- إن الإجراءات التي يجب اتخاذها كثيرة ومعقدة وهي تختلف وفقا للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضرية للمدينة، هذه الاختلافات يجب أخذها بعين الاعتبار لأجل الوصول الى المبتغى المنشود، فالطرق المتبعة لإعادة تركيب المجال الحضري يتم اختيارها بعد تحليل المجال العمراني للوصول الى إيجاد استراتيجية حقيقية ومدروسة بذكاء ككل لكي تحقق الأهداف المطلوبة. ومن بين هذه الطرق التجديد الحضري والتي سوف نتطرق إليها الأن وقد اخترناها لأنها حسب رأينا الطريقة الفعالة من أجل إعادة التركيب المجال الحضري.

1-4-1 التجديد الحضري: renouvellement urbain

مصطلح التجديد يعني استبدال جزء أو كل أعضاء المجموعة، أو هو عبارة عن إعطاء شيء معين مظهر جديد يسمح بظهور تغيرات حديثة بهذا الشيء.[2] والتجديد الحضري هو مفهوم ظهر لأول مرة في فرنسا أوائل التسعينات، وقد عرف انتشارا واسعا، ومع ذلك فمن الصعب ربط تعريف دقيق له فنجده مرتبط بمفاهيم عديدة كالتنمية المستدامة و تحقيق التكامل الاجتماعي.[3] و التجديد الحضري هو تصور يهدف الى دمج العديد من العوامل (الاجتماعية، والاقتصادية و الحضرية...) ويبدأ من الحي كمكان لتحديد المشكلة، ليتجه إلى التجمع الحضري agglomération كمكان لحل المشكلة[4].

يعتبر التجديد الحضري كنتيجة للنمو الحضري يتم تطبيقه على المجالات الحضرية التي تعاني من مشاكل، بهدف تحسين وظيفتها وتشجيع اندماجها في المدينة، تأخذ هذه التدخلات أشكال عديدة منها إعادة هيكلة المباني السكنية (تهديم او ترميم) ، تحسين خدمات النقل، خلق خدمات عامة جديدة وإنشاء

[1] Dictionnaire de l'académie française, en ligne, www.atilf.atilf.fr (24/01/2019).
[2] Dictionnaire de l'académie française, en ligne, www.atilf.atilf.fr (28/02/2019).
[3] Le garrec, S. (2015). Le renouvellement urbain - La genèse d'une notion fourre-tout, Aménagement et urbanisme, édition Puca, 91P.
[4] Harburger, S.(2002). Caisse des Dépôts et Consignations ; Participation au séminaire GRIDAUHGRALE : « Le renouvellement urbain : approche interdisciplinaire », P. 7.

الأعمال التجارية والدعم الاجتماعي للسكان.... وهذا من أجل خلق المدينة المتجددة التي تعني حسب François- Xavier Roussel "إعادة تهيئة و تركيب المدينة بمعناها الحضري مع خلق ظروف أفضل للاندماج في الحياة الاجتماعية..."[1] و لتحقيق هذه الأهداف لابد من توفر إرادة سياسية حقيقية يتشارك فيها مختلف الفاعلون (السلطات المحلية و السكان...).

2-4-1 دور التجديد الحضري في إعادة تركيب المجالات الحضرية:

لعل من بين أسباب التجديد الحضري عدم تماشي المجالات القديمة مع التحولات في الوظيفة لهذه الأخيرة، ما يؤدي الى التفكير في منطق التخفيف (الاتجاه نحو المناطق المحيطة بالمدينة) ونقل مختلف النشاطات الى مجالات أخرى، هذا ما يشرح بروز المجالات الحضرية المهجورة وانخفاض قيمة بعضها، ما يسمح لنا في التفكير في إعادة استخدام هذه المجالات.

- تساهم السياسات الحضرية في التحولات الحاصلة بالمجالات الحضرية فعمليات التجديد الحضري التي تهدف الى إحياء المناطق المركزية، تصطدم بنفاذ العقار وينتج عنها أخذ بعين الاعتبار الاقتصاد في عمليات التدخل على النسيج الحضري الموجود مسبقا، فيما يخص الطرقات و مختلف الشبكات، هذا نتيجة للارتفاع الكبير لسعر العقار في المجالات المركزية، فالسياسات الحضرية تتأثر بشكل كبير بالاستدامة والتي تسهم بكبح عملية التمدد الحضري على الأطراف والتي تكون لها عدة تأثيرات كالتقليص من الحراك الحضري، حماية المناطق الريفية والطبيعية، إعادة احياء والحفاظ على المناطق المركزية...[2].

- أخيرا فإن أي تدخل على المجال الحضري يتطلب معرفة مسبقة لتاريخه، تعقيدات موضعه ومجتمعه المحلي... كما يمكننا الاعتبار أن تدخلات التجديد الحضري يشكل اعتراف للمخططين بفشل عمليات التعمير المعاصرة وهو يمثل فرصة لهم لأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب المتعلقة بالمجال الحضري فإعادة تركيب الأنسجة العمرانية بطريقة مدروسة و غير عشوائية تتطلب ذلك.

قد تطرقنا إلى التجديد الحضري بصفة مختصرة، ذلك لأن الهدف الأساسي من بحثنا ليس التعمق في هذا الأخير وإنما بهدف فهم وتحليل تغيرات المورفولوجيا الحضرية والتحولات والتي تنشأ من عملية إعادة تركيب مختلف الأنسجة الحضرية.

[1] Roussel, F., X. (1999) des ambitions pour la ville Le magazine -international de l'architecture et de la ville, Urbanisme – Renouvellement urbain, P 64.
[2] Allain, R., op. cit, P211, 212.

2- المورفولوجيا الحضرية:

إن تزايد عدد السكان الذي عرفته المجالات الحضرية أدى إلى تغيير مورفولوجيتها، هذه الأخيرة أصبحت تدرس كتخصص وتعتبر المفتاح الرئيسي لفهم المجال الحضري، لذا كان يجب علينا أن نتطرق إلى المورفولوجيا الحضرية، لنستوعب أكثر التحولات التي تحدث للشكل الحضري، الذي يتم تحليله بالاعتماد على مقاربات مورفولوجية والتي سوف نتعرف كل منها و مختلف الوسائل المستخدمة بها.

2-1 تعريف المورفولوجيا الحضرية:

إن مصطلح المورفولوجية ومن خلال اتفاق معظم الآراء يمكن تعريفه على أنه" العلم الذي يختص بدراسة الشكل والهيئة، أما مفهوم المورفولوجية الحضرية فهو عبارة عن النسيج البنائي للمدن صغيرة أو كبيرة كانت ، وتشمل المخطط، الشكل، الوظيفة، والطرق التي بموجبها تتم دراسة هذا النسيج والتي تعبر عن أشكال المدن عبر المراحل التاريخية. ومن أوائل من تناول مفهوم المورفولوجية الحضرية هو ابن خلدون الذي أشار إلى أن المورفولوجية الحضرية هي ظواهر تتعلق ببنية المجتمع، وهي تحاول دراسة الظواهر التي تتصل بالسكان وأصول المدنيات وتوزيعهم.[1]

كما تعرف مورفولوجية المدينة على أنها" وصف الشكل والنسيج العمراني للمدينة، وتحديد أنواع استعمال الأراضي ورصد التغيرات السكانية التي تحدث في هذه الاستخدامات وتطورها. "[2].واعتبرها GIANFRANCO CANIGGIA "دراسة لمنطق انتاج وتحول المباني القديمة من خلال آليات تشكيل و تطور النسيج الحضري"[3]، وكذا هي "العلم الذي يدرس شكل و مراحل تحول المدن"[4]، كما تتيح الدراسة المورفولوجية إمكانية حساب تنبؤات الكثافة السكانية والطلب على السكن وموقع المساحات التجارية عن طريق تخصيص المجالات[5].

---

[1] الديوجي، ممتاز حازم داوود وحسين سلمان عبد الله وإياد وليد جلال. (2010). أثر التغيرات المورفولوجية في النسيج الحضري على خصائصة التركيبية: دراسة عن منطقة أسواق الموصل القديمة. المجلة العراقية للهندسة المعمارية، مج. 6، ص 349.

[2] محمد عرب نعمة الموسوي.(2011). مدينة صبراتة – التركيب الوظيفي والمظهر الخارجي من واقع استعمالات الأراضي. رسالة دكتوراه في جغرافية المدن. جامعة الفاتح، ص 18.

[3] Caniggia. G. (1994). Une approche morphologique de la ville et du territoire - lecture de florence. Edition institut supérieur d’architecture saint-Luc. Bruxelles.

[4] محمد عرب نعمة الموسوي، مرجع سابق، ص 18.

[5] Cruz-Muñoz, F. (2021). Patrones de expansión urbana de las megaurbes latinoamericanas en el nuevo milenio. EURE (Santiago), 47(140) : 29-49. (Accessed June 15, 2021).

2-2 عناصر النظام المورفولوجي:

من أجل تحليل الشكل الحضري يتوجب دراسة مختلف عناصر النظام المورفولوجي(شكل رقم 05) و التي تشكل بنية وتتكون عشوائيا أو بصورة منظمة وهي مرتبطة ببعضها البعض:

شكل 05: عناصر النظام المورفولوجي

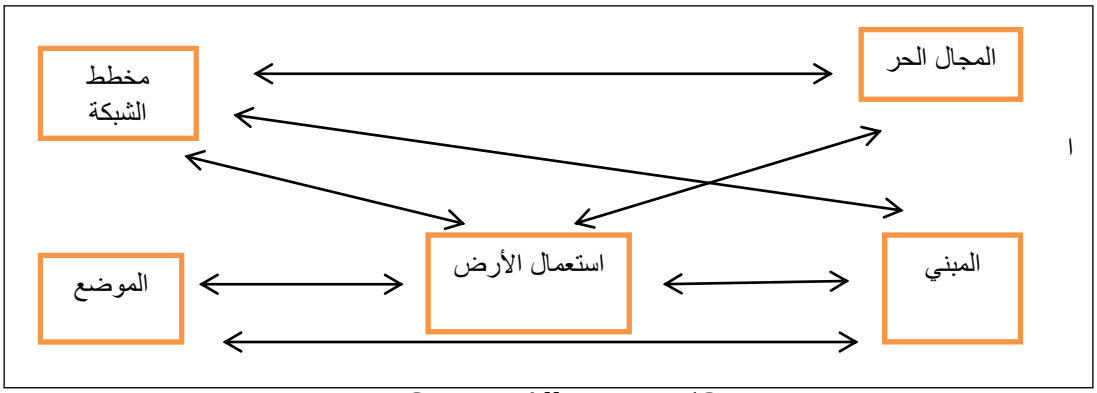

Source : Allain, R., p13

- مخطط الشبكة: والذي يضم في العموم 03 مقاييس مختلفة: الشكل العام للتجمع الحضري، المخطط العام للمدينة الذي تهيكله شبكة الطرق، المخطط التفصيلي(قطاعات المدينة، التحصيصات)
- المجال الحر: تمثل تقسيم الأرض الى حصص و التي تحددها الشبكة و هي تمثل دعامة للنسيج المبني
- النسيج المبني: يتركب من بنايات تتمايز عن بعضها البعض بعمرها و طريقة بنائها وارتفاعها وكذلك بالفراغ الحضري والمجال العمومي (الساحات، الحدائق...) والتي ينتج عنها النسيج الحضري الذي يختلف حسب المجتمعات
- استعمال الأرض: الاستعمال يعرف بالمجموعات الوظيفية في المدينة(المجال الصناعي، المجال الخدمي، مجال الراحة والمجال السكني) وهو يحدد تجزئات و أشكال متأقلمة مع تطور استعمال الأرض لكن في أحيان أخرى نجد تمايز كبير بين الشكل الحضري و استعمالاته.
- الموضع: تتأثر العناصر السابقة بالموضع الذي يعتبر جزء من الشكل الحضري، نستطيع أن نتعرف على الموضع بدراسة طوبوغرافيته و نباتاته...[1]

3-2 أهم المقاربات المستخدمة في دراسة المورفولوجية:

ظهرت العديد من الدراسات عن المورفولوجيا الحضرية في مجال الهندسة المعمارية وكذا في نظريات التخطيط الحضري، التي على إثرها ظهرت عدة نماذج للمدن على غرار المدينة المشعة المقترحة من طرف Le Corbusier سنة 1929، المدينة الحدائقية لHoward سنة 1898...، ما نتج عن هذه التصميمات بروز انتقادات وكانت تمهيدا لبداية ظهور مقاربات مختصة في تحليل الشكل الحضري.

[1] Allain, R., op. cit, P14

ومن أجل الوصول الى التحليل الأنسب للشكل الحضري يتطلب منا اعداد منهجية تستند على مقاربة تحليلية، أي فهم مختلف المقاربات المورفولوجية المختصة في تحليله ومن أهم المقاربات المورفولوجية التي تطورت عبر التاريخ:

1-3-2 المقاربة التاريخية والجغرافية: Historico-Geographical Approach

نتيجة للاهتمام بالتراث ومحاولة الحفاظ عليه ظهرت هذه المقاربة وكانت في البداية محاولات من طرف عدة مخططين لتحديد شكل المدن، عن طريق رسم المخططات و تحديد الأسباب والخصائص التي أدت لتشكل مورفولوجية المدن التاريخية على غرار JOHANNES FRITZ في عام 1894 و FRIEDRICH RATGEL ، وفي عام 1916 نشر hugo hassinger أطلسا تاريخيا لفيينا vienne وقد حدد هذا الجغرافي في الكتاب خطة هذه المدينة والطراز المعماري وعمر المباني من خلال استخدام اللون وكانت نتيجة هذا التحليل مجموعة من المخططات التي تشكل عنصرا أساسيا لحماية التراث المبني لفيينا، كما يؤكد هاسينجر hassinger أن هذا المخطط مكن من اظهار جميع الجوانب على عكس النص أو الجدول أو الرسم البياني، وبصفة عامة وحتى العقود الأخيرة من القرن العشرين اتخذت مسألة الوظائف الحضرية الأسبقية على مشاكل الشكل الحضري.

بعدها ظهرت أطروحة MRG CONZEN سنة 1932 والتي كان لها دور أساسي في تحديد أصول المنهج التاريخي والجغرافي والتشكيل العمراني في الثلاثنيات من القرن العشرين، حيث حلل CONZEN المخطط ونسيج البناء وقد استخدم ألوانا مختلفة لتمثيل عدد الطوابق والأنواع المختلفة للمباني في المدن التي تقع شمال برلين. وقد كان لعمل الجغرافيين الألمان في أوائل القرن العشرين أهمية كبيرة في نشأة المورفولوجيا الحضرية كعلم يدرس الشكل المادي للمدن بالإضافة الى الجهات الفاعلة والعمليات التي تشكله.[1] كما درس MRG CONZEN سنة 1960 المدن الصغيرة التي نشأت منذ عهد القرون الوسطى في إنجلترا قبل التوسع في أشكال حضرية جد معقدة، واعتمد على تقسيم النسيج الحضري الى أنظمة ودراستها منفصلة عن بعضها البعض وهذا قبل تحليل التفاعلات فيما بين هذه الأنظمة، النظام الأول هو نظام التجزئات والذي يقسم الأرض الى وحدات، نظام الطرق و الذي يسمح بالانتقال بين التجزئات، النظام المبني والذي يتمثل في البنايات مهما كانت وظيفتها أو شكلها، نظام المجالات الحرة غير المبنية والمنفصلة عن نظام شبكة الطرق سواء أكانت عمومية او خاصة.

كما يدعو CONZEN الى ادخال أشكال حضرية جديدة داخل الفترات التاريخية المتعاقبة والتي تتناسب مع النسيج الحالي لأنها تلبي احتياجات السكان، مع تعديل النماذج القديمة والاحتفاظ بفائدتها في حالة

[1] Oliveira V. (2016). Urban Morphology An Introduction to the Study of the Physical Form of Cities, Departamento de Arquitectura Universidade Lusófona do Porto, Porto, Portugal, , P 103- 106.

تغير الاحتياجات. وهو ما أطلق عليه سنة 1960 بالتجميع وبناء شكل حضري جديد خلال فترات تاريخية متتالية والتي تدخل ضمن النسيج الحضري الموجود، لأنها تلبي احتياجات السكان، وإن دراسة مختلف مراحل تغير الشكل الحضري للمدن يتطلب تحليل مورفولوجي يتم من خلاله انجاز خرائط تبين حدود المدينة والتي تكون متدرجة حسب مصدرها التاريخي، كما أنها تصور الهوية الثقافية للمجتمع.[1]

في العقود الأربعة الأخيرة تم تطوير المنهج المورفولوجي الذي وضعه CONZEN من قبل مجموعة البحث في المورفولوجيا الحضرية (The urban morphology research group) UMRG بجامعة برمنغهام Birmingham هذه المجموعة تأسست في عام 1974 وهي متخصصة بدراسة الجوانب التاريخية والجغرافية للشكل الحضري والتي لعبت دورا رئيسيا في تنظيم وتنمية الندوات الدولية السنوية حول الشكل الحضري وكذا في تطوير مجلة مورفولوجية المدينة.[2]

2-3-2 مقاربة المراحل التيبومورفولوجية: Process Typological Approach

تعتمد هذه المقاربة على الجمع بين دراسة المورفولوجيا الحضرية والطوبولوجيا المعمارية (موضع البناية داخل التجزئات، أبعادها، وظيفتها، التوزيع الداخلي...) بمعنى تحليل للخصائص المحددة لمكونات الشكل الحضري(شبكة الطرق، التجزئات، الحدود...) ، وقد نشأت هذه المقاربة نتيجة للأزمة التي تعرفها العمارة الحديثة، التي أهملت كل ما هو قديم وكمحاولة للأخذ بعين الاعتبار التاريخ المسجل في شكل المبنى وفي الشوارع والتجزئات داخل مراحل التصميم الحضري[3]. ومن رواد هذه المقاربة المهندس المعماري الإيطالي Saverio Muratori (1910-1973) وكذا Gianfranco Caniggia(1933-1987).

- استعرض Muratori عوامل كل من النمو والتحول الحضريين اللذان يظهران بعد تحليل المواقع الجغرافية لفترة طويلة، هذا في السنوات الأولى لتخرجه وبعدها ألف كتب ومقالات قام بنشرها بمجلة architettra حول التاريخ الحضري لروما وكذا حول أحدث المشاريع المعمارية في أوروبا وتخطيط المباني الجديدة أين تبدو أفكار المدن كائنات حية وأعمال فنية جماعية، وقد خطط كذلك لمجموعة من الساحات الإيطالية في فترة الأربعينات، بعدها ركز على المدينة كموضوع رئيسي حيث صمم اثنين من المباني العامة الرئيسية في بولونيا ومقر الحزب الديمقراطي المسيحي بروما، واعتبر بأن شكل المبنى

[1] Noaime, E. (2016). les transformations socio morphologiques de la ville dans le processus de métropolisation, thèse de doctorat en architecture et urbanisme, université de Strasbourg, P 18,19.
[2] Oliveira V., op. cit, P 109.
[3] Approfondissement théorique: l'analyse typo-morphologique, unt.unice.fr 13/12/2018.

أو السكن هو المولد للأشكال الحضرية، ودعى الى ضرورة التواصل بين المجمعات السكنية القديمة والحديثة، كما تم تعيينه سنة 1954 كأستاذ لخصائص التوزيع المجالي ثم كأستاذ لخصائص التركيب المعماري، وفي سنوات الخمسينيات عرف لأول مرة أدوات التحليل الحضري والنمو وكذا طيبولوجية ومورفولوجية المدينة، وبالنسبة له فالطريقة الوحيدة لحل مختلف المشاكل بالمدن هي قدرة السكان في إقامة علاقة متوازنة مع مجالهم...[1]

في معظم أبحاثه ركز Muratori على الشكل الحضري لشبكة الطرق والتجزئات والحدود والطبولوجيا أي أنواع البنايات وموضعها في التجزئات والتوزيع الداخلي...، وكانت مشاريع إعادة الهيكلة والترميم التي تقام بجميع أنحاء المدن الإيطالية في ذلك الوقت تتركز حول التحليل التيبومورفولوجي الحضري، الذي يتميز بالتجانس والاستمرارية مع المدينة والتي أعطت صبغة حضرية لمختلف أجزائها المتفرقة وغير المكتملة.[2]

- كان Caniggia المهندس المعماري أحد تلامذة Muratori وقد بدأ أول أعماله المعمارية عام 1963 بروما، وذلك بتخطيط المدارس الابتدائية والمستشفى بالإضافة الى المباني السكنية والتجارية وقد نشر مقالته تحت اشراف Muratori و التي كانت تدور حول المورفولوجيا الحضرية وطبولوجية البنايات في 1963 وهي تمثل أول تدخل له في هذا الموضوع، كما بحث في إجراءات تشكيل فناء منازل القرون الوسطى في المدن الأوروبية التاريخية بمساعدة Muratori وركز على النسيج الحضري لهذه المدن.

- في سنة 1970 طور Caniggia سلسلة من الأبحاث وحدد منهجية تفسير نمو المدن ومكوناتها، كما كانت له عدة مؤلفات تدور حول التطور التاريخي لأنواع البناء وكذا تجميع المباني لتشكل تحصيصات، وقد حدد العلاقة بين هذه التحصيصات والطرق التي تربط هذه الأخيرة وركز في كتاباته على تصميم المباني الأساسية، وكانت واحدة من اهتماماته هي نقل أفكار Muratori من الناحية المعمارية عن طريق تبسيط وتقليص الجانب النظري والتركيز على الجانب العملي، واعتمد في دراسة الشكل العمراني على 03مستويات، المستوى الأول يخص المبنى وعلاقته بالمحيط المجاور، المستوى الثاني يخص دراسة التجمعات التحصيصية من حيث تموضعها وأشكالها وتطورها من جهة والعلاقات المترابطة فيما بينها من جهة أخرى، أما خاصية المستوى الثالث فتتعلق بدراسة العلاقة بين الإقليم وخصائصه لتموضع المدينة، و حاول من خلال الدراسات التحليلية التي قام بها فهم المسببات التي تؤدي الى تموضع المدينة في ذلك الإقليم دون الأخر مع ربطها بالعناصر التضاريسية والهيدروغرافية والتوزيع المتعلق بالغطاء النباتي، إضافة الى النظر الى أهمية الموضع عبر التاريخ و محاولة ربطه بالأقاليم الأخرى، وقد تطرق

[1] Oliveira V., op. cit, P 112-114.
[2] Noaime, E., op. cit, P19.

الى موضوع الاستدامة والعلاقة بين المقاربات التاريخية والجغرافية وبين مقاربة المراحل التبومورفولوجية و العلاقة بين البحث و الممارسة.

-ظهر بعدها عدة مهندسين حاولوا التأقلم مع هذه المقاربة ودراسة الشكل الحضرين، وانقسم الباحثون في الدراسة التيبومورفولوجية الى عدة مدارس، أهمها المدرسة المدرسة الإيطالية التي ضمت باحثين في الجانب النظري (Aldo Rossi واخرون) وباحثين في الجانب التطبيقي(G.Caniggia , S.Muratori...) والمدرسة الفرنسية التي اعتمدت على التحليل المورفولوجي والقراءة النقدية (C. ANDRE واخرون)...[1]

فالمقاربة التيبومورفولوجية هي أداة مهمة تسمح لنا بتحديد ماهية عناصر الشكل العمراني وما ينجم عليه من تغيرات عبر الزمن، وتحلل الشكل الحضري والاطار المبني وتعتبر الشكل الحضري كيان ديناميكي يتغير بمرور الوقت، حيث تعمل على مراقبة عملية التحول بهذا الأخير والاشراف على مختلف مشاريع التدخل. إلا أن هذا الاتجاه عرف العديد من الانتقادات كون عملية التحليل التيبومورفولوجي بالمدينة يرتكز على التصميم القديم لها، في حين أن شكل المدينة ولاستمرارية المجالية وكذا انقسامات التجزئات و الشوارع للمدينة على سبيل المثال لا تتوافق بشكل كبير مع تطور نفس المدينة خاصة عندما تصل الى المرحلة المتروبولية[2].

3-3-2 مقاربة التركيب المجالي:Space Syntax

في منتصف السبعينات وفي جامعة لندن بقيادة Bill Hillier بدأت الأبحاث حول التركيب المجالي باعتباره منهج مقاربة كمية، يتم من خلالها دراسة شبكة الطرق واستعملت لدراسة خصائص المورفولوجيا الحضرية أو الشكل الحضري وتسجيل الحركة والتفاعل في المدن والمباني حيث تم تطويرها بجامعة لندن، كما أن كتاب المنطق الاجتماعي للمجال سنة 1984 Hillier and Hanson والذي جاء فيه بأن الهيكلة المجالية أو التنظيم المجالي له تأثير كبير على الأنشطة الاجتماعية للسكان. الا أنه وفي سنة 1996 تم إجراء عدة إضافات من قبل Hillier حيث ركز بشكل خاص على تنظيم المجالات وأنماط الحركة، واعتبر أن مورفولوجية المجال تعني المجموعة الكاملة للعلاقات المتزامنة ضمن البيئة العامة لذلك المجال، وبذلك فإن الدراسات المورفولوجية للنسيج الحضري للمدينة تعتبر أن الخصائص التنظيمية تمثل منطلقا لتفسير التفاعل الاجتماعي الذي يجري داخلها، وهي بذلك تسهم في

[1] Oliveira V., op. cit, P118 ,115

[2] Approfondissement théorique : l'analyse typo-morphologique, unt.unice.fr 13/12/2018.

تفاعل الوظيفة مع الشكل ومن ثم تفسير المدينة كإقليم مميز وظيفيا وشكليا وتعطي لكل مدينة خصوصياتها[1].

استخدمت هذه النظرية في تحليل الشكل الحضري بهدف معرفة تأثير التصميم المعماري على المشاكل الاجتماعية الموجودة في العديد من التحصيصات التي شيدت في المملكة المتحدة، كما تم نشر عدة أبحاث في سنوات السبعينات حول نظرية التركيب المجالي و العلاقة بين التكوين المجالي و الوظيفي.

وفي سنة 2007 جدد Hillier أهم المساهمات الرئيسية لنظرية التركيب المجالي لسنوات 1999 و2000، وذلك باستعمال برامج حاسوبية جديدة لتحليل الرسوم البيانية وتحديد العلاقة بين المجال، الحركة و شغل الأرض. في الوقت الحاضر يوجد مجالان مفتوحان لمناقشة نظرية التركيب المجالي :

- المجال الأول هو الندوة الدولية النصف سنوية حول التركيب المجالي الدولي (ISSS) والذي بدأت أشغالها سنة 1997 بلندن وكل مرة يتم عقدها بقارة مختلفة.

- المجال الثاني هي مجلة نصف سنوية تم اطلاقها سنة 2010 (joss) وهي مختصة في التركيب المجالي.

ركزت نظرية أو مقاربة التركيب المجالي في البداية على المشاة ونماذج الحركة ومجالات أبحاث هذه المقاربة هي:

- الادراك المجالي أو المعرفة المجالية والتطورات المنهجية (التصاميم وتطوير البرامج الحاسوبية)، مورفولوجية المباني و التماسك الاجتماعي و الاقصاء، الجريمة و النظام.

- مثال على تلك الأبحاث مجموعة من مقالات منشورة في مجلة "التطور في التخطيط" بمشاركة Hillier وباحثين اخرين سنة 2007، حيث بينوا كيف يمكن استخدام التركيب المجالي في دراسة البعد المكاني والتفرقة وذلك بالاعتماد على دراسة لمدينة صغيرة أمريكية، حيث قدمت نموذجا توضيحيا لقدرة المدينة على التكيف مع الاختلافات الاجتماعية من خلال تنظيم إمكانية وصول استنادا الى درجة التوافق المتواجدة في كل مجال، وتبين أنه عندما يتم تصميم المجال العام ليكون منفصلا عن شبكة الشوارع، فإن هذا سوف يكون له تأثير عميق على قدرة السكان لتكوين علاقات اجتماعية.

- كما قام Hillier وباحثون اخرون سنة 2004 بدراسة العلاقة بين التخطيط وأنواع الجرائم المختلفة وقد استخدم في هذه الدراسة نظرية التركيب المجالي بالاشتراك مع نظريات أخرى.

- إن التركيز على المجال والعلاقات بين المجال والحركة عاملان رئيسيان في نظرية التركيب المجالي. كما تم اقتراح رؤية جديدة للهندسة المعمارية والمدينة مع التركيز على المجالات الحضرية،

[1] Xiao, Y.(2017).Urban Morphology and Housing Market, Department of Urban Planning Tongji, Jointly published with Tongji University Press, Shanghai, China, P 41.

أين يتحرك السكان وأين تتم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية باعتبار منهج التركيب المجالي مجموعة من التقنيات تستخدم لتحليل المجال الحضري.

- يعتبر التشكيل المجالي مفهوم أساسي في هذه المقاربة بمعنى العلاقة بين مجالين داخل نظام مع الأخذ بعين الاعتبار علاقتهما مع المجلات الأخرى داخل نفس النظام، فالتشكيل المجالي هو مفهوم أكثر تعقيد من العلاقة المجالية التي تأخذ بعين الاعتبار مجالين فقط.[1]

- على مدى العقدين الماضيين قدمت نظرية التركيب المجالي الدعم لتطوير دراسات المورفولوجية الحضرية، كذلك فهي توفر التفسير للمهندسين المعماريين ومخططي المدن وعلماء الاجتماع حول كيفية تأثير التشكيل الحضري على الأنشطة الاجتماعية وذلك نظريا وعمليا[2].

- وعلى الرغم من أن تقنية التركيب المجالي تنتمي إلى الدراسات العمرانية إلا أنه يمكن أن تساهم في طريقة تحليل الشبكة الاجتماعية التي تستند إلى الموقع، ذلك أن تركيب المجال يلخص كيفية اتصال الشوارع ببعضها البعض وينتج مؤشرات يمكن أخذها كبديل عن توزيع حركة السكان في التهيئة الحضرية ونحن نفهم قدرة السكان الفطرية لقراءة وفهم تغيرات البنية التحتية[3]

4-3-2 مقاربة التحليل المجالي: Spatial Analysis

تعتبر هذه المقاربة أكثر تنوعا من المقاربات الثلاثة الأخرى وذلك بسبب تضمنها 03 أشكال للتحليل المجالي: الخلية الألية (Automate Cellulaires)، النماذج المعتمدة على وكيل Modeles المنحنيات أو الأشكال الهندسية المستندة على عناصر.

من أهم رواد هذه المقاربة Michael Batty درس التخطيط الحضري والريفي بجامعة مانشيستر عام 1983 وهو محرر مجلة البيئة والتخطيط و التصميم والتي تعد من بين المراحل الرئيسية للنقاش حول هذه المقاربة، وعلى مدى العقدين الماضيين حاول Batty فهم النسيج الحالي وديناميكية المدن كظواهر معقدة حيث يتطور النسيج العام انطلاقا من المراحل المحلية.

[1] Oliveira V., op. cit, P 118-121.
[2] Xiao, Y., op. cit, P 41.
[3] Hillier, B., and Hanson,J.(1984). the social logic of space. Cambridge university press.

4-2 المورفولوجيا الحضرية والاقتصاد:

إن الدراسات الاقتصادية القديمة تتجاهل المعلومات المتعلقة بالمورفولوجيا الحضرية لاسيما مراعاة رغبة الذين يسعون للحصول على أقصى قدر ممكن من المنافع بأقل تكلفة ممكنة مثل المسافة ووقت وتكاليف السفر وبذلك فالدراسات الأكاديمية الحالية تقوم بإجراء أبحاث حول تأثير سهولة الوصول المجالي الذي يدخل في المورفولوجيا الحضرية على الأنشطة الاقتصادية[1]. فمعظم الأبحاث المنشورة حديثا التي تدور حول الشكل الحضري والاقتصاد تعتمد على مجال واسع من التحليل، من بين هذه الأبحاث تقرير نشرته الأمم المتحدة سنة 2015 والذي يتناول اثنان من الخصائص الرئيسية للشكل الحضري، حيث أن يوجد اختلاف بين الشكل احادي المركز والشكل ثنائي أو متعدد المراكز فالشكل الأول يعطي توازن أفضل من الشكل متعدد المراكز من حيث النقل والبنية التحتية وتأثير منخفض على البيئة.

كذلك فيجب الموازنة بين الحفاظ على الشكل الحضري للمناطق الأثرية والأهمية الاقتصادية لهذه المناطق التي لها دور كبير في السياحة.[2]

[1] Xiao, Y., op. cit, P 57.
[2] Oliveira V., op. cit, P176-175

3- التحولات الحضرية في المدينة:

يتشكل داخل المجال الحضري بصفة مستمرة تغيرات وهذا نتيجة للعديد من العوامل، والتي نطلق عليها بالتحولات الحضرية وتحليلها سيسمح لنا بتحديد استراتيجية إعادة التركيب المجالي التي تم استخدامها في المدينة.

3-1 المفاهيم الاصطلاحية للتحولات:

ما يهمنا في هذا البحث هو معرفة مفهوم التحولات التي تحدث في المدينة أو التي نطلق عليها بالتحولات الحضرية، لكن لابد أن نشير إلى مفهوم التحول بصفة عامة وفي عدة اختصاصات من أجل إثراء بحثنا قبل التطرق إليه وإلى أنواعه في المدينة.

3-1-1 المفهوم العام للتحولات:

- عرف ANTONIADES في كتابه سنة 1990 Poetic of Architecture التحولات، على أنها وسيلة من خلالها يتغير الشكل ليصل إلى مرحلته النهائية ليكون قادرا على التعايش مع ظروف البيئة الخارجية ذات المعطيات المتغيرة، ويوافق ذلك مع ما يحدث في المجالات الحضرية من خلال خضوع جزء من المدينة لسلسلة من التحولات على مستويات مختلفة، حيث تنتج أشكال جديدة من عناصر المدينة تستجيب للمتطلبات الوظيفية الجديدة."[1]

3-1-2 مفهوم التحولات الحضرية:

-"هي الاستمرارية بالنمو بطريقة إضافة الأجزاء إلى الكل ما يولد خللاً في الهياكل الحضرية للمدينة، بحيث تتغير خصائص نمو الأجزاء بحثًا عن توازن جديد، ولكن على مستوى أكثر تعقيدًا حتى تجد تغييرًا آخر يرفعه بدوره إلى مستوى حضري أعلى لسد العجز، وكنتيجة الاستمرارية تجد الخلايا الحضرية نفسها غير قادرة على تنظيم نفسها ذاتيا وفق شروط النمو المستمر، فتلجأ إلى التحول نحو مستوى آخر ثم تنظم نفسها مرة أخرى."[2]

وهي كذلك تغيرات تحدث في الاشكال الحضرية المتواجدة وتبديلها بأخرى بحيث يكون تحت تأثير الاحتياجات الجديدة[3].

[1] وحدة شكر الحنكاوي، فينوس سليمان.(2006). دراسة حول أثر العقد الحضرية في التحولات الشمولية ضمن البنية الحضرية. حالة مدينة السليمانية. قسم الهندسة المعمارية. المجلة العراقية للهندسة المعمارية والعمرانية. بغداد، ص06،07.

[2] سناء ساطع عباس وكميمه عبد الستار(2012). ديناميكية النمو الحضري في مدن العراق. مجلة المخطط والتنمية. العدد 26، ص

[3] Noaime,E., op. cit, P 19.

جدول رقم 01: ملخص لعملية التحول في المجال الحضري

الرقم	العوامل المتعلقة بعملية التحول في المجال الحضري	متغيراتها	
01	**المحفزات الأساسية للتحولات في المدينة**	-عدم قدرة النموذج التقليدي السابق على توفير قاعدة من حلول ونتائج إيجابية للمشاكل المطروحة. - الوصول الى حد الازمة اذ يصبح النموذج السابق عاجز عن تلبية متطلبات تظهر وتتزايد تدريجيا وبتراكمها يصبح التحول ضرورة	
02	**الهدف من التحولات في المدينة**	-الملائمة مع الحقائق المستجدة -تلبية المتطلبات الجديدة للتغيرات المحيطة	
03	**المحددات الأساسية للتحول في المدينة**	-التكيف مع متطلبات البيئة الخارجية ذات المعطيات المتغيرة. -التواصل مع المرجع الأصلي والأنظمة السائدة. -المحافظة على الاتصال بين الافراد ضمن ثقافة أو حضارة معينة.	
04	**المؤثرات الأساسية على عمليات التحول في المدينة**	مؤثرات داخلية	الوظيفة، الخصائص الشكلية...
		مؤثرات خارجية	تغيرات في المفاهيم الفكرية والاجتماعية: الموقع، البيئة المحيطة...
05	**مستوى التحولات**	الشكل، الوظيفة، الحركة، أكثر عنصر مما سبق	
06	**العلاقة بين مستويات التحول من حيث أسبقية التأثير**	العلاقة بين الشكل والوظيفة	تحول شكلي يسبق تحول وظيفي وتفرض نوعها تحولات على مستوى الوظيفة تفرض متطلبات شكلية جديدة
		العلاقة بين الحركة والتنظيم المجالي	تحول بين أنماط الحركة ومساراتها تسبق التحول في التنظيم التركيبي للمدينة
07	**طبيعة الخصائص الخاضعة للتحول**	خصائص شكلية	عناصر معينة مثل عمود أقواس تفاصيل محددة خطوط واجهات أساسية
		خصائص جوهرية	التنظيمات الأساسية للساحات ومحاور الحركة علاقات أساسية تراكيب أساسية

المصدر: د. وحدة شكر الحنكاوي-فينوس سليمان، مرجع سابق، ص12.

من خلال الجدول رقم 01 الذي يلخص عملية التحول في المجال الحضري، حيث تنتج التحولات في المجال الحضري، نتيجة للمحفزات التي تشجعه على الانتشار قصد التكيف مع متطلبات البيئة الخارجية وينتج عن ذلك بروز تحولات في وظيفة المجالات وحتى في شكله،[1] بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية أو ما يطلق عليها بصفة عامة تحولات حضرية التي تشكل أبرز مظاهر إعادة تركيب المدن.

2-3 أمثلة عن التحولات الحضرية والعوامل المساهمة في ذلك:

تنتشر التحولات الحضرية بصفة عامة بالمدن الكبرى، لأنها الأكثر تحول من المدن الأقل حجما وهي تختلف حسب درجة تقدم الدولة التي تنتمي إليها هذه المدن وفيما يلي سوف نشرح هذه التحولات في المدن النامية والمدن المتطورة

1-2-3 المدن بالدول النامية:

تلعب القرارات السياسية دورا مهما في تحديد التحولات الحضرية في الدولة النامية، فمدينة عدن مثلا تجسد كيف يمكن أن يلعب القرار السياسي دورا في تحول وظيفة المدينة من الوظيفة السياسية إلى الوظيفة الاقتصادية وقد ساعدها على ذلك موقعها البحري المميز، الذي ساهم في نشأة أنشطة تجارية وصناعية جديدة، كما لعب المستعمر دورا مهما في تغيير وظائف مدن العالم النامي خاصة بالنسبة للمدن التي تملك ثروات باطنية كالبترول والذي أثر بشكل مباشر على تطور التحولات الحضرية، ما أدى إلى نمو سكاني سريع في المراكز الحضرية.

2-2-3 المدن بالدول الأوروبية:

برزت التحولات الحضرية في المجتمعات الأوروبية مع بداية الثورة الصناعية، وظهور وظائف عديدة ما سمح بنزوح سكاني من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وأدى إلى تكون المدن المتروبولية نتيجة للتقدم التكنولوجي خاصة تطور وسائل النقل، حيث وبعد إزدياد حجم المدن، ظهرت نظريات تخص إعادة تنظيمها وعلى إثرها بدأت تظهر عدة أشكال للمدن كالمدن الخطية والإشعاعية الدائرية وظهر مفهوم تخصص الأماكن حيث استقلت الصناعة خارج المدينة وبرزت الضواحي السكنية المخططة "[2].

[1] وحدة شكر الحنكاوي، فينوس سليمان، مرجع سابق ، ص06،07.

[2] خليل عبد الوهاب.(2001). التحولات الحضرية في أقاليم المدن الكبرى وبدائل استراتيجية التنمية الإقليمية. حالة إقليم عدن الكبرى. جامعة القاهرة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ص 65 -67.

4 كيفية تفاعل إعادة التركيب الحضري مع المورفولوجيا و التحولات الحضرية ودور الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للسكان:

لقد ظهرت عدة دراسات كان الهدف منها تبيان العلاقة بين التركيب وإعادة التركيب المجالي والمورفولوجيا والتحولات الحضرية ودور الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان و من أبرزها:

- دراسات أجراها خبراء "نيس وروب Nes et Rueb 2009 حول كيفية تأثير تركيب المجالات الحضرية خاصة منها الاحياء التي يقطن بها السكان، ووجدوا أن الشوارع ذات درجة كبيرة من التداخل و المجاورة للطرق الرئيسية هي التي تسهم في انشاء مناطق سكنية آمنة.

- كذلك كروسفورد واخرون Croxford et Al 1996 درسوا العلاقة بين تكوين شبكة الشوارع والتلوث الناجم عن المركبات فوجدوا أن هناك علاقة قوية حيث يختلف مستوى التلوث الحضري من شارع إلى آخر حتى الشوارع القريبة مكانيا يمكن أن يكون لها مستويات مختلفة من التلوث.

- مين و آخرون Min et Al 2007 بحثوا في العلاقة بين خصائص الموقع و استخدام الأراضي من خلال دراسة حالة في سيول Séoul وقد أظهرت أبحاثهم أن التركيب المجالي له علاقة قوية مع قيمة الأرض وهذا يظهر مع تحديد موقع الصناعات.

-ربط باحثون آخرون التركيب المجالي بقيمة العقار واكتشفوا العلاقة بين التشكيل الحضري واستعمال الأرض أو سعر السكن، ففي عام 1999 أشار بروان Brown إلى أن محللي العقارات يرون أن تصميم الأرض الحضرية أو التشكيل الحضري مهم في ميدان العقارات لكن لم تكن لديهم الوسائل اللازمة لتطوير نظرية ثابتة[1].

- كذلك فالتدخلات الفردية على المجال الحضري تشكل سبب من أسباب إعادة تركيبه، وبروز الاختلاف المجالي في المدن الذي يحدث انفصال بين مناطق العمل ومناطق السكن، وهذا ما يرفع من تكلفة البيئة بمعنى تصبح زيادة عدد السيارات، ومختلف معدات البنية التحتية والفوقية للنقل المصدر الرئيسي للإزعاج الحضري[2].

- إن مدى سهولة الوصول الى موقع معين في المدينة وذلك بالاتصال بكل مكان في أي مكان آخر في المدينة له دور في ارتفاع سعر هذا الموقع أو انخفاضه، كما أن المجالات التي تتميز بإمكانية وصول

[1] Xiao, Y., op. cit, P 57.58.

[2] Mancebo, F. (2003). questions d'environnement pour l'aménagement et l'urbanisme, université PARIS-Sorbonne, éditions du temps.P41.

عالية لديها نسبة عالية من التحول.[1] فالتحولات في النسيج الحضري تعكس نوع من التطور الحضري، الذي يخص بعض المجالات الحضرية التي تستفيد من استثمارات عمومية أو خاصة والتي تؤثر كثرتها على انخفاض نسبة التدهور العمراني، ولكن عند غياب استراتيجية واضحة التي تضع بعين الاعتبار الانسجام العام يتضح أن التحولات التي حصلت غير متجانسة، حيث عندما يحدث تنشيط عفوي لمجالات حضرية معينة، يسبب تدهور مجالات أخرى لاسيما القديمة منها بسبب نقص الاستثمار بهذه المجالات، لذا فمن المهم اعتماد إجراء عمليات تدخل عمرانية مدروسة حتى نتمكن من إعادة تركيب مجالاتنا وفقها.

- كذلك فتغيير التركيبة الاجتماعية للقاطنين بالمدينة أو التحول في النمط الديموغرافي في حالة تطور النظام الحضري والذي ينتج عنه تحضر قاعدي في حال الدول المتقدمة يكون تأثيره في الغالب إيجابيا على التنمية الحضرية، حيث عندما تنمو المجالات الحضرية ويتغير شكلها يتم تطبيق استراتيجية لإعادة تركيب هذه الأخيرة، إذ تبقى جميع المجالات مكملة لبعضها البعض في أغلب الأحيان، أما في حال دول العالم الثالث يظهر التحضر بدائيا وبالتالي يكون تأثيره سلبيا على تنمية المجالات الحضرية ويظهر عدم انسجام بين شكل المدينة الجديد الذي ظهر نتيجة للنمو الحضري وبين محاولات إعادة التركيب مختلف المجالات التي تكون غير ناجعة في كثير من الأحيان.

- فديناميكية المجال العمراني المستمرة تنتج تغيرات عميقة تمس الهياكل الاجتماعية للسكان وتحول في حاجياته من كمالية إلى احتياجات ضرورية، إضافة الى أن التحولات الحضرية مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية، حيث التقدم الاقتصادي يتحقق بطريقة سريعة إذا توسعت القاعدة الاقتصادية الناتجة عن وجود الاستثمار مما يزيد من حدة الديناميكية العمرانية، فالعامل الاقتصادي يبقى القوة الداعمة للتحولات الداخلية التي تمس المدن مباشرة.

- بالرغم من استخدام بعض مشاريع التجديد لتحسين جاذبية بعض المناطق، فلاتزال هذه الأخيرة غير جاذبة للأشخاص ذوي الدخل المرتفع، ذلك يعود الى أن هذه المشاريع تفشل في تحقيق إمكانية وصول إلى للمناطق بدرجة عالية، لذا يتوجب على المخططين امتلاك التقنيات والأساليب لتحقيق الحد الأقصى لإمكانية الوصول وهذا عن طريق تطبيق استراتيجية لإعادة تركيب المجالات الحضرية الذي ينجر عنه تبديلات تنعكس على المظهر الفيزيائي للمدينة (مسار الطرقات، شكل الجزيرات، وتقسيم القطع، أماكن مبنية أو أرضية أو فضاءات حرة...)، والتي تعد نتيجة حتمية بسبب عدة عوامل يتم من خلالها توزيع مختلف الوظائف الموجودة بالمدينة و ينتج عنها تغيير في مورفولوجية المدينة وتظهر بذلك آثار في المجالات الحضرية تعرف بالتحولات.

[1] Xiao, Y., op. cit, P 166.

-من هنا نجد ان هناك انعكاسات إيجابية و أخرى سلبية سببتها الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلاقة ذلك بإعادة التركيب المجالي والتحولات والمورفولوجيا الحضرية (شكل رقم 06).

شكل رقم 06: إعادة التركيب المجالي: مظاهر وعوامل

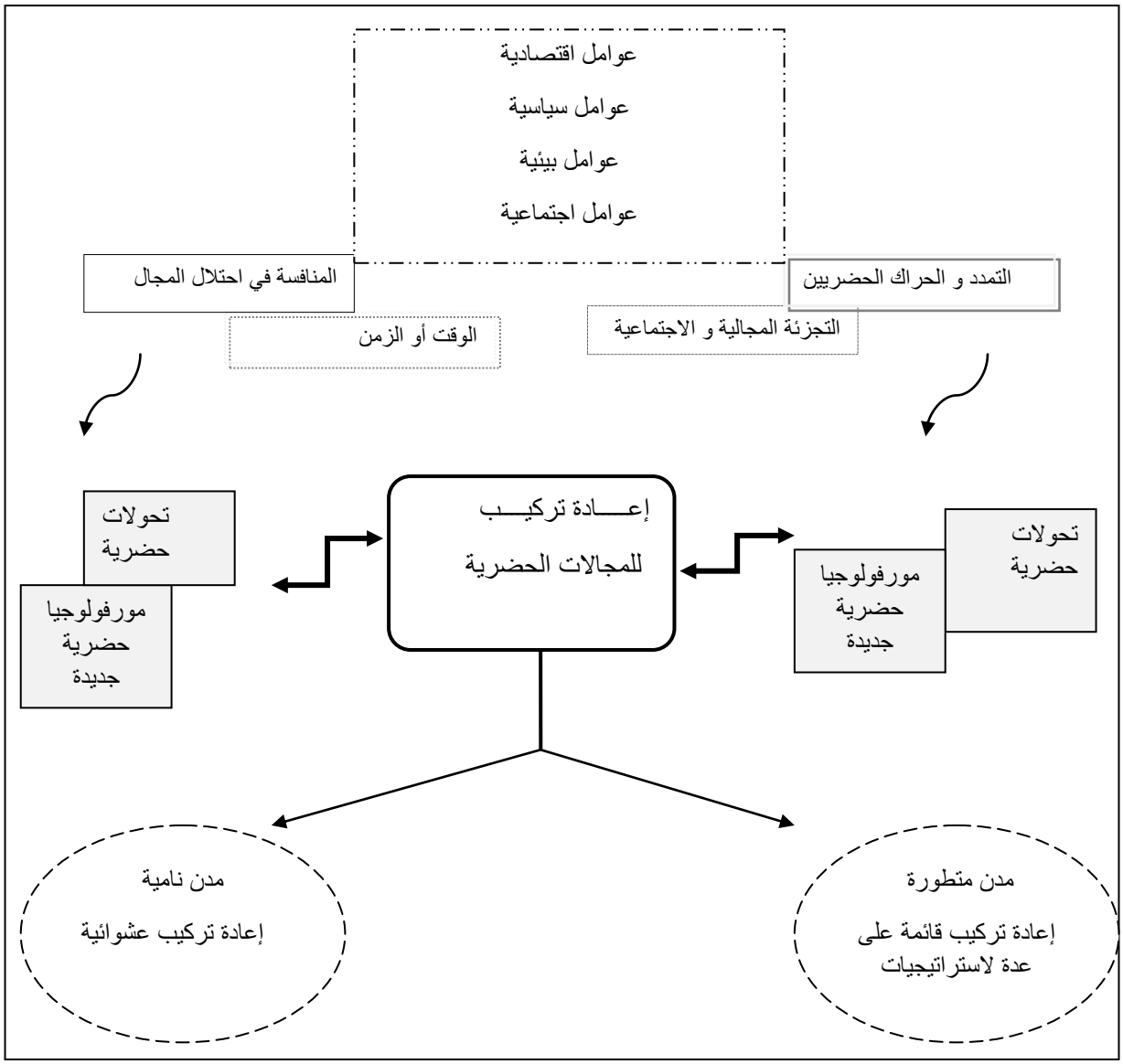

المصدر: من اعداد الباحثة 2019

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا الوصول إلى تحديد المفاهيم الأساسية للبحث ومحاولة فهمها وإدراكها، بداية من مفهوم اعادة تركيب المجالات الحضرية، الذي يهدف الى إعادة ترتيب المدن التي عرفت عملية تجزئة عبر مراحل زمنية مختلفة وتأثرت بعوامل معينة، والتي تتشابه ضمنيا بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي نتيجة للنمو المتزايد للمجالات الحضرية، وتحليلنا لهذه الأخيرة سمح لنا باستخلاص أهمها والتي قد لا تبدو واضحة كالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.... فعامل المنافسة في احتلال المجال يساهم في ظهور صراعات بين مختلف الفاعلين حول مواقع مختلف الأنشطة المبرمجة ويغير بذلك من تركيبة المجال عبر الزمن، ونتيجة للحراك الحضري يحدث تمدد للمجال العمراني، إذ تنمو المساحة المبنية بوتيرة تفوق نسبة زيادة السكان ما يؤدي على ظهور انقطاعات في الشكل الحضري أو ما يعرف بالتجزئة الحضرية، والتي لها تأثيرات سلبية كانفصال المجتمع وبروز فردية القرارات الخاصة بالتسيير الحضري. إذ لا يمكننا بشكل أو بأخر وقف انتشار المدن لكن يجب علينا ترشيده والتحكم فيه من خلال تطوير الاستراتيجيات الصحيحة لتحسين نوعية الحياة وتحسين النسيج الحضري المبني.

تشكل التحولات الحضرية والمورفولوجية الجديدة التي تبرز بالمجال الحضري بعد عملية إعادة التركيب المجالي للمدينة مظاهر مهمة وجب التطرق إليها وهي في نفس الوقت تشكل سبب من أسباب إعادة تركيبه، فعندما يحدث تحول بالمجال الحضري لا يخدم مصالح مختلف الفاعلين بالمدينة، يعقبه ذلك محاولات من أجل إعادة تركيب هذا المجال، والذي ينتج عنه ظهور مورفولوجية حديثة أي تغيير في شكل المدينة ومظهرها و تطورها، ومن خلال المورفولوجية الحضرية نستطيع تحليل الشكل الحضري ومعرفة ديناميكية تغير الأنسجة العمرانية، فالمورفولوجية الحضرية تعد علم يهتم ببنية الشكل الحضري ويساهم في تصميم الاشكال الحضرية التي تتركب من عدة عناصر يطلق عليها عناصر النظام المورفولوجي، والتي يتم استعمالها في عملية تحليل الشكل الحضري باستعمال مقاربات المورفولوجيا الحضرية، هذا من أجل الوصول إلى التحليل الأنسب للشكل الحضري، وقد تطرقنا إلى مختلف هذه المقاربات، والمقاربة التاريخية والجغرافية هي من المقاربات المهمة التي سنعتمد عليها في الجانب التطبيقي لبحثنا، الذي سنركز فيه على دراسة التحولات الحضرية والمورفولوجية لمجال الدراسة.

الفصل الثاني:

تجارب دولية في إعادة تركيب المجالات الحضرية.

مقدمة:

من أجل استيعاب المفاهيم النظرية لعملية إعادة التركيب المجالي والمورفولوجية الحضرية ودور التحولات الحضرية، لاسيما تحديدنا لأهم الاختلافات التي ميزت تطور مفهوم إعادة التركيب المجالي بين العالم المتقدم والعالم النامي، وذلك من حيث العوامل المتحكمة فيه والانعكاسات المترتبة عنه، في هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى بعض التجارب لتطور عملية إعادة التركيب المجالي في العديد من المجالات الحضرية بمدن العالم المتقدم ومدن العالم النامي، للاستفادة من إيجابياتها ومعرفة نقاط ضعفها و قوتها، ويتعلق الامر ب:

01- بالنسبة لتطور عملية إعادة التركيب المجالي بمدن العالم المتقدم:

- المجال الحضري الأول هو مدينة Court- Saint- Etienne ببلجيكا.
- المجال الحضري الثاني يتعلق بدراسة ظاهرة المجمعات السكنية المغلقة بمدينة مرسيليا.

02- بالنسبة لتطور عملية إعادة التركيب المجالي بمدن العالم لنامي:

- المثال الأول هو المجال الحضري التونسي.
- المثال الثاني يتمثل في دراسة تطور واختلاف عملية إعادة التركيب المجالي في المدن الجزائرية.

1 دراسة لبعض تجارب إعادة التركيب المجالي للمدن بالعالم المتقدم:

نحاول التعرف على أهم المظاهر التي ميزت عملية إعادة التركيب المجالي لمدن العالم المتقدم، من خلال دراسة مثالين:

1-1 إعادة التركيب المجالي لمدينة Court- Saint- Etienne 'بلجيكا'

1-1-1 موقع المدينة: تقع بلدية **Court- Saint- Etienne** وسط بلجيكا حوالي 30كلم جنوب بروكسل bruxelles في منطقة والني (Wallonie) نحو نامور Namur (خريطة رقم 01) ، يلعب محور السكة الحديدية (خط لوفاشالرولروا Ligne Louvain-Charleroi) دورا مهيكلا في المنطقة، ما أدى الى خلق العديد من المحطات بالإضافة الى تواجد شبكة الطرق السريعة، وقد وصل عدد سكانها في نهاية الحرب العالمية الأولى 4000 ساكن وفي سنة 2000 ارتفع عددهم إلى 8500 ساكن[1].

خريطة رقم01: الموقع الإداري لبلدية **Court- Saint- Etienne**

Source : https://www.google.com/maps/place/Court-St.- %C3%89tienne,+Belgique/@50.6271796, 4.4919305,12z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x47c3d579f1459a49:0x40099ab2f4d64f0!8m2!3d50.6485892!4d4.5632038.

كانت هذه المنطقة من قبل تتميز بأنها زراعية حيث كانت تنتشر الطواحين المائية و الغابات الكثيفة، مع مجالات شبه حضرية ومراكز ثانوية في المنطقة المتروبولية BRUXELLES وهذا ما يضع المنطقة في حالة من إعادة الهيكلة، وفيما يلي سوف نشرح مراحل نمو هذه المنطقة، حيث تم إعادة تركيبها بداية من المرحلة الزراعية ووصولا الى المرحلة المتروبولية:

[1] Hanin, Y, IBID, P22

2-1-1 إعادة التركيب المجالي بالمرحلة الزراعية (فترة ما قبل 1830)

أ أهم التحولات الحضرية التي برزت بالمرحلة الزراعية:

كانت مدينة سنتتيان في ذلك الوقت عبارة عن قرية بنيت عند إلتقاء نهرين صغيرين هما Thyle و Orne وكان هذا الموضع جد مواتي لأنه سيسمح بحماية المكان، كما يوجد بالقرية شارع تصطف على جانبيه بعض المنازل وهو يتيح الوصول إلى قرية اللورد الأول التي يعود تاريخ إنشائها إلى القرن السادس عشر، وكانت الكنيسة تقع بمكان مرتفع حيث بنيت عام 1550. وفي عام 1787 تم إنشاء مدرسة مجاورة للكنيسة بالقرب من واد ثيل Thyle، أسفل القرية تتواجد حانة وطاحونة تستخدم في طحن القمح للسكان لقاء رسوم. ومن أجل الانفتاح نحو التجارة والتبادلات في البلدة، تم إعادة تركيب مختلف المجالات بها ما يسمح بخلق منطقة نشطة سواء في البر والبحر[1].

ومن بين أهم مظاهر إعادة التركيب المجالي في هذه الفترة

*التحولات الحضرية: أهم التحولات نلخصها في الشكل الموضح أدناه (شكل رقم07).

شكل رقم 07: التحولات الحضرية فترة ما قبل 1830

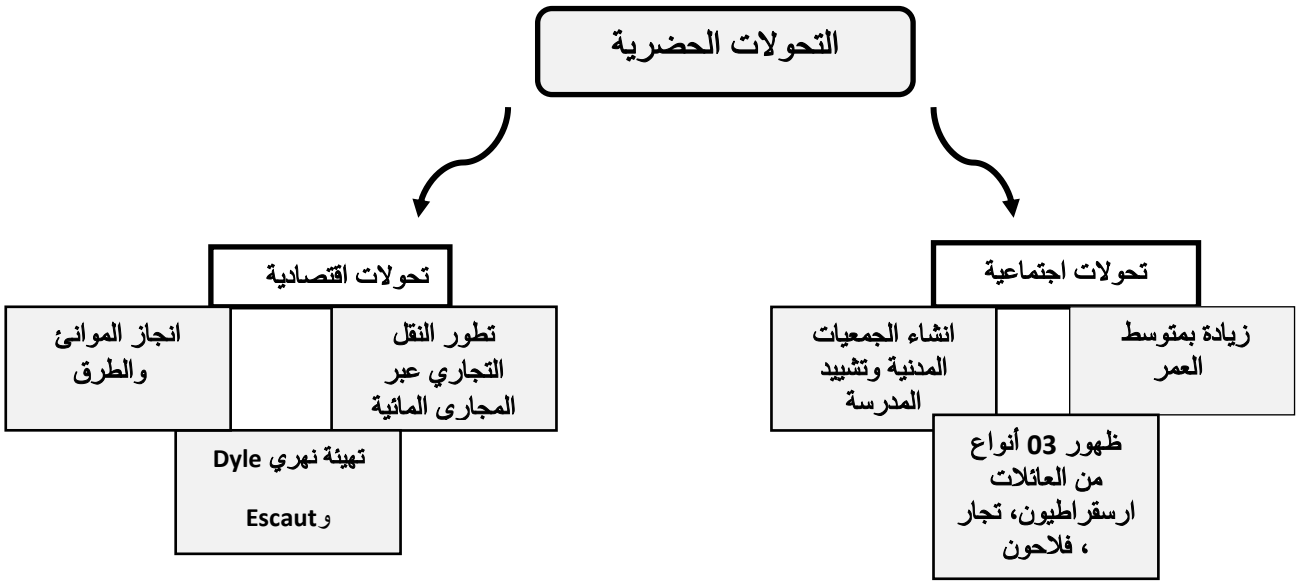

Source: Réalisé par le chercheur sur la base du thèse de doctorat: Hanin, Y., P25-33.

[1] Hanin, Y., *IBID*, P20.

بالإضافة للتحولات التي برزت في هذه الفترة المبينة في الجدول فقد ظهرت:

* تحولات ناتجة عن العامل التقني والاقتصادي منها: ظهور الابتكارات في ميدان الزراعة كالأسمدة، وبالنسبة لوسائل النقل فقد ورثت منطقة Wallonie العديد من شبكات الطرق الرومانية بالهضاب وقد تم خلقها من أجل التواصل بسهولة بين المدن الإمبراطورية، مع ذلك كانت وسائل النقل بدائية (سيرا على الأقدام، أو على ظهر الخيل و العربات...).

* تحولات ناتجة عن النظام الاجتماعي والثقافي: لعبت الكنيسة دور كبير في تنظيم الحياة اليومية للفرد والجماعة، وكذا برزت في هذه الفترة الجمعيات المدنية والتجارية.

* لم تكن الملكية العقارية حق لأي شخص في هذه المرحلة، فقد كانت حكرا على الأرستقراطيين، حيث كانت من معتقداتهم أنهم تلقوا إدارة الأرض أو العقار من الله ولهم الحق أن يورثوها لأبنائهم، وقد كانت الهيكلة العقارية تحدد وفق الخصائص الفيزيائية والمورفولوجية أو شغل الأرض (استخداماتها)، وقد تم استخدام المجاري المائية و الغابات والجبال و عناصر أخرى كعلامات أو معالم من أجل تحديد العقار، وكانت وحدات القياس بسيطة نسبيا فقد استخدمت الأقدام، الخطوات...

ب مورفولوجية البلدة في المرحلة الزراعية:

- أصبح للبلدة شكل اشعاعي دائري، نتيجة لتأثير التضاريس و المجاري المائية و الطرق، ما أثر على تموقع الأنشطة، وهي لم تؤسس على مجال أو إقليم موحد مركزي، لكن على العكس تبينت بأنها تشكلت من مجالات أو مناطق متداخلة وكل مجال يملك عدة مستويات من مجالات أصغر منه.

- لقد اضحت البلدة مركز تجاري مهم وكذا مركز ديني و أكاديمي وأنشئ في منطقة لوفين Louvain ميناء بحري، ونتيجة لأهمية نهر Dyle باعتباره محور مهم للاتصال تم إعادة تهيئته، كما تم إنشاء موانئ صغيرة من أجل شحن البضائع، استفادت كذلك المطاحن من طريق كبير يتبع نهر Dyle على الضفة اليسرى، كما تم انشاء طرق ثانوية تصل بلدة سانتتيان بالنهر، و كان دور الطرق الرئيسية يكمن في أنها تمثل حدود للبلديات. ومن أجل الانفتاح نحو التجارة والتبادلات في البلدة تم إعادة تركيب مختلف المجالات بها بما يسمح بخلق منطقة نشطة سواء في البر والبحر.

- تميزت المرحلة الزراعية بأنه لا يوجد اختلاف كبير بين المدينة والريف، فقد تضمنت المدن العديد من المناطق الزراعية في داخلها وعلى العكس من ذلك فقد شهدت الأرياف انتشار عدة أنشطة غير زراعية[1].

[1]Hanin, Y., *IBID*, P 25,33.

3-1-1 إعادة التركيب المجالي بالمرحلة الانتقالية نحو التصنيع:

أ ظهور المركزية: في هذه المرحلة استخدمت الكنيسة في بعث سلطة الدولة المركزية وإنشاء إدارة لتنظيم ولتسيير الغابات في مجال انتاج الفحم وكذا في مجال تسيير المشاكل المرتبطة بتعدد وظائف المجاري المائية، تم أيضا توسيع شبكة الطرق. و نتيجة للتأثر بالثورة الفرنسية تم التخلي عن سيطرة الكنيسة في إدارة الأمور، حيث ألغي التمييز بين الناس فيما يخص الأصل الثقافي والاجتماعي أو الجغرافي. وأنشأت المصانع وحلت محل أراضي السيادة في توفير العمل والإسكان وتم إعادة تركيب مراحل الحياة وأصبح التعليم إلزامي وكمرحلة من مراحل الحياة[1].

ب أهم التحولات الحاصلة بالمدينة في هذه المرحلة وإعادة التركيب:

✓ **إعادة التركيب العقاري:**

تم بيع الممتلكات العقارية التي كانت ملكا للدير أو الكنيسة، حيث تم تقسيمها إلى عدة حصص، وقد بيعت المطاحن للمصنعين الذين برزوا في هذه المرحلة، وكذا الحظائر والمزارع للبورجوازيين.

✓ **بروز البلدية الحديثة لسانتتيان:**

ظهرت البلدية الحديثة وتم إعادة تركيبها تحت تأثير النظامين الفرنسي والهولندي سنة 1794، فبعد أن كانت قرية في النظام القديم أصبحت بلدية تم تأسيسها من قبل السلطة الجمهورية وأصبحت تضم المناطق التالية:

(Court , Sart-messireg guillaume Beaurieux , Suzeril)، وتم تعيين مسيري البلدية من طرف السلطات الهولندية، ونتيجة لهذه التحولات سوف يتطلب الأمر عدة سنوات لسياسة اقتصادية جديدة.

*في هذه المرحلة كانت دائرة Dyle تضم 03 ولايات فرعية هي (بروكسل Bruxelles، ليفان Louvain، ونيفال Nivelle)، وكانت سانتتيان تابعة لنيفال وإقليم wavre.

* تميزت المرحلة الانتقالية ونهاية المرحلة الزراعية بوجود العديد من التحولات، حيث ظهرت ابتكارات جديدة كالبخار وموارد جديدة كالفحم، بالإضافة إلى بروز هياكل اجتماعية جديدة مع الطبقة البورجوازية، وهذا ما ظهر بوضوح مع إعادة تركيب إقليمي جديد، برز على إثره مفهوم القومية (la nation) أو الأمة[2]

[1] Hanin, Yves, op. cit, P42-48.
[2] Hanin, Y., op. cit, P56-57.

والشكل رقم 08 يوضح قرية سانتتيان الدائرية والمسارات حولها و كذا قرية وارشيWerchai التي تتواجد شمال مجرى tyle وكذا المدرسة و البلدية بالإضافة الى نهري Dyle و Orne .

شكل رقم 08: مدينة سانتتيان وما جاورها في نهاية المرحلة الانتقالية

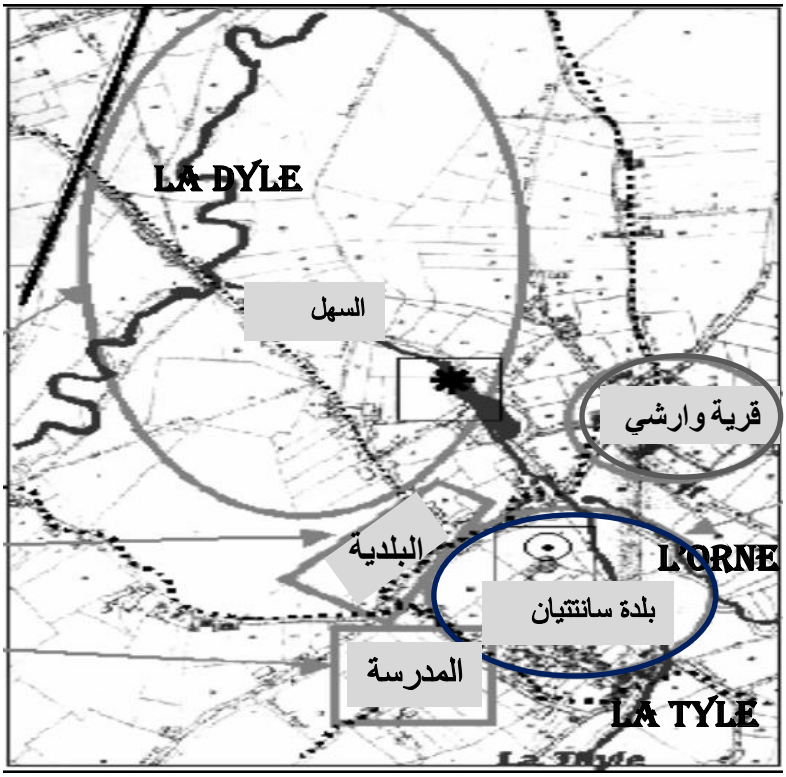

Source: Hanin, Y., P92 (معالجة شخصية للباحثة)

3-1-1 إعادة التركيب المجالي بالمرحلة الصناعية (1830-1914):

أ فترة (1830- 1865) تميزت بداية المرحلة الصناعية بإعادة تركيب مجالي عشوائي لبلدة سانتتيان وما جاورها وأهم مظاهره

✓ <u>التحولات الاجتماعية:</u> في هذه الفترة بلغ عدد السكان 3000 ساكن بعدما كان عددهم 1500 نسمة سنة 1830 بمعنى أنه خلال فترة 30 سنة ازداد عددهم بمقدار الثلث تقريبا (30 شخص في السنة). هذا الارتفاع يعود إلى تحسن ظروف المعيشة وهجرة السكان إلى هذه المنطقة نتيجة للتحول التدريجي لطواحين الوادي إلى الصناعات الصغيرة.[1]

[1] Hanin, Y., IBID, P61

- تفكك الأسر البروليتارية (Prolétarienne بمعنى الأسر التي لا تجيد عمل معين وهي بدون سكن) وبروز الأسر البورجوازية.

- تحول الأسر التي تعيش في الريف إلى أسر الفلاحين وهي القوى العاملة التي تلبي الاحتياجات المتزايدة لليد العاملة للتصنيع و كانت ظروف العمل في المناجم والمصانع تشبه الاستعباد (جد قاسية).

✓ التحولات السياسية: تم التحكم في الإقليم في هذه المرحلة من طرف البورجوازيين الجدد أهمها عائلتي Mosselman وعائلة Goblet D'Aviella

✓ التحولات الاقتصادية وفي ميدان النقل: إنجاز طريق جديد وخط السكك الحديدية تقطع نهر Dyle و tyle، و تم استثناء الهضاب من إعادة التركيب نظرا للتكلفة الاقتصادية الباهضة.

تحول معظم المطاحن التي كانت متواجدة عبر المجاري المائية إلى مصانع قريبة من هذه السكك حيث أخذت المدينة تظهر بملامح المدينة الصناعية (انشأ Emile Henricot المصانع قرب مجرى Tyle بالإضافة إلى الجسر قرب مجرى Dyle)

✓ التحولات في استخدام المجال:

- في المرحلة الزراعية كانت القرية أو بلدية سانتتيان تتكون من المكان المركزي (الكنيسة) +القصر+ المدرسة(مدرسة الرعية) + العديد من المنازل وفي المرحلة الصناعية حصل إعادة تركيب لهذه المجالات فظهرت ساحة البلدة لتي يسيطر عليها بشكل رئيسي التجار الحرفيين، بالإضافة إلى مكان الخدمات المجتمعية، كما تطورت مدرسة القرية التي أصبحت تعرف بمدرسة البلدية بأسرها نظرا لازدياد عدد السكان، حيث أصبح الحق للجميع بالذهاب إلى المدرسة وليست حكرا على الرعية، كما تم إنشاء عدة مرافق وخدمات للبلدية.

- بدأت تظهر علامات تفوق المدينة على الريف.

ب فترة ما بين (1865-1890) بداية ظهور ملامح التدخلات الهادفة الى تخطيط وتنظيم لإقليم وأهم التحولات الحضرية التي برزت نلخصها فيما يلي:

✓ التحولات السياسية: معارضة الكاثوليك والليبراليين لبعضهم علنا و بدأت الطبقة العاملة بتشكيل نفسها تدريجيا، ووصول طبقة الصناعيين والأعيان الليبراليين إلى السلطة.[1]

✓ التحولات في استخدام المجال: بالنسبة لسانتتيان القديمة أو البلدة القديمة فقد بقيت دون تغيرات تقريبا (الكنيسة، المدرسة، بيت الكاهن، القصر، وبعض البيوت) شكل رقم 11، وقد تم تهيئة و بناء

[1] Hanin, Y., op. cit, P90-101

النزل البلدي و تحويل مداخل القصر إلى حدائق تزينية. وفي سنة 1875 تم تجديد النزل البلدي، الذي أصبح يحوي مكتب البريد و هاتف عمومي.

ونتيجة لهذه التغيرات تطورت البلدة وأخذت مظهر مدينة صناعية وبدأت مشاريع التهيئة الخاصة بالطرق والسوق.

✓ التحولات الاقتصادية و في ميدان الصناعة: الاستمرار في انجاز المصانع بالقرب من مجرى Thyle حيث أنجز Emile Henricot في سنة 1890 العديد من المنشآت باعتباره واحد من أصحاب الأراضي الرئيسيين في الوادي، و بالقرب من العمارات القديمة للمطحنة الكبرى تولى بناء مصانع جديدة متخصصة في تصنيع قطع الغيار للسكك الحديدية، بلغ عدد الموظفين في كل مصنع 32 موظف و 800 عامل ينحدرون من أماكن قريبة و حتى بعيدة مثل Louvain و Diest وكانوا يبيتون في النزل و يعودون إلى منازلهم كل أسبوع، هذه التحركات الكثيرة للعمال شكلت الكثير من المشاكل في محطة السكة الحديدية، وأصبحت المباني ضيقة للغاية.

يتم الدخول الى المصانع عن طريق مسارCulot الذي تم تهيئته في سنة 1865 و قد تم أيضا بناء جسر فوق نهر Dyle وراء محطة السكة الحديدية وهذا كوسيلة لإعادة تركيب المجال.

تم في هذه المرحلة استخدام التطور الصناعي حتى في تهيئة الفضاءات الخارجية فكانت عملية بناء الأشجار و الصخور الاصطناعية فرصة لتجربة تقنيات جديدة في مجال البناء كالخرسانة.

✓ التحولات الاجتماعية: بعد أن أصبحت قرية وارشي تابعة لسانتتيان تم تزويدها بالتدرج بالمدارس. في هذه المرحلة كانت هناك محاولة التحكم في المجالات من قبل الكاثوليكو الليبراليين، كذلك كان الاهتمام كبير بتعليم أطفال العمال من قبل Emile Henricot، حيث تم فصل العمال الذين لم يلحقوا أطفالهم بالمدارس، كما أنشأت مدارس تقنية خاصة تابعة للمصانع في 1879.

ج فترة ما بين 1900-1914 المرحلة الانتقالية نحو مرحلة التحضر:

في هذه المرحلة ظهر مهندسون حاولوا تنظيم المجالات، اعتمدت المرحلة السابقة في تنظيم مجالها على منطق القرب proximité أي جعل كل الأماكن قريبة من بعضها، ولكن مع بداية المرحلة الصناعية ونتيجة للعديد من الابتكارات التي سمحت بتطور التجارة، فتم تحسين شبكة الطرقات وتقوية الممرات المائية وتطوير طرق السكة الحديدية.[1] وبدأت المجالات تبتعد عن بعضها.

[1] Hanin, Y., op. cit, P102-114.

✓ مورفولوجية المدينة: في المرحلة الصناعية ظهر مهندسون حاولوا تنظيم المجالات فمن المرحلة الزراعية التي اعتمد تنظيم مجالها على منطق القرب proximité أي جعل كل الأماكن قريبة من بعضها، بينما هذه المرحلة أصبح تنظيم المجال خطي نتيجة لتعدد وسائل النقل، كما أن تجمع العمال مع عائلاتهم بالقرب من المصانع وشيدت المدارس، سمح بإعادة تركيب شكل المدينة وأصبحت المدينة الصناعية تمثل المنطقة الجديدة التي ظهرت جنبا إلى جنب مع المدينة التقليدية.

- تجمع الأطباء والصيادلة صانعو البراميل في ساحة البلدية بعد إعادة تشكيلها، كما تطورت التجارة نظرا للتزايد المستمر للعمال.

- بداية من سنة 1880 تم انجاز مخطط للتراصف على طريق المحطة وساحة البلدة والسوق، وفي سنة 1890 تم تنفيذ المخطط عن طريق نزع الأراضي من أجل المنفعة العامة، حيث تم تجهيز الشارع بشكل تدريجي بشبكة الصرف الصحي وشبكة المياه وسمحت عملية نزع الأراضي بتطبيق مخطط مستقيم، هذه المشاريع أدت إلى تنظيم المجالات حيث أصبح منزل رئيس المصنع مقابل مدخل المصنع وشكلت ساحة البلدة وطريق المحطة الفضاء العام. في نهاية هذه المرحلة أصبح تنظيم المجال خطي نتيجة لتعدد وسائل النقل.

- في هذه المرحلة تجمع العمال مع عائلاتهم بالقرب من المصانع وشيدت المدارس، فتم إعادة تركيب شكل المدينة وأصبحت المدينة الصناعية تمثل المنطقة الجديدة التي ظهرت جنبا إلى جنب مع المدينة التقليدية[1].

5-1-1 إعادة التركيب المجالي بمرحلة التعمير(1920-1980):

خلال هذه المرحلة التي عرفت تعمير قوي ومن خلال الشكل رقم 09 نلاحظ ازدياد عدد المباني و الطرق، كما تم انجاز المدارس والمنازل فيما صمدت القرية بكنيستها وشارعها، كما أصبح هناك مراكز جديدة لبلدية سانتتيان.

[1] Hanin, Y., op. cit, P115 -119.

شكل رقم 09: مدينة سانتتيان بمرحلة التعمير

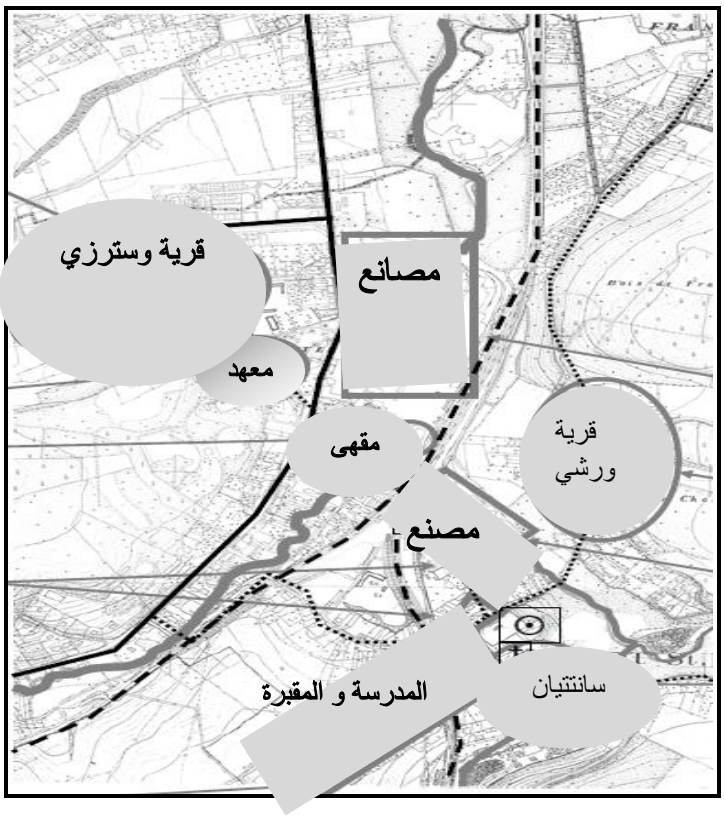

Source: Hanin, Y., P124 (معالجة شخصية للباحثة)

و يمكن تلخيص أهم مظاهر أعادة التركيب المجالي فيما يلي:

أ التحولات الحضرية: والتي لخصناها في الجدول رقم 02

جدول رقم 02: التحولات الحضرية البارزة بمرحلة التعمير بمدينة سانتتيان

الرقم	أنواع التحولات الحضرية البارزة	أهم مظاهر التحولات الحضرية
01	التحولات المجالية	*تضاغف مساحة المجال المبني للمركز 04 مرات خاصة بعد ضم قريتي Werchai و Wisterzée وكذا توسع المجال المخصص للسكن(انجاز 7 تحاصيص سكنية بها 500 سكن بضواحي مدينة سانتتيان) *تغيير مقر العديد من الخدمات التي كانت بالمركز القديم إلى المدينة الجديدة المنشأة louvain -la neuve بسبب ازدياد حركة الركاب بالمركز القديم وهي قريبة منه. * ربط بعض المجالات القروية ببلدية سانتتيان
02	التحولات الاقتصادية وفي ميدان النقل	*ازدياد عدد العمال في المصانع نتيجة لتمدد المصانع. *انجاز العديد من المحطات وتعدد وسائل النقل والتي سمحت بتمييز المركز عن الأطراف وتسهيل تنقل الأشخاص من السكن الى العمل الى الترفيه الى الدراسة. *غلق مصنع Henricot سنة 1981 ظهرت بالموازاة مع ذلك شركات جديدة وفرت 1500 وظيفة سنة 1990. وأصبح قطاع الخدمات يوظف 70% بعدما كان يوظف 40% قبل اغلاق المصنع
03	التحولات الاجتماعية	*ارتفاع معدل شغل السكن (05 أفراد في المنزل الواحد). *ارتفاع عدد السكان حيث وصل الى 7000 ساكن(50فرد في السنة) * انتشار الجمعيات المتكفلة بمساعدة السكان و تنظيم حياتهم. *استقرار العائلات الشابة بالضواحي وبمركز المدينة والمناطق الريفية العائلات الأكبر سنا.
04	التحولات في ميدان التخطيط	*ادماج بعض البلديات من أجل التحكم الجيد في الإقليم وإعادة تركيبه سنة 1973. *ظهور مفاهيم جديدة كالتنمية المتكاملة و مجالات ذات طابع ريفي وأخرى ذات طابع صناعي. *مراجعة تكوين المدن حسب المبادئ الثقافية والإنسانية. *ظهور قوانين تعمير سنة 1976 خاصة بالمراكز القديمة مع ضرورة دمج البنايات الجديدة. *ظهور ملامح اللامركزية خاصة فيما يتعلق ب التهيئة والتعمير. *بروز مفهوم تهيئة الإقليم كشكل من أشكال التنظيم المجالي. والذي قاد إلى تمدد في الوظائف ومركزية في المجال.

Source: Réalisé à partir de la thèse de doctorat: Hanin, Y., P124-189.

ب- مورفولوجية المدينة: لقد أدى التوسع المجالي لمدينة سانتتيان الذي تضاعف بعد المسافة بين مكان العمل و مكان الإقامة إلى إعادة تركيب المجال مع خلق تجمعات سكانية ودمج البلديات، ونمو الضواحي في هذه المنطقة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، في حين برزت حدود المدينة بعد الحرب العالمية الثانية وتعتبر الضواحي والحدود مرحلتان لامتداد المدينة وفق النموذج الاشعاعي الدائري.[1]

6-1-1 إعادة التركيب المجالي بمرحلة المدن الكبرى الحواضر بداية من عام 1990 وظهور مفهوم التنمية المستدامة: في هذه المرحلة أصبحت مدينة سانتتيان مسجلة الأن في الفضاء المتروبولي للعاصمة بروكسل التي تتهيكل على أساس تعدد المراكز من حيث الوظائف.

أ التحولات الحضرية: أهم التحولات الحضرية بالمدينة نلخصها في الجدول رقم03.

[1] Hanin, Y., op. cit, P185-189.

جدول رقم 03: التحولات الحضرية البارزة بمرحلة الحواضر في مدينة سانتتيان

الرقم	أنواع التحولات الحضرية البارزة	أهم مظاهرالتحولات الحضرية
01	**التحولات المجالية**	*هدم جزء من البنايات المتواجدة بمصنع Henricot بهدف تشييد مساكن صغيرة ضمن مجموعة حضرية بعد إعادة تقسيم التحصيصات السكنية وتضم الفضاءات العامة، الحدائق. -إعادة الاعتبار لمجرى Thyle الذي كان مخفيا تحت المصنع واظهاره في الهواء الطلق ما سمح بإنجاز مجالات خضراء تتوسط الموضع القديم للمصنع.
02	**التحولات الاقتصادية وفي ميدان النقل**	*استفادة المدينة من ديناميكية إعادة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. *واستفاد سكان المدينة الميتروبولية من موضع العديد من وسائل النقل ، فقد تم تحديد محاور المسارات بالشكل الذي يسمح بالوصول على الأقدام إلى المحلات التجارية والمدارس، التي تسمح بالوصول إلى محطة الحافلات التي تصل سانتتيان ببروكسل في أقل من 30 دقيقة
03	**التحولات الاجتماعية والديموغرافية**	*وصل عدد سكان مدينة سانتتيان سنة 20000 الى 80000 نسمة (80 فرد في السنة). *جذب سكان العاصمة بروكسل من المسنين والعزاب عن طريق تحويل المنازل الكبيرة الى شقق صغيرة *انجاز مركز ثقافي أين يتم تنظيم الأحداث الاجتماعية والثقافية
04	**التحولات في ميدان التخطيط**	*في سنة 1993 تم اعتماد مخطط لتهيئة مركز المدينة *ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي يهدف الى الحفاظ على المنافع و التنوع المحلي.

Source: Réalisé à partir de la thèse de doctorat : Hanin, Y., P233-269.

2-1 إعادة تركيب المجال الحضري بمرسيليا (ظاهرة المجمعات السكنية المغلقة):

تعتبر ظاهرة المجمعات السكنية المغلقة بمدينة مرسيليا، من أهم مظاهر إعادة التركيب المجالي للمدينة، وقد اخترنا هذا المثال كون مدينة مرسيليا تتميز بتركيبة مجالية مجزأة إلى مجالين مختلفين من حيث نوعية الطبقة الاجتماعية القاطنة في كل مجال كما سوف نرى لاحقا.

1-2-1 موقع مدينة مرسيليا:

تقع بلدية مرسيليا بفرنسا (خريطة رقم02) وتبلغ مساحتها 24000 هكتار، وهي تمثل ضعف مساحة باريس(العاصمة) ، فقدت البلدية بين سنتي 1975 و 1999 تحت تأثير الأزمة الصناعية 110 ألف نسمة، وبين عامي 1999 و 2006 استقبلت المدينة حوالي 100 ألف نسمة، حيث بلغ عدد سكانها سنة 2006 حوالي 839043 نسمة[1].

خريطة رقم02: موقع مدينة مرسيليا بالنسبة لباريس

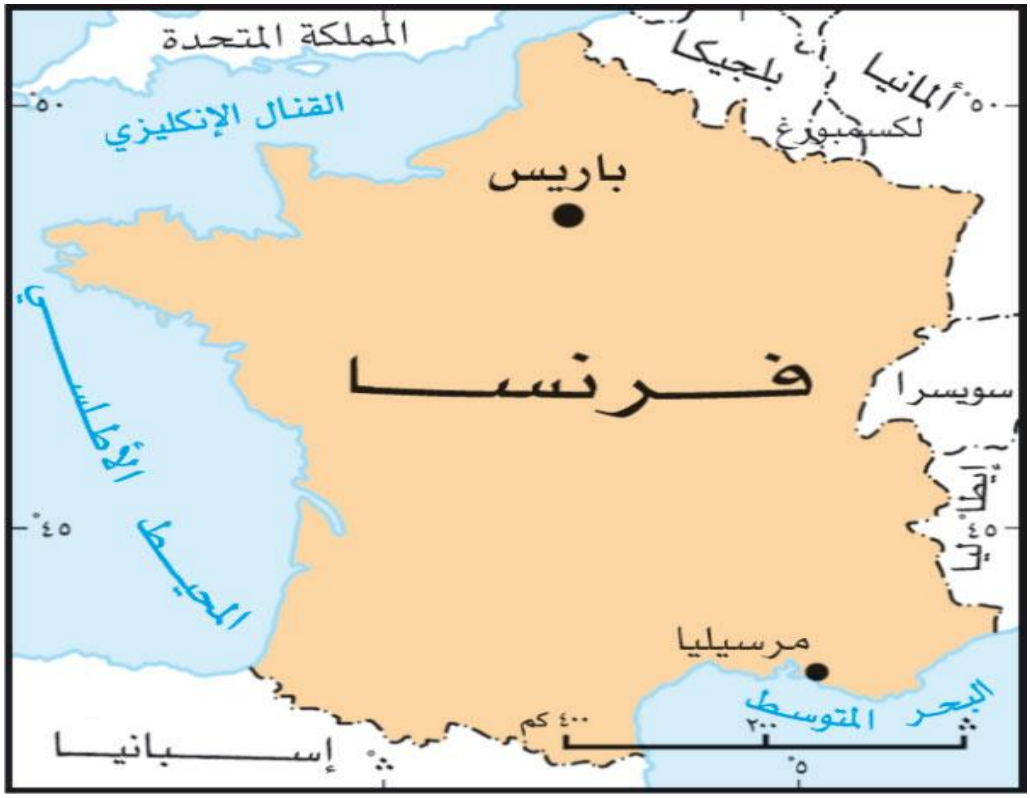

Source: http:// arab-ency.com.sy/ency/details/10333/18

(Consulté le 27/11/2022)

[1]Dorier, E., Berry-Chikhaoui, I., Bridier, S., Baby-Collin, V., Audren, G., & Garniaux, J. (2010). La diffusion des ensembles résidentiels fermés à Marseille. Les urbanités d'une ville fragmentée (LPED (UMR 151 AMU-IRD)), P10.

2-2-1 مميزات المجال الحضري لمدينة مرسيليا:

بلدية مرسيليا تتميز بوجود مركزين وهما قطبان متناقضان من الناحية الاجتماعية، أين تتواجد الأحياء الفقيرة في الجهة الشمالية للمدينة، بينما يتواجد القطب الثاني (Aix-en-provence) في الجنوب والشرق، أين تتمركز الأحياء الغنية (شكل رقم10)، يمتلك الجزء الشرقي للمدينة درجة عالية من التجانس وإمكانيات كبيرة للتعمير، حيث تتواجد مناطق جميلة و مساكن راقية على التلال وحول القرى القديمة، ونظرا للانتشار القوي للتمايز الاجتماعي في الشمال الغربي، والذي يضم أكثر من 60% من المساكن الاجتماعية مع ارتفاع معدل البطالة ووجود مركز تاريخي في حالة متدهورة، وجيوب عمرانية في حالة الفقر الشديد، فقد عرفت هذه المناطق بعض من عمليات إعادة التهيئة[1].

شكل رقم 10: التقسيم المجالي لبلدية مرسيليا حسب الجانب الاجتماعي للأحياء

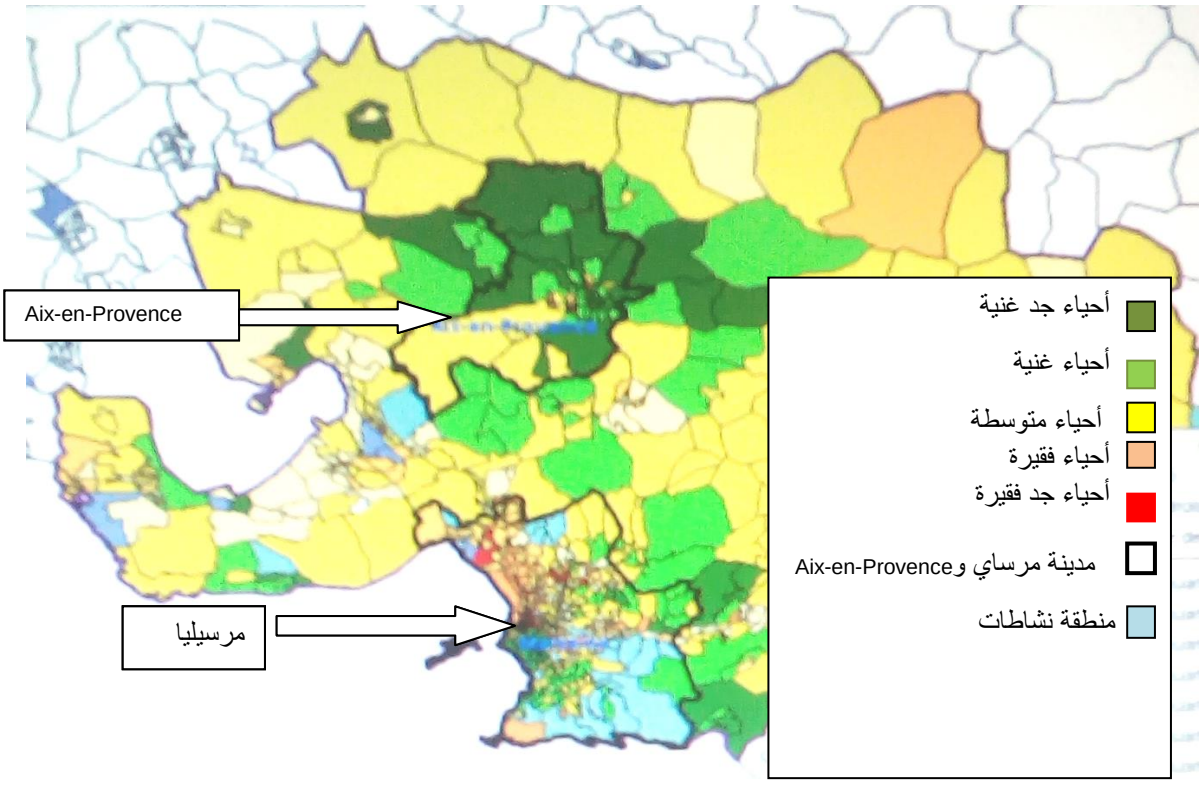

Source: Mignot, D., P 118.

[1] Mignot, D.(2007) forme urbaine mobilité et ségrégation. une comparaison Lille – Lyon - Marseille, rapport final (ministère de recherche), France, P 110.

منذ سنة 1990 تم التخطيط لعدة مشاريع حضرية من قبل الدولة والاتحاد الأوروبي بمرسيليا، كمشروع إعادة إحياء مناطق الأراضي الصناعية والساحلية والقطع الأرضية المتدهورة الواقعة بين المحطة والميناء بهدف تحويلها إلى منطقة أعمال مركزية.

1-2-3 آلية إعادة التركيب المجالي بمدينة مرسيليا: مدينة مرسيليا تعيش عمليات إعادة التركيب لمجالها منذ حوالي 15 سنة، فبالرغم من الموارد المالية القليلة والتخلي عن التصنيع، إلا أنه تم انجاز مناطق واسعة تجارية في ضواحي المدينة وطرق سريعة داخل المناطق الحضرية، والتي حددت الأقطاب الجديدة وساهمت في ظهور المضاربة على الأراضي والسكن بالنسبة للطبقات المتوسطة، والتي تم جذبها داخل البلدية من أجل تحقيق حضرية القرى الموجودة داخل تراب البلدية، وكذا انجاز مساكن جديدة على الأراضي التي كانت مخصصة للصناعة[1]، كما تم إعادة تأهيل الواجهة البحرية واللجوء إلى المهندسين المعماريين المشهورين وفتح مجالات هامشية جديدة للبناء والتشييد، وإنجاز مجمع العلوم والتكنولوجيا ومجالات واسعة للتجارة، بالإضافة إلى مشاريع للطرق السريعة داخل المدينة، ومحطات حضرية جديدة للقطار وهو الشيء الذي حفز تطوير العديد من البرامج العقارية.

و أدى عدم التوازن بين جنوب وشمال المدينة إلى قيام البلدية باقتراح إعادة بناء التجزئات القديمة (إعادة بناء المدينة على المدينة)، حيث تم انتاج عقارات متنوعة ومختلفة ومتكيفة مع الطلب في جميع مناطق مرسيليا، مع الاعتماد على سياسة التجديد الحضري لإعادة تركيب المجالات الحضرية، وعلى الدمج الاجتماعي في المركز التاريخي وفي الأحياء الشمالية المتجددة، مع تعزيز الاستقطاب نحو الأحياء الجنوبية[2].

1-2-4 المجمعات السكنية المغلقة إحدى أهم مظاهر إعادة التركيب المجالي:

سوف نقوم بتسليط الضوء على المجمعات السكنية المغلقة، التي انتشرت بصفة معتبرة بمدينة مرسيليا والتي تعد من أهم مظاهر إعادة تركيب المجالات الحضرية بالمدينة.

يرتبط انتشار المساكن الأمنة المغلقة الجديدة بديناميكية توفير السكن، وبتشجيع من السياسة المحلية لخلق جو من التنافس الإقليمي على المساكن الأمنة المغلقة، والتي تعتبر أدوات لتثمين العقار وتحقيق جاذبيته، وهي تساعد على تغيير المشهد الحضري من خلال تعزيز التجزئة في مدينة تتميز بإعادة تركيبها الاجتماعي[3].

[1]Dorier, E., Audren, G., Garniaux, J., Stoupy, A., & Oz, R. (2008). Ensembles résidentiels fermés et recompositions urbaines à Marseille. Pouvoirs Locaux: les cahiers de la décentralisation/Institut de la décentralisation, (78 III), P-92, 93, 95.

[2] Dorier, E., Berry-Chikhaoui, I., Bridier, S., Baby-Collin, V., Audren, G., & Garniaux, J. IBID, P79, 190.

[3] Dorier, E., Audren, G., Garniaux, J., Stoupy, A., & Oz, R., IBID, P 92.

داخل المجال الشاسع لمرسيليا يتواجد ما يقرب 1001 مجمع سكني مغلق بجميع الأحجام (شكل رقم 11) ، تحاصيص، مجموعات من المباني محاطة بمجالات مشتركة مغلقة وآمنة وطرق مغلقة تتجمع داخل هذه المجمعات السكنية ما يقارب 77000 مسكن، يقطن به ما بين 170ألف و 200 ألف نسمة على الأقل، وقد تم بناء معظمها قبل عام 1970، ولكنها أغلقت بعد عام 2000، تتوزع هذه المجمعات السكنية المغلقة على مساحة 12.5 كلم^2، أي حوالي 8.8% من المساحة المبنية للمجال الحضري لمدينة مرسيليا، تنتشر هذه المجمعات السكنية المغلقة في كل مكان، في الأحياء المخصصة للطبقة الغنية، في الجنوب، وحول العديد من الأراضي البور والمناطق الشمالية، في محور التراموای الجديد نحو الشرق، في الأحياء الشعبية التي تعرف عمليات تجيد حضري وفي المركز على الأطراف في الشمال الشرقي[1].

شكل رقم11: الانتشار المجالي للمساكن المغلقة سنة 2013 بمرسيليا

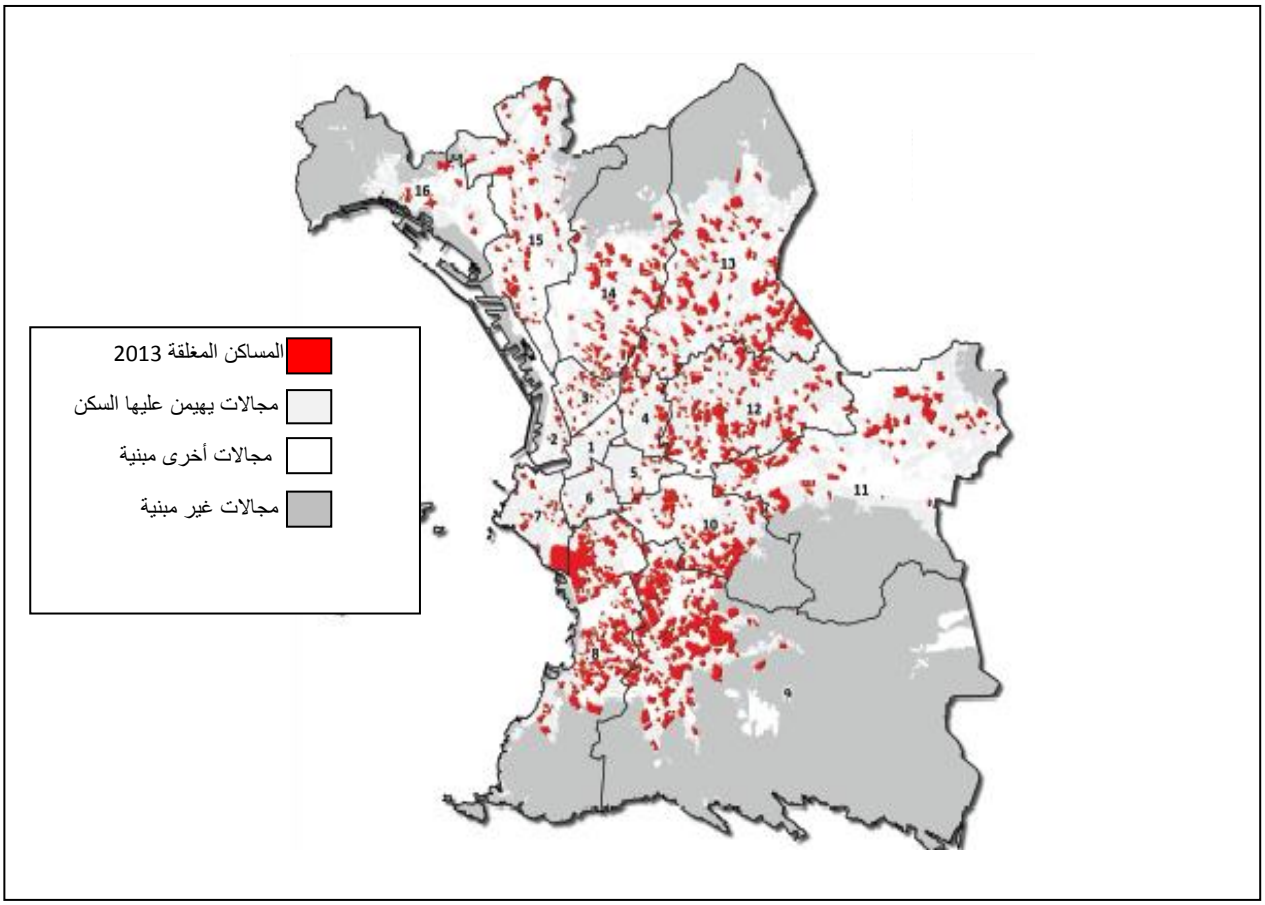

Source : Rouquier, D., Dorier, J. (2018). laboratoire population, environnement et de développement, Aix-Marseille Université.

[1] Dorier, E., Berry-Chikhaoui, I., Bridier, S., Baby-Collin, V., Audren, G., & Garniaux, J. op. cit, P 187.

كما هو الحال في المجمعات السكنية الأخرى الفرنسية، هذه الظاهرة هي حديثة فغالبية الأسوار عمرها أقل من 10 سنوات أو أنه تم تجديدها مؤخرا عن طريق إضافة بوابة اوتوماتيكية، إذ تحولت بعض الأحياء القديمة بجنوب مرسيليا إلى فسيفساء سكنية منظمة و مغلقة عن بعضها البعض، وإن توفير الأمن يبدو ثانويا أمام ظاهرة المجمعات السكنية المغلقة، لكن كان المهم هو التشديد على الفوارق الاجتماعية بين الأحياء، وكذا قضية أماكن توقف السيارات أمام المجمعات السكنية. إذ ترتبط ظاهرة المساكن المغلقة في المقام الأول بمرحلة التفرقة الاجتماعية والمجالية القديمة وكان هو الهدف الرئيسي لخلقها.

إن النمو العمراني بمرسيليا منذ القرن التاسع عشر سمح بإنجاز تحصيصات سكنية من طرف الشركات العقارية والمالية (وفقا للنموذج الليبرالي)، هذه المرحلة التاريخية تحمل في طياتها نشأة شكل حضري ممتد ومتقطع (مرسيليا هي ثاني أكبر بلدية فرنسية)، مع نشأة هياكل مجالية غير متكافئة إلى حد كبير خاصة مع انجاز سكنات اجتماعية في الأحياء الشمالية.

يتواجد على جانبي منتزه Talabot المطل على البحر فسيفساء من المساكن المغلقة الراقية والتي تم إنجازها بين سنتي 1930و1970، كما تحتل العشرات من هذه المساكن الراقية هضبة Périer مستفيدة من قرب المركز والبحر، وكذا المساحة الشاسعة التي تدعى (صورة رقم01) Alpilles تبلغ مساحتها لوحدها 19هكتار وهي تضم مساكن راقية مغلقة، ومحاطة بحدائق واسعة فردية[1] (صورة رقم 02).

صورة فوتوغرافية رقم 01: مدخل Alpilles

Source: Mignot, D., P 118.

صورة رقم02: صورة جوية للمنطقة السكنية المغلقة Alpilles

Source : Dorier, E., Berry-Chikhaoui, I., Bridier, S., Baby-Collin, V., Audren, G., & Garniaux, J., P 140.

[1] Dorier, E., Audren, G., Garniaux, J., Stoupy, A., & Oz, R., op. cit, P 92, 96.

بعد مراجعة مخطط شغل الأراضي لمدينة مرسيليا تم خلق مناطق جديدة للسكن، ولسد العجز الخاص بالتمويل الذاتي تم اللجوء إلى التمويل العمومي- الخاص-، وهذا في إطار عمليات التعمير من نوع مناطق التهيئة المنظمة(المنسقة ZAC)، وكذا بيع الأراضي التابعة للبلدية. كانت العروض الجديدة للسكنات الممولة من طرف الخواص وسيلة لجذب السكان، وكذا إيقاف هجرتهم إلى المناطق شبه حضرية في العقود السابقة، وخلق مزيج إجتماعي في أطراف المدينة و المناطق التي كانت تحتضن الصناعة، بهذا أصبحت ظاهرة المجمعات السكنية المغلقة كأداة للجذب الإقليمي وإعادة تركيب المجال وهذا داخل محيط مناطق التهيئة المنظمةZAC.

وتم انجاز ZAC في العديد من مجالات البلدية، فمثلا نجد نجدها واقعة ضمن مجمع العلوم والتكنولوجيا و الذي تم إنجازه ما بين(1986-1988)، وهي تقع في الضواحي الشمالية الغربية لمدينة مرسيليا، وتتواجد بها الأن عدة مدارس وكبرى وجامعات. بالإضافة إلى البعد الاقتصادي من انجاز مناطق التهيئة المنظمة تهدف السلطات البلدية إلى جذب الاسر الشابة.

وقد تم انجاز أول تحصيص مغلق سنة 2004 ويضم 1300 سكن وبجواره مساحة خضراء عامة تبلغ مساحتها 12 هكتار، وانطلاقا من هذا التحصيص المغلق انتشر هذا النموذج في جميع الأحياء المجاورة، حيث يوجد حوالي 13 منطقة مقسمة إلى مئات التحصيصات المغلقة تتكون من العشرات وحتى المئات من السكنات(فردية أو بعضها جماعية) مع حدائق ذات مناظر طبيعية ومواقف أمنة للسيارات.

تعمل هذه التقسيمات الفرعية على تعقيد المشهد الاجتماعي وخلق جيوب جديدة من الدخل المرتفع بجوار المجالات المحرومة لأحياء السكنات الاجتماعية، هذه المجمعات السكنية المغلقة جاءت بالتزامن مع مشروع التركيب الاجتماعي لمجمع العلوم والتكنولوجيا والذي لم يتم التخطيط فيه لعمليات الإسكان الاجتماعي باستثناء سكنات الطلبة.

من بين مناطق التهيئة المنسقة ZAC الواقعة في جنوب مرسيليا منطقتا Baou و Sormiou وهما منطقتان تعرفان تحولات عميقة، وتقعان في بيئة معقدة ومتناقضة تتميز بوجود فوارق اجتماعية عميقة.[1]

في سنوات السبعينات وفي حي Cayolle تم إعادة إسكان السكان، الذين يقطنون بمعسكر Grand Arenas وهي منطقة جد فقيرة بمرسيليا، خاصة وأنها كانت بجوار السجن ومحطة تنقية مياه الصرف، بالإضافة إلى تواجد مكان لرمي النفايات...لذا جاء مشروع البلدية وكان الهدف منه هو تحقيق التنوع الاجتماعي، أو بالأحرى استعادة هاذين الحيين حيث تم استغلال المجالات الشاغرة

[1] Dorier, E., Audren, G., Garniaux, J., Stoupy, A., & Oz, R., P 95,96.

للحدائق القديمة المجاورة للحي، وقد تم إنجاز 4 مجمعات سكنية مغلقة صغيرة وعلى جانب هذه المجمعات حديقة خاصة، صممت لتكون مشتركة لكل لسكان هذه المجمعات الأربعة[1]، وقد لعبت المجمعات السكنية المغلقة دور في خلق جاذبية المنطقة مع دمج مرافق بيئية حقيقية، ولكن أثر بكثير عليها تاريخيا وعلى تكوينها الاجتماعي، فهناك تقارب بين المصالح وبين أصحاب الثروة والمرقيين العقاريين وبين المجمعات الإقليمية من أجل التصنيف الاجتماعي للسكان الجدد[2].

إن مشاريع انجاز المجمعات السكنية المغلقة سمحت بتطوير العديد من أشكال الشركات بين القطاعين العام والخاص في انتاج المجالات الحضرية، وهذا من أجل مشروع تجديد المدينة وإعادة تركيبها. فمنذ سنة 2000 وبعد تم تخصيص 700 هكتار للتعمير بعد مراجعة مخطط التهيئة، تواجدت ديناميكية قوية لبناء المجمعات السكنية المغلقة مع حضور قوي للفاعلين والخواص وبصفة عامة للمرقين العقاريين.

بين عامي 2007 و2009 يتواجد ما يقرب 1000 مجموعات سكنية مغلقة مع وجود اختلاف كبير في النسيج الحضري بين المركز والضواحي، نجد الانتشار الكبير للمجمعات السكنية المغلقة في مناطق التهيئة المنظمة ZAC الجديدة وكذلك في الأحياء الشعبية ضمن عمليات التجديد الحضري.

إن عدم التجانس الاجتماعي والمجالي يظهر من خلال الأشكال المختلفة للمجالات (التحاصيص القديمة، المجمعات السكنية المغلقة الجديدة والأحياء السكنية الاجتماعية في الشمال، بالإضافة إلى الأحياء الجنوبية الغنية).

ما يحصل اليوم بمرسيليا هو محاولة التشديد على المركزية وفك الارتباط المالي عن الدولة اتجاه الجماعات المحلية، ليتم على إثرها بناء إيديولوجية جديدة لحوكمة المناطق الحضرية، ولهذا تم تأهيل المركز التاريخي وخلق مراكز تجارية جديدة ومحاولة جعل المستخدم المقيم المستهلك للمنتجات الحضرية والعقارية والمسير لمجاله الخاص وتوسعاته، فالمجال المفتوح للجمهور يميل الأن إلى التراجع بمرسيليا ويتحول إلى مناطق سكنية التي تنقسم بشكل متزايد إلى خلايا متجانسة اجتماعيا ومجاليا مغلقة[3].

[1] Dorier, E., Audren, G., Garniaux, J., Stoupy, A., & Oz, R., op. cit, P 92,95, 96.
[2] Mangin, D., op. cit, P 186.
[3] Dorier, E., Audren, G., Garniaux, J., Stoupy, A., & Oz, R., IBID, P 84, 190,192.

في الأخير نستطيع التأكيد على أن تجارب إعادة التركيب المجالي للمدن في العالم المتقدم قد مرت على عدة مراحل زمنية متعاقبة (جدول رقم 04)، كما أننا لا نستطيع الحكم على أي تجربة أنها ناجحة 100 أو العكس، فلكل تجربة مظاهر ايجابية وأخرى سلبية، لكن حسب رأينا فالتجربة البلجيكية هي التجربة الأقرب إلى عملية إعادة تركيب مجالي حقيقي وقد حقق إيجابيات عديدة وهذا ما استخلصناه بعد تعرفنا على التحولات الحضرية والمورفولوجية التي مستها منذ بداية المرحلة الزراعية إلى غاية مرحلة المدن الكبرى.

جدول رقم04 : حوصلة عن عملية إعادة التركيب المجالي في الأمثلة المختارة لمدن العالم المتقدم.

الرقم	**إعادة التركيب المجالي**	**Court- Saint- Etienne**	**مدينة مرسيليا (المجمعات السكنية المغلقة)**
01	**العوامل المساهمة في عملية إعادة التركيب المجالي**	- التحولات في العوامل السياسية - التطور الصناعي و ما عقبه من تطور عمراني	-تواجد جيوب عمرانية في الناحية الشمالية تعاني من الفقر الشديد -تدهور المركز القديم
02	**الاستراتيجيات المتبعة في عملية إعادة التركيب المجالي**	- خلق تحولات حضرية وفق مراحل زمنية متعاقبة و متناغمة -إعادة تركيب الإقليم ككل من خلال إدماج البلديات. -تهيئة الإقليم ككل و الذي أدى الى تمدد في لوظائف -الاعتماد على القوانين والأبحاث التي تخص التهيئة والتعمير مع انتهاج سياسة اللامركزية في تطبيقها	- إعادة بناء المدينة على المدينة (إعادة بناء التجزئات القديمة) - التجدد الحضري -إعادة تركيب المدينة بخلق مجمعات سكنية مغلقة هدفها تحقيق الأمن وخلق جاذبية للمجال الحضري
03	**نتائج وانعكاسات إعادة التركيب المجالي**	-تشكيل مجالات متوازنة من حيث توزيع الوظائف	-ساهمت المجمعات السكنية المغلقة بتزايد درجة الفصل بين الطبقات الغنية والفقيرة.

Source; Réalisé par le chercheur sur la base de : Dorier, Eet autres, R., (2008). , Hanin, Y., (2004).

2 **دراسة لبعض تجارب إعادة التركيب المجالي للمدن بالعالم النامي:** نحاول دراسة بعض تجارب مدن العالم النامي، فيما يخص إعادة التركيب المجالي مع التركيز على المظاهر المترتبة عن هذه العملية.

1-2 إعادة تركيب المجال الحضري في المدن التونسية:

نظرا لما تكتسيه التجربة التونسية من أهمية ببحثنا، اخترنا دراسة واقع مدنها وأهم الخصائص المشتركة لها وأهم العوامل التي سمحت بإعادة التركيب المجالي بها، كونها سائرة في طريق النمو وظروف نموها الحضري مشابهة لظروف نمو مدننا الجزائرية.

1-1-2 شبكة المدن التونسية:

- إن تطور المجال الحضري للمدن الرئيسية التونسية (خريطة رقم 03) رغم خصوصيات كل منها، إلا أنها تتميز بعدد محدد من السمات الثابتة التي تتم ملاحظتها في كل مكان تقريبا في هذه المدن، و فيما يلي سوف نتعرف على أهم هذه السمات أو المظاهر التي ميزت إعادة التركيب المجالي بها.

خريطة رقم03: شبكة المدن التونسية

Source: https://arabic.mapsofworld.com/tunisia/

(Consulté le 27/11/2022)

2-1-2 أهم المظاهر التي نتجت عن عملية إعادة التركيب المجالي للمدن التونسية:

- تتميز المدن المتوسطة في تونس بوجود مركزين، مركز قديم أفرغ من سكانه وبعض وظائفه تقطنه الطبقة الفقيرة و المتوسطة، ومركز حديث تقطنه الطبقة الغنية، نجد هذا النوع واضح بشكل كبير في تونس و سوسة[1]، و صفاقص (خريطة رقم 04) التي تم تفريغ المركز القديم الخاص بها من سكانه وتحويله إلى ورش للصناعات التقليدية، حيث تم انجاز مركز جديد (صفاقس الجديدة على أرض مساحتها 66.2 هكتار)، وهو الأمر الذي ساعد على تفريغ المراكز القديمة ذات الأصل الاستعماري ليضم الأنشطة الخدماتية الأكثر إنتاجية، هذا التفريغ بمدينة صفاقس كان وظيفي بدرجة كبيرة، أين تحولت نسبة 30% من المساكن إلى مكاتب خدماتية، وقد كان معدل النمو السنوي للمركز القديم بين سنتي 1984-1994 يمثل نسبة 3.4% بالنسبة للسكان و 3.9% لمجال وسط المدينة، كما أن نسبة 50% من الأسر تخطط للهجرة نحو الضواحي بالموازاة مع هجرة الأنشطة أو تخطيطها للهجرة نحو صفاقس الجديدة، كما يحتل المجال المركزي نسبة 55% من مجال مدينة صفاقس (المدينة القديمة، المركز الاستعماري، صفاقس الجديدة)[2].

خريطة رقم 04 : المجال الحضري لمدينة صفاقس

SOURCE: https://www.google.com/maps/place/Sfax,+Tunisie/@34.7613945, 10.7330985,12z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x13002cda1486c695:0x22dfe0a62c50ce6f!8m2!3d34.739822!4d10.7600196.

[1] Belhedi, A. (2003). Différenciation et recomposition de l'espace urbain en Tunisie. cahiers du Gremamo, n° 18, Paris, P 07.

[2] Daugreilh ,A. (2017). Agriculture urbaine et planification : étude de cas : Sfax, Tunisie, mémoire Master Sciences du Territoire, université GRENOBLE ALPES. P 36.

- انتشار التجزئة الاجتماعية بشكل كبير في مدن تونس أين تم توزيع الطبقات الاجتماعية وفق مخطط قطاعي من الشمال إلى الجنوب.

- تتميز المراكز القديمة بتعدد الوظائف فمثلا في مركز العاصمة تونس تتواجد ورش للصناعات التقليدية و بالشرق تتواجد المستودعات (أحياء la petite sicile، وجان جوريس و باب الخضرة)، بالإضافة الى المرافق الاجتماعية والجماعية في الغرب مع تواجد معاهد للصحة والسجون والمستشفيات والمدارس الثانوية والكليات والمحكمة والمكتبة الوطني (خريطة رقم05).

- تم إعادة توزيع السكان في المناطق الحضرية وإعادة تخصص المجالات، نتيجة للنمو الحضري الكبير الذي شهدته المدن التونسية، بعد سنوات السبعينات بفعل النزوح الريفي ثم تلتها مرحلة فصل سكنات مختلف الشرائح الاجتماعية تبعا لأعمارهم décohabitation، بعدها هيمنة السكن الأفقي وأصبح النسيج الحضري أكثر تعقيدا والمجال أكثر تنوعا، وبدأت مختلف الأنشطة تخرج من المراكز وتتجه إلى الضواحي.[1]

خريطة رقم05: مركز تونس العاصمة

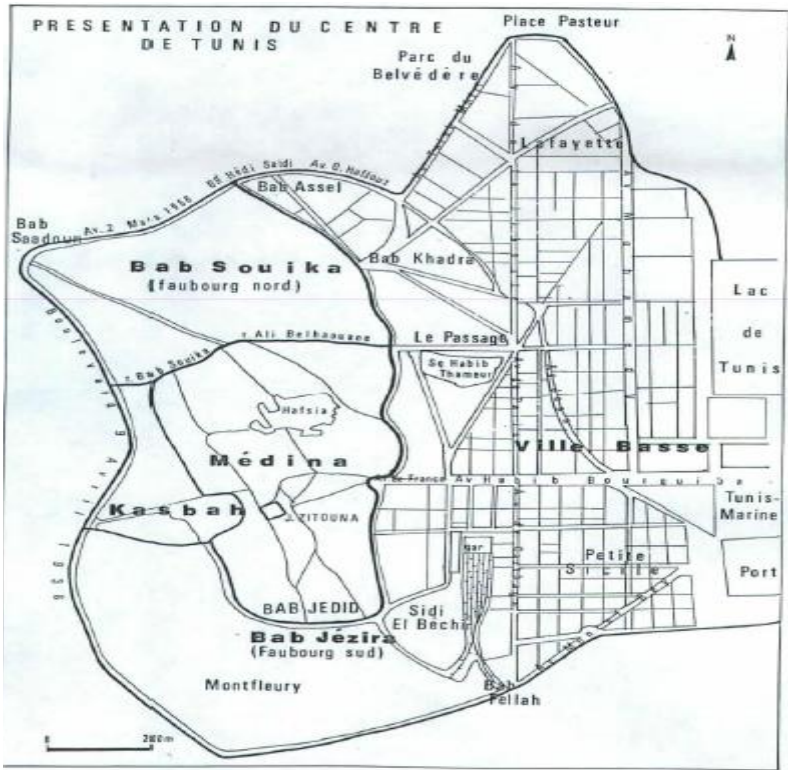

Source: Belhedi, A., IBID, P 22.

[1] Belhedi, A., op. cit, P 11.

- لقد عرفت المدن الكبيرة تمدد لأطرافها عبر مسافات طويلة وأصبحت التجمعات التي كانت في السابق تتمتع بحكمها الذاتي أحياء حضرية أو ضواحي تابعة للمدن الكبيرة، هذه المرحلة تطورت بشكل كبير في العاصمة و بشكل ثانوي في صفاقس وسوسة، وحتى مدن قابس وبنزرت ليست بمنأى عن هذا التطور.

- هذا التمدد على الأطراف يفسر جزئيا زيادة التنقل والحركية والتي تم تسهيلها بعد تطور وسائل النقل الحضري الجماعي والذي أصبح مهم و ضروري بعد البعد بين المسافات الذي هو في تزايد مستمر والفصل بين أماكن السكن و العمل، فالمجال الحضري التونسي نستطيع أن نميز به سبعة أنواع أو أنظمة للسكن والتي كانت نتيجة للعديد من العوامل:

- ✓ المراكز التاريخية التي تعتبر مراكز وظيفية، بنيت في نهاية القرن 19 و بداية القرن العشرين مع نسيج من العمارات الكبيرة بطوابق عديدة في أكبر المدن(تونس، صفاقس وسوسة) وكذلك مباني كثيفة نوع pavillonnaire في المراكز الأصغر الأخرى.
- ✓ العمارات الفخمة التي تتميز بوجود كثافة ضعيفة مخصصة للطبقات الغنية.
- ✓ العمارات المتوسطة الفخامة للطبقات المتوسطة.
- ✓ الأحياء الشعبية التي نتجت عن عملية إعادة إسكان الطبقات الفقيرة والتي أنجزت من طرف الدولة في سنوات السبعينات.
- ✓ أحياء السكنات الهشة les gourbivilles et les rbats والتي بنيت في سنوات الخمسينيات والستينيات وحتى قبل.
- ✓ كما يبين تقييم انتاج العقار والسكنات بالمجال الحضري التونسي عدم التساوي بين العرض الموجه الى الطبقات الغنية والطلب الكبير خاصة للطبقات الشعبية، ولقد أدت هذه المرحلة إلى تولد أو ظهور مجالات منفصلة ومتمايزة تحت تأثير المضاربة العقارية وتطوير البناء الذاتي والذي كان محضور في البداية.[1]

- تنفيذ برامج حضرية عديدة في المدن الرئيسة على شكل تحصيصات جديدة بمناطق شاسعة مثل الجسر ببحيرة تقع شمال العاصمة والذي يمتد على مساحة 1300 هكتار، حيث تم تشييد 500 هكتار منها فوق البحر وبدأت الأشغال بها سنة 1982 بتمويل سعودي، تم تخصيص هذا الموضع لطبقة الأغنياء وبني المتر المربع بسعر مرتفع و من طرف شركات متعددة التي استغلت الموقع، ونقلت موقعها إلى هذا المكان، أين يتواجد المنتزه الترفيهي ومركز تجاري وتتنوع به مختلف الخدمات

[1] Belhedi, A., op. cit, P 4.

خاصة بفصل الصيف على واجهة البحيرة التي أصبحت مكانا للسير أين يفر التونسيون من الحرارة العالية بوسط المدينة أو الضواحي الأخرى، تم تصميم هذه المنطقة لتستوعب 300.000 نسمة ومن المتوقع أن تصبح مركزا محوريا للأنشطة المركزية كجزء من عملية تحول مركز مدينة تونس نحو الشمال الشرقي، هذا التحول بدأت تظهر ملامحه في أواخر سنة 1970 على طول شارع محمد الخامس وحي Montplaisir حيث تنتشر نشاطات قطاع الخدمات في هذه المنطقة.

- قد سمح مشروع تهيئة ضفاف البحيرة الشمالية ثم الجنوبية بتونس، ببروز التمايز الاجتماعي والمجالي في تونس أكثر فأكثر (صورة رقم 03) ، مع تقوية الأجنحة الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية لصالح الطبقة الغنية، كما سمح هذان المشروعان بتطوير مدينة تونس، فقد تم تشييد تحاصيص سكنية بالمروج التي تقع بالجنوب الغربي للمدينة، من طرف الوكالة العقارية للسكن و هي مخصصة للطبقة المتوسطة، تتكون من 06 أحياء تم تنظيمها حول نوى (أنوية) مركزية، تشكل المروج واحدة من المجمعات السكنية الكبيرة للعاصمة من حيث احتلال المجال وعدد السكان، تم انجاز معظم هذه المجمعات السكنية من طرف فاعلين عموميين بمساحة تقدر ب 1300 هكتار لسكان يبلغ عددهم 130 ألف نسمة تم تمويلها من طرف بنك السكن وإنجازها من طرف مرقين خواص. كان عدد السكان بهذه المجمعات سنة 1985 يبلغ 2000 نسمة، وفي سنة 2002 بلغ 70 ألف نسمة.[1]

- صورة جوية رقم03: موقع مشاريع التهيئة الحضرية الكبرى بتونس

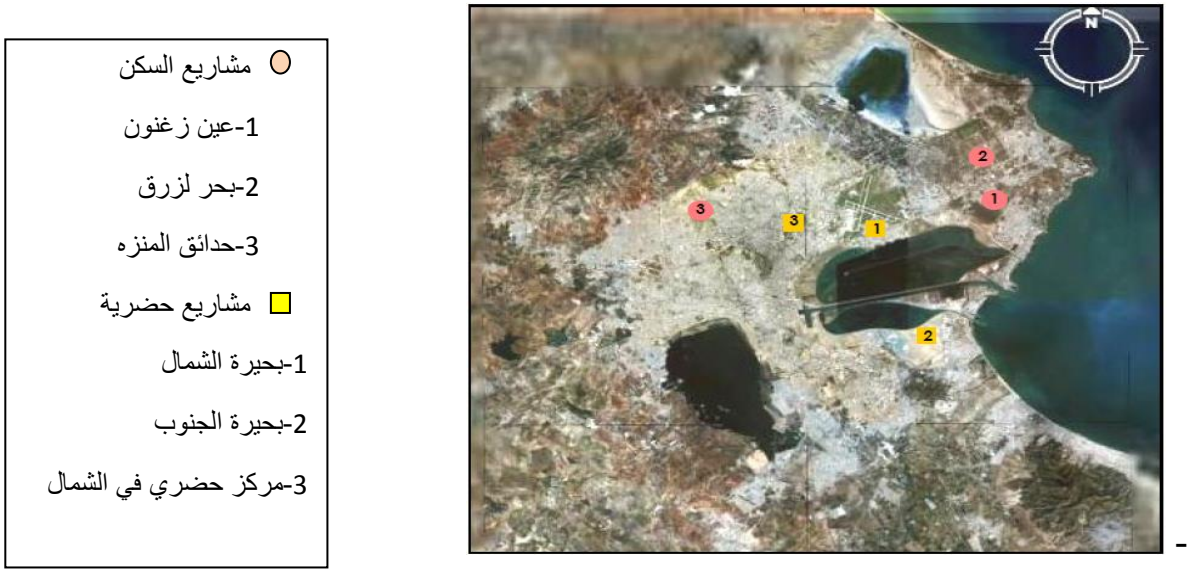

-

Source : Chabbi, M., Abid. H (2008). rapport final : mobilité urbaine à tunis,-évolutions et perspective, P 23.

[1] Belhedi, A., op. cit, P 5.

- نفس المراحل مرت بها تحاصيص الأثرياء والطبقة المتوسطة التي تمركزت كذلك في المدن الكبرى (القيروان وصفاقس و سوسة وقابس) ولكن على نطاق أصغر، ويعتبر حي الرياض مثالا على التطور الحديث للمجال الحضري لمدينة سوسة في الآونة الأخيرة، بمجمع سكني حضري كبير والذي حاولت من خلاله الوكالة العقارية للسكن تلبية احتياجات الطبقة الوسطى التي يتزايد عددها.
- تدهور المباني القديمة في المراكز القديمة والتي يقابلها تحسن المركز الحديث.
- تأثير السياحة على المجال الحضري زاد من حدة تفاقم التمايز الاجتماعي والمجالي فنشأة مناطق مقابلة للمناطق السياحية تعرف حالة من التهميش نتيجة للعديد من العوامل كالهجرة والنزوح المحلي للعمال من أجل السياحة، مع وجود سكنات في أغلبها هشة وعفوية.[1]

-إن الانتقال والحركية المتواصلة بالمدن التونسية هي من أهم أسباب إعادة تركيبها، ونتج عنها بروز التحولات الحضرية التالية:

- تحولات في استخدام المجال:

بلغت مساحة المجال الحضري التونسي سنة 1956، 13000 هكتار وفي عام 1988 وصل إلى 50000 هكتار، بمعدل نمو سنوي قدر ب 4.45% و في سنة 1991 وصلت مساحة المجال الحضري إلى 55000 هكتار وارتفعت إلى 70000 هكتار سنة 2002 ما يمثل 0.43% من الإقليم (خريطة رقم06) ، هذا المجال الحضري يضم 3/2 من عدد السكان الإجمالي، وبلغت المساحة التي يشغلها الفرد 103م^2، وهو يتوسع باستمرار على حساب أكثر الأراضي خصوبة وقد رافق هذا التوسع إعادة تركيب وإعادة توزيع حضري وظيفي واجتماعي.[2]

[1] Belhedi, A., op. cit , P 6.
[2] Belhedi, A., IBID , P 11,12.

خريطة رقم06: حجم المدن بتونس

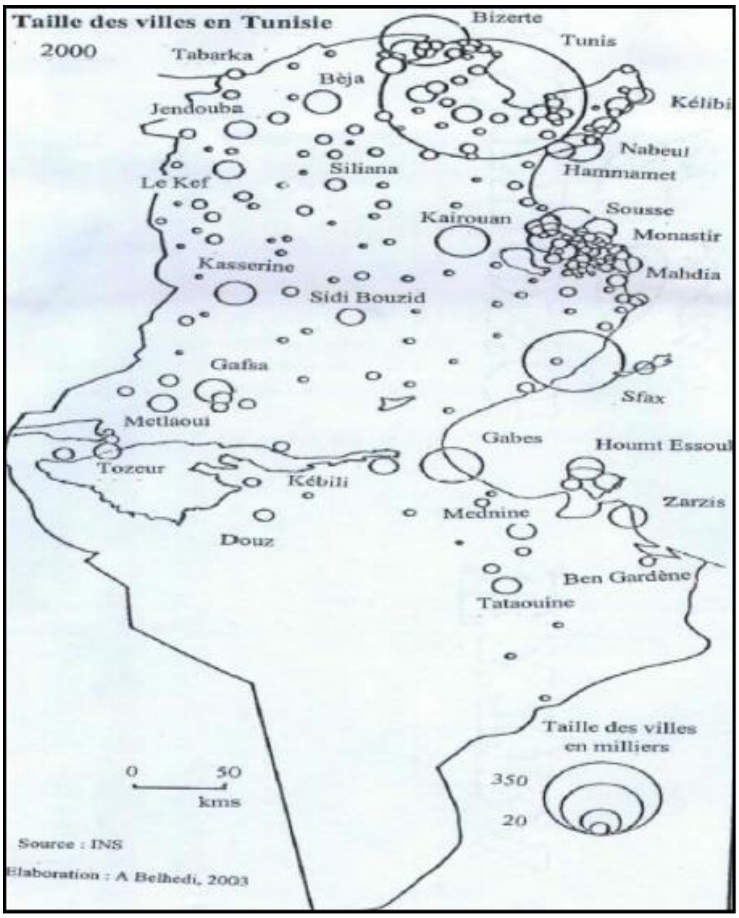

Source: Belhedi, A., P 19

تحويل المجال المخصص للفلاحة نحو الزراعة شبه حضرية أو نحو المضاربة والتي تستمر بشكل متزايد من طرف المزارعين الحضريين الجدد، حيث يمثل عدد السكان المشتغلين في القطاع الزراعي و الصناعي نسبة 12% فقط، في حين كانت الزراعة لوحدها تضم حوالي 46% من عدد العاملين سنة 1966.

- تحولات اجتماعية: ظهرت من خلال استقرار عدد كبير من السكان الأصليين لمركز مدينة تونس بمجالات تبعد عن المركز ب 34 كلم، مستفيدين من السعر المنخفض للعقار وكذا برامج الإسكان المختلفة للمرقيين العقاريين وظلت نسبة كبيرة من هؤلاء السكان يعملون في تونس، ما سمح بظهور حركة إشعاعية عن طريق الحافلات و السيارات الخاصة.

- كما برزت الهجرة من مدينة tebourba بعد عملية المضاربة على الأراضي الزراعية ف 36% من أسر المدينة تنتقل إلى تونس العاصمة لتلبية احتياجاتها الأساسية وأكثر من 45% منهم يعملون بتونس العاصمة.

- لقد أثرت هذه التحولات بمدينة تونس على المدن التونسية الأخرى فحتى مدن صفاقس وسوسة تشهد مرحلة من المتروبولية.[1]

من خلال دراستنا لعملية إعادة التركيب المجالي للتجربة التونسية و التي كانت نتيجتها هي انتشار التجزئة الحضرية بشكل كبير، حيث كان من المفروض ان تكون هذه الأخيرة من بين المظاهر السلبية التي تقتضي إعادة التركيب المجالي، ما يدل أن هذه العملية لم تكن لها نتائج إيجابية فيما يخص الجانب الاجتماعي حيث تم التركيز على تطوير الجانب الاقتصادي(السياحة) مع اهمال الجوانب الأخرى(شكل 12).

شكل رقم12: آلية إعادة التركيب المجالي بالمدن التونسية

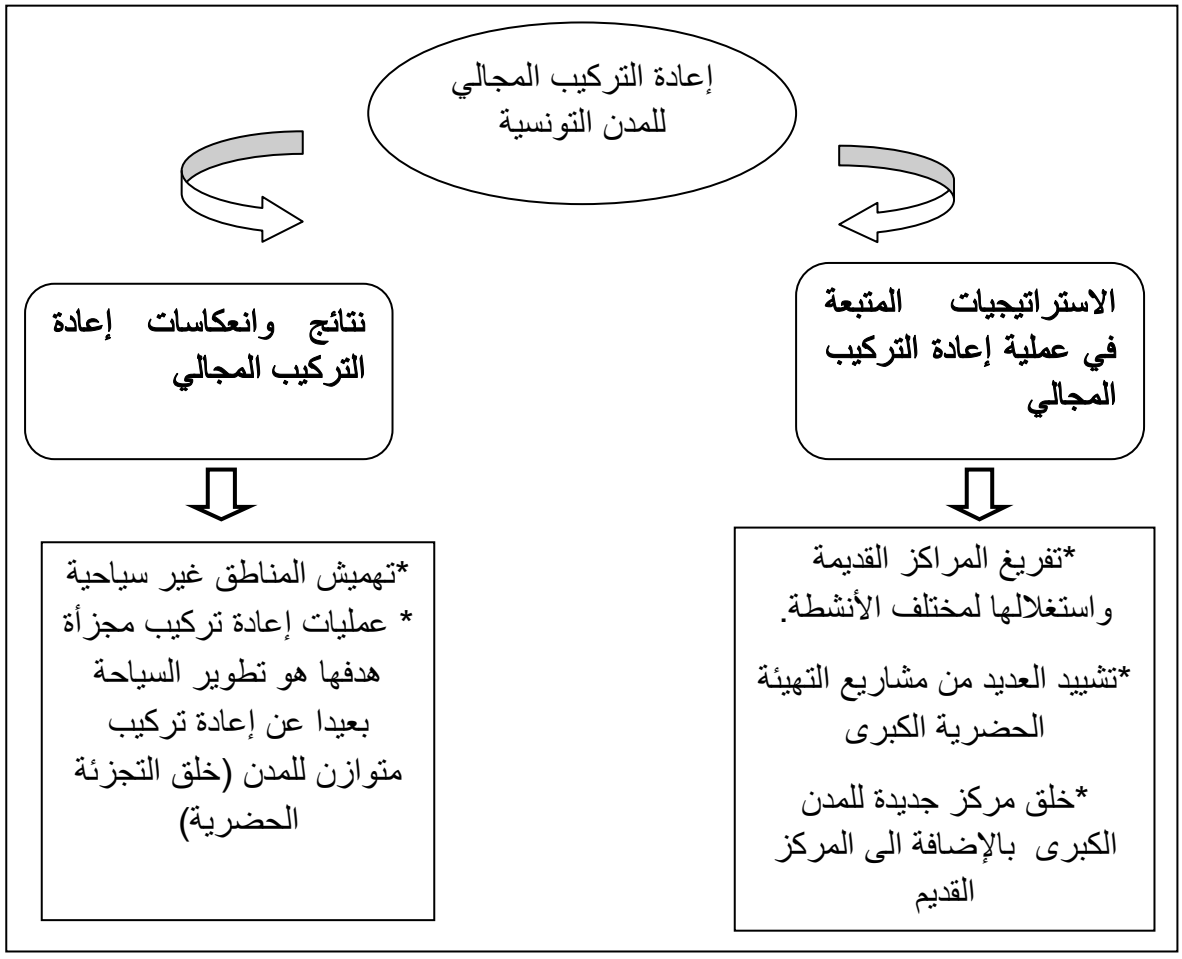

Source: Réalisé par le chercheur sur la base de l'article: Belhedi, A.,(2003).

[1] Belhedi, A., IBID , P 13.

2-2 إعادة التركيب المجالي في المدن الجزائرية: تعتبر التجربة الجزائرية هي الأساس في بحثنا هذا، ذلك أن مجال دراستنا التطبيقي سوف يكون حول إعادة التركيب المجالي بمدينة جزائرية وهي مدينة خنشلة، وقبل الغوص في تحليل هذه التجربة لابد لنا من الحديث عن ما يميز عملية إعادة التركيب المجالي بالمدن الجزائرية بصفة عامة، مع التطرق إلى مثالين بمدينتين تقعان في الشرق الجزائري وهما العلمة والخروب اختلفت فيهما الظروف لتختلف بهما نتائج إعادة التركيب المجالي.

2-2-1 إعادة التركيب المجالي المخطط له في المدن الجزائرية:

منذ الاستقلال والجزائر تحاول إعادة تنظيم مدنها التي كانت مسيرة من طرف السلطة الاستعمارية، وقد كان حل أزمة السكن هو الرهان الذي ركزت عليه السلطات من بداية الاستقلال إلى يومنا هذا وهو ما أثر على عملية إعادة التركيب المجالي لمدنها.

أ **الفترة الأولى من بداية الاستقلال الى نهاية الثمانينات**: تميزت هذه الفترة ببداية لتدخلات الدولة من أجل إعادة تركيب المدن، بما يعكس وجودها ونهاية عهد الاستعمار الفرنسي وكانت في معظمها تدخلات عفوية ليست قائمة على استشراف أو تخطيط مسبق، فمنذ بداية الاستقلال كانت الحظيرة السكنية لا تلبي الطلبات المتزايدة على السكن و كانت تتميز بقدمها وهشاشتها حيث بعد خروج الاستعمار كان عدد المساكن 300000 سكن[1] تم شغلها من طرف السكان المهاجرين من الأرياف. بين سنتي 1963-1967 عزمت الدولة على إنهاء الورشات التي لم تكتمل بعد التي تركها الاستعمار الفرنسي حيث بلغ معدل شغل المسكن سنة 1966 ب 6.1 فرد في السكن الواحد، في حين ارتفع إلى 7.3 فرد في المسكن سنة 1977، هذه الزيادة تعود للارتفاع الهائل في النزوح الريفي ما زاد من حدة أزمة السكن التي لم يتم التكفل بها في المخطط الاقتصادي الثلاثي(1967-1969) ولا المخطط الرباعي(1970-1973)، حيث كانت أولوية الدولة في هذين المخططين هو التكفل بقطاع الإنتاج وخلق مؤسسات مالية وتجارية والاستثمارات التي تسمح بالاستقلالية المالية وولادة الدولة، في المخطط الرباعي الثاني عزمت الدولة على حل أزمة السكن وذلك بإنجاز مشاريع كبيرة للسكنات الجماعية وذلك بتقليد الدول التي تتبع النظام الاشتراكي وتم انجاز مناطق للسكنات الحضرية الجديدة ZHUN حسب التعليمة الوزارية الجديدة رقم 335 بتاريخ 19 فيفري 1975 ، ما ساعد الدولة على بناء هذه المجمعات السكنية الكبيرة هو وفرة العقار الذي أصبح ملك للبلدية. بصدور القانون الخاص

[1] Deluz (J-J). (1988) l'urbanisme et l'archiecture d'Alger. Alger, Pierre Mardaga/OPU., 195P.

بالتوجيه العقاري سنة 1974 [1]، حيث اعتبرت ZHUN المبرمجة ضمن مخطط التعمير التوجيهي PUD أداة لتحقيق مشروع لمجتمع إشتراكي"[2] وقد تم تمويل هذه المشاريع بفضل موارد البترول إذ عزمت الدولة على بناء مساكن للجميع وذلك باستغلال مواد البناء التي يتم انتاجها محليا بالمناطق الصناعية التي تم إنجازها في هذه الفترة وتم تكليف العديد من الشركات الأجنبية بمهمة انجاز هذه البرامج السكنية التي بقيت لليوم محافظة على اسم المؤسسة الأجنبية التي كلفت بإنجازها مثال على ذلك حي الألمان cité des allemands بمدينة عنابة و la BUM في قسنطينة.

ب الفترة الثانية بداية من التسعينات: مثلت هذه الفترة تحولات في طريقة تنظيم وتسيير المجالات الحضرية وذلك بظهور قوانين و العديد من الفاعلين ساهموا في إعادة تركيب وتنظيم المدن بما يتزامن مع النمو الحضري المتزايد لها.

في سنوات التسعينات عرفت الجزائر عدة أزمات (أزمة أمنية، أزمة اقتصادية) وهو ما زاد من حدة أزمة السكن إذ تم إحصاء 8.9 مليون ساكن في سنة 1994 يعيشون في منازل يبلغ عدد أفرادها 12 فرد في السكن الواحد، هذه السكنات 60% منها يبلغ عدد غرفها 02 إلى 03 غرف.[3]

من هنا وأمام وضوح فشل السياسات السابقة فيما يخص توفير السكن من طرف الدولة بدأت تفكر بالتخلي تدريجيا عن هيمنتها فيما يخص انجاز السكنات ولم تعد تستطيع ضمان دور المراقب، المبرمج، المستثمر، الممول والمنجز[4]، وانتقلت الدولة إلى سياسة دعم الأفراد لتوفير مسكن بدلا من سياسة دعم السكن وبرزت على إثر هذا التحول في سياسة الدولة العديد من المؤسسات المالية على غرار الصندوق الوطني للسكن CNL، الصندوق الوطني للقرض الشعبي CNEP ... وتم استحداث عدة صيغ لإنجاز السكنات لعبت فيه الدولة دور الداعم للأفراد، هذه الصيغ هي سكنات عدل (صيغة السكن للبيع بالإيجار) من طرف وكالة تحسين و تطوير السكن، صيغة السكن التساهمي، صيغة السكن الترقوي المدعم، صيغة السكن الترقوي العمومي وهي تعتبر أحدث صيغة للسكن تم اقتراحها من طرف الدولة.

[1] Kerdoud, N., op. cit, P 28,29.
[2] Benaissa, A. (2003). l'évolution de la propriété fonciére à travers les textes et les différent modes d'accés à la proprité fonciére, in 2 nd FIG regional conference, marrakech, 10 P.

[3] Bekkar, R. (1995).les habitants bâtisseurs à Tlemcen, compétences et savoir-faire, les annales de la recherche urbaine, n°66, P61.
[4] Saidouni, M., op. cit, P213.

صاحب تخلي الدولة عن سياسة هيمنتها عن انتاج السكن صدور قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 المؤرخ في 1990/12/18 الذي سمح بتحرير العقار وأصبح تخصيص الأراضي لإنجاز مختلف البنايات جد سهل وكذا القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي حدد سياسة جديدة للدولة، حيث حاولت الدولة التحكم في الإقليم عن طريق إعداد مجموعة من أدوات التهيئة وفق هيراركية مجالية هذه الأدوات هي SNAT، SRAT، PAW، PDAU، POS.[1]

وبعد ما كانت البنايات الفردية شبه متوقفة بسبب هيمنة الدولة على العقار عادت للظهور بعد سنة 1990 وظهرت التحاصيص في غالبية المدن الجزائرية بالتزامن مع توسع ZHUN وكانت السكنات الفردية المنجزة بها مختلفة ومن أهم الأسماء التي كانت تطلق عليها Villa-Immeuble, Béton Villaو التي تعتبر العنصر المهيكل للتحصيصات المنجزة[2].

2-2-2 إعادة التركيب المجالي غير المخطط له في المدن الجزائرية (مدينة المجتمع):

إن فهم العوامل السياسية والاجتماعية التي ساهمت في نشأة المدينة السفلى مهم لمعرفة الطريقة التي تم فيها إعادة التركيب المجالي في المدن الجزائرية، فالمدينة السفلى أو المدينة العشوائية قد ظهرت في فترة الاستعمار الفرنسي نتيجة للهجرة الريفية الى المدن (شكل رقم 13). وظهرت لها عدة أنواع تم تصنيفها وفق الموضع المنشأة فيه ومواد البناء المستعملة:

أ النوع الأول الاحياء القصديرية bidonville أو Gourbi :

نقصد به شكل السكن أو التجمع السكني الذي يتميز بالهشاشة، برز هذا النوع من السكن أثناء الحقبة الاستعمارية حيث خدمت هذه التجمعات السكانية المستعمر من الناحية الاقتصادية وذلك بتوفير يد عاملة لإنجاز مختلف المنشآت بالمدن خدمة للمعمرين، دون أن تكون هناك تكاليف لإسكان العاملين " فما بين سنتي 1954-1960 مثل عدد السكان القاطنين بهذه التجمعات الفوضوية نسب تتعدى نصف العدد الكلي لسكان المدينة (63% في قسنطينة، 48% في وهران، 67% في العاصمة) "[3].

بعد الاستقلال وعند بداية تنفيذ المخططات الاقتصادية خاصة منها الثلاثي والرباعي الأول والذي كان من أولوياتهم هو تطوير القطاع الصناعي دون التفكير في توفير السكن للعاملين بهذا القطاع، ظهرت هذه الأحياء العشوائية بجوار المناطق الصناعية المنشأة.

[1] Kerdoud, N., op. cit, P 37,38.
[2] Kerdoud, N. IBID, P 39.
[3] Bourdieu, P., Sayad A. (1964). Le déracinement la crise de l'agriculture en Algérie. Paris, de Minuit, P 21.

لقد برز هذا النوع في الجزائر في مواضع صعبة غير قابلة للتعمير، تعود الطبيعة القانونية لهذه الأراضي للدولة. من الناحية المورفولوجية يتم التعرف عليه بملاحظة الطبيعة غير المتجانسة لمواد البناء المتكونة من الطوب، عجلات السيارات...ونجده غالبا في منحدر بالقرب من الوديان أو مكب النفايات، تتميز الطرق داخل هذا التجمع السكني بأنها ضيقة، أين يكون التنقل فيها صعب، أما بالنسبة لوضعية مختلف الشبكات فهي إما منعدمة أو منشأة بطريقة عشوائية، فيما عدى شبكة الكهرباء التي تم التزود بها بطريقة نظامية عن طريق مؤسسة سونلغاز منذ سنة 1990.

ب النوع الثاني parpaing –ville:

ظهر هذا النوع من البناء في الجزائر في سنوات الخمسينيات داخل المدن (بين الأحياء)، حيث كان يسد الفراغات بين الأحياء الأخرى، تم انجازه بدون رخصة بناء فهو يعتبر بناء غير شرعي، يتكون من عدة طوابق، في معظم الأحيان تكون مساحة القطعة صغيرة، وتكون واجهة هذا المسكن غير مهيئة في الغالب.

ج النوع الثالث التحصيص غير الشرعي Lotissement Illégal:

ظهر هذا التحصيص غير المنظم بداية من سنة 1990 في ضواحي المدن الكبرى الجزائرية ويعتبر الجيل الأخير للمدن السفلى في الجزائر والسبب الرئيسي لظهور هذا النوع هو القانون المؤرخ في 05 مارس 1986 المتعلق بالترقية العقارية وقانون التوجيه العقاري رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18، حيث برز المرقون العقاريون غير شرعيون ومما ساعدهم على انجاز هذه التحاصيص الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، أين اختفى دور الدولة المتمثل في المراقبة، حيث تم انجاز 20 تحصيص في العاصمة وحدها وفق معايير الرفاهية والجمال كون التصاميم الخاصة ببناء هذه المساكن قد تم إعدادها من طرف مكاتب دراسات مختصة في الهندسة المعمارية[1].

[1] Kerdoud, N. op. cit, P 51-58.

شكل رقم13: أزمة السكن وعلاقتها بإعادة تركيب المدن في الجزائر

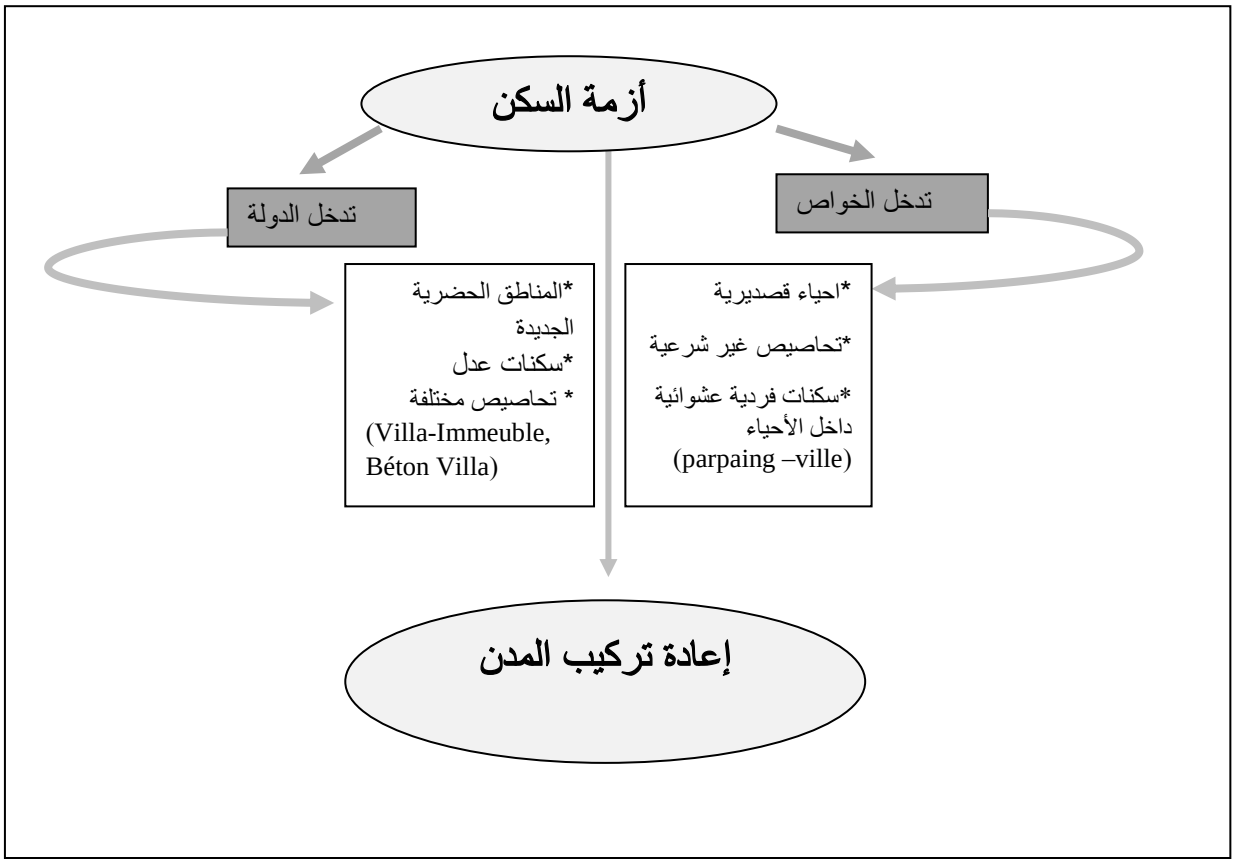

Source: Réalisé par le chercheur sur la base de Kerdoud, N.,(2017).

3-2-2 إعادة التركيب المجالي بمدينة العلمة:

كما رأينا سابقا فإن عملية إعادة التركيب المجالي بمعظم مدننا الجزائرية كان سببها الرئيسي هو محاولة حل أزمة السكن و فيما يلي سوف نحاول أن نكتشف كيف تمت هذه العملية بمدينة العلمة والفاعلين الرئيسيين المساهمين في كل عملية:

تقع مدينة العلمة في إقليم السهول العليا الشرقية في شرق ولاية سطيف (خريطة رقم07) وفيما يلي سنبين العوامل التي تسببت في إعادة التركيب المجالي من خلال سرد أهم مراحل النمو الحضري و نتائج هذا النمو.

خريطة رقم07: الموقع الإداري لمدينة العلمة.

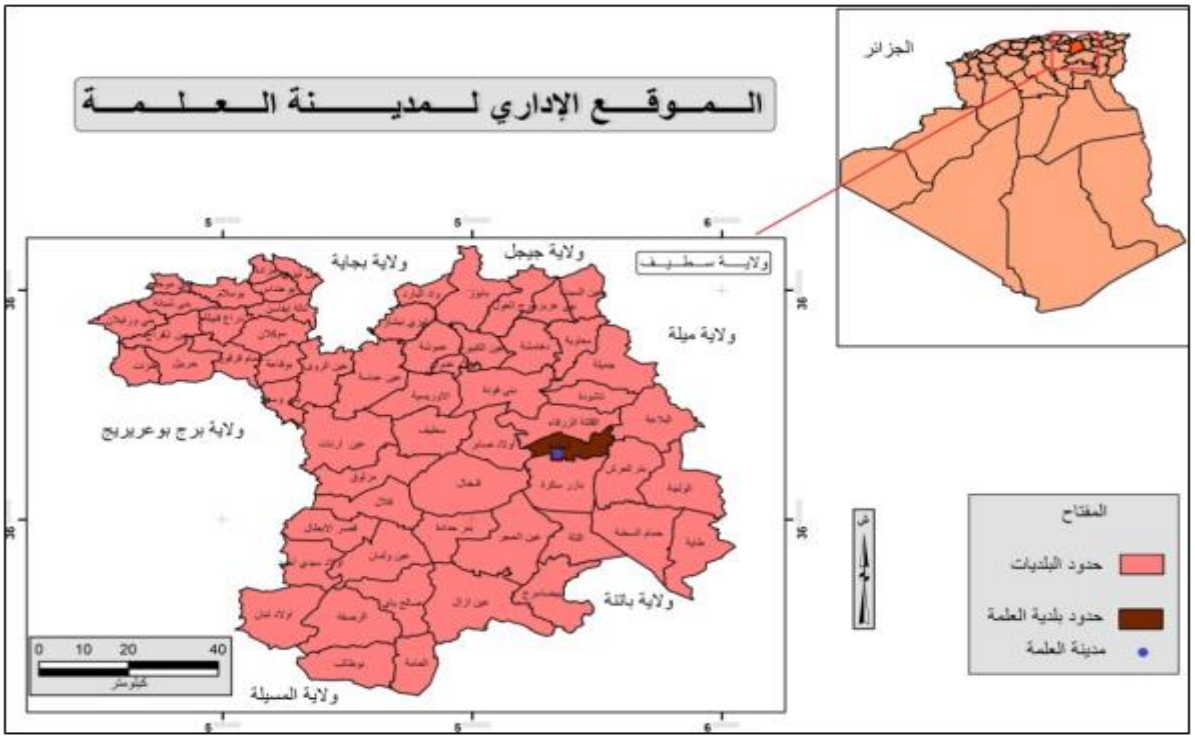

المصدر: هشام بوضياف. (2019). إشكالية النمو الحضري في الجزائر بين الواقع والأفاق -حالة مدينة العلمة "ولاية سطيف-"، مجلة علوم وتكنولوجيا D العدد 49.ص 8.

أ **العلمة من قرية فلاحية إلى مدينة صغيرة:** ظهرت العلمة في فترة الاحتلال الفرنسي في الجهة الشرقية للجزائر كمركز لإعادة التجميع عام 1862 أطلق عليها سانت اورنو نسبة للعمدة الفرنسي تقع على بعد 27 كلم من سطيف الذي تنتمي إليه إداريا، وهي تقع عند مفترق طرق العديد من محاور الاتصال المهمة وهي الطريق الوطني رقم 05 الذي يقطعها من الجهة الشمالية إلى الغربية على مسافة 04 كلم والذي يربط عنابة بالعاصمة والطريق الوطني رقم 77 من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي الذي يربط باتنة وجيجل، يضعها هذا الموقع الجغرافي ببعدها بمسافة متساوية تقريبا لمدن مهمة كقسنطينة جهة الشرق 108 كلم، باتنة في الجنوب 101 كلم، بجاية في الشمال 130كلم وجيجل في الشمال الشرقي 130كلم، بالإضافة إلى وجود خط السكة الحديدية الذي يقع في الجهة الجنوبية للمدينة. في سنة 1962 بلغ عدد سكان المدينة 10000 نسمة وشهدت زيادة ديموغرافية مهمة في بداية الاستقلال، ففي سنة 1966 بلغ عدد سكانها 25699 نسمة. في سنة 2008 وصل عددهم إلى 141120 نسمة وتم تسجيل معدل نمو مرتفع بين سنتي 1977 و 1987 (4.63%) بفضل الزيادة الطبيعية والهجرة إلى المدينة للعمل بالمنطقة الصناعية، فيما تم تسجيل أدنى معدل للنمو بين سنتي 1998 و2008 الذي قدر ب 3.16% يعود لانخفاض معدل المواليد في هذه الفترة.

قبل سنة 1962 تميزت النواة الاستعمارية بشكل شطرنجي وكانت تحتل مساحة 86 هكتار (PUD1979) وكان يقطعها الطريق الوطني رقم 05 والذي تتواجد بمحاذاته الكنيسة، المدرسة، البلدية و التحصيص السكني. في سنة 1974 تم ترقية المدينة إلى مقر للدائرة وهو ما أدى في تطور اقتصادي ومجالي وبرزت المنطقة الصناعية سنة 1976 في الجهة الجنوبية من المدينة لتحتل مساحة 294 هكتار وضمت مصانع البلاستيك والطوب والبلاط، وتسببت هذه الوضعية كما هو الحال في باقي المدن الجزائرية في النزوح الريفي ما أدى إلى تفاقم أزمة السكن وظهرت الأحياء العشوائية (داكو، بوسيف، بورفراف...)، واستفادت المدينة في تلك الفترة من برنامج لإنجاز السكنات الاجتماعية ZHUN(حي 19 جوان و حي 400 سكن)، وكان النمو الحضري للمدينة في هذه الفترة عشوائي فيما عدى بعض التوجيهات التي تخص التهيئة وجاءت بالمخطط التوجيهي للتعمير PUD سنة 1979.

حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعد سنة 1993 فقد تضاعفت مساحة العلمة 04 مرات في مدة 10 سنوات حيث في سنة 1977 بلغت مساحتها 176 هكتار لتصل الى 735 هكتار في سنة 1987.

في سنوات التسعينات تم انجاز حي إداري يتكون من مقر الدائرة، مقر البلدية، قصر العدالة، شرطة... وظهرت عدة تحصيصات سكنية (المنكوبين، المجاهدين، هوواري بومدين...) وعلى الأراضي الخاصة تم انجاز مساكن عشوائية ما سمح بتكثيف الأحياء القديمة غير المخططة وتحولت إلى أحياء كبيرة على غرار حي بهلولي. بين سنة 1987 و 1998 استمر النمو المجالي لهذه الأحياء العشوائية وتوسعت جهة الشرق، بينما تم انجاز مجالات مخططة في الناحية الغربية والشمالية حيث تم تشييد 1894 حصة وكان التوسع على حساب الأراضي الزراعية.

ارتفعت مساحة المجال العمراني ليصل إلى 1437 سنة 2008 بعدما كان 1050 سنة 1999 وأصبح شكل المدينة ممتد من الشرق إلى الغرب وأعطت التحصيصات السكنية التي مثلت نسبة 87.30 % من مساحة المدينة الشكل الطولي والمنخفض لها والذي ساعدها على لعب دورها الحالي بالمنطقة[1].

ب من مدينة صغيرة إلى مكان للتجارة:

أصبحت مدينة العلمة ثاني أكبر تجمع بعد سطيف بالولاية، بفضل النمو الديموغرافي والمجالي الذي يتكون من أنسجة عمرانية مختلفة من حيث طبيعة النشأة ومورفولوجية السكنات (الحي الاستعماري، villa-immeubles، parpaing- ville، المجمعات السكنية الجماعية الضخمة ZHUN، والأحياء العشوائية Bidonville. هذا الاختلاف في الأنسجة الحضرية يعتبر مثال موجود في أغلبية المدن الجزائرية، غير أن الشيء الذي ميز النمو الحضري لمدينة العلمة هو خصوصية التوسع الذي ظهر في الجهة الغربية والذي حولها من مدينة صغيرة إلى مكان تجاري.

ج **حي دبي (DUBAI) من محطة للسكة الحديدية إلى أطراف تجارية:**

بدأ هذا الحي بالبروز والنمو بعد أن قامت مؤسسة Genie sider وهي مؤسسة معروفة في قطاع البناء بإنجاز أول مشروع للسكن عن طريق الترقية العقارية سنة 1995 في الجهة الجنوبية للمدينة وذلك بإنجاز سكنات بطابقين ذات معايير عالية ومساكن أخرى تم اقتراحها للإنجاز في هذه الجهة من المدينة، في البداية تم السماح باستغلال الطابق الأرضي لهذه السكنات للتجارة، لم يكن يبدو أن هذه التجارة سوف تعرف نجاح كبير في هذا المكان لكن سرعان ما بيعت هذه السكنات بسرعة وتم خلق تجارة تخدم محطة السكة الحديدية (بتزيريا، مطاعم...) وهذا حسب ما نصت عليه المواد التنظيمية لإنجاز هذه المساكن.

[1] Kerdoud, N. op. cit, P 169-171

لكن مع تحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق وبدأ السماح بعملية الاستيراد بدأت تظهر أول ملامح للحي التجاري، هذا النجاح شجع مؤسسة الترقية العقارية Genie sider على برمجة انجاز 13 مبنى فردي ملحق بمحلات تجارية، ثم تلاها بناء 426 قطعة و144 قطعة بالشراكة مع العديد من المرقيين العقاريين وفي هذه المرة تم انجاز هذه البنايات دون احترام للتوجيهات التي جاءت بها أدوات التعمير، حيث تم انجاز بنايات فردية عالية وصلت إلى 04 طوابق و تحولت فيما بعد إلى مراكز تجارية ومحلات مخصصة للتخزين والتي تم كراءها قبل عملية الانتهاء من إنجازها وقد كان الهدف هو التسريع من ضمان تقوية هذا الحي تجاريا، سمحت الطرق التجارية التي برزت في السكنات الحضرية الجديدة ZHUN مع السكنات التابعة لتحصيص حي Dubai بتكوين قطب تجاري[1] (صورة رقم 04).

صورة جوية رقم04: موقع القطب التجاري بمدينة العلمة

المصدر: GOOGLE EARTH+ معالجة الباحثة 2022

و بهذا ظهرت 03 أنواع من الهياكل التجارية:

1-Les échoppes: تم خلقها في الطابق الأرضي للسكنات المنجزة من طرف شركة Genie sider

[1] Kerdoud, N. op. cit, P 172-173

2- المراكز التجارية: وهي إنجازات نفس الشركة السابقة.

3- محلات في الطابق الأرضي للبنايات الجماعية.

كما نمت طرق وأزقة لتهيكل التجارة على الأطراف وكانت السلع المعروضة في هذا الحي التجاري متنوعة وتم استيرادها بأحجام كبيرة ثم يتم بيعها بالتجزئة (هواتف، أجهزة اتصال، أدوات كهرومنزلية، أدوات مدرسية، ألعاب...)

صاحب هذا التطور التجاري في هذا الحي ببروز بعض التجهيزات (مركز للشرطة، مدرسة، ثانوية، حماية مدنية...)[1] .

شكل رقم 14: ملخص لمراحل عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة العلمة

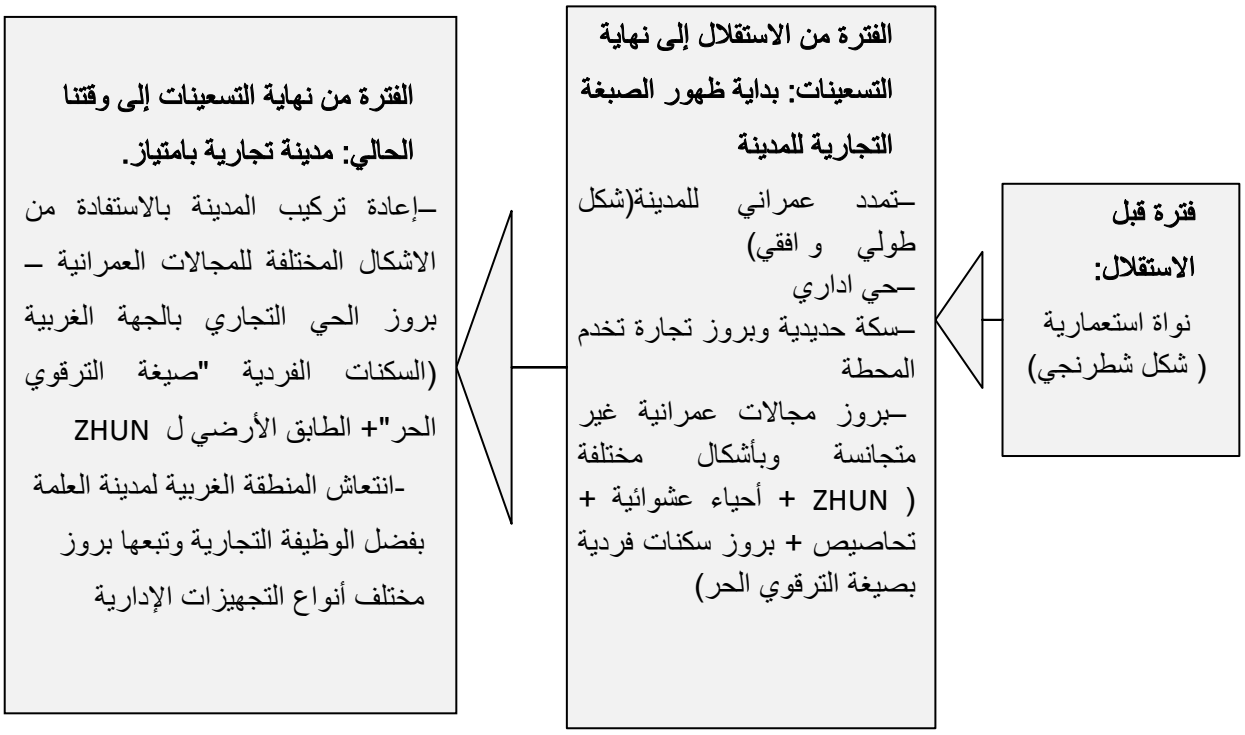

Source: Réalisé par le chercheur sur la base de: Kerdoud, N., (2017).

[1] Kerdoud, N. IBID, P 173

4-2-2 إعادة التركيب المجالي بمدينة الخروب:

يقع الخروب على بعد 15 كلم عن مدينة قسنطينة يعتبر من بين المدن التابعة لها، كونه قد لعب دور تخفيف التركز السكاني عن مدينة قسنطينة خريطة رقم: 08.

خريطة رقم 08: الموقع الإداري لمدينة الخروب

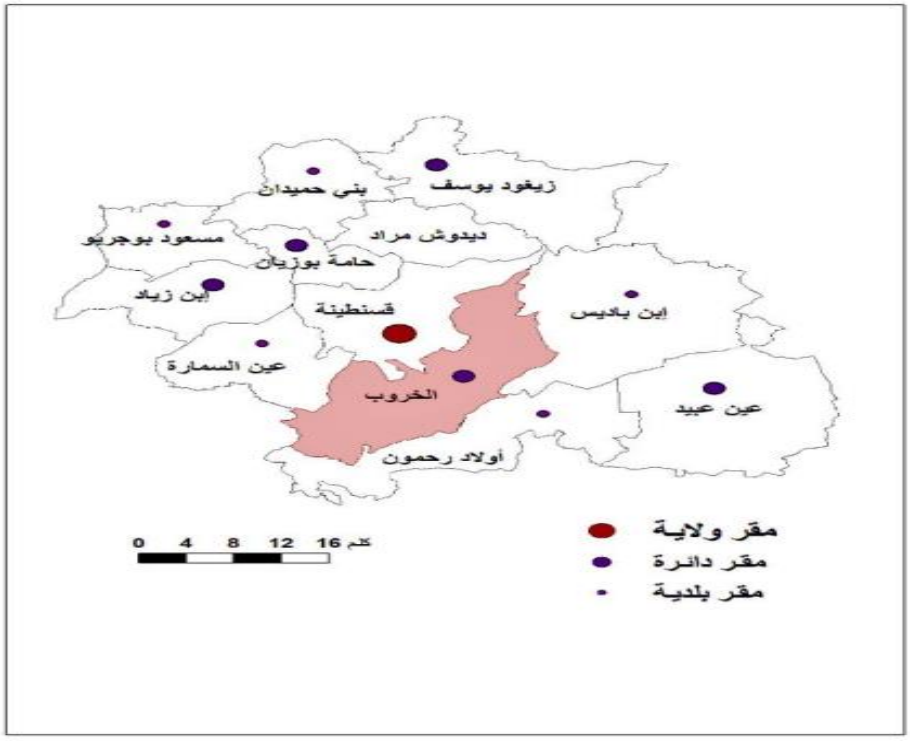

المصدر: لرقط مليكة، لكحل عبد الوهاب.(2022). مدينة الخروب بين " التطور والتحول" العمراني. مجلة علوم و كنولوجيا D العدد 52. ص 08.

لقد مر نمو مدينة الخروب بعدة مراحل و لفهم عملية إعادة التركيب المجالي بالمدينة، لابد لنا أن نتعرف على أهم المراحل التي ميزت نموها الحضري:

أ الخروب تجمع عمراني ذا صبغة ريفية:

نشأت الخروب كتجمع عمراني ذو شكل شطرنجي في فترة الاستعمار الفرنسي يقطعه محوران هما الطريق الوطني رقم 03 ورقم 20، أين يتموقع السوق الخاص بالماشية ومختلف التجهيزات بالإضافة الى المساكن ذات السقف القرميدي وهو ما أصبح شاهد على الطبيعة الريفية لهذا التجمع في ذلك الوقت، وبعد أن تم انجاز خط السكة الحديدية بمدينة قسنطينة ومروره على هذه القرية ساعد على تمددها العمراني الذي وصل في ذلك الوقت الى 12.50 هكتار.

ب من تجمع عمراني إلى مدينة صغيرة:

-ارتفع عدد سكان مدينة الخروب من 9547 ساكن سنة 1966 الى 15365 سنة 1977، شاغلين بذلك مساحة 28 هكتار فمن أجل الأهداف التي أنشأت من أجلها المدينة، تم برمجة انجاز العديد من المشاريع بها و بهذا تم خلق الكثير من مناصب الشغل، بعد فتح مصنع الجرارات(3000 وظيفة) ومصنع المعدات الميكانيكية (621 وظيفة) وهو ما ساعد على ارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة مما دفع بالدولة إلى انجاز العديد من التجمعات السكنية الجماعية (900 سكن و 450 سكن) على طول الطريق الوطني رقم20 والتحاصيص (بوهالي، الهناء...) في الجهة الشمالية والغربية للنواة الاستعمارية. كما تم خلق العديد من التحصيصات في الجهة الشرقية وهذا على طول الطريق الوطني رقم 03. وقدرت مساحة القطعة الواحدة 300م^2.

- في سنة 1987 وصل عدد سكان المدينة الى 36924 هكتار شاغلين بذلك مساحة تقدر ب 203 هكتار وقد تم انجاز العديد من التجهيزات على غرار: معهد العلوم البيطرية، الحي الجامعي، مستشفى، مركز التكوين المهني...

- بين سنتي 1998 و2008 تم إعادة تهيئة الأحياء القديمة وانجاز العديد من البرامج السكنية كتحصيص الوفاء و 312 سكن. وارتفع بذلك عدد السكان حيث انتقل من 65344 نسمة ليصل الى 86100 سنة 2008 ليبلغ 105683 نسمة سنة 2015 وأصبح المجال الحضري للخروب يحتل مساحة 580 هكتار بعد أن تم انجاز المدينة الجديدة ماسينيسا. ما يلاحظ أن السكنات الجماعية في المدينة أصبحت تحتل 74% من المجموع الكلي للسكنات في المدينة[1].

ج انتقال تدريجي للمركزية:

لقد شكلت التجارة والتجهيزات العمومية والمحطة البرية التي جاءت حول الطريق الوطني رقم 20 المركز القديم للمدينة، لكن بداية من سنة 2002 بدأ تظهر ملامح انتقال المركزية وقد مثل حي 1600 سكن الذي يقع على بعد 01 كلم من المركز القديم وسط المدينة الحقيقي(صورة رقم05).

[1] Kerdoud, N. op. cit, P 190, 191.

صورة جوية رقم 05: موقع المركزين القديم والحديث لمدينة لخروب

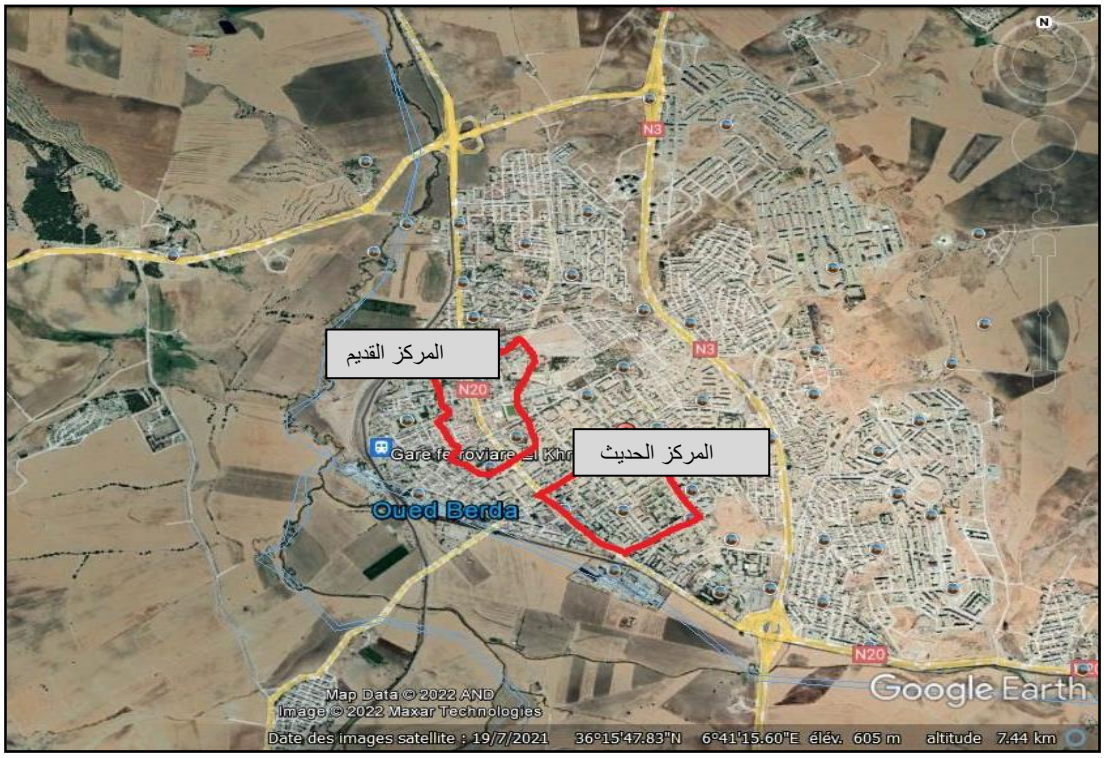

المصدر GOOGLE EARTH+ معالجة الباحثة 2022

بدأ التحضير لهذا الانتقال منذ سنة 1995 وذلك بإنجاز تجهيزات إدارية وثقافية وترفيهية مع تواجد مساحة صغيرة مخصصة للتجارة (سوق الفلاح) تم إنجازه أثناء فترة التخطيط الموجه وهو ما ساعد على بروز محلات تجارية في الطابق الأرضي للسكنات القريبة من هذا السوق، بعدها تم انجاز سوق مغطى والذي ساهم في تكوين المحور التجاري بحي 1600 سكن، كما ظهرت محاور تجارية أخرى في أحياء عديدة ولكنها كانت أقل أهمية (في الشمال المحور التجاري بحي 900 سكن، تحصيص الإخوة سبيقة، في الجنوب حي 500 سكن وحي 250 سكن، في الجهة الغربية للنواة القديمة برزت كذلك محلات تجارية لكن لم تكن لها جاذبية قوية). ولقد كان لخلق bazars في الطابق السفلي للسكنات الجماعية القريبة من حي 1600 سكن(1200 سكن، 200 سكن، 1013 سكن) وانجاز مركزين تجاريين (radja centre و jenna centre) الفرصة لتعزيز انتقال أو انزلاق المركزية. وتكونت محلات تجارية بحي 1600 سكن وصلت إلى 46 محل خصص لتجارة الملابس والأحذية ومختلف الأجهزة بالإضافة الى تجارة الأثاث، غير أنه يتواجد عدد قليل من التجار المختصين بتجارة الاستيراد.[1]

[1] Kerdoud, N. op. cit, P 192-193.

بالنسبة للمركزين التجاريين فقد تم انجازهم من طرف فاعلين خواص، لكن برمجة هذه المواقع كمكان للاستثمار أو التجارة كان من طرف الدولة.

بصفة عامة فقد عرف هذا المركز الجديد توطين 03 أنواع من المحلات التجارية:

1- محلات خاصة ببيع الخضر و الفواكه تابعة ل OFLA

2- هياكل تجارية تم إنجازها في سنوات السبعينات والثمانينات (الجزائر الاشتركية)

3- محلات أنجزت خلال سنوات التسعينات والمراكز التجارية ابتداءا من سنة 2000.

- ما يلاحظ وجود تكامل بين وسط المدينة القديم والجديد من حيث نوع التجارة المكملة لبعضها البعض، ففي وسط المدينة القديم تهيمن التجارة الغذائية و المطاعم والتي تم تخصيصها للمسافرين المارين عبر الطريق الوطني رقم 20، في حين تم تحديثها في الجهة الجنوبية لوسط المدينة القديم أي في المركز الجديد للمدينة بالإضافة الى ما تعرضه المراكز التجارية والمحلات الأخرى بحي 1600 سكن.[1]

شكل رقم 15: ملخص لمراحل عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة الخروب

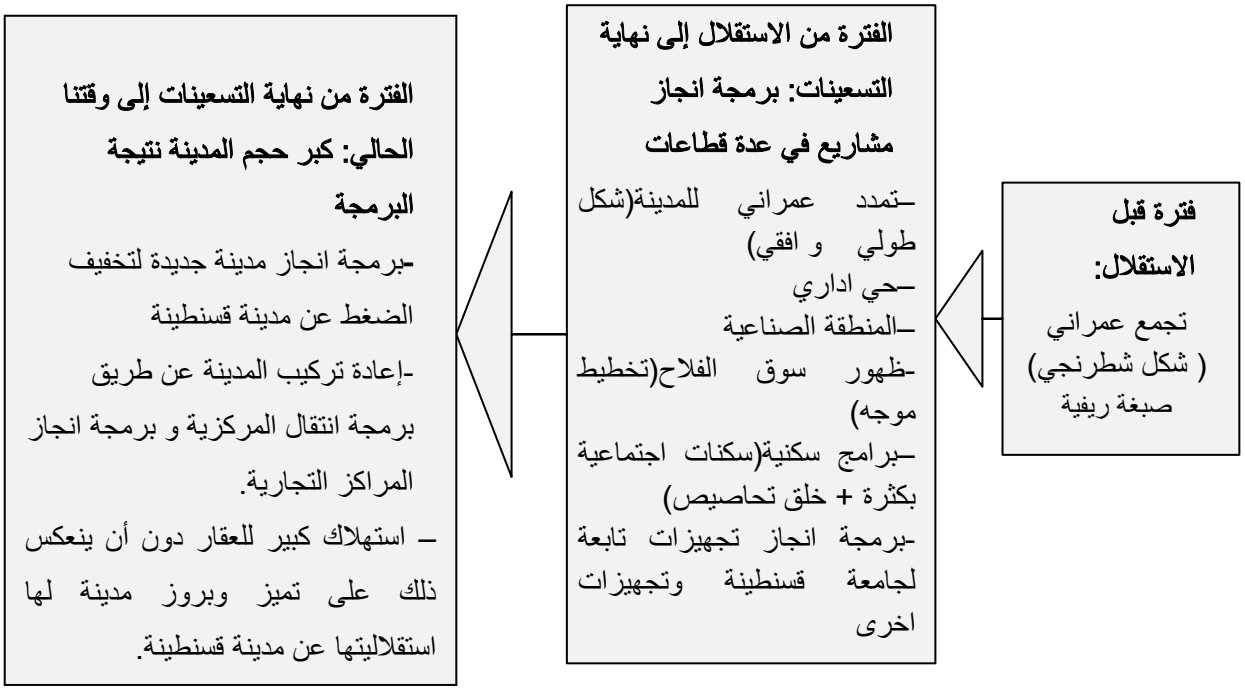

Source: Réalisé par le chercheur sur la base de: Kerdoud, N., (2017).

[1] Kerdoud, N. IBID, P 194

- ما يلاحظ في عملية إعادة التركيب المجالي لمدينة الخروب هو عدم وجود مبادرات شجاعة من طرف تجار المدينة ونفاذ العقار وهو ما تسبب في الحد من دور هذه المدينة في إقليمها، بينما نجد مدينة العلمة وبالضبط حي دبي في سنة 1996 قد فرض نفسه (جدول رقم05).

جدول رقم05: مقارنة عملية إعادة التركيب المجالي لمدينتي العلمة والخروب

الرقم	إعادة التركيب المجالي	مدينة العلمة	مدينة الخروب
01	**الأسباب**	-الموقع الاستراتيجي نتيجة محاور الاتصال المهمة التي تربطها بالعديد من الولايات الكبرى. -ارتفاع معدل النمو والهجرة - وجود السكة الحديدية -تسارع التغيرات المورفولوجية -مبادرة الخواص لإنجاز سكنات واستغلالها بما يتلائم وخصوصية المدينة.	- قربها من مركز الولاية وهي مدينة قسنطينة. -ارتفاع معدل النمو والهجرة بعد الاستقلال. -تمدد حضري بعد انجاز خط السكة الحديدية. - مبادرة الدولة بتشييد سكنات جماعية لتخفيف الضغط على المدينة الأم.
02	**المراحل**	مرحلة 01: من قرية فلاحية الى مدينة صغيرة ذات شكل شطرنجي. مرحلة 02: من مدينة صغيرة إلى مجال تنتشر به التجارة وتغير شكلها ليصبح طولي مرحلة 03: من مجال تنتشر به التجارة إلى قطب تجاري	مرحلة 01: تجمع عمراني ذات صبغة ريفية. مرحلة 02: من تجمع عمراني إلى مدينة صغيرة. مرحلة 03: انتقال تدريجي للمركزية بعد برمجة الدولة لمختلف التجهيزات بالمركز الجديد
03	**النتائج**	إعادة تركيب مجالي نتج عن الانتشار الواسع للوظيفة التجارية من طرف الخواص التي فرضت نفسها وطنيا وحتى عالميا.	إعادة تركيب مجالي نتج عن تدخل الدولة ببرمجة وانجاز مختلف التجهيزات وحتى التجارة

Source: Réalisé par le chercheur sur la base de: Kerdoud, N., (2017).

شكل رقم 16 : حوصلة عن عملية إعادة التركب المجالي بمدن العالم المتقدم ومدن العالم النامي

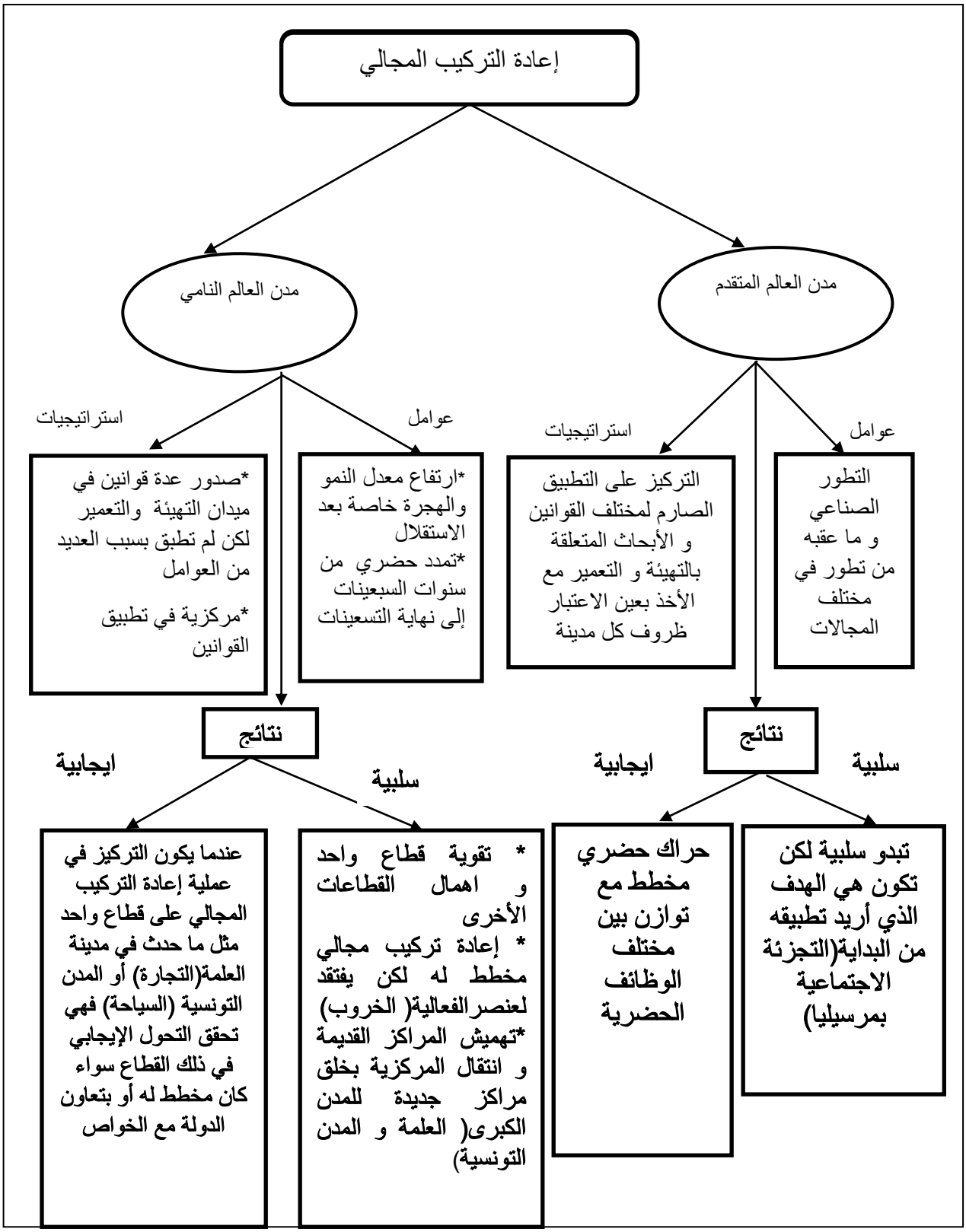

Source: Réalisé par le chercheur sur la base de: Kerdoud, N., (2017).,Belhedi, A. (2003), Dorier, E et autres, R., (2008).

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكننا استخلاص ما يلي:

بالنسبة لعملية إعادة التركيب المجالي بمدن العالم المتقدم والذي ظهر بشكل واضح في المثال الأول بمدينة **Court- Saint- Etienne** ، حيث أدت سياسة إدماج البلديات بالتحكم الجيد في الاقليم وفي إعادة تركيبه وسمحت ببروز التنمية المتكاملة وتسيير الضواحي دون تهميشها، فبالرغم من المراحل العديدة التي مرت بها إلا أنها بقيت محافظة على تنظيمها وهيكلتها، ففي نهاية مرحلة التحضر توسعت المدينة مجاليا وتم إعادة تركيب الإقليم ككل، وقد سمح التوسع الفيزيائي الى إعادة تركيب المجال مع خلق تجمعات سكانية مكملة لبعضها البعض دون تهميش أي منها. فيما يخص ظاهرة المجمعات السكنية المغلقة بمرسيليا، التي انتشرت سواء بالأحياء الغنية أو الفقيرة وجدنا أنها عملية كان الهدف منها هو خلق فصل المهاجرين عن السكان الأصليين وقد نجح هذا المسعى، غير أنه حول مدينة مرسيليا إلى مدينة مجزأة مجاليا واجتماعيا.

وفي مدن العالم النامي تم توضيح درجة التباين بين مراحل و عوامل إعادة التركيب المجالي في الدول النامية من خلال دراسة المظاهر التي ميزت المدن التونسية التي سمحت بتطوير وانتعاش الجانب السياحي والاقتصادي على حساب الجانب الاجتماعي وهو ما أدى إلى تعزيز التجزئة الاجتماعية وتهميش مناطق كثيرة على حساب مناطق أخرى.

إن عملية إعادة التركيب المجالي في المدن الجزائرية كانت في غالبية الأحيان بغية حل أزمة السكن سواء كانت هذه العملية من قبل الخواص أو الدولة، فعندما يكون القرار السياسي هو المحرك لهذه العملية، تكون النتائج الإيجابية التي تظهر على المدينة قليلة بالرغم من الإمكانيات المالية الضخمة التي خصصت لها ومدينة الخروب دليل على ذلك، لكن على العكس من ذلك فعندما تكون المبادرة من قبل الخواص ينتج عنه إعادة تركيب مجالي ناجح إلى حد ما ومدينة العلمة مثال على ذلك وكانت السكنات التي شيدها الخواص الأثر الايجابي على انتعاش الوظيفة التجارية التي أصبحت لها مكانة عالمية.

من خلال التجارب المختارة نستطيع أن نقول أن إعادة التركيب المجالي الناجح يكون بأخذ جميع المعطيات والخصوصيات المتعلقة بالمدينة مع ضرورة أن يكون الهدف هو تحسين صورة المدينة من الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

الفصل الثالث:

النمو الحضري لمدينة خنشلة وحتمية التحوّل نحو الأطراف.

مقدمة

يناقش الفصل الثالث من هذا البحث أهم المعطيات التاريخية لمدينة خنشلة، كما أنه يتناول تحليلا لمختلف العوامل الطبيعية والبشرية وحتى الاقتصادية المؤثرة في النمو الحضري لمدينة خنشلة، والتي أدت إلى الانتشار والتوسع نحو المجالات الحضرية القريبة منها، ومدى إسهام أدوات التهيئة والتعمير في تحديد أليات التوسع وإعادة التركيب المجالي الحالي للمدينة، هذا انطلاقا من معرفة وتحليل محتوى كل أداة من هذه الأدوات، لنستوعب أكثر النمو الحضري الذي شهدته المدينة. كما أننا سوف نعطي لمحة عن التجمعات الحضرية الحامة وانسيغة كون مدينة خنشلة أصبحت الأن مرتبطة بهما بعد أن تمت مراجعة المخطط التوجيهي ما بين البلديات لخنشلة والحامة وانسيغة.

1- تاريخ نشأة وتطور مدينة خنشلة:

تعبر مدينة خنشلة من المراكز الحضرية الحديثة ذات النشأة الاستعمارية، لكن هذا لا ينفي أن المنطقة تعاقبت عليها عدة حضارات منها الفينيقية، القرطاجية، الرومانية، فترة الاحتلال الفرنسي ثم الاستقلال، حيث تركت كل مرحلة بصمتها على المنطقة ككل وعلى مدينة خنشلة بالتحديد وفيما يلي سوف نتطرق الى خصائص كل مرحلة بداية من المرحلة الرومانية لأنها المرحلة التي تم التشييد بها في المنطقة:

1-1 المرحلة الرومانية:

خلال القرن الأول ميلادي ووصول الرومان إلى مشارف الأوراس، شيدو مستعمرة اسمها ماسكولا (خنشلة حاليا) على ارتفاع 1200م، في نهاية قمم الاوراس، يسمح موقعها بمراقبة السهول الواسعة التي تتجه نحو باتنة غربا وجنوبا نحو بسكرة والصحراء لمراقبة تحرك القبائل البربرية، والأثار المتواجدة بالولاية تثبت تواجد الرومان المكثف بها. تكون مجتمع ماسكولا من خليط من النوميديين، والرومان واليونانيين والتراقيين من طبقات اجتماعية مختلفة بالإضافة إلى المحاربين القدامى، والأشخاص ذوي المكانة المتدنية والعبيد. كان هناك عدد قليل جدًا من الأثرياء في هذا المجتمع.[1]

1-2 المرحلة الوندالية والبيزنطية:

شهدت المنطقة احتلال وندالي بقيادة الحاكم العسكري جاسريك، وفي عام 477 قام حلفاؤه بتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين. بعدها عام 534 م بدأت المرحلة البيزنطية حيث هزم الحاكم بليزار الوندال وسيطر على المنطقة إلى غاية 640 م، أين بدأت تظهر اضطرابات في المنطقة.[2]

1-3 المرحلة الإسلامية:

تم تعيين حسان بن النعمان حاكما لإفريقيا وشن عدة فتوحات إلى أن وصل إلى الأوراس التي كانت تحت حكم الكاهنة سنة 695م وبعد عدة معارك تمكن من السيطرة على المنطقة، وفي عام 704 خلف حسان بن النعمان، القائد موسى بن النصير واستمر في الفتوحات إلى أن اعتنق القادة البربر الإسلام من بينهم قادة خنشلة وبغاي.[3]

---

[1] Mansouri, K. (2005). Khenchela.(antique Mascula). *Encyclopédie berbère*, (27), 4234-4236.
[2] Monographie de l'arrondissement de Khenchela mise à jour octobre 1959.
[3] Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2004). Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal khenchela – el hamma – n'sigha., Première Phase, P 98.

4-1 مرحلة الاستعمار الفرنسي:

بعد الدخول الرسمي للاحتلال الفرنسي الى الجزائر سنة 1830 شرع في بسط السيطرة على كامل التراب الجزائري، إلى أن وصل إلى منطقة الأوراس سنة 1847 وبدأ بتنفيذ مخططاته بالمنطقة، في سنة 1880، تم تعيين بلدية خنشلة كبلدية مختلطة أولى بقرار مؤرخ في 21 اكتوبر 1880 وضمت الجزء الشرقي من الأوراس، سهل الرميلة ودوارين تابعين للحراكتة وبذلك تم فصلهما عن البلدية المختلطة لأم البواقي. وفي 01 جانفي 1913 تم تعيين البلدية المختلطة الثانية لمنطقة خنشلة وضمت الأراضي التابعة لقبائل رشاش وجبل شاشار اللذان كان تابعين في السابق للبلدية العسكرية لخنشلة[1] في سنة 1950 قام الجنرال سان ارنو Saint-Arnaud ببناء حصن بخنشلة لضمان مراقبة الجهة الشرقية،[2] في هذه الفترة لم تكن مدينة خنشلة سوى قرية صغيرة[3]. بعد الاستقلال بدأت تبرز كمدينة شيئا فشيئا نتيجة للنمو الحضري الذي ساهمت في تطوره عدة عوامل.

2-عوامل النمو الحضري لمدينة خنشلة

1-2 العوامل الطبيعية:

تعتبر المعطيات الطبيعية إحدى أهم العوامل المتحكمة في النمو الحضري لمدينة خنشلة، كونها تلعب دورا مهما في تحديد مورفولوجية المدينة والتحولات الحضرية التي عرفها المجال الحضري.

1-1-2 الموقع الإداري لبلدية خنشلة:

قبل تحديد الموقع الجغرافي والإداري لبلدية خنشلة، لابد لنا من الإشارة إلى أن حدود مدينة خنشلة حاليا تقريبا متطابقة مع حدود بلدية خنشلة بسبب التوسع العمراني للمدينة.

تعتبر بلدية خنشلة إحدى بلديات ولاية خنشلة المقدرة ب 21 بلدية، وهي تمثل مركزا إداريا مهما بها، وذلك لأنها تعتبر مقر للبلدية والولاية في نفس الوقت يحدها (خريطة رقم 09):

شمالا: الشمال الشرقي بغاي ومن الشمال الغربي الحامة

جنوبا: بلدية انسيغة

شرقا: امتداد بلدية بغاي وانسيغة

غربا: بلدية الحامة.

[1]Direction de programmation et de suivi du budget, Monographie de la Wilaya de Khenchela des années 2022.

[2] Hardy, G. (1950). Une région historique de l'Algérie: le pays Chaouia. *Outre-Mers. Revue d'histoire*, *37*(130), 81-100

[3]file:///C:/Users/SKY/Desktop/Nouveau%20dossier%20(2)/Commune%20mixte%20de%20Khenchela%20(1874-1959)%20(FranceArchives).html (30/10/2022).

خريطة رقم 09: الموقع الإداري لبلدية خنشلة

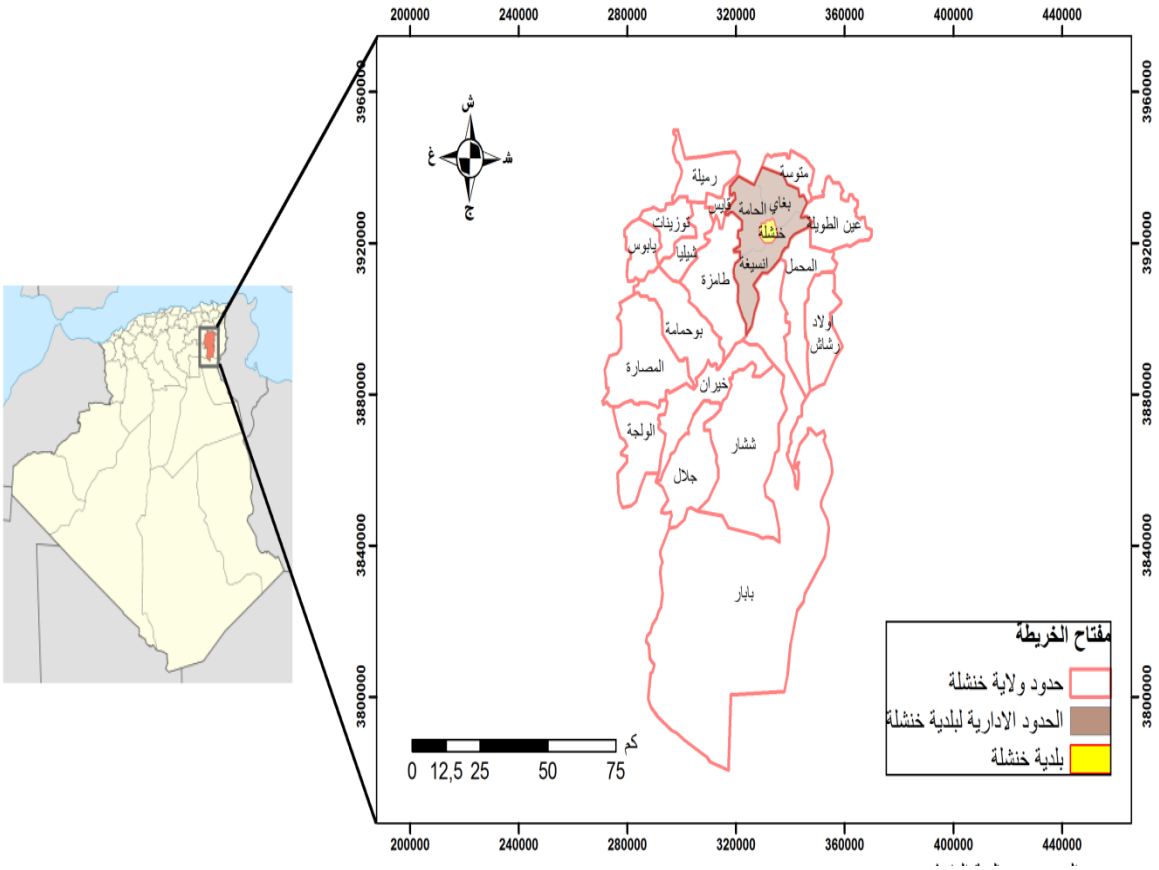

المصدر: معالجة الباحثة بالاعتماد عل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

2-1-2 الموقع الجغرافي:

تتميز المدينة بجغرافية خاصة ومتنوعة بوقوعها في القسم الشرقي من البلاد فموضعها تخترقه سلسلة من الجبال خاصة من الناحية الغربية (جبال أولاد يعقوب، جبال رأس السرذون أين تتواجد به أعلى قمة بالمنطقة 1700 م). تحيط بالجهة الغربية غابة من جهة الجنوب الشرقي بشعاب (شعبة لغوالة، شعبة تمايورت،...) وهي تعتبر إمتداد للسهول العليا القسنطينية في الشمال الشرقي، كما تتميز الجهة الجنوبية بسهول منبسطة باتجاه سلسلة جبال النمامشة للاطلس الصحراوي، وتقع على ارتفاع 1130م على سطح البحر. يقطع البلدية الطريقين الوطنيين رقم 80 و88 (صورة رقم 06) اللذان يعدان من المحاور المهيكلة للمجال في المدينة.

صورة جوية رقم 06: الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة.

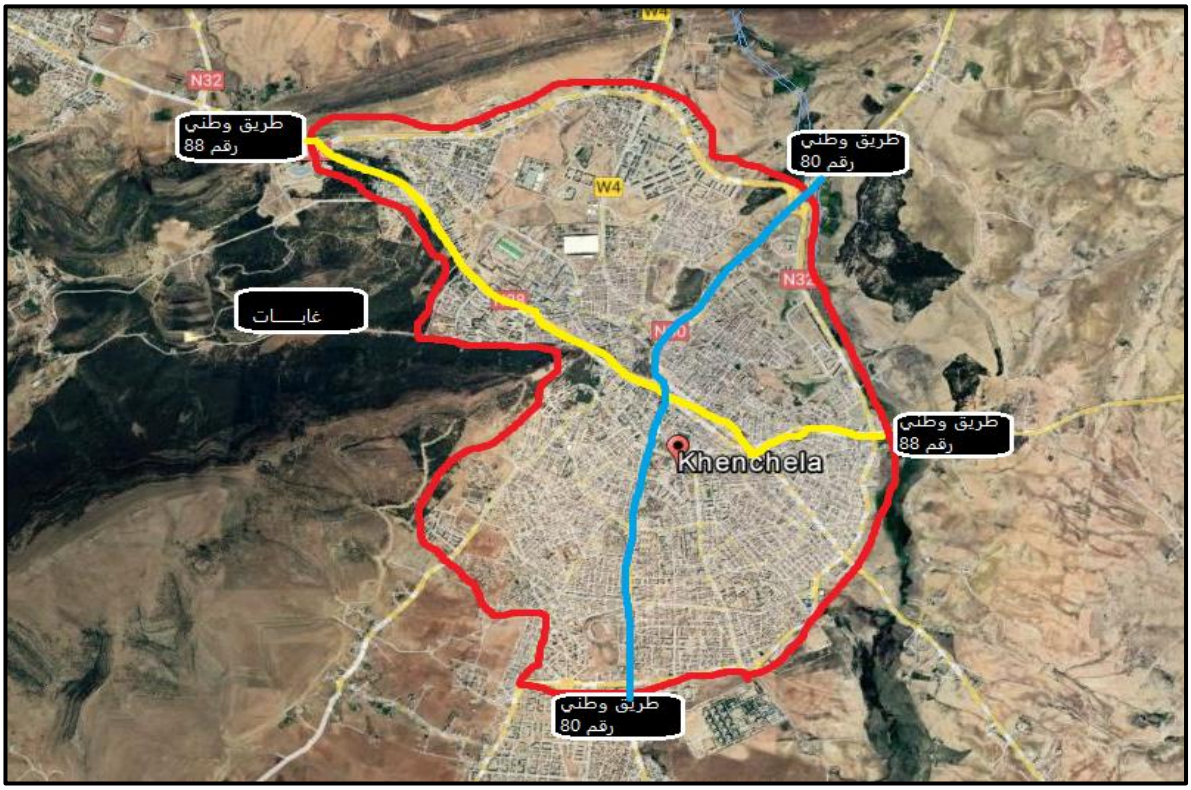

المصدر: GOOGLE EARTH+ معالجة الباحثة 2022

3-1-2 المساحة:

تقدر مساحة بلدية خنشلة بـ 32كم^2 من مجموع مساحة الولاية المقدرة بـ 9715كم^2 أي أنها تحتل نسبة 0.32 % من مساحة الولاية، وهي تعد أصغر بلدية مساحة في الولاية رغم ثقل مسؤولياتها الإدارية. كما تبلغ مساحة مدينة خنشلة الحالية بـ 1854هكتار، وهي تمثل نسبة 57.95 % من مساحة البلدية[1].

[1] المصلحة التقنية لبلدية خنشلة 2020.

4-1-2 موضع مدينة خنشلة:

تتواجد المدينة حاليا بمنطقة استراتيجية فهي تعتبر حلقة وصل بين عدة ولايات شرقية، إذ تقع عند نقطة التقاء الطريقين الوطنين رقم (88) الذي يربطها بباتنة، والطريق رقم (80) الذي يربطها بمدينة عين البيضاء وهما أهم محورين يهيكلان المجال العمراني لمدينة خنشلة، بالإضافة إلى الطريق الوطني رقم 32 الذي يربطها ببلدية زوي والطريق الوطني رقم 82 الذي يربطها بتبسة والطريقين الولائيين رقم 04 الذي يربطها ببغاي ورقم 05 الذي يربطها بطامزة[1] .

يحد المدينة من الناحية الشمالية جبل المنشار الذي يعتبر حد طبيعي لها بمتوسط ارتفاع قدره 1130، أما من الناحية الغربية فيحدها جبل جلال الذي يصل متوسط ارتفاعه الى 1160 م، ثم تنبسط جنوبا كامتداد لأقدام جبال النمامشة.

- إن موضع مدينة خنشلة يبين سبب اختياره من طرف المستعمر الفرنسي فهي تقع فوق تل استغلت أراضيه للفلاحة محاط بالعوائق الطبيعية قصد التصدي للهجمات التي قد يشنها المقاومون.
- تقع مدينة خنشلة ضمن منطقة انتقالية بين الشمال والجنوب (التل و الصحراء) لأنها تعد من المدن الداخلية التي تقع بمحاذاة خط لتل، تعد كقطب ولائي هام في عملية النقل واستقطاب التدفقات من مختلف بلديات الولاية بواسطة شبكة هامة من الطرق الوطنية والولائية ومجموعة من الطرق البلدية الهامة. ورغم جاذبية موقعها إلا أنها بقيت على هامش العلاقات التي تربط بين مختلف المناطق على المستويين الإقليمي والوطني، مما أثر سلبا على واقع الأنشطة الاقتصادية للمدينة.

تم اعاقة توسعها من الناحية الغربية بواسطة منطقة جبلية متضرسة وأقصى شمالها بجبل المنشار وشرقا بواسطة واد بوغقال، بالإضافة الى تواجد الغابات بالجهة الشمالية والغربية للمدينة مما وجه عملية التوسع نحو الجهة الجنوبية وبعض المناطق في الجهة الشمالية الشرقية التي تشهد حركة تعمير معتبرة في الوقت الحالي.

[1] Bureau d’études pluridisciplinaire d’assistance et de conseils. (2004). Plan directeur d’aménagement et d’urbanisme intercommunal khenchela – el hamma – n’sigha., Première Phase, P 99.

5-1-2 جيوتقنية موضع بلدية خنشلة:

تعتبر جيوتقنية الموضع مهمة في الدراسات العمرانية كونها تسمح بتحديد الأماكن الصالحة لتوطين مختلف الوظائف الحضرية لذا سنتطرق الى جيوتيقنية موضع بلدية خنشلة من أجل تحديد نوعية الأراضي المتواجدة بها (خريطة رقم 10).

أ الأراضي الصالحة للتعمير:

تقع هذه الأراضي في الجهة الشمالية والجهة الجنوبية بالاضافة الجنوبية الغربية وهي أراضي ذات انحدار ضعيف وصخورها كلسية صلبة ملائمة للتعمير وقد تم تعميرها كلها.

ب أراضي متوسطة الصلاحية:

تقع في الجنوب الشرقي على طرفي واد بوعقال الذي يحد المدينة من الناحية الشرقية، وهي متوسطة الانحدار (05-10%) تتنوع تربتها بين الطين والغرين المتحجر والمتراص)، ورغم كون هذه الأراضي صالحة للبناء إلا أنه يجب اتخاذ الحيطة فيما يخص انجاز شبكات تصريف جيدة لمياه الأمطار والمياه المستعملة، و قد تم انجاز العديد من المشاريع العمرانية بهذه المنطقة.

ج أراضي غير صالحة للتعمير:

تمتد هذه الأراضي في الجهة الجنوبية الغربية وبعض المناطق الشرقية وكذا الشمالية الشرقية للبلدية حيث تقدر الانحدارات ب 20% وتمتاز تشكيلة هذه الأراضي بكتل صخرية متموجة مع توفرها على كثافة الروافد وبالتالي فهي لا تتوفر على الشروط التقنية للتعمير.[1]

[1] مديرية مسح الأراضي لولاية خنشلة

خريطة رقم 10: جيوتقنية بلدية خنشلة

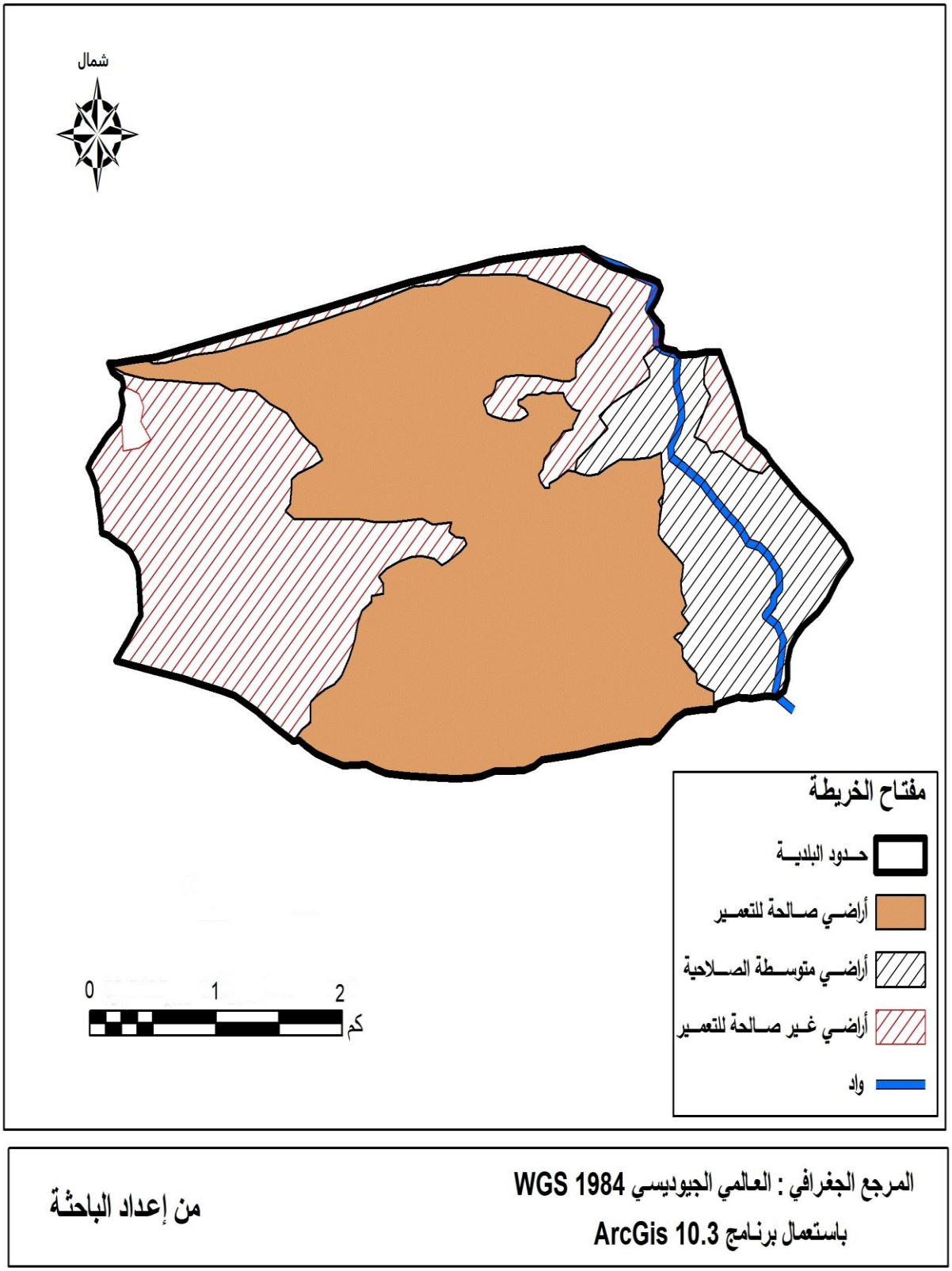

المرجع الجغرافي : العالمي الجيوديسي WGS 1984
باستعمال برنـامج ArcGis 10.3

من إعداد الباحثـة

2-2 العوامل البشرية:

تعتبر دراسة الخصائص المتعلقة بالسكان جزءا أساسي من اهتمام المختصين لدراسة المجال الحضري و تحليله و فيما يلي سنتعرف على المعطيات البشرية لمدينة خنشلة

2-2-1 السكان:

تعرف مدينة خنشلة نموا سكانيا كبيرا، حيث عرفت أهم تطور للنمو السكاني، نتيجة لتوفر شروط العناية الصحية وتحسن ظروف العيش من خلال وجود مختلف الخدمات الحضرية عبر النسيج الحضري للمدينة، سوف نقوم بتتبع تطور سكان المدينة مقارنة بعدد السكان في الولاية ككل وهذا منذ تاريخ إحصاء سنة 1987 وذلك بالاعتماد على المعطيات المقدمة لنا من طرف مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة حسب الجدول الموضح أدناه:

جدول رقم06: تطور عدد سكان مدينة وبلدية خنشلة بالنسبة للولاية (1987-2020)

السنة		1987	1998	2008	نهاية 2020
مدينة خنشلة	العدد (نسمة)	70703	86615	108580	144210
	النسبة (%)	28.67	26.41	28.08	28.88
بلدية خنشلة	العدد (نسمة)	71185	87196	108580	144210
	النسبة (%)	28.87	26.59	28.08	28.88
ولاية خنشلة	العدد (نسمة)	246541	327920	386683	499290

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة 2020.

✓ من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن ارتفاع عدد السكان بمدينة خنشلة في ارتفاع مستمر حيث تزايد خلال عشر سنوات(1987-1998) ب 15912نسمة، بينما ارتفع عدد السكان إلى الضعف 35630 نسمة خلال نفس الفترة تقريبا(2008-2020). يعود سبب الاختلاف في ارتفاع عدد سكان المدينة خلال نفس الفترة الزمنية إلى تحس في الظروف الأمنية والصحية والتي أدت إلى ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان الوافدين إلى المدينة وبسبب زيادة في عدد المشاريع التي استفادت منها المدينة من برامج سكنية و تجهيزات بين سنتي 2008-2020.

✓ كما نلاحظ أن عدد سكان مدينة خنشلة يساوي عدد سكان بلدية خنشلة بسنتي 2008 و2020 هذه النتائج كانت بسبب الامتداد الكبير للمجال الحضري لمدينة خنشلة على حساب الأراضي الزراعية التابعة لبلدية خنشلة، حيث تم تسجيل نسبة 28.88% وهي تمثل نسبة عدد سكان مدينة أو بلدية خنشلة، بالنسبة لعدد سكان الولاية وهي تعد أعلى نسبة منذ سنة 1987.

2-2-2 الكثافة السكانية:

من أجل معرفة مدى علاقة تطور الكثافة السكانية بمساحة مدينة خنشلة والتعرف على الظواهر المترتبة عن ذلك سوف نقوم بدراسة تطور الكثافة السكانية عبر المراحل الزمنية المختلفة بالمدينة حسب الجدول رقم 07.

جدول رقم 07: الكثافة السكانية بمدينة خنشلة.

السنوات	عدد السكان (نسمة)	المساحة(هـ)	الكثافة (نسمة/هكتار)
1966	32651	176	185
1977	46456	201	231
1987	70703	220	321
1998	86615	460	188
2008	108580	1854	58
2020	144210	1854	77

المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات مختلف التعدادات + تقديرات سنة 2020

من خلال الجدول نلاحظ أن مدينة خنشلة عرفت كثافة سكانية معتبرة خلال المراحل الزمنية المختلفة، كونها شكلت منطقة جذب لسكان المناطق المجاورة لاحتوائها على مختلف التجهيزات بالإضافة الى معدل النمو الذي واكب تطور مساحة المدينة، فيما عدى سنة 2008 والتي عرفت الكثافة السكانية انخفاض كبير وهذا راجع لكبر حجم المجال العمراني لمدينة خنشلة بعد مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث لم يواكب النمو السكاني اتساع حجم المجال العمراني المفاجئ وتوزيع السكان الذي عرف اختلال في هذه الفترة لتعود الكثافة السكانية لترتفع مرة أخرى سنة 2020 مع ازدياد الحجم السكاني ولكن ليس بالوتيرة الكبيرة وهذا ما يفسر وجود مناطق بالمدينة تعرف تشبع أو اكتظاظ من ناحية التواجد السكاني ومناطق بها كثافة سكانية منخفضة وهي في مجملها المناطق الواقعة على أطراف المدينة حسب معاينتنا الميدانية والمعطيات السابقة.

3-2-2 معدل شغل المسكن بمدينة خنشلة: أردنا التعرف على معدل شغل المسكن بمدينة خنشلة لربطه بالتحليل المتعلق بالنمو الحضري المتزايد للمدينة والذي سوف نتطرق إليه لاحقا(جدول رقم 08).

جدول رقم 08: معدل شغل المسكن

السنة	العدد الإجمالي للمساكن	عدد المساكن المشغولة	معدل شغل المسكن
1987	10323	9189	7.69
1998	17892	11232	7.71
2008	24714	18882	5.75
2020	38760	32755	4.40

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة 2020.

من خلال الجدول رقم 08 يتضح لنا أن مدينة خنشلة أن معدل شغل المسكن في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى البرامج السكنية التي استفادت منها المدينة خاصة في العشرين سنة الأخيرة، غير أننا نلاحظ ارتفاع هذا المعدل سنة 1998 مقارنة بسنة 1987 نظرا لهجرة معظم السكان من المناطق التي تقع على الأطراف و تفضيلهم التجمع داخل منزل واحد في وسط المدينة خوفا من الظروف الأمنية السائدة في تلك الفترة.

2-3 العوامل الاقتصادية:

تجرى الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية للسكان وللأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من أجل إعطاء تصور عام عن التركيب المهني للسكان الذي يتأثر بموقع المدينة وحجمها ونوع النشاطات السائدة بها... ويبقى الهدف الأساس هو إعطاء مؤشرات لتطور المدينة من الناحية الاقتصادية، لما لها من أهمية في تحديد القطاعات الاقتصادية بها، ما سيساعدنا في تصنيف الوظائف الحضرية وبالتالي التعرف على مورفولوجية المدينة.

2-3-1 السكان النشطون أو الداخلون في سن العمل:

يتمثلون في الفئة النشطة بالمدينة أو بالفئة العمرية من (15 إلى 64 سنة) والتي بلغ تعدادها حسب معطيات مديرية البرمجة (58896نسمة) سنة 2008 مشكلين بذلك (54.24%) من اجمالي سكان المدينة، بعدما كانت تقدر ب (47328 نسمة) أي بنسبة (54.64%) من إجمالي السكان سنة 1998م، أي بزيادة مطلقة في حجم هذه الفئة (11568 نسمة) خلال 10 سنوات أي ما يعادل (1157 نسمة) سنويا وهي زيادة معقولة نسبيا وهي تفسر التوافد المستمر للسكان إلى المدينة.

أما في سنة 2020 فحسب معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، قد بلغ حجم هذه الفئة (76429 نسمة) أي ما يمثل نسبة (52.93 %) من إجمالي السكان، بزيادة قدرها

(17533) نسمة خلال 12 سنة أي ما يعادل (1461 نسمة) سنويا، وهي زيادة معتبرة وأعلى من زيادة الفترات السابقة (1998-2008 م)، هذه الزيادة تفسر استمرار ارتفاع نسبة الوافدين إلى المدينة.

وتم تقسيم هذه الفئة النشطة حسب معطيات مديرية البرمجة إلى:

أ القوى العاملة:

وهم الأفراد الذين يعملون وقد بلغ عددهم في مدينة خنشلة الى غاية 2020 حوالي (48120 عاملا). أي بنسبة 62.96% من اجمالي الفئة النشطة .

ب البطالون:

ويمثلون السكان القادرين على العمل والباحثين عنه ولم يجدوه، حيث بلغ عددهم في سنة 2020 ب (8940 شخصا) فقط أي بنسبة 11.69 % من إجمالي الفئة النشطة وهو عدد مرتفع نوعا ما مقارنة بالأوضاع الاقتصادية السائدة في السنوات الأخيرة.

ج القوى غير العاملة:

وتتشكل من الأفراد المؤهلين للعمل، و القادرين عليه، لكنهم لا يمارسون العمل نظرا لوجود عائق يمنعهم من أدائه ويقدر عددهم سنة 2020 (19393 شخصا) أي بنسبة 25.37 % من إجمالي الفئة النشطة.

انطلاقا من المعطيات السابقة نستطيع استنتاج ما يلي (شكل رقم17)

شكل رقم17: الخصائص الاقتصادية لسكان مدينة خنشلة

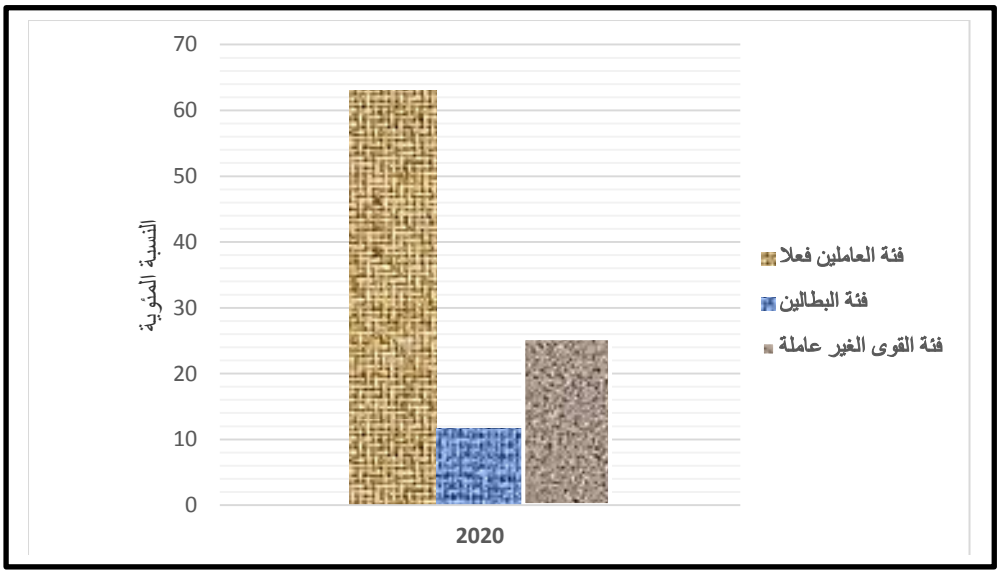

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية البرمجة (2020).

2-3-2 توزيع عدد السكان المشتغلين حسب نوع النشاط:

قدر عدد المشتغلين فعلا في مدينة خنشلة ب 48120 (عاملا)[1] يشتغلون بوظائف وقطاعات مختلفة بنسب متفاوتة.

من خلال معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة لسنة 2020 يمكن تجسيد توزيع المشتغلين حسب نوع النشاط والذي من خلاله نلاحظ أن عدد السكان المشتغلين في كل من قطاعي الفلاحة والصناعة يشكلان النسبة الدنيا في توزيع عدد السكان المشتغلين، فقطاع الصناعة أصبح يوظف (4120 عامل) أي ما يعادل (8.56%) فقط من عدد المشتغلين، ويعود هذا إلى سياسة إعادة هيكلة النشاط الصناعي، والتي انتهت بإغلاق معظم المصانع والوحدات الإنتاجية ، أما القطاع الفلاحي فنسبة التوظيف به (0 %) وهي تعكس عزوف العاملين عن القطاع الفلاحي بالإضافة إلى أن الأراضي الفلاحية التي كانت تحيط بمدينة خنشلة تم الاستحواذ عليها وضمت للمجال العمراني.

وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فيوظف (15910 عاملا) أي ما يعادل (33.06 %) وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة المشتغلين في القطاعات السابقة، يعود هذا إلى استفادة المدينة من العديد من مشاريع البناء والبنى التحتية، ما جعل هذا القطاع يخلق فرص عمل معتبرة سواء للأشخاص المؤهلين الحاصلين على تكوين في المجال أو الأشخاص غير المؤهلين.

وبالنسبة للمشتغلين في الإدارات والخدمات فيقدر عددهم ب (18880 عاملا)، أي ما يعادل نسبة 39.23% من أفراد الفئة المشتغلة وهي النسبة الأكبر بالنسبة لكافة القطاعات وهذا راجع إلى استقطابها للحاصلين على شهادات جامعية، بالإضافة إلى امتصاص الخدمات لأكبر عدد من الباحثين عن عمل بسبب غلق المصانع وهم يشتغلون بمختلف الوظائف الحضرية المنتشرة بالمدينة.

التجارة كذلك توفر عدد مهم من مناصب الشغل، حيث قدر عدد المشتغلين بهذا القطاع ب (9210 عاملا) ما يعادل (19.13%) من الفئة النشطة، هذا الرقم يشمل فقط الأشخاص الحاصلين على سجل تجاري أو رخصة تسمح لهم بممارسة هذا النشاط، بينما يبقى تحديد عدد الأشخاص الذين ينشطون دون سجل تجاري أو رخصة عملية صعبة ومعقدة بسبب عدم التبليغ والتهرب من التسجيل، خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون التجارة غير القارة في الشوارع والساحات، أو يمارسونها بصورة مؤقتة ومناسبتيه (خلال شهر رمضان والعطلة الصيفية...)، وعليه فإن كل من قطاعي الإدارة والخدمات يستقطبان أغلب المشتغلين(شكل رقم 18).

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية 2020

شكل رقم18: توزيع نسبة المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية لمدينة خنشلة لسنة 2020

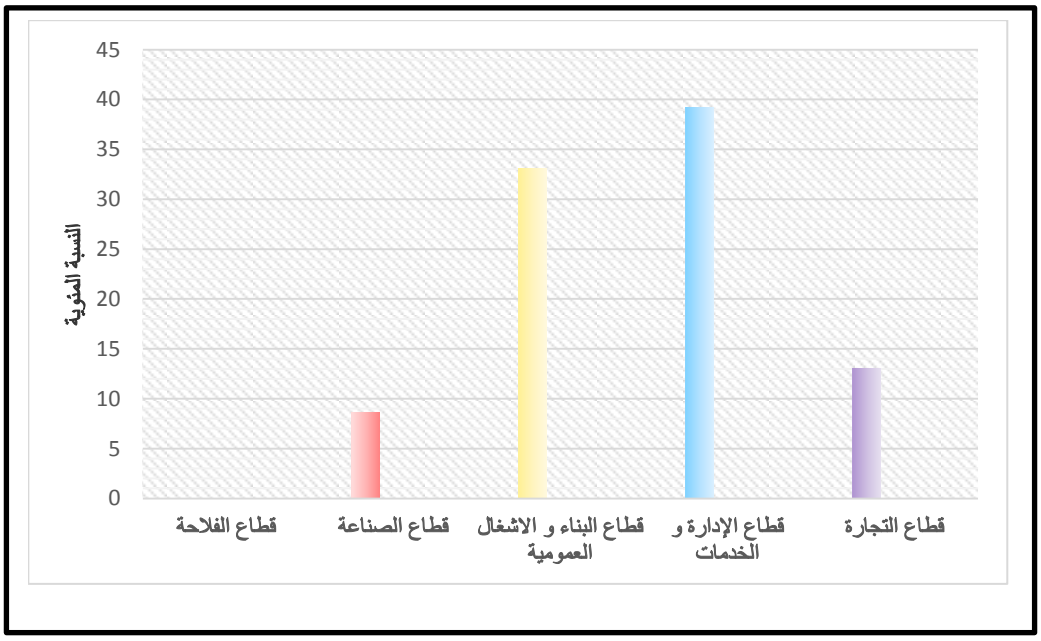

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية البرمجة (2020).

3- التوسع العمراني بمدينة خنشلة:

من أجل التعرف على وتيرة التوسع الحضري بمدينة خنشلة سنحاول التعرف على أهم التطورات التي حدثت على المجال وذلك استنادا إلى العديد من وثائق التعمير، لعل من أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والعديد من المخططات التي تحصلنا على نسخة منها من مديرية مسح الأراضي لولاية خنشلة.

3-1 مراحل التوسع العمراني بمدينة خنشلة:

لقد شهدت مدينة خنشلة توسعا عمرانيا ممتدا اتخذ أشكالا متباينة وكانت تمثل انعكاسا للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مرحلة من مراحل التوسع أدى إلى ظهور عمران متباين في كل فترة:

3-1-1 التوسع العمراني خلال فترة الاحتلال الفرنسي(1847-1962):

ظهرت خلال هذه المرحلة نواة المدينة القديمة والمتمثلة في الحي الأوروبي، فكانت أول سنة لبداية البناء بها سنة 1847 حيث تم انشاء حصن من طرف المستعمر وحي عسكري(صورة رقم06 ورقم 07).

صورة فوتوغرافية رقم07: الحي العسكري المشيد من طرف المستعمر

Source : CENEAP.SCU de Khenchela

في سنة 1878 سمحت الإدارة العسكرية للإدارة المدنية إقامة تجمعا فيه العديد من الوظائف وقد حدد المرسوم المؤرخ في 30 سبتمبر 1878 شروط توطين المستوطنين في الأراضي غير الزراعية، وسمح كذلك بإنشاء قطع أرضية صالحة للزراعة على جزء من الهضبة وليس ببعيد عن مكان إقامة المستوطنين والتي تقع بين هذه الهضبة وواد فرنجل Oued Fringal، نتيجة لذلك ظهرت المزارع والمروج الطبيعية مستغلين بذلك واد بوعقال Oued Boughegal وهو ما سمح بتزويد المستوطنين بمختلف المنتجات الزراعية والحيوانية[1].

[1]Meddour, L. (2012), L'état actuel et le devenir des centres des noyaux anciens dans les villes moyennes en Algérie * Cas de Khenchela*, Mémoire de Magister, Faculté des Sciences et de la technologie, Université de Biskra, p75

صورة فوتوغرافية رقم 08: مدينة خنشلة سنة 1874

Source : Carte de registre trigonométrique N°2 du territoire de Khenchela

بين سنتي 1878 و1905 بالإضافة الى الشكل الشطرنجي الذي ميز النواة الاستعمارية، تم تشييد العديد من التجهيزات التي كانت تضمن الخدمات الإدارية للمعمرين والمتمثلة في مستشفى عسكري مرفق بحديقة واسعة من الناحية الشرقية تحتوي على مختلف أنواع الأشجار ومركز للضباط العسكريين، كما تم انجاز مساكن فردية ضمن النواة الاستعمارية بالإضافة الى مختلف الشبكات، ما تطلب تشييد طرق في مركز المدينة وعلى الأطراف(طريق عين البيضاء في الشمال "صورة رقم09"، طريق باتنة في الغرب، طريق بابار في الجنوب)[1] "صورة رقم10."

[1] Meddour, L., op. cit, 2012, P 75

صورة فوتوغرافية رقم 09 : طريق عين البيضاء في أطراف مدينة خنشلة أثناء المرحلة الاستعمارية

Source : SCU Khenchela phase 02

صورة فوتوغرافية رقم 10 :مخطط مدينة خنشلة سنة 1904

Source : Carte de registre trigonométrique du territoire de Khenchela

كما تم فتح عدة محلات تجارية في وسط المركز الاستعماري كما توضحه الصور رقم 11 و12

صور رقم 11 و12 : الحركية في المركز العمراني تشير الى وجود محلات تجارية والمرافق الخدمية

source : CENEAP.SCU de Khenchela.

في عام 1905 ، تم مد خط السكة الحديد الذي يربط أولاد رحمون بعين البيضاء إلى خنشلة عبر سهل الرميلة، الذي قدم خدمة يومية مع شمال البلاد واتصالات مع الخط الرئيسي الذي يربط المدن الكبرى بالشرق كقسنطينة وباتنة صورة رقم 13 .

صورة فوتوغرافية رقم13: خط السكة الحديدية بمدينة خنشلة

Source : CENEAP.SCU de Khenchela.

في سنة 1913 ضمت بلدية خنشلة 20 ريفا بالإضافة الى المركز العمراني، ، كما شيد المسجد بالجهة الجنوبية للمدينة والكنيسة بالجهة الشمالية حيث تم اختيار موقعها بعناية لتشكل معلم للمدينة صور رقم 14 و 15 . وفي هذا الإطار نسجل أن مدينة خنشلة قد تأسست خلال الفترة الاستعمارية.

صورة فوتوغرافية رقم14: موقع الكنيسة الاستراتيجي صورة فوتوغرافية رقم15: المسجد أثناء فترة الاستعمار

Source : CENEAP.SCU de Khenchela.

بصفة عامة فقد تميزت مدينة خنشلة في ذلك الوقت بتركيبة عمرانية متجانسة صورة رقم 15.

صورة فوتوغرافية رقم16 : مدينة خنشلة ابان الفترة الاستعمارية

Source : SCU Khenchela phase 02

وبعد اندلاع الثورة التحريرية، شهدت المنطقة نزوح سكان الأرياف المجاورة إلى النواة الاستعمارية خاصة من الناحية الشمالية الشرقية (حي الحسناوي، حي ماريتو)، كما تم تشييد سكنات جماعية (HLM) حيث تم انجاز 03 عمارات في الجهة الغربية لمركز المدينة.

3-1-2 التوسع العمراني في فترة الاستقلال (1962-2020)

في سنوات الستينات وحتى نهاية السبعينات ازداد حجم النزوح الريفي إلى مدينة خنشلة فتشكلت أحياء فوضوية ذات طابع عمراني تقليدي، ليس لها تخطيط معين (شوارع ضيقة، منازل خالية من الصرف الصحي، التزود بالمياه من أعين جماعية)، في هذه الفترة ضمت مدينة خنشلة إداريا الى ولاية أم البواقي وهذا أثناء التقسيم الإداري سنة 1974، حيث أصبحت مقر للدائرة، أهم ما ميز هذه المرحلة غياب التخطيط العمراني والكثافة السكانية العالية.

في بداية الثمينات تم ترقية مدينة خنشلة إلى مركز ولاية وهذا سنة 1984 (شكل رقم19) ، وأصبحت بذلك مدينة خنشلة تلعب دور قيادي على المناطق المجاورة لها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ما نتج عن ذلك استفادتها من عدة هياكل ومشاريع إدارية وخدمات وكذا برامج سكنية، وهو ما ساعد على التوسع العمراني السريع متأثرا بالتحولات السياسية والاقتصادية ...ما أثر على نوعية الهياكل المشيدة بمدينة خنشلة، نتيجة لهذا التوسع المجالي السريع خاصة فيما يتعلق بتشييد السكنات وهو ما يبينه معدل شغل المسكن الذي قمنا بتحليله سابقا وهو في انخفاض مستمر. ومن هنا بدأ الحديث عن مشكلة التوسع المستقبلي للمدينة خاصة مع نفاذ الاحتياطات العقارية بها.

شكل رقم 19 : نشأة ولاية خنشلة خلال التقسيم الإداري 1984.

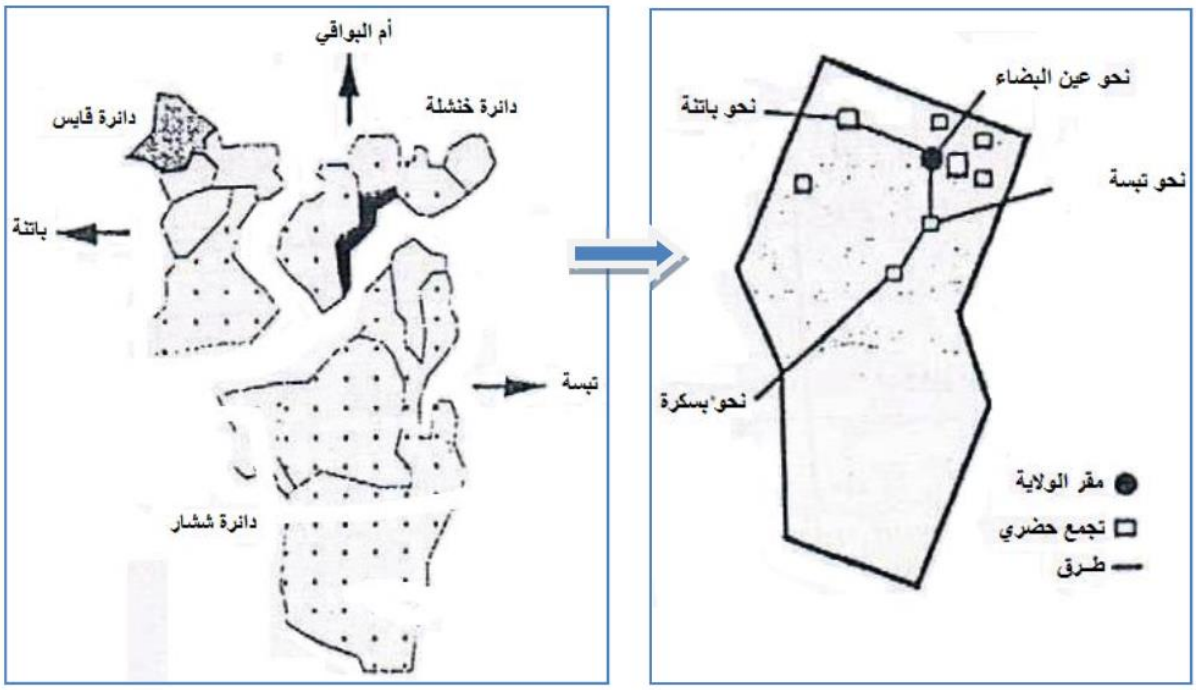

Boukerzaza, H. (1995). Maillage territorial et pouvoir dans l'Est Algérie. Thèse de doctorat Montpelier, P146.

بعد سنة 2000 تم استكمال انجاز المشاريع المبرمجة في المرحلة السابقة، وفي ظل نفاد الاحتياطات العقارية، اتجهت الدولة إلى عدة عمليات للتجديد الحضري، نتج عنها تحولات على المجال العمراني، حيث قامت بهدم بعض المساكن الفوضوية وتم نقل سكانها الى سكنات جديدة. كذلك فقد برمجت عدة مشاريع تنموية أهمها تجديد البنية التحتية للمدينة من طرق ومختلف الشبكات وتوسع بعدها مجال المدينة بشكل كبير خريطة رقم 11 وفيما يلي سوف نبين اتجاهات هذا التوسع .

خريطة رقم 11: التوسع العمراني لمدينة خنشلة منذ نشأتها.

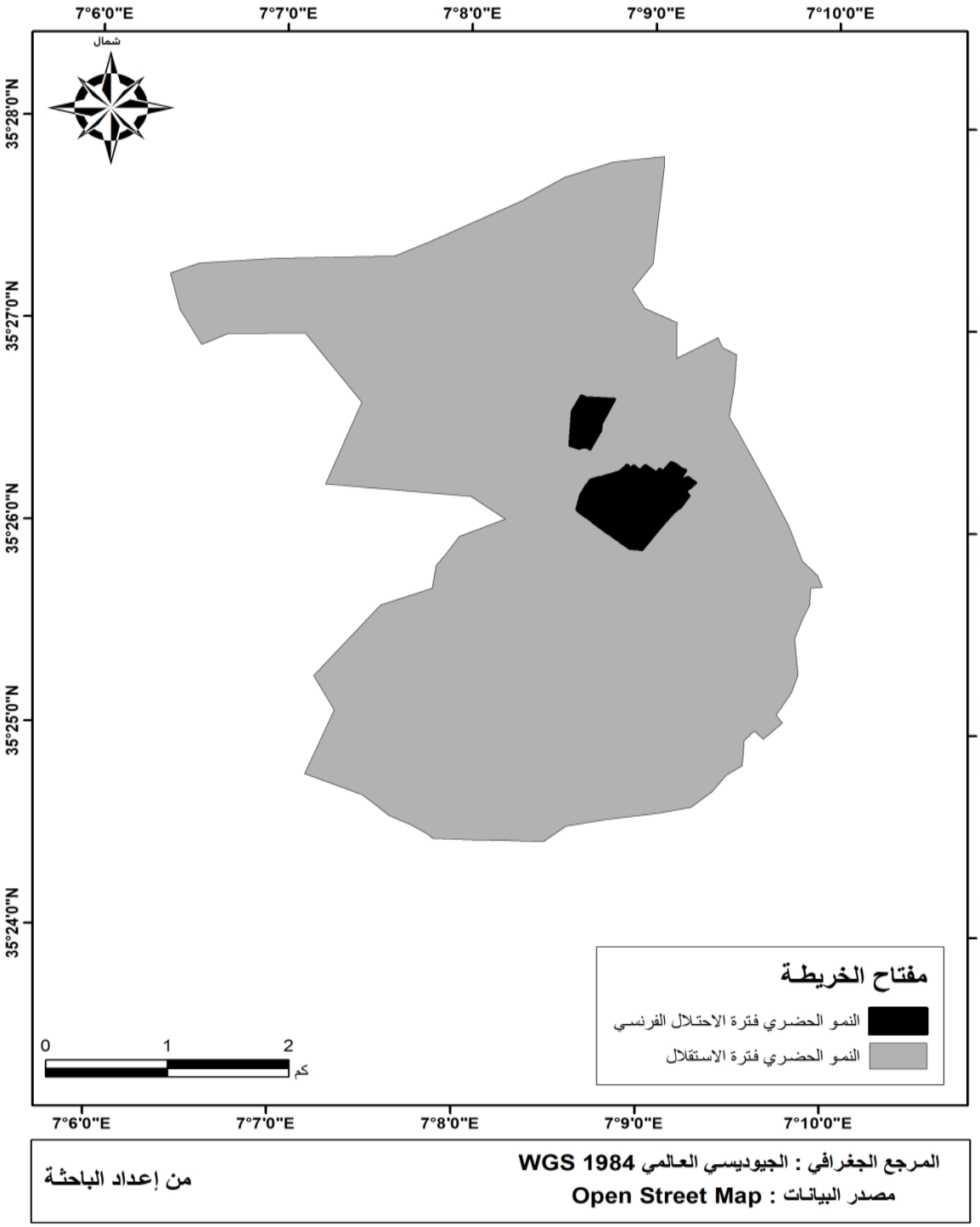

2-3 اتجاه التوسع العمراني بمدينة خنشلة: أمام نفاذ الأراضي الصالحة للتعمير بالمدينة تم اتخاذ القرار والتوسع على حساب البلديات المجاورة جنوبا وشمالا وهما بلديتي الحامة وانسيغة (خريطة رقم 12) كونهما أصبحتا مرتبطتين مجاليا ووظيفيا بمدينة خنشلة وفيما يلي سوف نعطي لمحة عن كل منهما

خريطة رقم12: اتجاه التوسع العمراني لمدينة خنشلة

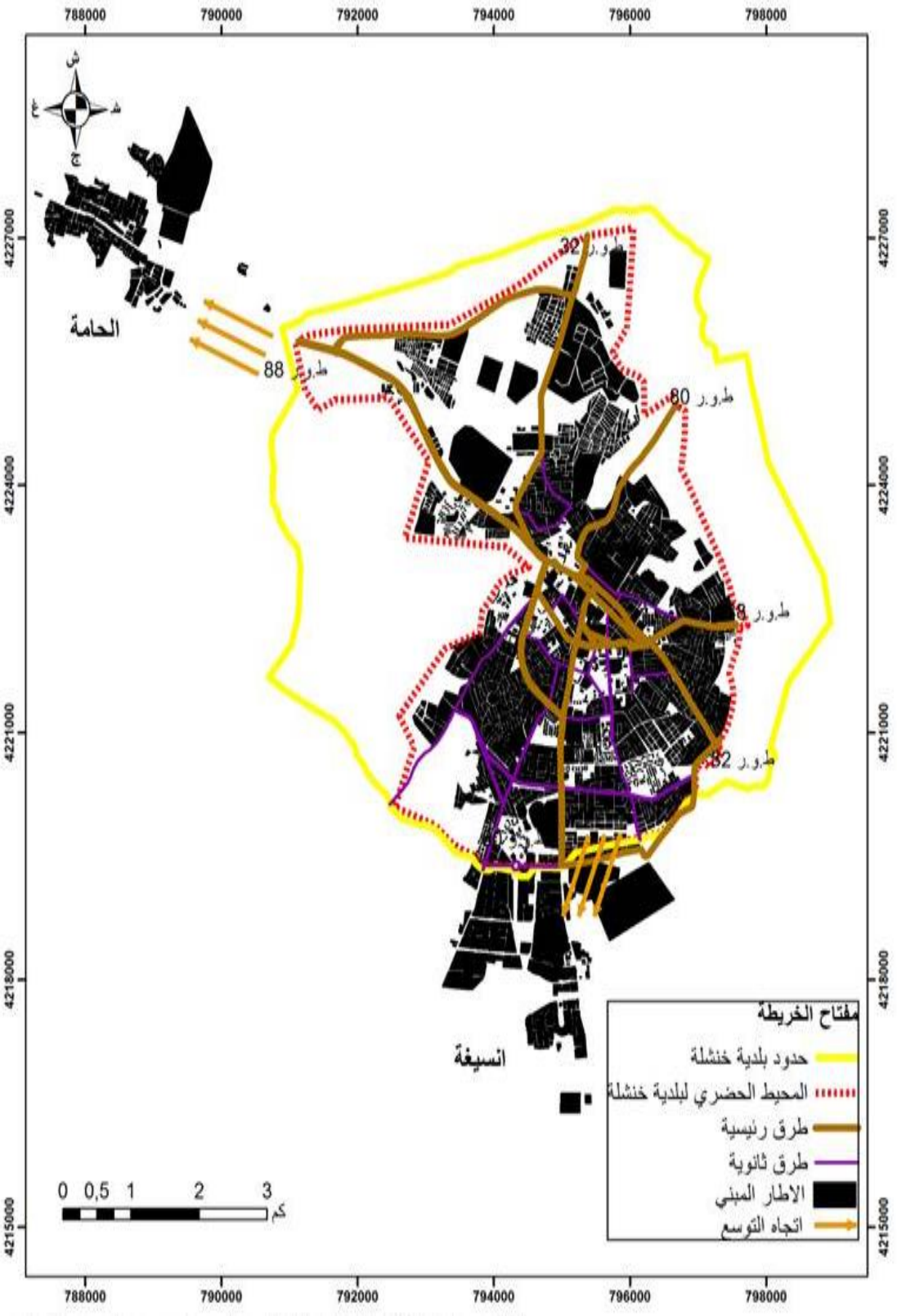

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008.

3-2-1 دور تجمعي الحامة وانسيغة في إعادة تركيب مدينة خنشلة:

أ نشأة التجمعين:

- تجمع الحامة:

شكل تجمع الحامة في عهد الاستعمار الفرنسي مزرعة للمعمرين فكانت أول سنة لبداية البناء بها سنة 1930، هذا بعد نزوح السكان إليها من المناطق المجاورة لها خاصة من الناحية الشمالية الشرقية ليزداد هذا النزوح بعد الاستقلال، فتشكلت أحياء فوضوية ذات طابع معماري تقليدي ليس لها تصميم معين(شوارع ضيقة، منازل خالية من الصرف الصحي...)، وبعد أن تم ترقية مدينة خنشلة مقر للولاية سنة 1984، أصبحت مدينة الحامة مقر للدائرة، ما جعل المدينة تستفيد من خلال المخطط الخماسي الثاني بعدة مشاريع سكنية ومرافق إدارية وخدمية حيث تقدر مساحتها الحالية 473.61 هكتار وهي تمثل نسبة 3.54% من مساحة البلدية المقدرة ب 168كلم^2.

- تجمع انسيغة:

إن التجمع الحضري انسيغة ليس لها تاريخ بعيد حيث كانت في عهد الاستعمار الفرنسي عبارة عن تجمع صغير لبعض السكان يمارسون النشاط الفلاحي، وقد تميز النسيج العمراني وقتها بعشوائيته حيث لا تتواجد خطة واضحة، و بعد الترقية الإدارية لسنة 1984 أصبحت المدينة مركز بلدية وبنفس الاسم "انسيغة" حيث كانت لهذه الترقية الأثر الايجابي في تدفق الهجرة انطلاقا من الأماكن المجاورة للمدينة لتستفيد هي الأخرى من بعض المشاريع السكنية والإدارية، تقدر مساحة مدينة انسيغة ب532.15 هكتار وهي تمثل نسبة 3.06 % من مساحة بلدية انسيغة المقدرة ب 163 كلم^2 [1].

[1] Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2004). Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal khenchela – el hamma – n'sigha., Première Phase.

ب موقع التجمعين:

- تجمع الحامة:

تقع مدينة الحامة بالجهة الشمالية الغربية لمدينة خنشلة وهي تبعد عنها مسافة 07 كلم، ويعتبر الطريقان الوطنيان رقم 32 الرابط بين" خنشلة – أم البواقي" ورقم 88 الرابط بين " خنشلة- باتنة " المحورين الرئيسيين لها، وهما اللذان يربطان مدينة خنشلة بالحامة ويشكلان الدعامة في حركة المرور (خريطة رقم 13).

تم ترقية مدينة الحامة مقر للدائرة أثناء التقسيم الإداري سنة 1984 بحيث أصبح يتبعها إقليميا البلديات التالية: انسيغة، طامزة، بغاي والحامة.

يحد مدينة الحامة من الشمال ولاية أم البواقي ومن الشمال الشرقي بلدية بغاي ومن الجنوب بلديتي طامزة و انسيغة ومن الشرق بلدية خنشلة (خريطة رقم 09).

- تجمع انسيغة:

يقع تجمع انسيغة جنوب مدينة خنشلة، وهو ترتبط مجاليا بمدينة خنشلة بفضل الطريق الوطني رقم 80 الرابط بين خنشلة وبسكرة خريطة رقم 13 يتميز التجمع بموقعه الاستراتيجي والذي يسمح له بالربط بأهم المدن بالولاية وهذا نتيجة وقوعه على مناطق ذات انحدار ضعيف الأمر الذي لا يشكل أي عائق في شق مختلف الشبكات وخاصة شبكة الطرق، كما يمتلك احتياطات عقارية هامة في الجهة الجنوبية والشمالية لها. يحده من الشمال بلديتي خنشلة والحامة ومن الشرق بلدية المحمل ومن الجنوب بلدية بابار ومن الغرب بلدية طامزة (خريطة رقم 09).

✓ من خلال ما سبق يمكن القول أن تجمعي الحامة وانسيغة يقعان في منطقة اتصال بين مناطق جغرافية مختلفة فبالإضافة إلى علاقتهما مع مدينة خنشلة والتجمعات العمرانية المحيطة بهما فهما تستطيعان إقامة علاقات واتصالات مع ولايتي أم البواقي، بسكرة وباتنة وهذا بفضل شبكة الطرق الوطنية وحتى الولائية التي تتوفر بموضعي التجمعين.

خريطة رقم 13: الموقع الجغرافي لتجمعي "الحامة" و"انسيغة" بالنسبة لمدينة خنشلة.

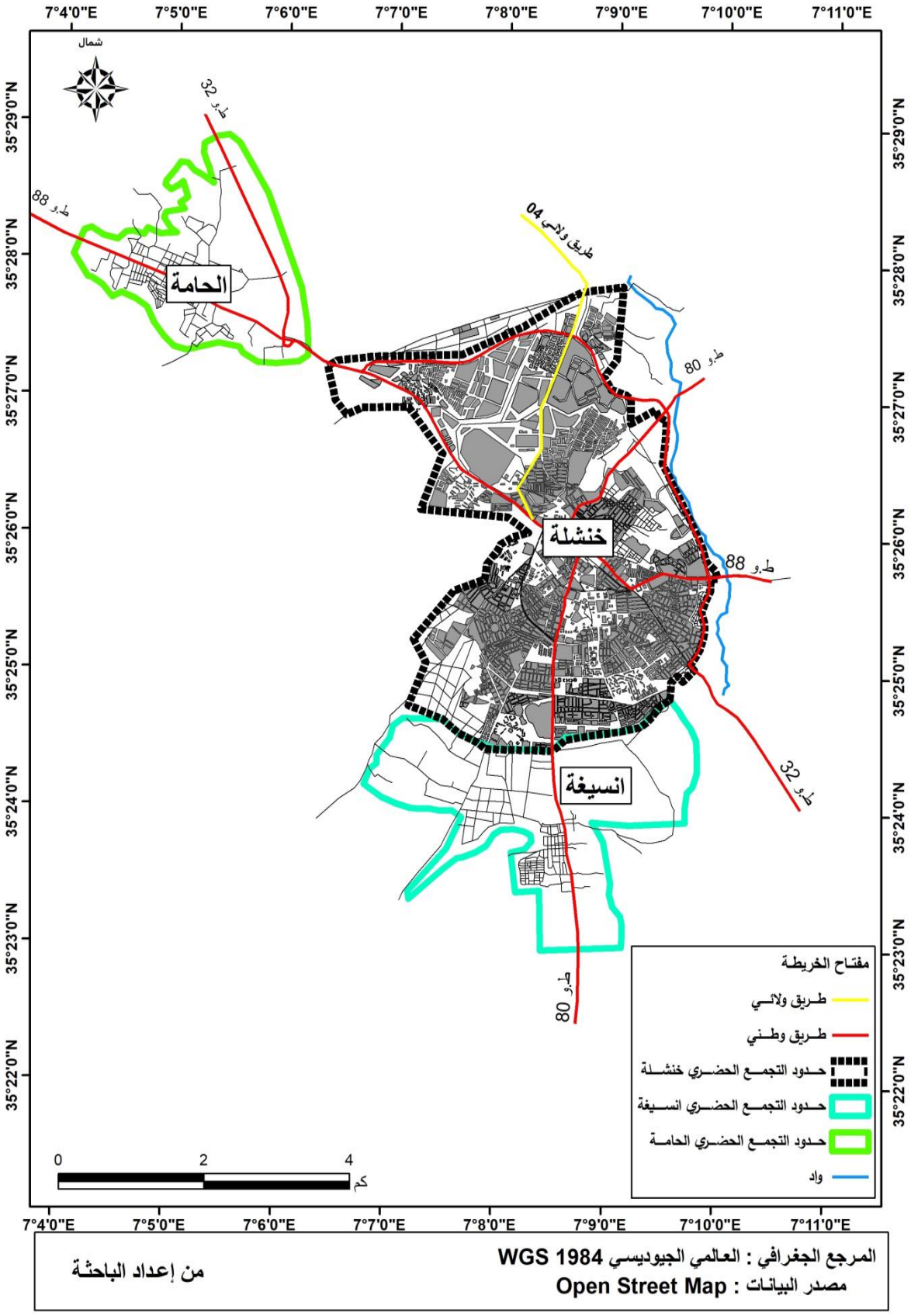

ج أهم الخصائص العمرانية لتجمعي الحامة وانسيغة بعد إعادة التركيب المجالي لمدينة خنشلة:

- تجمع الحامة:

يتميز تجمع الحامة بمخطط شطرنجي خطي، تشكله وحدات مختلفة من ناحية الشكل والحجم، يغلب عليها طابع السكن الفردي وتتهيكل هذه الوحدات ضمن شبكة من الطرق أغلبها غير مهيـأة متفرعة من الطريقين الوطنيين رقم 32 الرابط بين ولايتي خنشلة وأم البواقي والطريق الوطني رقم 88 الرابط بين خنشلة وباتنة (صورة رقم17)، هذا الأخير تتوزع على طوله أغلب التجهيزات الخدمية للمدينة التي استفادت منها بعد ترقيتها إداريا إلى مركز للدائرة سنة 1984، كما يخترق المجال العمراني للمدينة من الشمال الى الجنوب واد يقسم المدينة إلى قسمين، قدر عدد سكان مدينة الحامة حسب تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية سنة 2020 ب 14945 نسمة وهو في تزايد مستمر، شاغلين بذلك 3518 مسكن.

استفادت مدينة الحامة بالإضافة إلى التجهيزات التي يحتاجها قاطنوها(بلدية، عيادة متعددة الخدمات، 4 مساجد، مكتبة، فندق...) من انجاز جامعة بها نظرا لوجود أراضي سمحت بتوطين هذا المشروع بالمدينة بعد دراسة استحالة توطينه بمركز ولاية خنشلة نظرا لنفاذ الاحتياطات العقارية بها.

تحتوي البلدية على احتياطات عقارية خاصة من الناحية الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية قدرت مساحتها 138 هكتار[1]مما يسمح للمدينة من التوسع مستقبلا دون وجود مشكلة نفاذ الاحتياطات العقارية.

نشير كذلك إلى أن حمام الصالحين يتبع إداريا بلدية الحامة والذي يعتبر معلم سياحي لكن البلدية لم تستغل موقعه داخل مجالها من أجل انعاش مدينة الحامة اقتصاديا نظرا لنقص التجهيزات الخاصة بالسياحة بالمدينة بالرغم من انجاز فندق جديد وبمواصفات جيدة بها(فندق يوسف) إلا أن باقي الخدمات بالمدينة تبقى ضعيفة لذا فمعظم السياح القادمين للحمام يفضلون الانتقال الى مدينة خنشلة.

[1] Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2004). Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal khenchela – el hamma – n'sigha., Première Phase.

صورة جوية رقم 17: التجمع الحضري الحامة

المصدر: GOOGLE EARTH+ معالجة الباحثة 2022

- تجمع انسيغة:

يتنوع النسيج العمراني لتجمع انسيغة بين المنظم والمتمثل في البنايات القديمة التي يعود بناءها إلى فترة الاستعمار الفرنسي ومختلف المرافق والتجهيزات والسكنات الجماعية التي تم تشييدها بعد الاستقلال وبين النسيج العشوائي المتمثل في سكنات مخالفة لقواعد التعمير.

تجمع انسيغة مثله مثل تجمع الحامة تطور نسيجه العمراني على طول محور الطريق الوطني رقم 80 المار على مركز المدينة، مشكلة بذلك مخطط شطرنجي (صورة رقم 18)، عرف تجمع انسيغة نمو مجالي رافقه نمو سكاني في السنوات الأخيرة حيث قدر عدد سكانها سنة 2020 ب 11608 نسمة حسب تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية شاغلين بذلك 2809 مسكن[1].

يحتوي المجال العمراني لبلدية انسيغة على تجهيزات مختلفة(تعليمية و إدارية ...)، لكنها تبقى غير كافية ولا تلبي احتياجات سكانها.

[1] Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2004). Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal khenchela – el hamma – n'sigha., Première Phase.

من ناحية إمكانية التوسع العمراني فالتجمع يحوي على جيوب حضارية فارغة والتي من الواجب استغلالها عقلانيا حتى لا يتم الاضطرار إلى التعدي على الأراضي الزراعية التي تعتبر هي المدخول الوحيد للبلدية في الوقت الحالي خاصة مع توفر الثروة المائية بالمنطقة.

صورة جوية رقم 18: تجمع انسيغة

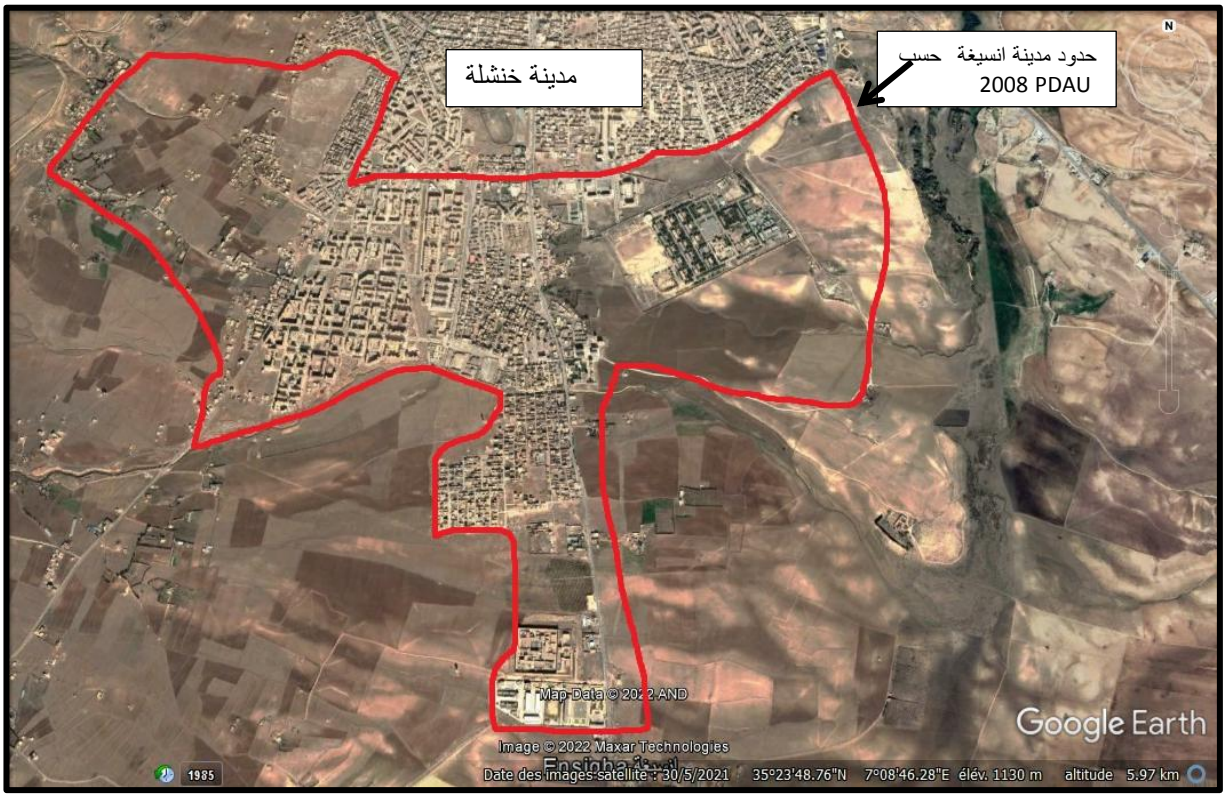

المصدر: GOOGLE EARTH+ معالجة الباحثة 2022.

جدول رقم 09: أهمية الخصوصية الموقعية لتجمعي أنسيغة والحامة في اعادة تركيب المجال الحضري لمدينة خنشلة

أوجه المقارنة	مدينة خنشلة	تجمع انسيغة	تجمع الحامة
الموقع: العناصر المميزة	-تقع في القسم الشرقي للجزائر والشمالي للولاية - تقطعها محاور مهمة تهيكلانها وهي الطرق الوطنية رقم 32،80،88	-تقع جنوب مدينة خنشلة - طريق وطني رقم 80 -انحدار ضعيف	-تقع في الجهة الشمالية الغربية لمدينة خنشلة -تبعد 07 كلم عن مدينة خنشلة -طريق وطني رقم 32،88
النمو السكاني	-نمو سكاني متزايد منذ التقسيم الإداري سنة 1984.	-استفاقة في العشرين سنة الماضية نتج عنه ارتفاع في النمو السكاني وهو مستمر.	
التوسع العمراني	-توسع في عدة اتجاهات -نمو سريع للمحيط العمراني	-الاستفادة من عدة برامج سكنية وتجهيزات نتج عنه تحول سريع من منطقة ريفية إلى حضرية (واستفادا بشكل كبير من اعادة التركيب المجالي لمدينة خنشلة) - تجهيزات محدودة مقارنة بمدينة خنشلة	
النتائج	-ضغط سكاني كبير على مكونات المجال من سكن، عقار وتجهيزات -نمو حضري سريع أدى إلى تشبع المحيط العمراني ونقص كبير في الاحتياطات العقارية	نسيج عمراني يتميز ببنية حضرية هشة وزحف تدريجي ومستمر على حساب الأراضي الزراعية	
	تقارب مجالي بين المراكز الحضرية الثلاثة دون وجود علاقة تكامل وظيفي. 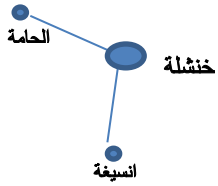		

المصدر: من إعداد الباحثة 2022.

✓ إن اتجاه التوسع في مجال مدينة خنشلة تم وفق أدوات التهيئة المجالية وفيما يلي سوف نشرح مساهمة كل أداة في انتاج التركيبة الحضرية الحالية للمدينة.

4- علاقة أدوات التهيئة والتعمير بإعادة التركيب المجالي لمدينة خنشلة:

تبقى أدوات التهيئة والتعمير هي الوسيلة الوحيدة للتدخل على المجال، لذلك فمدى فعاليتها بالمجال هي التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة[1]، لذلك نسعى من خلال دراستها إلى معرفة التوجيهات التي خرجت بها هذه الأدوات انطلاقا من المستوى الأعلى لهذه الأدوات المتمثلة في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية وإلى غاية الوصول إلى مخططات شغل الأراضي. وبذلك سيتضح لنا أكثر الاستراتيجيات التي تم اعتمادها في عملية إعادة التركيب المجالي ومدى فعاليتها وتطبيقها على أرض الواقع.

4-1أدوات التهيئة المجالية: تمثلت في الأدوات التي مست المستوى الوطني والإقليمي والتي تم إنشاؤها و تطويرها من أجل تحقيق الانسجام والتناسق بين مختلف الأقاليم على المستوى(الوطني، الإقليمي والولائي). نشير فقط إلى أن اهتمامنا سوف يكون منصبا على البنود التي تم التطرق من خلالها الى مدينة خنشلة دون التركيز على تعريف الأداة، من أجل إدراك دور هذه الأدوات في عملية التوسع الذي عرفته المدينة.

4-1-1 المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT):

- من بين توجيهات هذا المخطط هو خلق شبكة أقطاب إقليمية ما بين الولايات التي تعتمد على مجالات إقليمية وتمثل النظام المهيكل لمناطق الهضاب العليا والجنوب وعددها 09 حسب المادة 48 من القانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 وهي (شمال وسط، شمال شرق، شمال غرب، الهضاب العليا في الوسط، الهضاب العليا الشرقية، الهضاب العليا في الوسط، الهضاب العليا الغربية، جنوب شرق، جنوب غرب، الجنوب الكبير) وكانت خنشلة مسجلة ضمن نظام الهضاب العليا الشرقية.

- تم اختيار ولاية خنشلة لتحويلها كإحدى الأقطاب الحضرية المتوازنة في منطقة الهضاب العليا الشرقية من أجل حماية النظام الحضري شكل رقم 20.

وكان يتمثل دور الأقطاب الحضرية المتوازنة المنشأة في الهضاب العليا في:

- تشكل القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية لأراضي الهضاب العليا
- تكون بمثابة أقطاب للتعبير عن النمو الذي تولده وتنشره أقطاب التنمية الساحلية، ولا سيما المناطق المتروبولية.
- تنشيط ونشر التنمية الاقتصادية في مناطق نفوذها ، لا سيما من خلال إنشاء شبكات من المدن.

[1] Jean Paul Lacaze introduction à la planification urbaine –Imprécis d ‘urbanisme à la française –presses de l’école des ponts et chaussées –1995.page 297.

حيث أن الهدف هو أن تصبح الهضاب العليا مناطق جاذبة بفضل هذه الأقطاب والتي سيتم إنجازها وسوف تحتضن عدة مواقع بالهضاب العليا.

- الأقطاب التي تم تصورها بولاية خنشلة سوف تكون:(قطب لمواد البناء، قطب للطاقات الجديدة "الشمسية، الرياح، الطاقة النووية"، قطب للصناعات الغذائية)[1].

تمت اقتراح هذا المخطط سنة 2005 وتمت المصادقة عليه سنة 2007 وقد حدد استراتيجية للنمو إلى غاية سنة 2025[2].

- ✓ أهم ما يمكن ملاحظته أنه في البنود التوجيهية المحددة من طرف وزارة التهيئة الإقليمية التي يتم تطبيق على أساسها المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والتي تم تحديديها ب 04 (ديمومة الموارد، إعادة التوازن الإقليمي، الجاذبية والقدرة التنافسية بين الأقاليم، العدالة الإجتماعية والإقليمية) تم التطرق إلى إعادة بناء أو تركيب المدينة في البند التوجيهي رقم 04 المتعلق بالعدالة الإقليمية وذلك بإنشاء مدن مستدامة.

- ❖ من خلال التوجيهات التي ذكرها المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية فيما يتعلق بولاية خنشلة وبمقارنته بالواقع الحالي فتوجيهاته لم تأخذ بعين الاعتبار لتحويل المنطقة كقطب حضري متوازن خاصة وأن مدة تطبيق هذه التوجيهات قد شارفت على الانتهاء.

4-1-2- المخطط الإقليمي لتهيئة الإقليم(SRAT):

لقد قسم المخطط الوطني للتهيئة العمرانية التراب الوطني إلى عدة أقاليم، أين نجد المخطط الخاص بتهيئة الإقليم للهضاب العليا الشرقية الذي يضم (خنشلة، باتنة، أم البواقي، سطيف، برج بوعريريج وتبسة) وتم تكليف الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ANAT لإنجازه بالشراكة مع مكتب دراسات فرنسي INGEROP [3]

وقد تم اقتراحه سنة 2007 وتمت المصادقة عليه سنة 2009 كان من بين أهداف هذا المخطط الذي يضم ولاية خنشلة: توزيع الموارد من أجل ضمان نمو كافة ولايات الشرق التي ضمها وتنظيم الشبكات الحضرية والريفية وإيجاد استيراتيجية لتسيير وتطوير الأقطاب الأساسية والثانوية وصنفت ولاية خنشلة ضمن الأقطاب الثانوية.[4]

---

[1] Meddour, L., op. cit, P 23.

[2] Schéma national d'aménagement de territoire 2025, document de synthèse, février 2008.

[3] direction de l'environnement, Plan d' aménagement et de développement durable de la wilaya de khenchela rapport n° 3, p19.

[4] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة 2021.

- بالنسبة لولاية خنشلة فقد تم التركيز على النقاط التالية:

- دعم وتشجيع أي ظهور صناعي محلي في ولاية خنشلة بدءا بصناعة تحويل الخشب.
- انجاز أقطاب في خنشلة وعين البيضاء وتبسة مهمتها الاشراف على صناعة النسيج الصوفي في هذه المناطق.
- انجاز قطب خاص بإنتاج مواد البناء بولاية خنشلة.
- الاشراف على خلق تخصص جديد يهتم بالغابات في ميدان التكوين المهني.
- حماية المناطق الأثرية والطبيعية بولاية خنشلة والتي تحظى باهتمام إقليمي، وطني وحتى دولي.
- انجاز معهد وطني للغابات بمدينة خنشلة والذي تم إنجازه فعليا.
- صيانة مختلف الشبكات وخاصة الطرق الوطنية التي تمر بخنشلة.

- تم اختيار 03 مستويات إقليمية لأقطاب النمو في هذا المخطط: المدن المتوازنة، المدن الروابط، أقطاب التنمية المحلية. وقد تم تصنيف مدينة خنشلة كممثلة للولاية ضمن برنامج المدن الروابط (les villes relais) والتي يتمثل دورها في دعم النمو الناجم عن مختلف الأقطاب ومدن التوازن، ونشرها على أقطاب التنمية المحلية والمناطق الريفية في المرتفعات الشرقية. ويكون مستوى تجهيزاتها وقدراتها الإنتاجية محدود أكثر من تلك الموجودة في المدن المتوازنة، لكنها يمكن أن تسهم مساهمة مهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية، وهذا يتطلب: قدرات خدمية، قدرات إنتاجية، روابط نوعية مع أقطاب التنمية المحلية. لذلك فمن الواجب تحقيق تنمية القدرات الخدمية للمدينة وكذا تنمية القدرات الإنتاجية.

- بالنسبة لأقطاب التنمية المحلية فقد تم اختيار تجمعات حضرية تابعة لولاية خنشلة بالإضافة الى تجمعات أخرى تابعة لعدة ولايات شرقية وهي عين الطويلة وششار وقايس، تشكل الأقطاب المحلية أساس النظام الحضري الإقليمي وهي تمثل روابط محلية للمناطق الريفية التي تستقطبها وهي تؤثر على المدن الروابط ويتم توطين بمجالها حد أدنى من التجهيزات الاقتصادية (كمنطقة النشاطات، بنوك...).[1]

- إن الدور الذي حدده SRAT لمدينة خنشلة المتمثل في تصنيفها ضمن المدن الروابط، التي لابد أن تمتلك قدرات إنتاجية وخدمية لتكون مدينة رابطة بين مختلف الأقطاب، ولتحقيق هذه القدرات توجب أن يتوفر لها مجالات للتوسع من أجل استقطاب السكان وهو ما جاء بتفصيل أكبر في التوجيهات التي حددها مخطط التهيئة الولائية.

3-1-4 مخطط التهيئة لولاية خنشلة (PAW):

تندرج دراسة مخطط التهيئة لولاية خنشلة ضمن القانون رقم 20/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة. بعد انتهاء اجال المخطط القديم الذي تم إنجازه سنة 1989 من

[1] Agence Nationale D'aménagement Du Territoire, Schéma Régional D'aménagement Du Territoire, Rapport N° 3, 2009, P44.45.

طرف الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية والتي حددت نهاية أجاله ب 20 سنة حيث حدثت تغيرات سياسية، اجتماعية واقتصادية، التي كان من الضروري مواكبتها لذا فقد تم اعداد مخطط التهيئة الولائي الجديد وإعداده ليمس كل مجالات الولاية. وفق العقد الذي أبرم بين ولاية خنشلة والمركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكان و للتطور(CENEAP).

وهو يعتبر أداة وسيطية بين المخططين الوطني والإقليمي وبين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي الخاصة بمدينة خنشلة وقد تم اقتراحه في سنة 2008 وتمت المصادقة عليه سنة 2021 من طرف المجلس الشعبي الولائي[1] ولم تتم المصادقة النهائية عليه من طرف الوزارة الوصية لحد الأن.

.أهم ما جاء به هذا المخطط بالنسبة لمدينة خنشلة نلخصه في النقاط التالية:

- برمجة مشاريع البنية التحتية في مدينة خنشلة لتعويض عدم وقوعها ضمن المراكز الكبرى في الهضاب العليا الشرقية التي تتميز بتركز كبير للأنشطة الاقتصادية وللمرافق الهيكلية، من خلال إنشاء السكك الحديدية والطرق السريعة وتنظيم حافلات نقل منتظمة بين مدينة خنشلة والمطارات الرئيسية في المنطقة (قسنطينة وباتنة).
- إعادة توازن الهيكل العمراني للإقليم من خلال رفع مدينة خنشلة (مدينة كبيرة يتجاوز عدد سكانها حاليًا 100 ألف نسمة) إلى مرتبة قطب إنمائي إقليمي، من خلال تزويدها بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الكبرى (مؤسسات مالية، فنادق، مؤسسات الصحة العامة المتخصصة، والمنشآت الثقافية والرياضية ، وما إلى ذلك).
- إنشاء محور سكة حديد بين خنشلة وعين البيضاء.
- تحويل محاور الطرق: تبسة - خنشلة - باتنة وخنشلة أم البواقي إلى طرق سريعة.
- إنشاء مطار صغير مخصص لعمليات الإجلاء الطارئة، لاستقبال المسؤولين وتعزيز جذب السائحين وخلق مناخ الأعمال.
- إعادة موازنة محور التحضر لولاية خنشلة المتجه حاليا نحو غرب العاصمة (خنشلة - الحامة - قايس) من خلال تعزيز محاور جديدة للنمو الحضري باتجاه شرق وشمال وجنوب مدينة خنشلة. عن طريق إعادة الانتشار الاقتصادي المستقبلي على مستوى المجالات المختلفة.
- تم تقسيم الولاية في السيناريو رقم 02 (التنمية المستدامة لولاية خنشلة ودمجها في عملية التنمية الاقتصادية لمنطقة الهضاب العليا) للمخططات المستقبلية والتنمية المستدامة الى 06 مناطق متجانسة وكانت المنطقة المتجانسة رقم 01 تضم مدينة خنشلة وتجمعات الحامة، انسيغة، بغاي و متوسة.

[1] Agence Nationale D’aménagement Du Territoire, op. cit, P45

- في التقرير رقم 03 لمخطط التهيئة الولائي تم تحديد برنامج العمل لهذه المنطقة المتجانسة المتمثل في:

بالنسبة لمدينة خنشلة فالبرنامج حصر في تعزيز قطاع الخدمات بخلق تجهيزات ذات مستوى عالي، تطوير الأنشطة الصناعية.

بالنسبة للحامة: تم تحديد البرنامج كما يلي: تحويل البلدية إلى قطب جامعي، تطوير الأنشطة السياحية والزراعة الشبه حضرية.

بالنسبة لانسيغة: مهمتها تتمثل في احتواء النمو الحضري لمدينة خنشلة، تطوير الزراعة الشبه حضرية.

بالنسبة لبغاي: تطوير الزراعة الشيه حضرية والأنشطة السياحية.

بالنسبة لمتوسة: تطوير الزراعة الشبه حضرية.

بالإضافة الى برمجة العديد من المشاريع المتعلقة بقطاع الموارد المائية والأشغال العمومية خاصة منها تحديث وصيانة الطريق الوطني رقم 80 باتجاه انسيغة.[1]

✓ من خلال ما سبق نجد أن مخطط التهيئة الولائي تضمن إعادة تركيب مجال الولاية وخلق مناطق متجانسة وكانت المنطقة المتجانسة رقم 01 تشمل إعادة تركيب البلديات وظيفيا بحيث يكون لكل بلدية دورها الذي تؤديه: الحامة (الجامعة وتطوير مختلف الصناعات)، انسيغة(امتصاص النمو الحضري لمدينة خنشلة) وامتوسة وبغاي (زراعة شبه حضرية لإمداد التجمعات السابقة بمختلف المنتوجات). بينما يكون دور مدينة خنشلة يكمن في استقطاب السكان من مختلف هذه التجمعات وذلك بعد إعادة تأهيل الأنسجة الحضرية لمدينة خنشلة وخلق تجهيزات خدمية كبرى.

- لذا فقد ورد في التقرير رقم 03 من هذا المخطط على ضرورة تأزر الفاعلين في التنمية (الجامعة، الشركات المحلية، مراكز التكوين، الجماعات المحلية...) من أجل بناء اقتصاد حضري قائم على المعرفة.

- حسب مخطط التهيئة لولاية خنشلة فقد صنفت مدينة خنشلة كمدينة كبيرة وهذا بالنظر لعدد سكانها المسجل خلال إحصاء سنة 2008 المقدر ب 106.988 نسمة. فيما صنفت الحامة وانسيغة ضمن التجمعات الصغيرة(مراكز ريفية) جدول رقم10.

❖ ما يمكن ملاحظته في مخطط التهيئة الولائي أنه تم اختيار منطقة متجانسة تشمل خنشلة، انسيغة، الحامة، متوسة وبغاي حيث تم تحديد دور لكل بلدية ضمن هذه المنطقة، لكن بالنظر للوقت الكبير الذي عرفه من أجل إعداده والمصادقة عليه (2008-2021) ومقارنته بزمن المصادقة على مراجعة

[1] Direction de l’environnement, plan d’aménagement et de développement durable de la wilaya de khenchela, rapport n°2, 2009.

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي كان سنة 2008 نفهم أن توجيهات هذا الأخير الذي سوف نتطرق إلى تفاصيله فيما يلي لم تكن مستمدة من مخطط التهيئة الولائي.

جدول رقم 10: تصنيف التجمعات العمرانية بولاية خنشلة

التصنيف	حجم السكان(10^3)	العدد	التجمع	عدد سكان التجمع
المتروبول	+200	0	/	/
المدن الكبيرة	200-100	1	**خنشلة**	**106.988**
المدن المتوسطة	100-50	0	/	/
المدن الصغيرة	50-20	02	قايس	30 988
			المحمل	27 286
التجمعات الكبرى	20-10	03	بابار	18 703
			رشاش	17 362
			شاشار	14 988
التجمعات المتوسطة	10-05	03	عين الطويلة	8 318
			تاوزيانت	6 270
			بوحمامة	6 081
التجمعات الصغيرة(مراكز ريفية)	05-04	03	**انسيغة**	**4 593**
			بغاي	4 122
			يابوس	4 026
			الحامة	**4 018**
	أقل من 04	08	متوسة	3 112
			الولجة	2 871
			امصارة	2 744
			الرميلية	1 835
			طامزة	1 648
			شيلية	1 151
			جلال	1 041
			خيران	635

Source: Direction de l'environnement, plan d'aménagement et de développement durable de la wilaya de khenchela, rapport n°2, 2009.

شكل رقم20: دور أدوات التهيئة المجالية في إعادة تركيب مدينة خنشلة

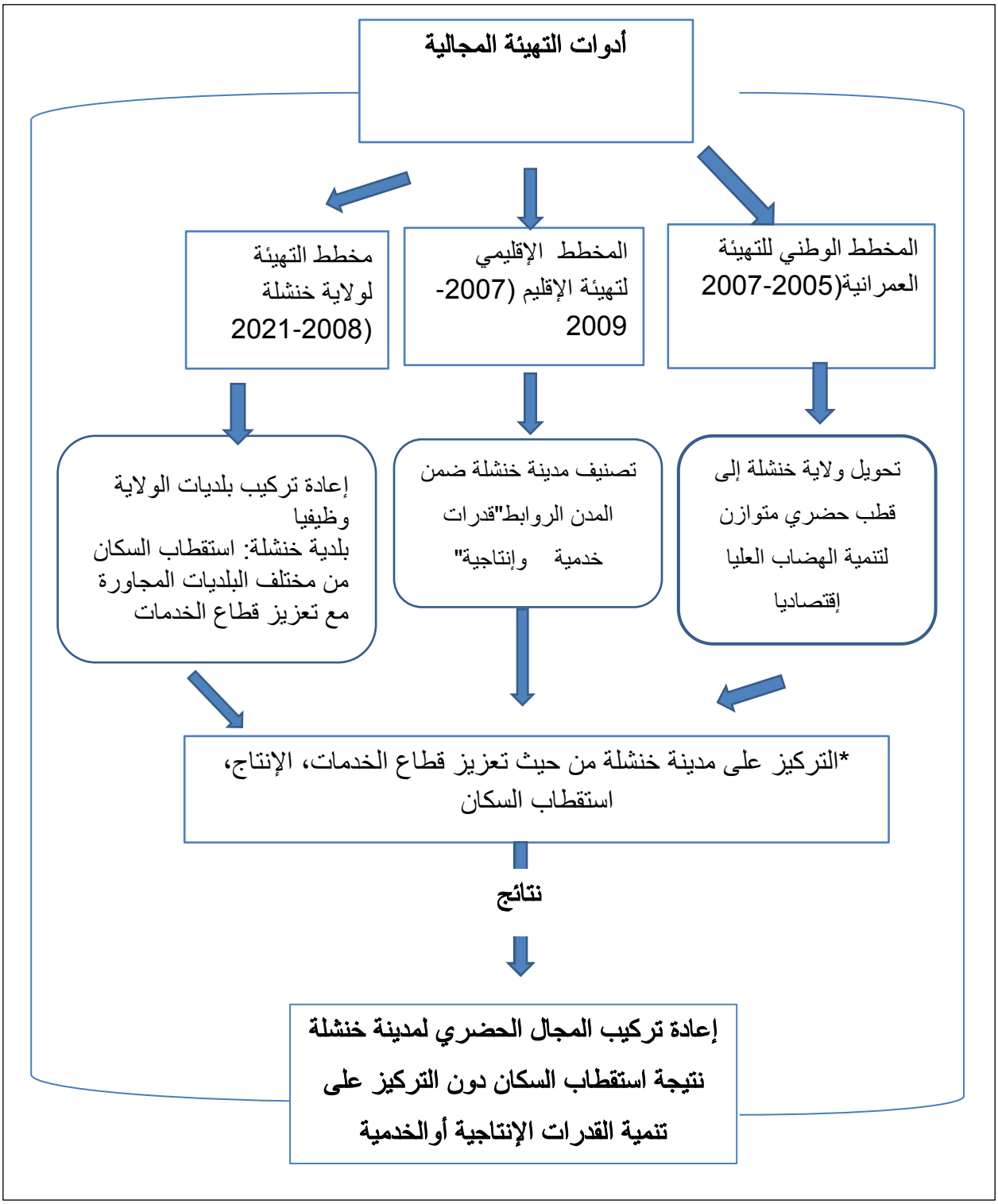

Source: Réalisé par le chercheur sur la base du SRAT 2009, PAW 2008.

2-4 أدوات التهيئة الحضرية: تتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي. يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة للتخطيط المجالي والذي يجب أن يحترم توجيهات المخططات الإقليمية التي ذكرناها سابقا (SNAT , SRAT , PAW)، ليحدد هو الآخر أفاق النمو والتعمير للمجالات العمرانية المخصص لها والتي على أساسها يتم إعداد مخططات شغل الأراضي لهذه المجالات، وفيما يلي نحاول أن نعطي حوصلة عن أدوات التهيئة الحضرية الخاصة بمدينة خنشلة وهذا حسب المعلومات التي استطعنا أن نتحصل عليها من مختلف المصالح الإدارية بالمدينة دون أن ننسى ربط تأثير هذه الأدوات على إعادة التركيب المجالي التي حصلت بالمدينة.

4-2-1 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخططات شغل الأراضي لمدينة خنشلة:

في اطار القانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير تقرر تسجيل دراسة أول مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير الخاص ببلدية خنشلة وقد تمت المصادقة عليه بتاريخ 1993/12/20 وهو يعتبر أول أداة حقيقة للتهيئة والتعمير تم استغلالها، ومن بين الأهداف التي كانت مسطرة ضمن هذا المخطط:

-إعطاء المدينة دور إقليمي.

- تقوية دور المدينة كونها من بين المدن المتوسطة الشرقية عن طريق تدعيمها بمشاريع حضرية مهمة.

- تحسين نوعية الحياة لسكانها.

- احتواء النمو الشبه حضري.

- حماية البيئة من خلال المحافظة على المناظر الطبيعية وتحسينها.

- انجاز طرق حضرية.

- انجاز مشاريع تساهم في تنشيط النشاط الاقتصادي لبلدية خنشلة.

لكن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة لم يستطع تحقيق الأهداف المرجوة، لذا فقد تقرر مراجعته قبل مرور فترة انتهاء صلاحيته والتي تم تحديدها ب 20 سنة، نتيجة لظروف وطنية وأخرى محلية نحاول ايجازها فيما يلي:

- غموض المواد التي جاء بها قانون التهيئة والتعمير رقم 90- 29 لذا فقد كانت الكثير من الإجراءات التي تخص مراحل إعداد المخططات الخاصة بالتهيئة والتعمير غير مفصلة وهوما طرح عدة إشكالات على أرض الواقع لذا فقد تم تعديل والتفصيل في مواد هذا القانون عن طريق صدور القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أغسطس 2004، وكذا عدة مراسيم تنفيذية توضح فيها هذه الإشكالات (مرسوم التنفيذي رقم 177/91المؤرخ في 1991/05/28 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 317/05 المؤرخ في 2005/09/10 والمحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 1991/05/28 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 318/05 المؤرخ في 2005/09/10 المحدد لإجراءات إعداد مخطط شغل الأرض

والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به) والملاحظ أن هذه المراسيم قد صدرت بعد أن تمت المصادقة على مخطط المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص ببلدية خنشلة سنة 1993 ما استلزم إعادة مراجعته لتدارك النقائص التي وردت في المراسيم السالفة الذكر.

- لقد أثرت الظروف الأمنية التي مرت على البلاد خلال سنوات التسعينات على أدوات التهيئة والتعمير حيث لم تشارك الجماعات المحلية ولا مختلف الجمعيات في إعدادها.

- حداثة أدوات التهيئة فكان من الصعب تطبيقها على أرض الواقع دون ارتكاب أخطاء خاصة مع ظهور مفاهيم جديدة تتعلق باقتصاد السوق وقانون التعددية الحزبية وقانون التهيئة والتعمير وأدوات التعمير، خاصة وأن الدولة لم تعد هيكلة نفسها بعد.[1]

- كان من الصعب تطبيق الأهداف المسطرة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بسبب المشاكل المتواجدة في الواقع وخاصة مشكلة العقار.

- لم يتم انشاء لجنة لتقييم التحفظات المسجلة في سجل الاستقصاء العمومي.

- عدم الاهتمام بحل مشاكل الطبيعة القانونية للعقار الحضري في هذا المخطط أثناء برمجة مناطق التوسع، إذ تم فقط تحديد الطبيعة القانونية لها دون ذكر الحلول المقترحة لضم قطع التوسع المستقبلي للمجال الحضري.[2]

- لقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1993 مخططات لشغل الأراضي عددها 10، كل مخطط من هذه المخططات اقترح برنامج للتهيئة فيما يخص السكن، المساحات الخضراء و التجهيزات. ما ميز هذه المخططات وجود تناقض بين الدراسة وبين ما هو موجود في أرض الواقع.

- كذلك من خلال التحقيقات الميدانية ومع مختلف المصالح التقنية للمدينة فتوجيهات المخطط التوجيهي لم تحترم وذلك ببروز سكنات عشوائية في أراضي كانت مخصصة لتوطين التجهيزات والتي كانت محددة في مخططات شغل الأراضي.

4-2-2 مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

كما ذكرنا سابقا فإن أهم الأسباب التي أدت إلى مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (جدول رقم 11)، خاصة بالنسبة لبلدية خنشلة كانت نتيجة تشبع القطاعات المخصصة للتعمير وندرة العقار.

---

[1] Source: Direction de l'environnement, plan d'aménagement et de développement durable de la wilaya de khenchela, rapport n°2, 2009. P 196 .

[2] المصلحة التقنية لبلدية خنشلة 2021.

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعدل سنة 2008 وجه عملية التهيئة والنمو ل03 بلديات خنشلة، الحامة وأنسيغة وذلك بالمحافظة على المجالات الزراعية والبيئة من جهة وتنظيم النمو الحضري من جهة أخرى.

جدول11: وضعية وتطور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة

البلدية	نوع المخطط التوجيهي	عدد السكان	المساحة كلم^2	تاريخ المصادقة	تاريخ التعديل	نوع المخطط التوجيهي المعدل
خنشلة	بلدي	130580	32	1993/12/20	جوان 2008	ما بين البلديات
انسيغة	بلدي	9020	163	1995/10/17		
الحامة	بلدي	12370	168	1995/10/15		

Source : Direction de l'environnement, plan d'aménagement et de développement durable de la wilaya de khenchela, rapport n°2, 2009, P 196.

- لقد مرت عملية مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي تم المصادقة عليه سنة 2008 على 4 مراحل:

المرحلة 01: تقييم اتجاهات التهيئة وتم فيها التحليل المقارن للوضع الحالي للبلديات موضوع المخطط مع أفاق التهيئة المخصصة لكل بلدية في المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير الجديدة من أجل التعرف على المشكلة العامة وتحديد أفاق النمو وتطور هذه البلديات كمجموعة واحدة.

المرحلة 02: تحديد اقتراحات التهيئة مع الأخذ بعين الاعتبار أفاق تنمية البلديات الثلاثة كل على حدى وكذلك المجالات المتداخلة أو المشتركة بين هذه البلديات.

المرحلة 03: مشروع مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للبلديات الثلاثة: تتضمن هذه المرحلة تقديم مشروع المخطط التوجيهي وذلك بالتشاور مع مختلف المصالح المعنية.

المرحلة 04: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المراجع بصفة نهائية.

لقد تقرر انجاز 43 مخطط لشغل الأراضي لهذه التجمعات (خنشلة، انسيغة والحامة) والخريطة رقم 15 و16 توضحان مخططات شغل الأراضي التي تم إعدادها لكل من مدينة خنشلة، انسيغة والحامة.

خريطة رقم 15: مخططات شغل الأراضي لتجمع انسيغة ومدينة خنشلة

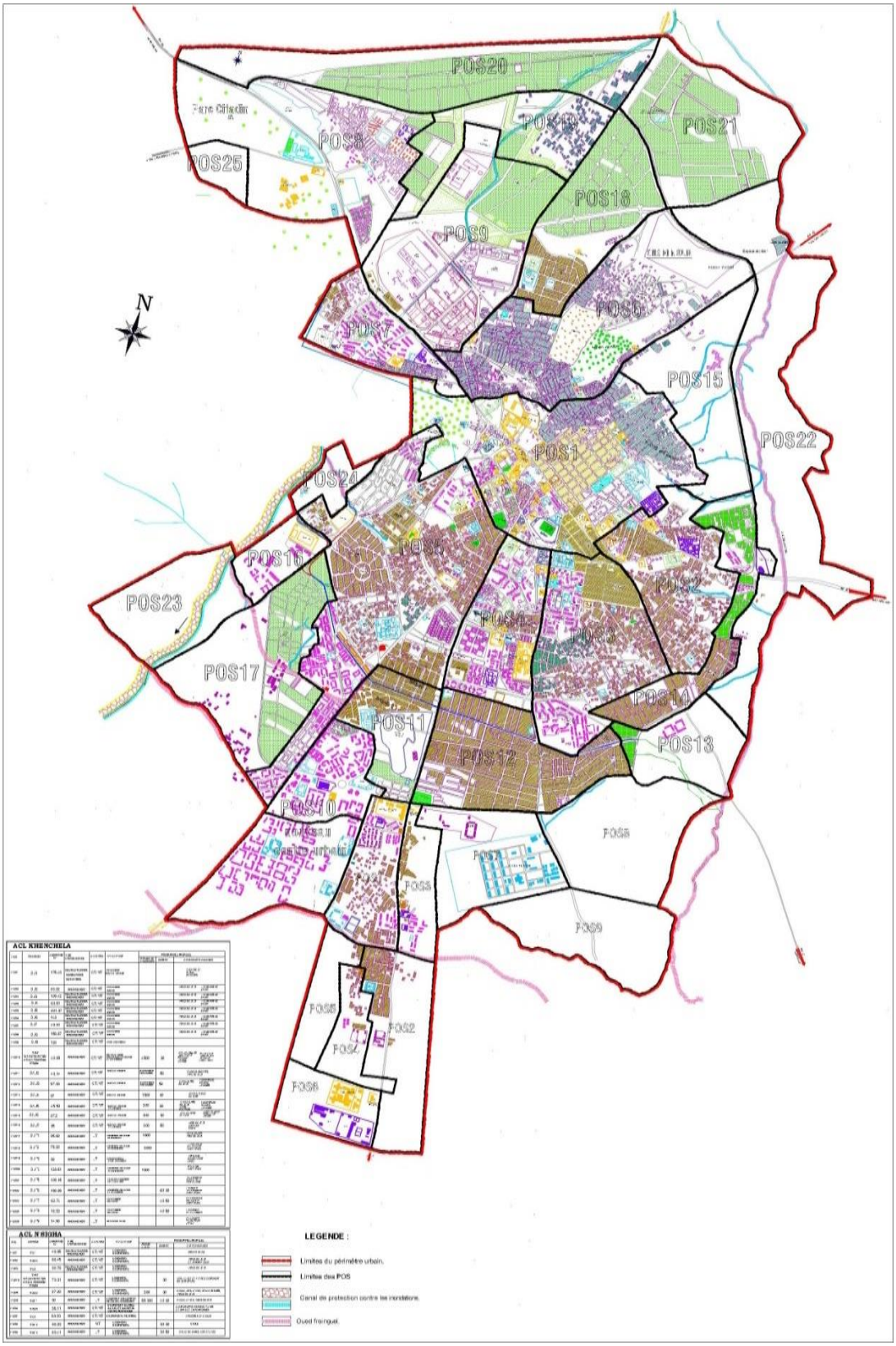

Source : Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2008). Plan directeur .d'aménagement et d'urbanisme intercommunal khenchela – el hamma – n'sigha.

خريطة رقم 16: مخططات شغل الأراضي للتجمع الحضري الحامة

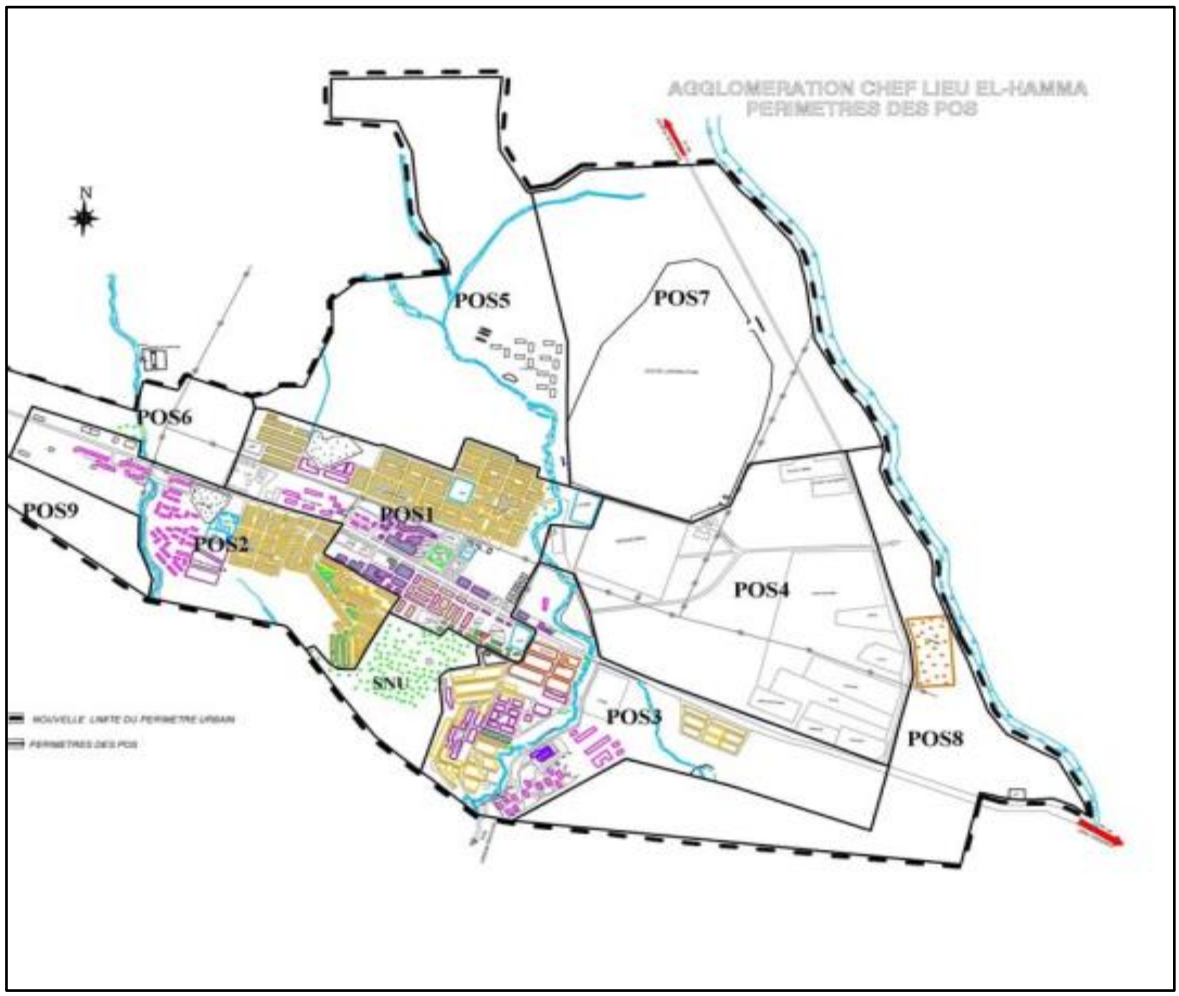

Source : Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2008). Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal khenchela – el hamma – n'sigha.

بالنسبة للمخططات شغل الأراضي وحسب مصالح مديرية التعمير فقد تمت المصادقة على أغلبها ما عدى المخططات رقم 23، 24، 25 والتي هي في طور المصادقة.

✓ يبقى مخطط شغل الاراضي رقم 17 الإشكال الموجود به حاليا يكمن في البنايات المشيدة فوضويا والتي عرقلت إجراءات إعداده والمصادقة عليه إلى يومنا هذا والصورة رقم 19 تبين البناءات التي تم تشييدها بدون رخصة بناء والمشيدة بمجاله.

صورة جوية رقم 19: السكنات الفوضوية بمخطط شغل الأراضي رقم 17

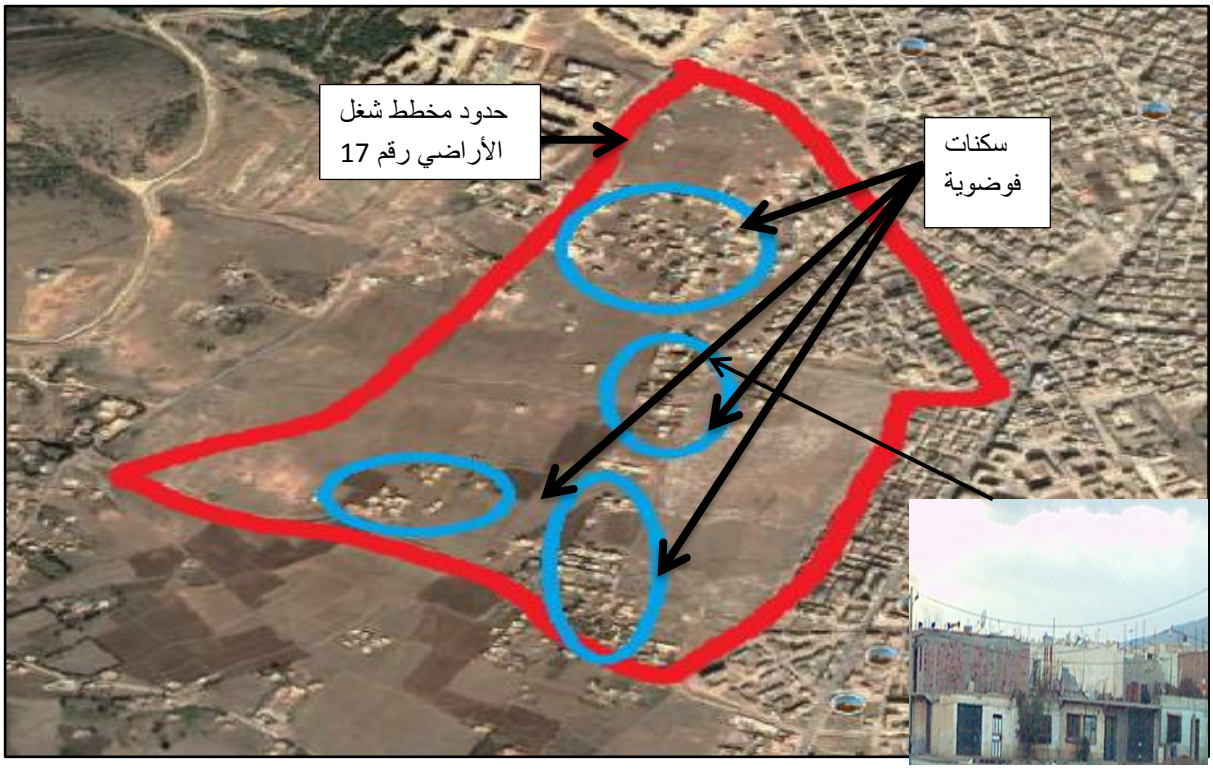

المصدر: GOOGLE EARTH+ معالجة الباحثة 2022

✓ كذلك بالنسبة لمخطط شغل الأرض رقم 23 والذي خصص للتعمير المستقبلي فقد تم توطين وتشييد سكنات اجتماعية به وعملية اعداده والمصادقة لم تتم بعد صورة رقم20.

صورة جوية رقم 20: سكنات تم تشييدها بمخطط شغل الأراضي رقم 23

المصدر: GOOGLE EARTH+ معالجة الباحثة 2022

- -أغلبية مخططات شغل الأراضي التي خصصت للتعمير المستقبلي سواء على المدى المتوسط أو البعيد والتي تمت المصادقة عليها وعند المعاينة الميدانية على أرض الواقع لهذه المخططات نجد وجود تناقضات بالنسبة لما هو مبرمج وما هو موجود في الواقع، ليس فقط بالنسبة للسكنات الفوضوية التي يكون اجازها بقرار فردي، بل حتى بالنسبة للتجهيزات المبرمجة والتي تكون بقرار من مجموعة من مسيري المدينة، وهذا يبين عدم احترام توجيهات مخططات شغل الأراضي من مسيري المدينة انفسهم إما لجهلهم بضرورة التقيد بتوجيهات المخطط المصادق عليه وإما نتيجة لعدم إشراكهم الحقيقي أثناء عملية إعداد المخطط السالف الذكر نذكر مثال على ذلك ما يبينه التناقض الموجود بالنسبة لما هو مبرمج بمخطط شغل الأرض رقم 10 والذي خصص لإنجاز القطب العمراني الجديد وبما هو موجود على أرض الواقع خاصة بالنسبة للتجهيزات المنجزة وغير مدرجة في مخطط شغل الأراضي رقم 10 (جدول رقم 12).

جدول رقم12: التجهيزات المنجزة وغير مدرجة في مخطط شغل الأرض رقم 10.

الرقم	نوع التجهيز
01	مديرية الموارد المائية
02	مديرية الشباب و الرياضة
03	مجلس قضائي
04	المديرية الجهوية للتشغيل
05	المفتشية الولائية للغل
06	مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
07	ملحقة للديوان الوطني للقياسة القانونية
08	مركز لعلاج المدمنين
09	مخبر مراقبة النوعية
10	مديرية التجارة

المصدر: عزيزي عثمان.(2017). دور الحوكمة المحلية في التنمية و تنظيم المجال في الجزائر حالة بلدية خنشلة، رسالة دكتوراه علوم في تسيير النقنيات الحضرية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص 242. مع التحقق ميدانيا ومع مخطط شغل الأرض.

❖ إن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لما بين البلديات المعد سنة 2008 والذي كانت أهدافه جيدة وبناءة جاءت نتائجه هزيلة ولم تساهم أبدا في حل إشكال النمو الحضري لمدينة خنشلة ولا التجمعات العمرانية الأخرى ولم توضح أسس العلاقة بين هذه البلديات لم يكن سوى استقراء لنتائج الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان، تم من خلاله الاهتمام بمشاكل كل بلدية على حدى، فكانت نتائجه منافية للأغراض التي وضع لأجلها، حتى الهدف الرئيسي لهذا المخطط المتمثل في خلق مراكز ثانوية لتخفف الضغط عن مركز المدينة في الجهة الشمالية والجنوبية لم يتم تحقيقها في أرض الواقع فالقطب العمراني لحد الأن لا يشكل مركز ثانوي ولا حتى التوسع في الجهة الشمالية على طول الطريق الوطني رقم 88.

3-4 نحو سياسة حضرية جديدة لمدينة مستدامة:

في العشرين سنة الأخيرة ومع المشاكل الحضرية التي ظهرت بالمدن الجزائرية نتيجة ازدياد النمو الديموغرافي والحضري بدأت تظهر مبادئ جديدة بالجزائر محاولة منها مواكبة التطورات العالمية في مجال التنمية المستدامة والحوكمة الجيدة هذه المبادئ تم تسطيرها بقوانين أهم هذه القوانين هي القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي كان الهدف منه هو توجيه المدينة

نحو فكرة التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية وتم على إثرها إعداد مخططات التنسيق الحضرية(SCU) كأدوات جديدة للتهيئة.

4-3-1 مخطط التناسق الحضري لمدينة خنشلة(SCU): يصنف مخطط التنسيق الحضري ضمن مراحل التخطيط بين المستوى الإقليمي والمستوى المحلي للمجالات الحضرية وكان الهدف منه هو سد الفجوة المتواجدة بعملية التخطيط بين المستوى الإقليمي والمستوى المحلي الحضري من خلال إنشاء أداة للتوجيه الاستراتيجي قادرة على ترجمة رؤية جماعية، يتم مناقشتها ومشاركتها بين جميع الفاعلين على مدى 15-20 سنة القادمة وذلك من خلال دراسة جميع أبعاد المدينة مع احترام التوجيهات التي جاءت بها مخططات التهيئة الإقليمية التي تطرقنا إليها سابقا[1].

ومدينة خنشلة هي ليست بعيدة عن هذه التطورات فقد استفادت هي الأخرى من مخطط للتنسيق الحضري (SCU) والذي لم تتم المصادقة عليه بعد، لقد كان الهدف من انجاز هذا المخطط هو ضمان أن تصبح المدينة المحرك الأساسي في تحسين الظروف المعيشية لسكانها ليس بالنسبة لبلدية خنشلة فحسب بل حتى بالنسبة للبلديات المجاورة لها (الحامة، انسيغة، المحمل، بغاي) ويتحول الهدف الرئيسي الذي يتمثل في انجاز تجمعات لمساكن من أجل القضاء على أزمة السكن إلى تحقيق ساسية حقيقية للسكن يتم فيها الأخذ بعين الاعتبار الأماكن العمومية وتطوير الخدمات العامة منها والخاصة وكذا توزيع المياه الصالحة للشرب، شبكات الصرف الصحي، الأمن العام و المواطنة، النفايات الحضرية ونظافة المدينة، تحقيق الرعاية الصحية، الاهتمام بالرياضة والثقافة، تحسين الخدمات والاهتمام بتطوير التجارة.

لقد مر مخطط التنسيق الحضري لمدينة خنشلة ب05 مراحل:

المرحلة الأولى: تشمل تحديد منطقة الدراسة بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من مختلف الفاعلين المحليين.

المرحلة الثانية: دراسة تشخيصية لمجال الدراسة الذي يسمح بتقييم منطقة الدراسة وابراز نقاط قوتها وضعفها

المرحلة الثالثة: استراتيجيات النمو والتي حددت أهم رهانات المرحلة القادمة

المرحلة الرابعة: تحديد استراتيجيات التهيئة الحضرية

المرحلة الخامسة: تشمل إعداد جدول متابعة حقيقية لتقييم السياسة الحضرية.[2]

[1] Nedjai Fatiha,(2013), les instruments d'urbanisme entre propriétaire foncier et application cas d'étude : la ville de Batna, Mémoire de Magister, département d'architecture, Université de Biskra, P 52-53.

[2] Direction de l'environnement, (2012), Schéma De Cohérence Urbaine de l'aire urbaine de la ville de khenchela, rapport final, 229P.

2-3-4 تقييم إعادة تركيب المجالي ضمن مخطط التناسق الحضري لمدينة خنشلة:

✓ لقد تم التطرق إلى مصلح إعادة التركيب الحضري في المرحلة الأولى لهذا المخطط وذلك بالتحكم في استخدام العقار والحفاظ عليه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، باقي مراحل مخطط التنسيق الحضري لم يتم التطرق فيها لهذا المصطلح في المرحلتين الرابعة والخامسة تم تحديد مجموعة توصيات عامة حول كيفية إعادة تركيب المدينة والفاعلين المتدخلين بها دون ذكر تفاصيل العملية.

✓ إن مخطط التنسيق الحضري لمدينة خنشلة قد جاء وفقا لأهداف سياسية وهذا من أجل مواكبة الدول التي تعمل على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في المدن وقد ظهر هذا بعد اتصالنا بمختلف الفاعلين على مستوى مدينة خنشلة والذي بين لنا عدم وجود تنسيق بين مختلف المصالح المكلفة بتسيير المدينة كمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء والجماعات المحلية ومديرية البيئة والثقافة والسياحة...

✓ تم دراسة مدينة خنشلة من خلال مخطط التنسيق الحضري ضمن سياقها الإقليمي في المرحلة الأولى والثانية و لكن المراحل الأخرى خرجت بتوصيات عامة دون التدخل المباشر على أرض الواقع وهو ما جعل منه وثيقة أكاديمية نظرية لا تحاكي الواقع.

-لم يستطع هذا المخطط الخاص بمدينة خنشلة تحقيق الهدف المرجو منه المثمثل في تحقيق التكامل مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وذلك بتحقيق مبادئ التنمية المستدامة على أرض الواقع.

- لم يتم احترام ما جاء به مخطط التهيئة الولائي الذي حدد في التقرير رقم 03 المناطق المتجانسة والتي كانت مدينة خنشلة ضمن المنطقة المتجانسة رقم 01 رفقة تجمعات الحامة ،انسيغة، بغاي ومتوسة وبرنامج العمل لهذه المنطقة المتجانسة ففي مخطط التنسيق الحضري تم حذف تجمع متوسة وتعويضه بتجمع المحمل.

نستطيع تفسير هذه التناقضات الموجودة في مختلف أدوات التهيئة سواء كانت نظريا أو على أرض الواقع بعدم الالتزام بالتواريخ المحددة الخاصة بإعدادها حيث يوضح الجدول رقم 13 الفترات الزمنية المتناقضة التي تم مرت بها.

جدول 13: ملخص للفترات الزمنية التي مرت بها أدوات التهيئة

أدوات التهيئة	SNAT	SRT	PAW	SCU	PDAU
تاريخ النشأة	2005	2007	2008	2007	2006
تاريخ المصادقة	2007	2009	2021	لم يتم المصادقة عليه بعد لأسباب مجهولة	2008

المصدر: من إعداد الباحثة 2021.

من خلال الجدول المبين أعلاه الذي يوضح عدم وجود تدرج في تواريخ انشاء والمصادقة على أدوات التهيئة فقد عرف مخطط التهيئة الولائي تأخر كبير في عملية المصادقة عليه بالرغم من أنه يعتبر الأداة الأساسية التي يتم وفقها إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهو الحال نفسه بالنسبة لمخطط التنسيق الحضري الذي يعتبر أداة وسيطية بين مخطط التهيئة الولائي والمخطط التوجيهي للتهيئة لتعمير والذي لم تتم المصادقة عليه للأن ما يثبت عدم جدواه على أرض الواقع.

- إن مختلف القوانين الخاصة بالتعمير التي مرت على مدينة خنشلة منذ نشأتها قد كان لها دور في التوسع العمراني، الذي سمح بالنمو الحضري وما نتج عنه من تحولات حضرية ومورفولوجية (الشكل رقم 21).

شكل رقم21: العوامل التي أدت إلى بروز تحولات حضرية ومورفولوجية.

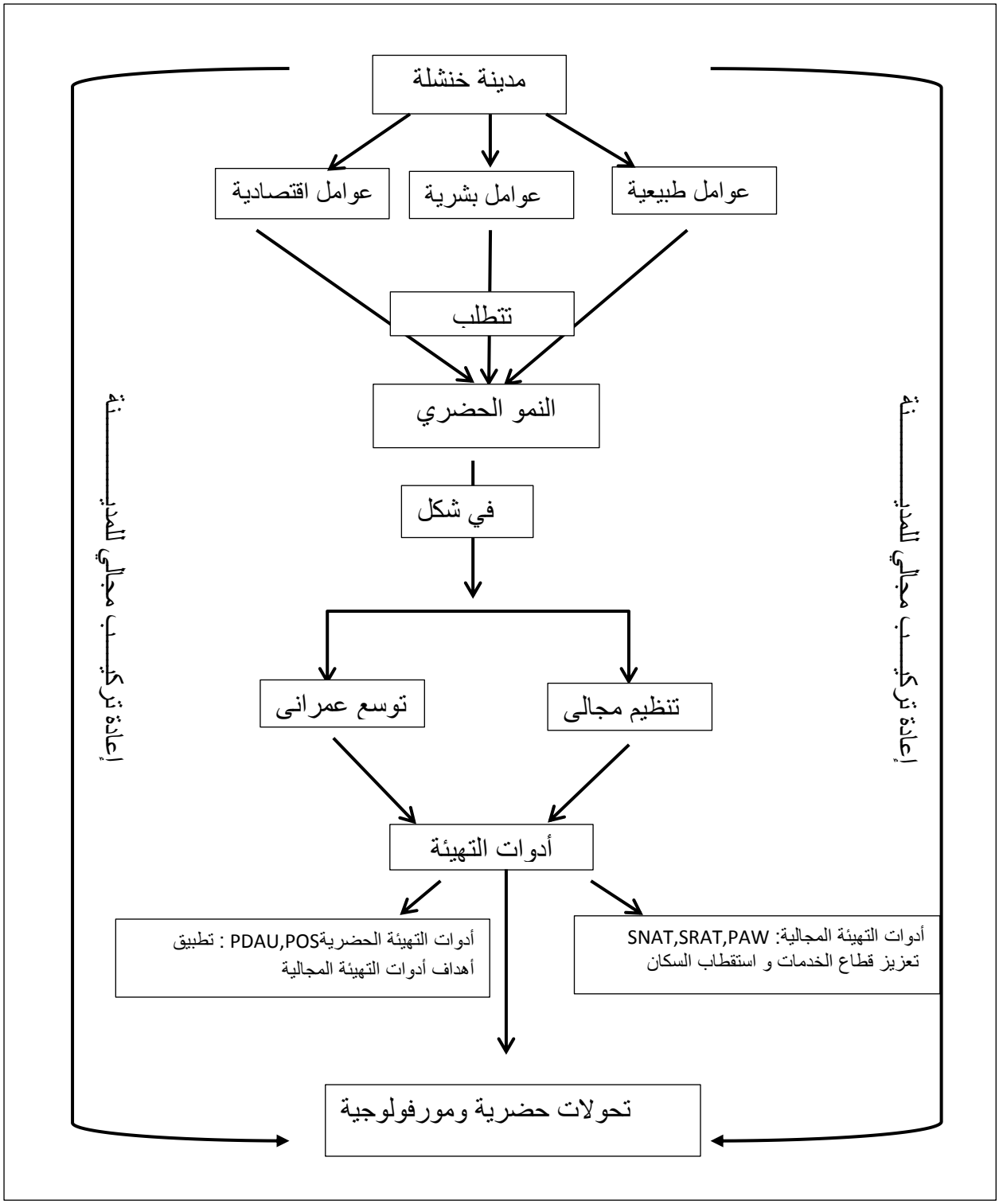

المصدر: من إعداد الباحثة 2022 بناء على الدراسة التحليلية.

خلاصة:

في هذا الفصل حاولنا معرفة الأهمية التاريخية ومختلف المؤهلات البشرية والطبيعية والاقتصادية التي كان لها تأثير مباشر على النمو الحضري لمدينة خنشلة، الذي ظهر كنتيجة للتوسع العمراني السريع الذي عرفته المدينة منذ نشأتها خاصة بعد الاستقلال، وقد ساهمت أدوات التهيئة والتعمير في الواقع المجالي الحالي لمدينة خنشلة، إذ كانت تبحث عن الحلول الملائمة لحل مشكلة التوسع العمراني لمدينة خنشلة، بداية من المخطط الوطني للتهيئة العمرانية والذي صنف الولاية ضمن الهضاب العليا الشرقية، وكان المخطط الإقليمي للتنمية الإقليمية قد صنف مدينة خنشلة كممثلة للولاية ضمن برنامج المدن الروابط والتي يتمثل دورها في دعم النمو على جميع المستويات ونشره على أقطاب التنمية المحلية والمناطق الريفية في المرتفعات الشرقية، وقد تضمن مخطط التهيئة الولائي إعادة تركيب مجال الولاية وخلق مناطق متجانسة وتكون البلديات المصنفة في كل منطقة من هذه المناطق مكملة لبعضها البعض، في حين نجد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي تم مراجعته سنة 2008 قد ركز على توجيه النمو العمراني لمدينة خنشلة نحو بلديتي انسيغة والحامة، خاصة مع توفر شبكة طرق مهمة تربط مدينة خنشلة بتجمعي الحامة وانسيغة اللتان تقعان على أطرافها.

بالرغم من جميع أدوات التهيئة والتعمير التي عرفتها مدينة خنشلة منذ حوالي 30 سنة مضت والمراجعة الأخيرة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتي سطرت أهداف كانت بناءة في معظمها إلا أن نتائجها لا تعكس ما هو مرجو منها، فهذه الأدوات لا تزال بعيدة عن تحقيق تنمية متكاملة للمدينة، لذا فلا بد من التفكير في وضع مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير يمس كلا من خنشلة والحامة وانسيغة وربما يتم إضافة بلديات أخرى ويقوم على أساس استقراء جيد للوضع القائم مع تشخيص دقيق للإمكانات والمؤهلات وعلى ضوء النتائج يتم الخروج بإعادة تركيب مجالي لمدينة خنشلة والذي يظهر من خلال التحولات الحضرية والمورفولوجية التي سوف نتطرق إليهما في الفصلين القادمين.

الفصل الرابع:

التحولات الحضرية المرتبطة بإعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة.

مقدمة:

في هذا الفصل نحاول تقديم بعض التوضيحات المتعلقة بالتحولات الحضرية المرتبطة بإعادة التركيب المجالي لمدينة خنشلة، حيث سوف نقوم بتحليل أهم التغيرات التي حدثت بالمدينة عبر المراحل التاريخية المختلفة والمتعاقبة فيما يخص استخدام المجال، العقار والسكان، حيث أردنا أن نعرف الديناميكية التي عرفتها المدينة من خلال ظاهرة إعادة التركيب المجالي، مع الاستعانة بنتائج المقابلة والاستمارة الاستبيانية التي تم توزيعها على عينة من الفاعلين الذين كان لهم دور حسب رأينا في ظهور التحولات الحضرية (السكان، الهيئات العمومية).

وعليه سوف نتطرق إلى:

- التحولات في استخدام المجال.
- التحولات في مجال العقار ودور القوانين التي كان لها تأثير على الواقع الحالي للعقار.
- التحولات الاجتماعية كون المجتمع يعتبر جزء من المدينة وهو يساهم ويتأثر بعملية إعادة التركيب المجالي.

- من خلال مختلف المعطيات المستمدة من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2008 ومن التحقيقات التي قمنا بها ميدانيا وكذا مع العديد من المصالح الإدارية بمدينة خنشلة استطعنا تمييز عدة أشكال للتحولات الحضرية المرتبطة بموضوع البحث والتي برزت بالمدينة وهي التحولات في استخدامات المجال، التحولات على العقار، التحولات الاجتماعية.

و فيما يلي سوف نقوم بتحليل كل من هذه التحولات:

1 التحولات في استخدامات المجال بالمدينة: اعتمدنا في دراسة التحولات على المجال بمدينة خنشلة على فهم الفترات التي تشكلت فيها المدينة والتي ستساعدنا في تمييز التغيرات التي برزت على النسيج العمراني، هذه الفترات قسمناها إلى مرحلتين مختلفتين.

1-1 التحولات في استخدامات المجال في مرحلة الاحتلال الفرنسي:

1-1-1 مجال حضري بتركيبة شطرنجية تخدم مصالح المعمرين(1878-1904):

في سنة 1878 تم السماح بإنجاز مختلف المنشآت بمدينة خنشلة خدمة للسكان المعمرين الوافدين إلى المنطقة وقد برز على إثرها المركز العمراني الذي يقع في الطرف العلوي من سلسلة جبال Aurèssienne وعلى منحدرات جبال Chabord على المحور التاريخي الروماني الذي يربط الشرق بالغرب (تبسة وتيمقاد)، هذا المركز يتكون من 45 قطعة أرض ذات أبعاد منتظمة، لتكون مع بعضها الشكل الشطرنجي وقد تم تخصيصها لإنجاز المساكن للمستوطنين، كما تم إنجاز العديد من التجهيزات بالمركز(فندق، جامع، كنيسة...) وكذا شبكات الطرق، بجوار هذا الحي تتواجد ثكنة عسكرية مدعمة ببرج للمراقبة والتحكم.

في سنة 1904 تم التوسع في الجهة الجنوبية الشرقية للمركز وكان شكل التوسع منسجم ومتوافق مع الشكل الشطرنجي المشيد سابقا، و يتركب من 16 قطعة أرض ذات أبعاد منتظمة، خصصت هي الأخرى لإنجاز المساكن، ما عدى توسع القطعة في الجهة الشمالية الشرقية وهي المكان المخصص للمغسلة (النافورة)، كما تم استكمال انجاز شبكات الطرق لهذه التوسعات الجديدة.

في الجهة الغربية لهذا الشكل الشطرنجي يتواجد مستوصف وبالضبط على مدخل المدينة اتجاه باتنة وفي الجهة الشمالية يتواجد سوق الماشية وقد لعب دورا مهما في نشأة هذا المركز.

الجهة الشرقية بالقرب من مدخل المدينة اتجاه عين البيضاء برز توسع صغير على طول 250 م[1] نسيجه يختلف عن النسيج الشطرنجي وهي قرية يسكنها الجزائريون تشكل النواة الأولى لبداية توطنهم في المدينة. قدرت المساحة الإجمالية للمركز العمراني 63هكتار.

[1] Meddour, L ,op. cit, P 137.

لم تبرز تحولات مهمة على المجال بعد هذه السنة وبعد مرور 10 سنوات أصبحت بلدية خنشلة مسؤولة عن تسيير 20 ريفا بالإضافة الى المركز العمراني، حيث صدر هذا القرار سنة 1913، وبدأت الهجرة إلى هذا المركز من طرف سكان هذه الأرياف هروبا من الأوضاع غير الآمنة في الريف وبحثا عن العمل(خرائط رقم 16 و17).

خريطة رقم16: التحول في استخدام المجال سنة 1904

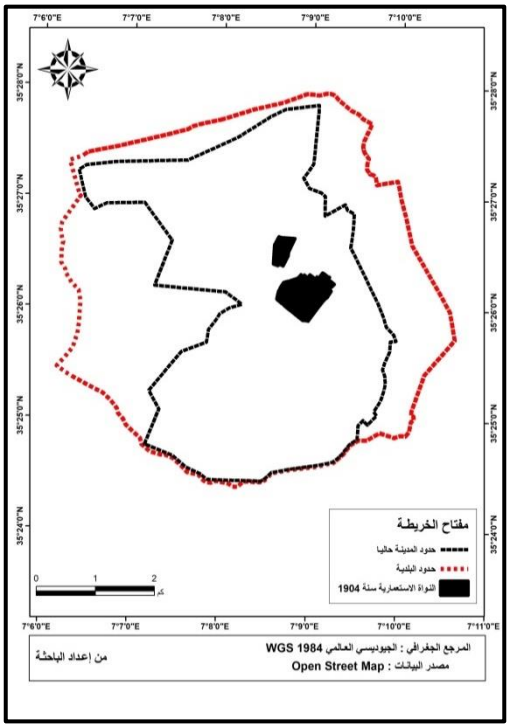

خريطة رقم17: النمو العمراني 1904

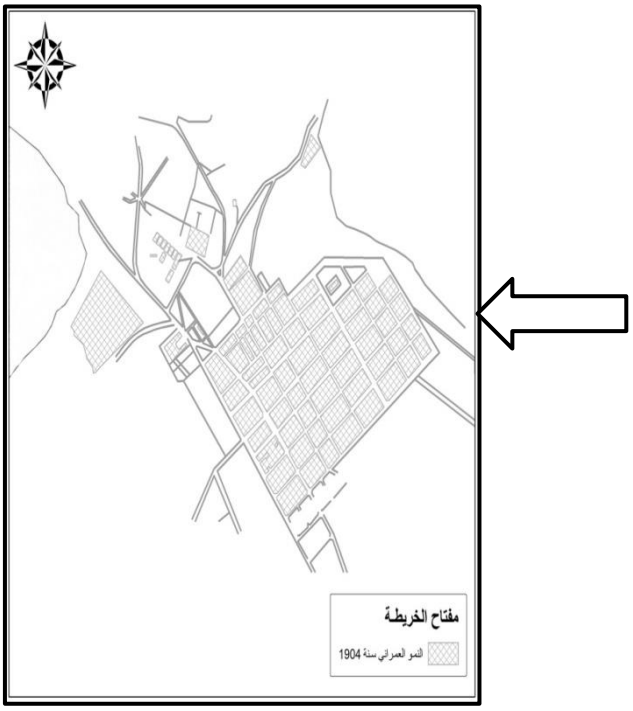

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

2-1-1 توسع في الشكل الشطرنجي (1914-1953):

ظهرت توسعات في الجهة الجنوبية للشكل الشطرنجي على طول الطريقين المؤديين الى بسكرة والى تبسة في الجنوب الشرقي وكذا في الجهة الغربية، بالنسبة للجهة الشمالية فالتوسع ضعيف كان على طول 120 م[1] وهي سكنات خصصت للجزائريين.

خصصت التوسعات الحديثة للشكل الشطرنجي إلى انجاز 03 عمارات سكنية ومختلف التجهيزات مثل(مجمع مدرسي حاليا تم تحويلها الى متوسطة أيت زواش، توسيع الثكنة والبرج، مصنع

[1] *Meddour L.*, op. cit, P 138.

الحطب...)، كما تم انجاز خط السكة الحديدية الذي ضمن اتصال المركز العمراني مع باقي المدن الكبرى بالشرق، خلف الثكنات في الجهة الشمالية الغربية للمدينة.

خريطة رقم18: التحول في استخدام المجال 1953 خريطة رقم 19: النمو العمراني 1953

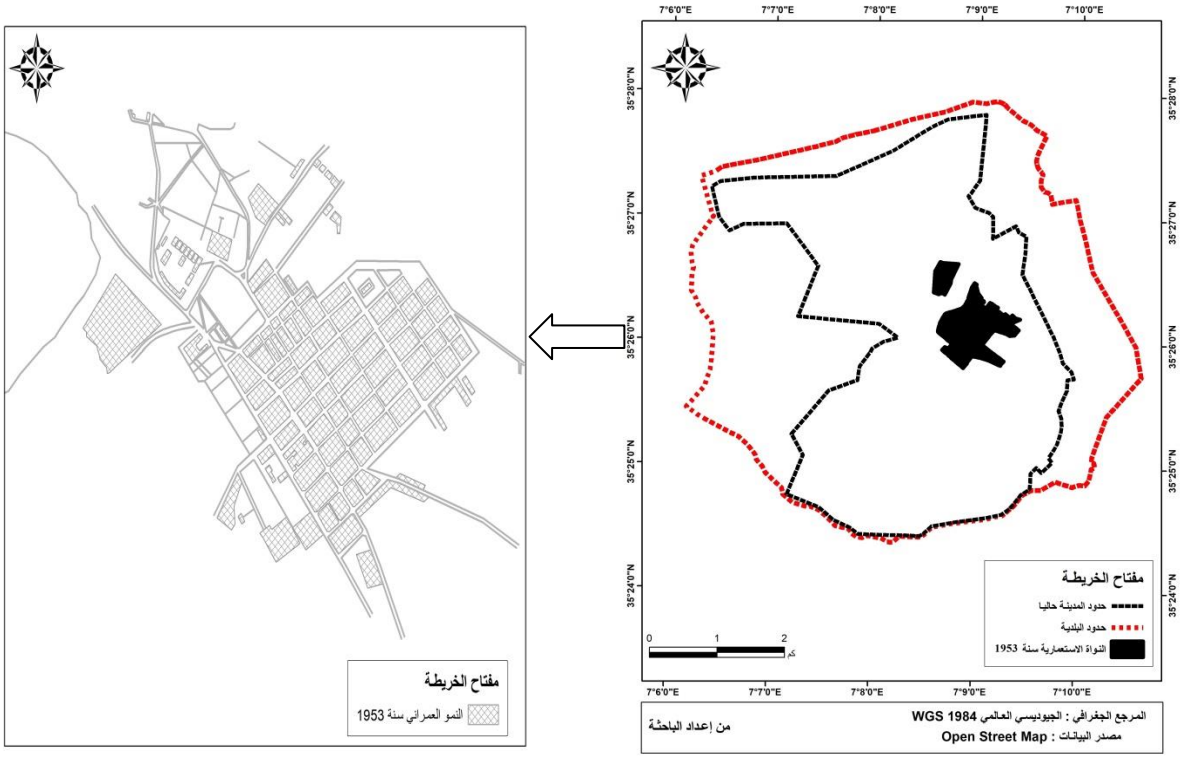

المصدر: من إنجاز ا لباحثة 2022

امتد النمو العمراني في هذه الفترة حيث بلغت مساحة التوسع حوالي 72 هكتار (خرائط رقم 18و19)، وقدرت المساحة الإجمالية للمركز العمراني 135 هكتار، يضم 1500 ساكن منهم 10% هم من المستوطنين.

بعد سنة 1954 وانطلاق الثورة شهد المركز نزوح شديد لسكان الأرياف خوفا من عمليات الإبادة الجماعية التي كانت تشنها القوات الفرنسية على سكان الأرياف (لم نستطع العثور على خريطة تساعدنا على معرفة التحولات التي حصلت على المجال في هذه الفترة).

2-1 التحولات في استخدامات المجال بمرحلة الاستقلال:

قبل التفصيل في هذه التحولات حاولنا معرفة الأسباب التي أدت إلى التحولات في استخدام المجال خلال هذه المرحلة.

1-2-1 عوامل التحول في استخدام المجال بمرحلة الاستقلال:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من المقابلة التي أجريناها مع 23 ممثل عن الهيئات العمومية بمدينة خنشلة فيما يخص العوامل التي ساهمت في عملية التحول في استخدام المجال بمدينة خنشلة، وجدنا أن نسبة 87% أي 20 فرد من عدد المستجوبين قد كانت إجابتهم بأن العامل الديموغرافي هو سبب التحول السريع و المتزايد باستخدام المجال بالمدينة، في حين نسبة 13 % أي 03 أفراد منهم قد أرجعوا سبب هذا التحول إلى العامل السياسي المثمثل في ترقية مدينة خنشلة الى مقر للولاية منذ سنة 1984. (جدول رقم 14)، (شكل رقم 22)

جدول رقم 14: عوامل التحول في استخدام المجال بمرحلة الاستقلال

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
سياسية	3	%13
ديموغرافية	20	%87
المجموع	23	%100

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

شكل رقم22: عوامل التحول في استخدام المجال بمرحلة الاستقلال

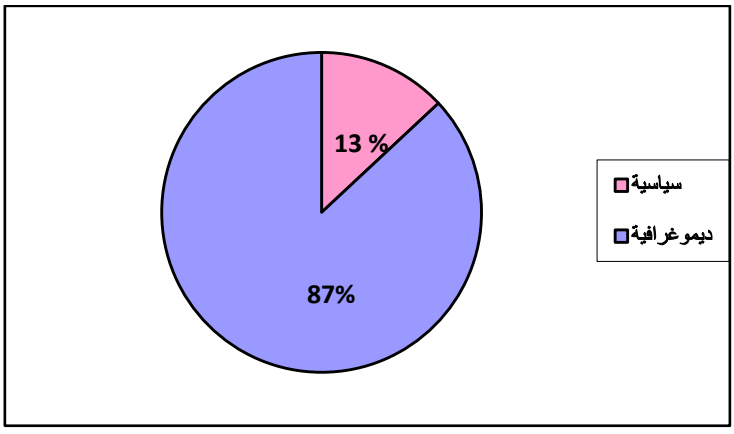

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

❖ نستنتج أن العامل الديموغرافي هو السبب الرئيسي في التحول السريع لإستخدام المجال بمدينة خنشلة، بالإضافة إلى عوامل أخرى والتي حفزت من عملية النمو الديموغرافي كترقية مدينة

خنشلة إلى مقر للولاية، في حين يغيب العامل الاقتصادي عن سبب هذا التحول وهو ما أكدته نتائج المقابلة التي أجريناها مع ممثلي مختلف الهيئات العمومية.

2-2-1 تقسيم التحولات في استخدام المجال إلى فترات: يمكن تقسيم التحولات التي ظهرت في استخدام المجال في هذه المرحلة إلى:

أ نمو عمراني سريع بسبب النمو الديموغرافي (1962-1984):

في هذه المرحلة فقد شهدت مدينة خنشلة تحولات معتبرة في المجال، بسبب النمو العمراني السريع الذي كان نتيجة ازداد النزوح الريفي إلى مدينة خنشلة بعد الدمار الكبير الذي خلفه الإستعمار بالمناطق الريفية، حسب الخريطة المتحصل عليها، استطعنا تحديد التراكيب العمرانية التالية:

- أنسجة حضرية مخططة وهي عبارة عن تحاصيص فردية حول النواة الاستعمارية تم تقسيمها إلى أحياء وهي حي الحدائق، حي بوزيد، حي ابن رشد، حي الحسناوي، حي النسيم.
- تشكل حي فوضوي ذو طابع عمراني تقليدي ليس له تصميم معين (شوارع ضيقة، منازل خالية من الصرف الصحي، التزود بالمياه من أعين جماعية) على الجهة الشمالية والشمالية الغربية للمدينة وهو حي الشابور.
- بالإضافة الى انجاز بعض التجهيزات كملعب حمام عمار.
- نلاحظ كذلك تحولات على أطراف مجال مدينة خنشلة وذلك بعد الزراعة لمساحات غابية وهذا في إطار برنامج السد الأخضر.

في هذه الفترة كانت مدينة خنشلة تابعة إداريا إلى ولاية أم البواقي وهذا أثناء التقسيم الإداري سنة 1974 أصبحت مقر للدائرة، وأهم ما ميز هذه المرحلة استفادة المدينة من مشاريع منها:

- المنطقة الصناعية التي تم توطينها عام 1976، والمتمركزة بالجهة الشمالية الغربية للمدينة شمال الطريق الوطني رقم 88 والتي تقدر مساحتها الإجمالية 68.72 هكتار.
- استفادت المدينة أيضا من بعض المرافق التعليمية والإدارية وكذا السكنات الاجتماعية 1788 سكن، وهو ما ساعد على التوسع العمراني خاصة بالجهة الجنوبية الشرقية على طول الطريق الوطني رقم 32 المؤدي إلى بلدية زوي (حي بوزيان– الحي السوفي)،

قدرت مساحة مدينة خنشلة في هذه الفترة 212 هكتار(خريطة رقم 15)، أهم ما ميز هذه المرحلة غياب التخطيط العمراني والكثافة السكانية العالية حيث قدر عدد السكان في هذه الفترة 70703 نسمة وذا حسب الإحصاء الوطني لسنة 1987.

خريطة رقم 20: التحول في استخدام مجال المدينة سنة 1984

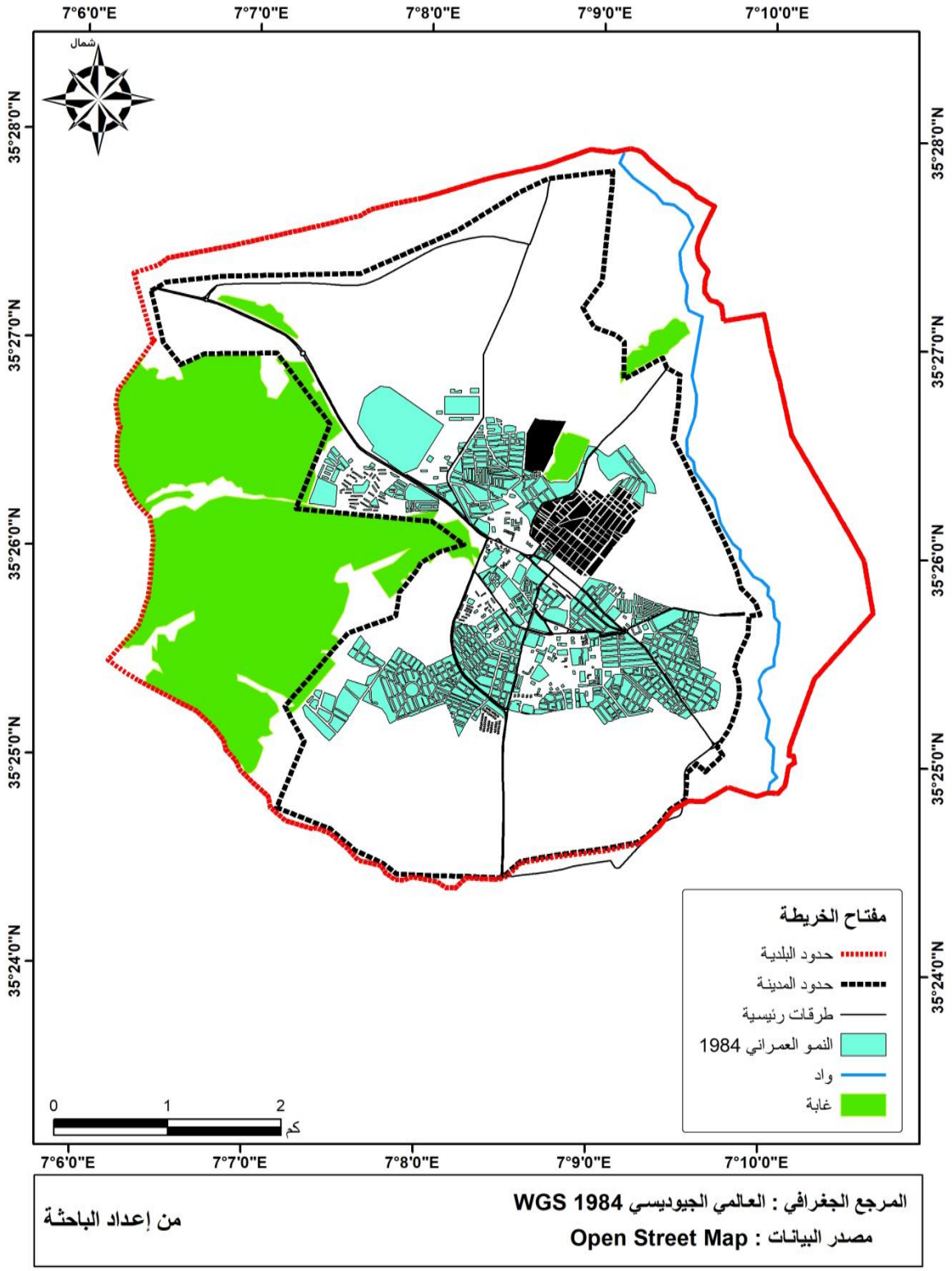

ب استمرار النمو الحضري متركز أكثر في الجهة الجنوبية (1984-2000):

في هذه الفترة تم ترقية مدينة خنشلة إلى مركز ولاية وهذا سنة 1984، وأصبحت بذلك مدينة خنشلة تلعب دور قيادي على المناطق المجاورة لها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ما نتج عن ذلك استفادتها من عدة هياكل ومشاريع إدارية وخدمات وكذا برامج سكنية:

*حيث تم توطين عدة أحياء على شكل تحصيصات فردية في الناحية الغربية للنواة ذات الأصل الاستعماري (حي الكاهنة - حي السعادة- حي 5 جويلية).

*حتى في الناحية الجنوبية (حي طارق بن زياد – بن بولعيد- الاوراس - المستقبل) بالإضافة الى أحياء بابار 01 و02 والكاهنة، وإلى السكنات الجماعية بمختلف الصيغ (حي صوناتيبا، وحي 700 سكن...).

*تشكل حي فوضوي أخر ذو طابع عمراني تقليدي في الجهة الشمالية للمدينة وحي موسى رداح.

-التحول المخطط له الذي شهده المجال في العشر سنوات الأخيرة لهذه الفترة كان جهة الجنوب وهذا في ظل تواجد عوائق عمرانية جهة شمال كالمقبرة والغابات بالإضافة إلى عائق الأراضي التابعة للخواص.

- بلغت مساحة المجال العمراني للمدينة في هذه الفترة 860 هكتار (خريطة رقم 21).

خريطة رقم 21:التحول في استخدامات المجال المدينة سنة 2000

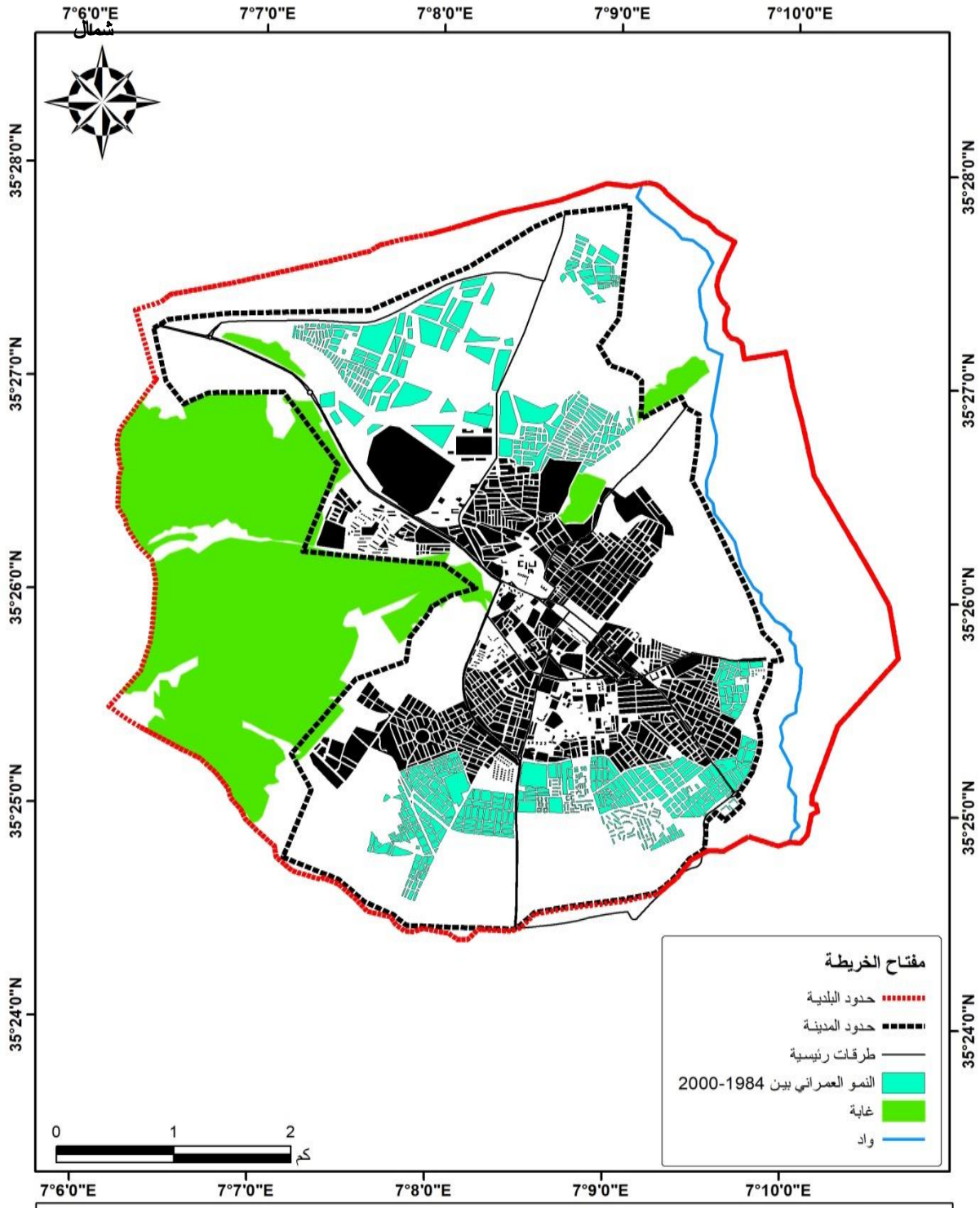

إن كل هذه المشاريع جاءت في الفترة التي تعرف فيها الجزائر تحولات سياسية واقتصادية... ما أثر على نوعية الهياكل المشيدة بالمدن الجزائرية عامة ومدينة خنشلة على وجه الخصوص، والتي كانت في الظاهر مخطط لها لكنها أنجزت بطريقة عشوائية، ونتيجة لهذا التوسع المجالي السريع بدأ الحديث عن مشكلة التوسع المستقبلي للمدينة خاصة مع نفاذ الاحتياطات العقارية بها.

ج نمو حضري في جميع الاتجاهات (2000 - 2021):

في هذه الفترة تم استكمال انجاز المشاريع المبرمجة في المرحلة السابقة، وفي ظل نفاد الاحتياطات العقارية، اتجهت الدولة إلى عدة عمليات للتجديد الحضري نتج عنها تحولات على المجال العمراني، حيث قامت بهدم حي الشابور وتم نقل سكانه الى سكنات جديدة بالإضافة الى بعض التدخلات التي مست حي موسى رداح. كذلك فقد برمجت عدة مشاريع تنموية أهمها تجديد البنية التحتية للمدينة من طرق ومختلف الشبكات، بالإضافة إلى انجاز مستشفى غرب المدينة، وكان لابد من إيجاد احتياطات عقارية أخرى من أجل توطين مختلف المشاريع خاصة مع النمو السكاني المتواصل، لذا تم الاعتماد على الاحتياطات العقارية الموجودة بكل من بلديتي الحامة و انسيغة وهذا في اطار مخطط التهيئة والتعمير ما بين بلديات خنشلة والحامة وانسيغة 2008 كما رأينا في الفصل السابق. وشيدت العديد من البرامج السكنية (2953 سكن اجتماعي، 983 سكن تطوري، 180 مساكن اجتماعية تساهمية...)[1]، والتجهيزات على غرار مديرية الشؤون الدينية، محافظة الغابات، مقر الولاية، البريد، مديرية التجارة... أغلبية هذه المشاريع تم انجازها في المنطقة الجنوبية المحصورة بين مدينتي خنشلة وانسيغة ليشكل هذا التوسع قطب عمراني جديد (خريطة رقم22). تم إنجاز المركز الجامعي داخل مجال بلدية الحامة وقد عرف هو كذلك توسع في مجاله بعد أن تم ترقيته إل جامعة، وتم تشييد عدة مرافق تابعة له في مناطق مختلفة من مدينة خنشلة.

[1] *Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2004). Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal khenchela – el hamma – n'sigha., Première Phase, P 100.*

خريطة رقم22: موقع القطب العمراني الجديد

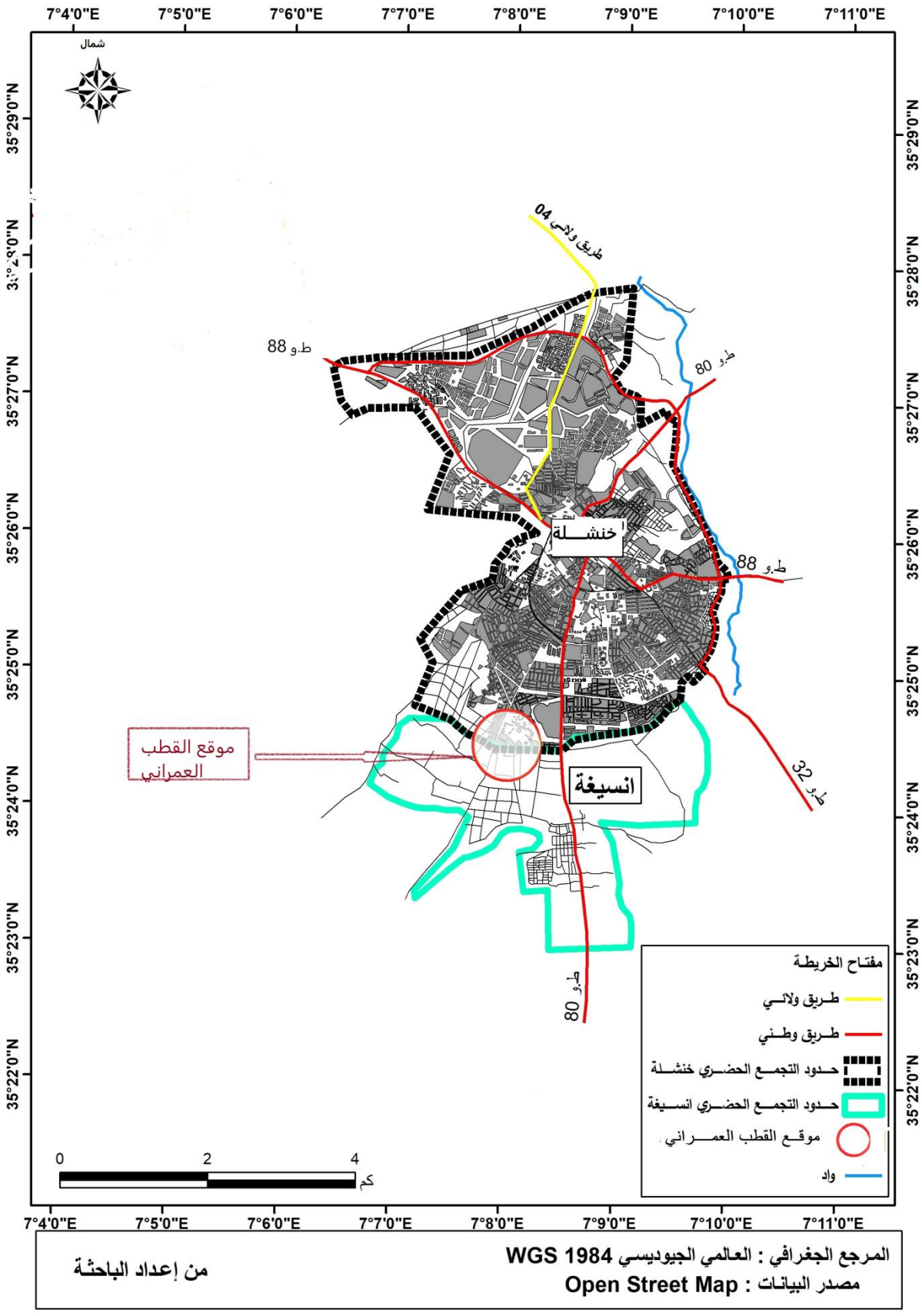

استمر توسع المدينة ومع تشبع المجال العمراني في الجهة الجنوبية تم في العشر سنوات الماضية توجيه المشاريع من طرف مسيري المدينة بالاتجاه الشمالي، خاصة الجهة الشمالية الشرقية أين تتواجد الطرق الوطنية رقم 80 اتجاه عين البيضاء، رقم 88 اتجاه تبسة ورقم 32 الذي يقطع الطريقين الوطنيين السابقين (خريطة رقم23)، وبرمجت العديد من المشاريع السكنية والتجهيزات الخدمية منها ما تم إنجازه ومنها ما هو في طريق الإنجاز، نذكر منها مشاريع سكن 4 ألاف سكن، الحي الجامعي، محطة المسافرين ... صور رقم 21، 22، 23، 24، حيث عرفت هذه المحاور حركة تعمير معتبرة وهي مستمرة إلى غاية وقتنا الحالي. تقدر مساحة المجال العمراني الحالي لمدينة خنشلة 1854 هكتار(خريطة رقم 24).

صورة فوتوغرافية رقم 21: المحطة البرية لنقل المسافرين

المصدر: التقاط الباحثة 2021

صور فوتوغرافية رقم22، 23، 24: سكنات اجتماعية حديثة الإنجاز بالجهة الشمالية الشرقية للمدينة

المصدر: التقاط الباحثة 2022

خريطة رقم23: اتجاه التوسع خلال العشر سنوات الماضية

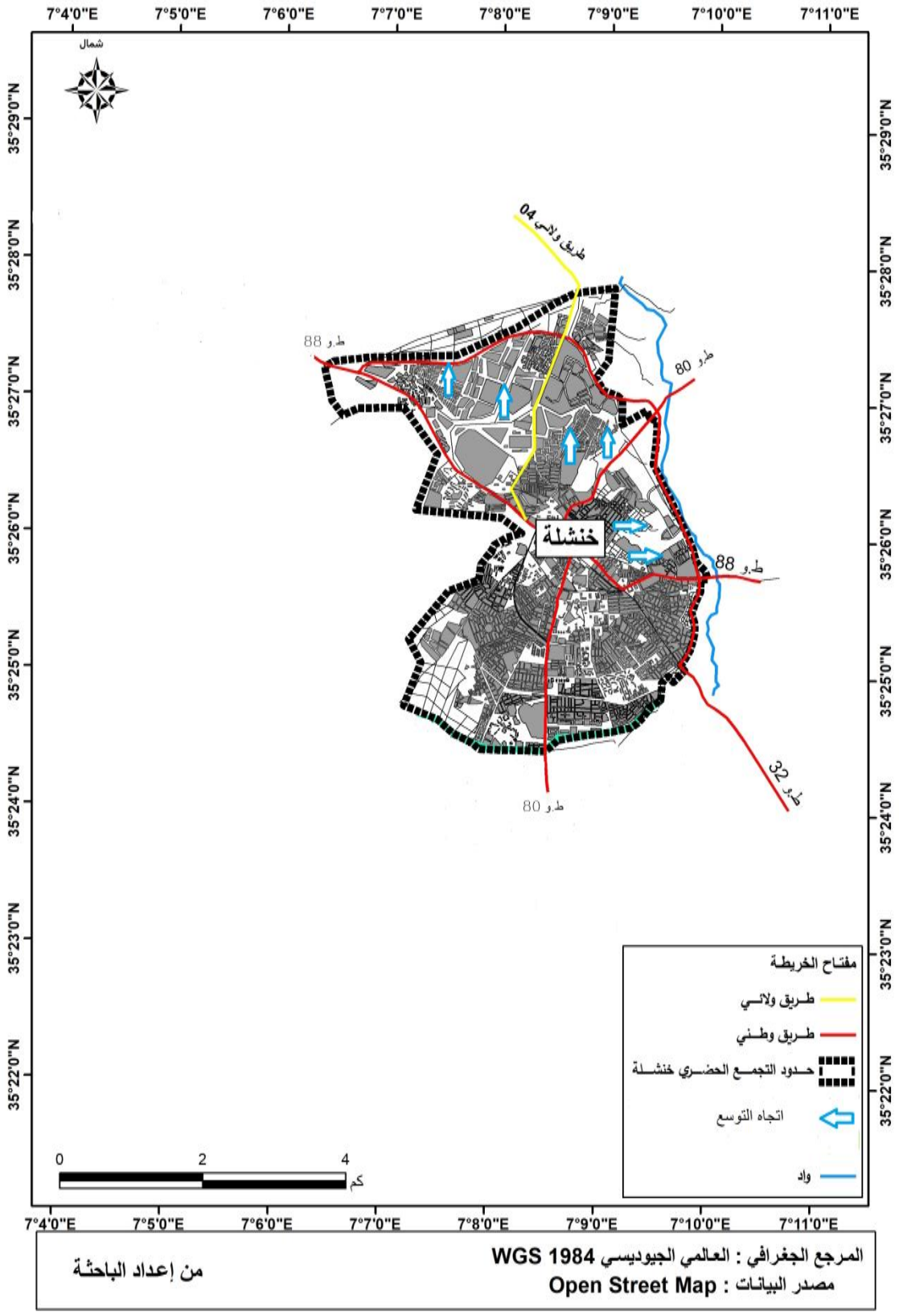

خريطة رقم24 : التحول في استخدامات مجال مدينة خنشلة سنة 2021

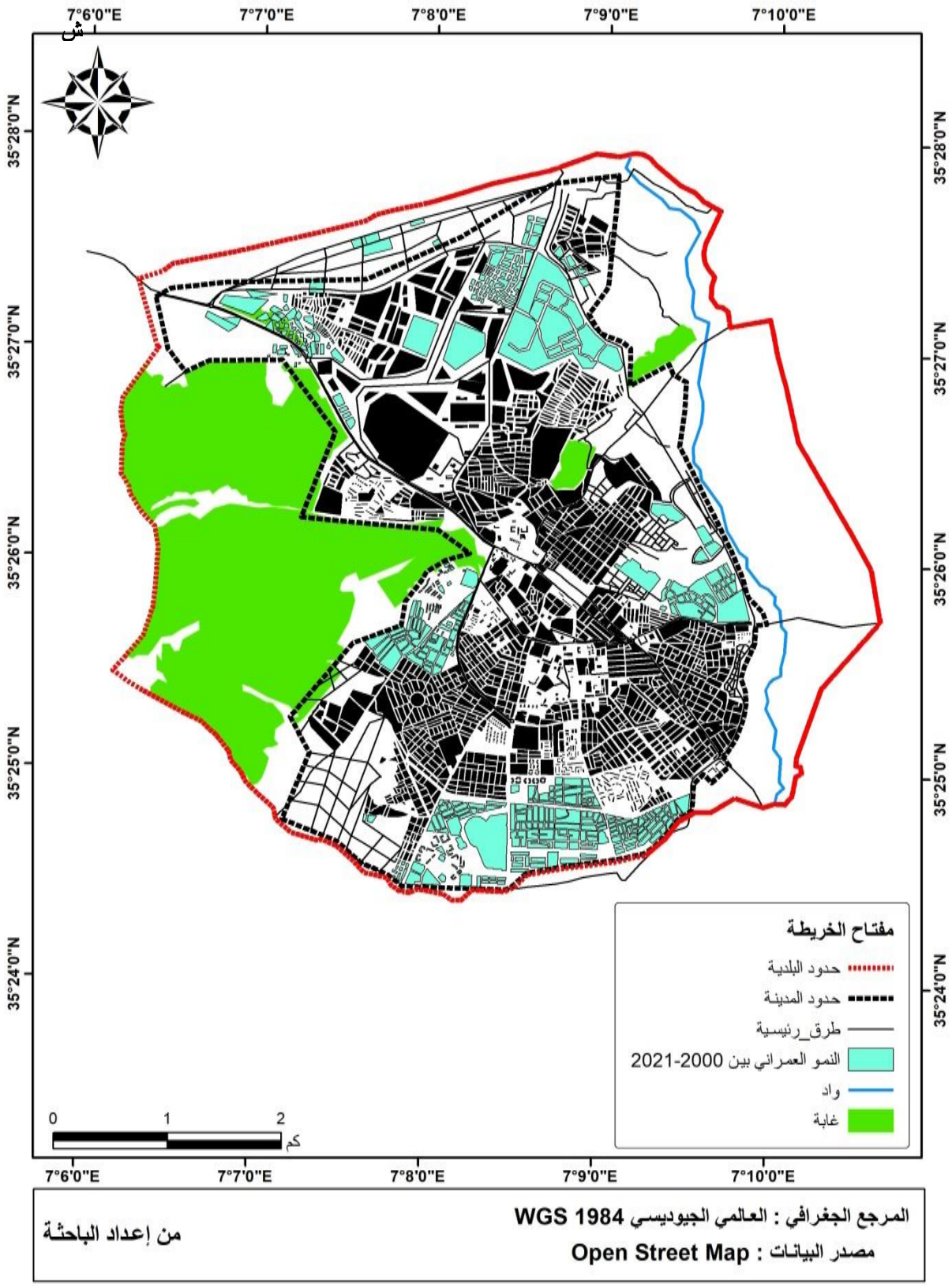

من خلال ما سبق يمكن استنتاج المعلومات المبينة في الجدول رقم15:

جدول رقم15: استهلاك المجال بمدينة خنشلة

المرحلة	مساحة المدينة بالهكتار	الزيادة في كل مرحلة بالهكتار
1962-1878	141	/
1984-1962	212	71
2000-1984	860	648
2021-2000	1854	992

المصدر: من اعداد الباحثة 2021

المعطيات الموضحة بالجدول تبين أن أعلى زيادة في مساحة المجال الحضري لمدينة خنشلة كانت في الفترة الممتدة بين 2000 و2021 تليها الفترة الممتدة بين 1984-2000 وهما الفترتان اللتان استفادت منها مدينة خنشلة من عدة مشاريع ساهمت في حدوث تحولات في استخدام المجال ونموه الحضري بطريقة متسارعة.

2 التحولات في مجال العقار بمدينة خنشلة:

2-1 القوانين المساهمة في بروز تحولات في مجال العقار بالمدينة: منذ الاستقلال حاولت الدولة تنظيم العقار الحضري على مستوى جميع المدن الجزائرية فظهرت عدة قوانين ومراسيم تنفيذية من أجل إيجاد الطريقة المثلى لتسييره و بالطبع فإننا لن نتطرق إلى جميع القوانين التي تخص العقار بل إلى بعضها والتي رأينا بأنها ساهمت في التحولات التي مست العقار الحضري بمدينة خنشلة منذ الاستقلال.

2-1-1_ قانون الاحتياطات العقارية وتأثيره على اعادة تركيب المجال الحضري للمدينة:

لقد اعطى قانون الاحتياطات العقارية (الأمر رقم74-26 المؤرخ في 20-02-1974) فرصة لتكوين احتياطات عقارية لفائدة البلديات وقد تضمن هذا الأمر استثناءا الأراضي المعدة للبناء والتي تقع داخل المنطقة العمرانية من التداول بين الأشخاص ما لم تكن البلدية طرفا في العقد وكذا ضم كل الاحتياطات العقارية التي لا يعرف ملاكها إلى البلدية، بفضل هذا القانون تم انجاز عمليات واسعة فيما يخص السكن الاجتماعي، منح أراضي على شكل قطع من أجل انجاز السكن الفردي، تسهيل توطين مشاريع

التجهيزات العمومية المبرمجة من طرف الدولة[1]. وهو ما انعكس على مدينة خنشلة التي تم ترقيتها إلى مركز للدائرة في تلك الفترة، التي تميز مجالها العمراني بتواجد أحياء فوضوية قريبة من النواة الاستعمارية كحي الحسناوي صورة رقم 25 والذي تعود ملكية العقار فيه إلى الخواص، المقدرة مساحته 16 هكتار، إذ تم تجزئة هذا الحي عشوائيا من طرف ملاكه وبيعت القطع الأرضية لأفراد بعقود عرفية والتي ما تزال بدون تسوية في أغلبها لليوم، غير أنه بفضل هذا القانون تم دمج معظم الأراضي غير المبنية التابعة للمجال العمراني لمدينة خنشلة لصالح البلدية، فقامت البلدية آنذاك باستغلالها في شكل تعاونيات عقارية وتم انجاز العديد من التحاصيص ومد العديد من شبكات الطرق وتشييد بعض المرافق الإدارية، وكذا تم انجاز المنطقة الصناعية بالجهة الشمالية الغربية للمدينة محتلة مساحة 68 هكتار.

تميزت المجالات المشيدة في هذه الفترة بافتقادها لأهم الخدمات حيث كان الهدف في هذه الفترة توفير السكن دون التفكير في انشاء مرافق خدماتية، واستفادت مدينة خنشلة من برنامج انجاز المناطق السكنية الحضرية ZHUN سنة 1975 و تم توطينها على امتداد الطريق الوطني رقم 88.

صورة جوية رقم25: موقع حي الحسناوي بمدينة خنشلة

المصدر: GOOGLE EARTH+ معالجة الباحثة 2022.

[1] الأمر رقم 74-26 الصادر في 1974/02/20 المتضمن تكوين الاحتياطات العقارية لصالح البلديات (الجريدة الرسمية رقم19).

نتج عن احتكار الدولة لتسيير العقار بالمدينة عشوائية التعمير وعجزها عن السيطرة عليه فتزايد ظهور المناطق العشوائية بعضها اكتسب طابع قانوني وبعضها غير قانوني لكن كلها كانت عشوائية. وبعد الترقية الإدارية لمدينة خنشلة سنة 1984 وما صاحب هذا من برامج تنموية استمرت عملية استنزاف الاحتياطات العقارية بالمدينة بطريقة عشوائية خاصة مع تزايد النزوح الريفي.

2-1-2 قانون التوجيه العقاري و أثره على التحول في مجال العقار الحضري للمدينة:

ظهر قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 الذي وضع حدا لاحتكار البلديات للعقار وقد أدخل منظورا جديدا فيما يتعلق بكيفية تدخل الدولة والجماعات المحلية، المتعاونون العموميون والخواص وكذا المواطنون في الميدان العقاري وبذلك وضع حدا للاحتكار العقاري أو بمعنى أخر فقد صنف الأراضي من حيث طبيعتها ووضع الأحكام التي تنظم الإطار العام للتحكم في العقار الحضري[1].

وقد كان لصدور هذا القانون عدة تحولات في مجال العقار الحضري لمدينة خنشلة فزادت حدة المضاربة العقارية خاصة مع غياب رقابة الدولة واستغل المضاربون العقاريون الأوضاع وتصرفوا في الكثير من العقارات الموجودة بالمحيط العمراني للمدينة، حيث بيعت دون وثائق أو بعقود عرفية غير مشهرة ما تسبب في ازدياد انتشار البيوت القصديرية خاصة مع انخفاض سعر البترول في هذه الفترة وهجرة سكان الأرياف المجاورة لمدينة خنشلة إليها، نتيجة للظروف الأمنية التي كانت سائدة أنذاك.

3-1-2 القانون رقم 29/90 المؤرخ في 12/01/ 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير: نشأت على إثره أدوات جديدة من أجل التخطيط العمراني وهي:

PDAU(المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير) وPOS (مخطط شغل الأراضي) والتي كان من ضمن أهدافها رسم صورة مستقبلية لنمو المدن وذلك باقتراح تعمير ممتد في المجال عبر الزمن وتعيين مواقع مختلف الأنشطة والتجهيزات والهياكل الكبرى بهدف تنظيم العقار الحضري وإيجاد السياسة الملائمة لتسيير المجال الحضري، بالإضافة الى تقنين استعمال العقار عن طريق وضع رخص لعملية استغلاله.

بالنسبة لمدينة خنشلة ولمخططات التعمير السالفة الذكر، فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعد سنة 1993 لم يلعب دور كبير في التأثير على التحولات التي مست العقار لعدة أسباب وهي مذكورة في الفصل الثالث، وقد ساهمت عملية مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2008 في إحداث

[1] القانون رقم 90/ 25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري (الجريدة الرسمية رقم 49).

تحولات هامة على العقار، إذ تم اختيار أراضي في جنوب وشمال المدينة من أجل تشييد مختلف البرامج التنموية لكن ظهر عائق الأراضي الفلاحية التابعة للخواص فاقت مساحتها 360هكتار وبرزت على إثرها مراسيم تنفيذية رقم 11/239 و11/237 مؤرخة في 2011/06/09 المتعلقة بالتصريح للمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز مشاريع سكنات ومرافق عمومية ، وتم نزع ملكية هذه الأراضي من أجل المنفعة العمومية كأراضي عائلة عقون (17هكتار) وأراضي عائلة عايب الدراجي (35هكتار) التي تقع بالجهة الجنوبية للمدينة، وقد تم تعويض أصحاب الأراضي حيث أن أغلبها كانت وظيفتها الأساسية فلاحية بالدرجة الأولى تابعة للمستثمرات فلاحية[1].

كانت هذه الأراضي التي تم اختيارها ملائمة للتوسع المستقبلي للمدينة في ظل نفاذ الاحتياطات العقارية التي كانت موجودة سابقا مع استحالة اختيار أراضي في الجهة الشرقية (عائق واد بوغقال) والغربية (عائق الغابة) وجزء من الجهة الشمالية(المنطقة الصناعية) ساهمت هذه الأراضي في انجاز القطب العمراني الجديد بالجهة الجنوبية للمدينة بنسبة 40% المقدر مساحته بأكثر من 114 هكتار[2]

2-2 أسباب الارتفاع في سعر العقار بمدينة خنشلة: حسب الإجابات المتحصل عليها من المقابلة مع 23 فرد من ممثلي الهيئات العمومية ف 65.22% أي 15 ممثل يرجعون السبب في ارتفاع سعر الأرض القابلة للتعمير بمدينة خنشلة الى نقص الأراضي، فيما يرجع 21.74% أي 05 ممثلين أسباب هذا الارتفاع الى المضاربة في السوق. أما الإجابة بحالة أخرى فقد سجلت نسبة 13.04% وكانت إجابة معظمها (67%) أن تبييض الأموال هو السبب في ارتفاع الأسعار.

جدول رقم16: سبب الارتفاع في سعر العقار

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
المضاربة العقارية	5	%21.74
نقص الأراضي المخصصة للتعمير	15	%65.22
إجابات أخرى	3	%13.04
المجموع	23	%100

المصدر: من إعداد الباحثة 2022.

[1] معطيات مصالح مديرية أملاك الدولة و مصالح الحفظ العقاري 2020

[2] *Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2004). Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal khenchela – el hamma – n'sigha., Première Phase.*

شكل رقم23: أسباب الارتفاع في سعر العقار

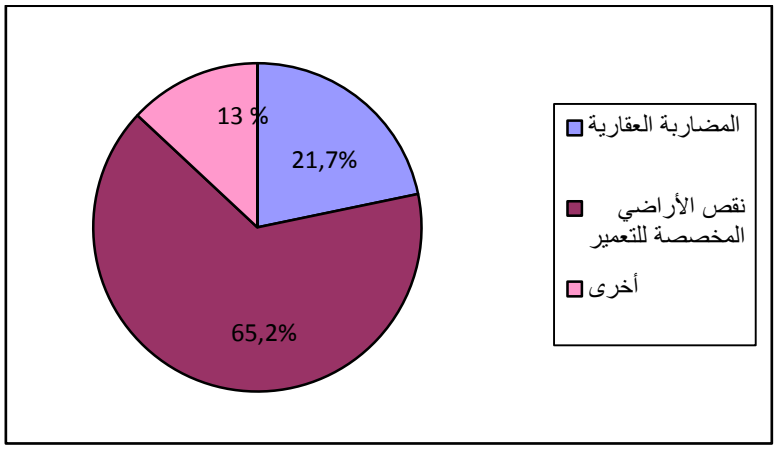

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

✓ من هنا ومن خلال النسب المتحصل عليها نستنتج أن العامل الرئيسي الذي تسبب في ارتفاع سعر الأراضي القابلة للتعمير بمدينة خنشلة هو نقص الأراضي بالدرجة الأولى، بالإضافة الى المضاربة في السوق نتيجة سوء الاختلال الموجود بين العرض والطلب من جهة، وظاهرة تبييض الأموال من جهة أخرى.

3- التحولات الاجتماعية بمدينة خنشلة:

يساهم زيادة حجم سكان مدينة خنشلة في بروز تحولات اجتماعية بها، ويعتبر كلا من عاملي معدل النمو السكاني و الهجرة أهم العوامل التي يتم عن طريقها معرفة حجم الزيادة السكانية.

1-3 معدل النمو السكاني:

يعد معدل النمو السكاني من أهم المعدلات المستخدمة في جغرافية السكان ويكون بين فترتين زمنيتين أو تعدادين سكانيين (شكل رقم24).

شكل رقم 24: معدل النمو السكاني لمدينة خنشلة

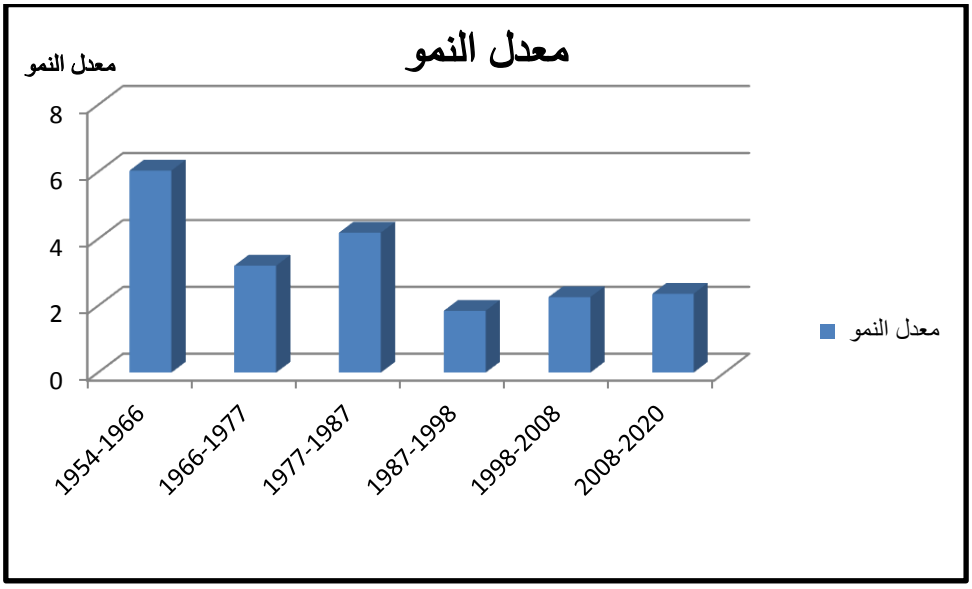

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة 2020.[1]

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتضح لنا ما يلي: جدول رقم 17.

جدول رقم 17: تطور معدل النمو و أسبابه

الفترة	معدل النمو %	الأسباب
1966-1954	6.04	جمع سكان الأرياف داخل محتشدات في المدينة من قبل المستعمر ما أدى إلى ارتفاع معدلات المواليد بالمدينة. بعد الاستقلال نزوح أكبر نحو المدينة من سكان الأرياف المجاورة الذين يريدون الاستفادة والانتفاع من المصالح التجهيزات التي تركتها الإدارة الاستعمارية.
1977-1966	3.20	نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية عاد معظم سكان الأرياف الى منازلهم ما تسبب في انخفاض معدل النمو.
1987-1977	4.1	
1998-1987	1.85	انخفاض معدلات المواليد بسبب تراجع معدلات الزواج نتيجة للظروف الأمنية في هذه الفترة.
2008-1999	2.26	تحسن الأوضاع المعيشية للسكان إضافة للاستقرار الأمني والسياسي أدى إلى العودة في ارتفاع في معدلات النمو.
2020-2008	2.36	

المصدر: معالجة الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية البرمجة 2020

[1] طريقة حساب معدل النمو السكاني: تم حساب معدل النمو السكاني باستخدام الطريقة الأسية في برنامج EXEL باستخدام المعادلة التالية

100*عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين/ (عدد السكان في التعداد الأحدث/عدد السكان في التعداد الأقدم)ln = معدل النمو السكاني

2-3 الهجرة: تساهم الهجرة في ظهور التحولات الاجتماعية وذلك بتأثيرها على زيادة عدد السكان في المدينة، التي سنتطرق إليها من خلال تحليل صافي الهجرة لمدينة خنشلة منذ سنة 1962. وكذلك معرفة إن كانوا من المهاجرين إلى المدينة أولا والسبب الذي دفعهم للهجرة إلى مدينة خنشلة، هذا من خلال تحليل نتائج الاستمارة الاستبيانية التي تم توزيعها على عينة منتقاة من سكان مدينة خنشلة (بالنواة القديمة والقطب العمراني) ، حيث بلغ مجموع الاستمارات 226 استمارة(119 استمارة بالنواة القديمة،107 بالقطب العمراني).

1-2-3 صافي الهجرة: من أجل التعرف على مدى مساهمة الهجرة في التحولات الاجتماعية التي مست مدينة خنشلة، قمنا بحساب صافي الهجرة عبر فترات زمنية مختلفة وكانت النتائج موضحة حسب الشكل رقم 25.

شكل رقم25: صافي الهجرة لمدينة خنشلة

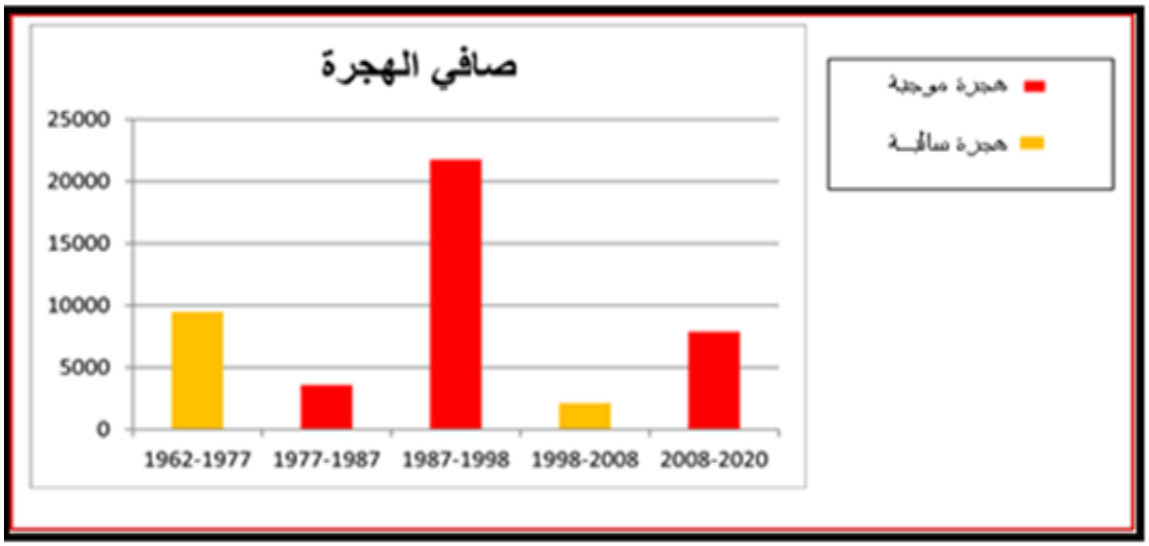

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2020.

من خلال الشكل الموضح أعلاه الذي يمثل صافيا لهجرة لمدينة خنشلة بعد الاستقلال والذي أعددناه بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة[1]، حيث أنه في الفترة ما بين 1962 و 1977 بلغ صافي الهجرة في هذه الفترة (9487 نسمة) وهي هجرة سالبة وهو ما يعني أن المدينة خلال هذه الفترة كانت طاردة للسكان، وهذا راجع إلى عودة معظم سكان الأرياف إلى أراضيهم نتيجة لتوفر الأمن والاستقرار السياسي في هذه المرحلة مع تفضيل الأقلية منهم للعمل داخل المدينة خاصة مع انشاء المنطقة الصناعية، بينما في الفترة الممتدة ما بين 1977 و 1987 أصبحت المدينة

[1] صافي الحرة= عدد الوافدين- عدد الراحلين

مستقطبة للسكان وبلغ صافي الهجرة الموجبة (3586 نسمة) هذا بسبب أن المنطقة عرفت تحولات إدارية هامة (ترقية المدينة إلى مقر للولاية)، إضافة إلى هجرة السكان للعمل بالمنطقة الصناعية، ومشاريع الإسكان الكبرى .واستمر صافي الهجرة الموجبة في الارتفاع ليصل إلى (21752 نسمة) سنة 1998، بسبب المرحلة الانتقالية التي عرفتها البلاد، وما صاحبها من عدم استقرار سياسي، أمني، اقتصادي واجتماعي وما لها من انعكاسات على حياة السكان وخاصة في الأرياف، ما أدى إلى نزوح السكان منها بشكل قوي، نتيجة لفقدان الأمن إلى مدينة خشلة. لتعود الهجرة السالبة المقدرة ب(2116) نسمة في الفترة الممتدة ما بين 1998 إلى غاية 2008 نظرا لتحسن الظروف الأمنية والاجتماعية في الأرياف وهو ما شجع السكان على العودة إلى المناطق الريفية، وفي الفترة ما بين 2008 إلى غاية 2020 هاجر العديد من السكان الى مدينة خنشلة خاصة من خارج الولاية وهذا لعدة أسباب أهمها توسيع المجال الحضري للمدينة بعد عملية مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وانشاء مخطط بين البلديات ما أنجر عنه ظهور مجالات حضرية قابلة للتعمير الشيء الذي استقطب بعض من سكان الولايات المجاورة حيث بلغ معدل صافي الهجرة الموجبة في هذه المرحلة 7896 نسمة.

2-2-3 المهاجرين إلى مدينة خنشلة:

من خلال النتائج الشكل رقم (26) و الجدول رقم (18) يتضح أن (121) فرد من أصل إجمالي عدد أفراد العينة (226) فرد، كانت اجابتهم بأنهم من المهاجرين إلى مدينة خنشلة، أي ما يمثل نسبة(53.5٪) من اجمالي المستجوبين، بينما نجد نسبة (46.5 ٪) هم من السكان الأصليين لمدينة خنشلة أي أن عدد المستجوبين الذين كانت اجابتهم بأنهم ليسوا من المهاجرين الى المدينة يقدر ب (105 فرد).

جدول رقم 18 : المهاجرين إلى مدينة خنشلة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	121	%53.5
لا	105	%46.5
المجموع	226	%100

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

شكل رقم 26: المهاجرين إلى مدينة خنشلة

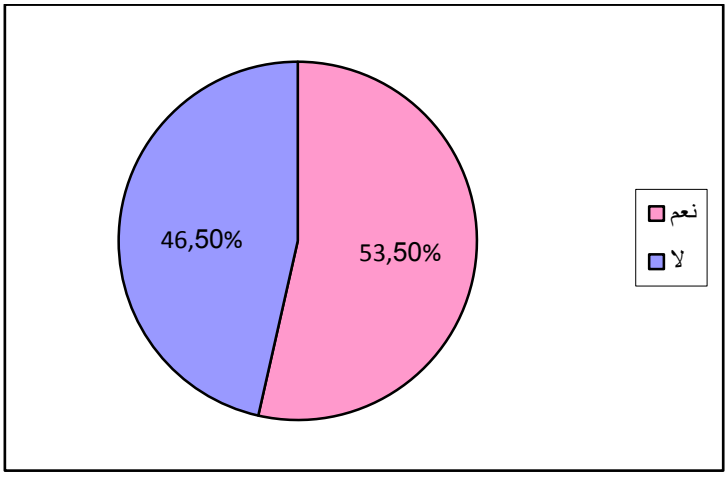

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

- ✓ نستنتج أن عامل الهجرة هو من أهم العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في التطور العمراني للمدينة وبالتالي سمحت بظهور تحولات حضرية، كما أن الافراد المهاجرين إلى المدينة أغلبهم يستقرون في القطاعات الواقعة على الأطراف، حيث بينت النتائج أن المهاجرين إلى المدينة لأفراد العينة الخاصة بالقطب العمراني الجديد نسبة 73.83% أي 79 فرد من أصل 107 أفراد، في حين بلغ عدد المهاجرين الى المدينة بالنسبة لأفراد عينة النواة القديمة 43 فرد أي أنه مثل نسبة 36.13% من أصل 119 فرد.

3-2-3 سبب الهجرة:

أفراد العينة المهاجرين إلى مدينة خنشلة المقدرين ب 121مستجوبا تنقلوا إلى مدينة خنشلة لأسباب وظروف مختلفة كما يظهر من خلال النتائج (جدول رقم19 وشكل رقم27).

جدول رقم 19: سبب الهجرة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
للعمل	20	%16.50
لتحسين ظروف الحياة	14	%11.6
للظروف الأمنية	76	62.8
للاستفادة من مزايا المدينة	11	9.1
المجموع	121	%100

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

شكل رقم 27: سبب الهجرة

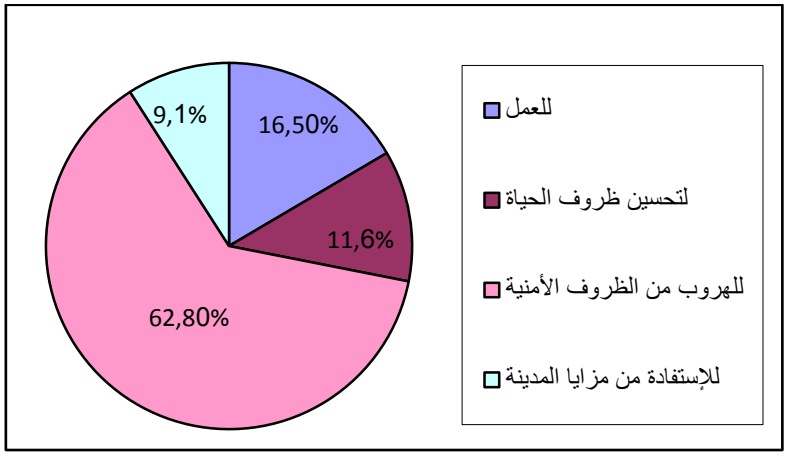

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

-فقد ربط (16.50٪) من المهاجرين أي (20 فرد) سبب تنقلهم للعيش إلى مدينة خنشلة إلى العمل الذي يمارسونه في المدينة.

-بينما أرجع (11.60٪) منهم أي (14 فرد) سبب هجرتهم بغية تحسين ظروف المعيشة.

-في حين أن (62.80٪) أي (76 فرد) من المهاجرين كان سبب تنقلهم الهروب من الأوضاع الأمنية الصعبة التي عاشوها في إقامتهم السابقة وتوفر الأمن في مدينة خنشلة.

-وأخيرا أرجع (9.1٪) أي (11 فرد) من المهاجرين سبب التنقل إلى مدينة خنشلة إلى الاستفادة من مزايا المدينة.

- ✓ من خلال المعطيات السابقة نستنتج أن سبب الهجرة إلى مدينة خنشلة يختلف بالنسبة للأفراد المستجوبين فعدد كبير منهم كان سبب تنقله إلى المدينة هو الهروب من الأوضاع الأمنية الصعبة، يليه الافراد الذين كان سبب تنقلهم للعمل الذي يمارسونه في المدينة ولتحسين ظروف المعيشة والاستفادة من مزايا المدينة.
- ❖ بعد قراءة وتحليل معطيات معدل النمو السكاني وصافي الهجرة بمدينة خنشلة نستطيع القول أن التحولات الاجتماعية التي تبرز نتيجة الزيادة في الحجم السكاني للمدينة هي المحفز لبروز معظم التحولات بالمجال الحضري.

جدول رقم20: مراحل التحولات الحضرية والعوامل المؤثرة فيها بمدينة خنشلة.

مراحل التطور	التحولات الحضرية		الأليات المساهمة في ظهور التحولات الحضرية
المرحلة الأولى: مرحلة الاستعمار الفرنسي	1904-1878	**تحول في استخدام المجال**: وذلك بتعمير المجالات القريبة من الثكنة الاستعمارية وبرزت النواة الاستعمارية.	النواة الاستعمارية شيدت وفقا لما ينص عليه التشريع الفرنسي بالمستعمرات التوسع العشوائي الذي برز كان نتيجة للقرار الصادر سنة 1913 الذي نص على ضم 20 ريف الى بلدية خنشلة ما أدى إلى نزوح البعض من سكان هذه الأرياف الى المركز العمراني
	1962-1914	**تحول في استخدام المجال:** توسع في النواة الاستعمارية في المجال الجنوبي. ظهور توسع عشوائي في الجهة الشمالية للمجال **التحول الاجتماعي:** ظهور سكان تختلف ثقافتهم عن ثقافة سكان المنطقة. ارتفاع معدل النمو لهجرة كبيرة لسكان الأرياف الى المركز العمراني.	
المرحلة الثانية ما بعد الاستقلال	1984-1962	**تحولات في استخدام المجال:** بروز أنسجة حضرية مخططة حول النواة الاستعمارية وهي عبارة عن أحياء سكنية بروز نسيج عمراني غير مخطط في الجهة الشمالية والشمالية الشرقية للمدينة توطين التجهيزات: ملعب حمام عمار، المنطقة الصناعية. بداية التوسع نحو الجنوب(حي بوزيان، حي السوفي). **التحول على العقار:** استنزاف كبير للعقار سواء كان عشوائي قبل 1974 أو مخطط له بعد 1974 (تخصيص تعاونيات عقارية لإنشاء التحصيصات) **التحول الاجتماعي:** مغادرة المستوطنين للمدينة تسببت الهجرة الى المدينة من قبل سكان الأرياف في ازدياد النمو الحضري وإعادة التركيب المجالي بالإضافة الى ارتفاع معدل النمو.	احتكار البلدية لتسيير العقار وعدم عقلة استغلاله خاصة بعد صدور قانون الاحتياطات العقارية رقم 74-26 المؤرخ في 20-02-1974

	2000-1984	**التحول في استخدام المجال**: استمرار توطين التحاصيص حول النواة بالجهة الغربية (الكاهنة، السعادة، 05 جويلية) وكذا بالجهة الجنوبية (طارق بن زياد، الأوراس، المستقبل، بابار01 و02) بالإضافة الى السكنات الجماعية ظهور حي فوضوي اخر في الجهة الشمالية وهو حي موسى رداح **التحولات على العقار:** ظهور ظاهرة المضاربة العقارية بشكل قوي بعد شراء أفراد عقارات شاسعة بأثمان زهيدة من البلدية وبيعها باضعاف للأشخاص **التحولات الاجتماعية:** استمرار الهجرة لسكان الريف نتيجة للظروف الأمنية السائدة.	-أصبحت مدينة خنشلة مركز للولاية بعد انفصالها عن ولاية أم البواقي -صدور قانون التوجيه العقاري رقم25/90 -القانون رقم 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير لكن لم يبدأ تطبيق ما جاء فيه بسبب الظروف الأمنية السائدة في هذه الفترة الى غاية الفترة الأخيرة من هذه المرحلة حيث تم الاتجاه الى خيار البناء العمودي لإنجاز المساكن وفق صيغ مختلفة. -مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة 2008 لما بين بلديات خنشلة، الحامة وانسيغة. -صدور مراسيم تنفيذية سنة 2011 لنزع العقارات من أجل المنفعة العمومية - بداية الحديث عن مراجعة ثانية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير نظرا لقرب نفاذ الاحتياطات العقارية المخصصة للتعمير
	2021-2000	**التحول في استخدام المجال:** استمرار التوسع جهة الجنوب بتوطين سكنات جماعية و تجهيزات تحول التوسع جهة الشمال و خاصة الشمال الشرقي بتوطين العديد من السكنات الاجتماعية والتجهيزات (2000 سكن اجتماعي، المحطة البرية لنقل المسافرين، القطب الجامعي..) **التحول على العقار:** تنبه الفاعلون إلى ضرورة عقلنة استعمال العقار خاصة بعد نفاذ الاحتياطات العقارية البلدية فتم البحث عن عقارات صالحة للتعمير خارج حدود البلدية و بالضبط بانسيغة والحامة **التحول الاجتماعي:** ارتفاع معدل النمو مقارنة بالفترة السابقة نتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية والصحية والأمنية.	

المصدر: من إعداد الباحثة 2022 بناء على الدراسة التحليلية

خلاصة:

خلص هذا الفصل إلى فهم التحولات الحضرية المرتبطة بعملية إعادة التركيب، حيث درسنا التحولات في استخدام المجال الذي بلغت مساحته الحالية 1854 هكتار وذلك بالرجوع لمراحل النمو الحضري التي عرفتها المدينة والتي أثرت على العقار وتسببت في ظهور تحولات به، وقد بينا هذا بعد دراسة انعكاسات القوانين الخاصة بالعقار على مدينة خنشلة والتي أدت إلى تعقيد الوضعية، فنتيجة لعدم حل مشاكل العقار الحضري قبل اتخاذ قرارات التوسع بالمدينة نتج عن ذلك حراك عمراني عشوائي ومجالات حضرية متناثرة خصوصا السكنية منها التي أصبحت مناطق للنوم في معظمها، كما قمنا كذلك بدراسة التحولات الاجتماعية من خلال دراسة وتحليل معدل النمو والهجرة للسكان، والتي تعد المحفز لظهور التحولات الحضرية الأخرى، التي تبرز عملية إعادة التركيب المجالي، هذه العملية تبقى غير واضحة من دون دراسة المورفولوجية الحضرية لمدينة خنشلة التي تشكلت نتيجة لها وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

الفصل الخامس:

المورفولوجية الجديدة الناتجة عن عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة

مقدمة:

يأتي الفصل الخامس من أجل التعرف على المورفولوجية الحضرية التي عرفتها مدينة خنشلة عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها، كما سوف نقوم بتحليل المورفولوجية الجديدة للمدينة، والتي تعكس مدى فاعلية عملية إعادة التركيب المجالي، وذلك من خلال دراسة شكل النظام المورفولوجي و مكوناته، كذلك سوف نتعرف على فاعلين مهمين كان لهم تأثير في تكوين هذا النظام وهما الهيئات العمومية وأصحاب المحلات التجارية، وهذا بناءً على نتائج التحقيق الذي قمنا به، حيث بعد تفريع البيانات، ثم انتقاء النتائج التي تمكنا من خلالها تحليل علاقة هؤلاء الفاعلين بتكوين المورفولوجية الجديدة لمدينة خنشلة.

قبل الخوص في تحليل المورفولوجية الحضرية الجديدة التي تتميز بها مدينة خنشلة، لابد لنا من التطرق في البداية إلى مورفولوجية مدينة خنشلة خلال فترة الاستعمار الفرنسي.

1-المورفولوجية الحضرية لمدينة خنشلة في مرحلة الاستعمار الفرنسي:

إن المخطط العام لهيكلة النسيج الحضري في هذه الفترة واضح من خلال مسارات الطرقات والجزيرات المتشكلة نتيجة تقاطع الطرق والتي كان لها تأثير على تحديد المورفولوجية الحضرية للمدينة في هذه المرحلة (خريطة رقم 25)، حيث شكلت الطرق المنشأة لأهداف عسكرية المسارات التي حددت الشكل الشطرنجي للمدينة ونتج عنها جزيرات مربعة ومستطيلة الشكل تتراوح أبعادها ما بين 17*19 19*45 و 35*50 في أغلبها. قد تم تخصيص الجزيرات للوظائف التالية:

- الكبيرة منها تم تخصيصها للتجهيزات كالمستشفى، مقر البلدية
- تم تخصيص جزيرة للمقبرة المسيحية
- الجزيرات الأخرى وهي مغلقة في معظمها مخصصة للسكنات.

لم نتوسع كثيرا في تحليل المورفولوجية الحضرية للمدينة في هذه الفترة نظرا لحداثة تكون هذا النسيج، حيث أننا ركزنا على إبراز مظاهر إعادة التركيب المجالي لمدينة خنشلة بعد الاستقلال وخاصة في 20 سنة الأخيرة.

خريطة رقم25: الجزيرات المتشكلة في مرحلة الاحتلال الفرنسي نتيجة تقاطع الطرق

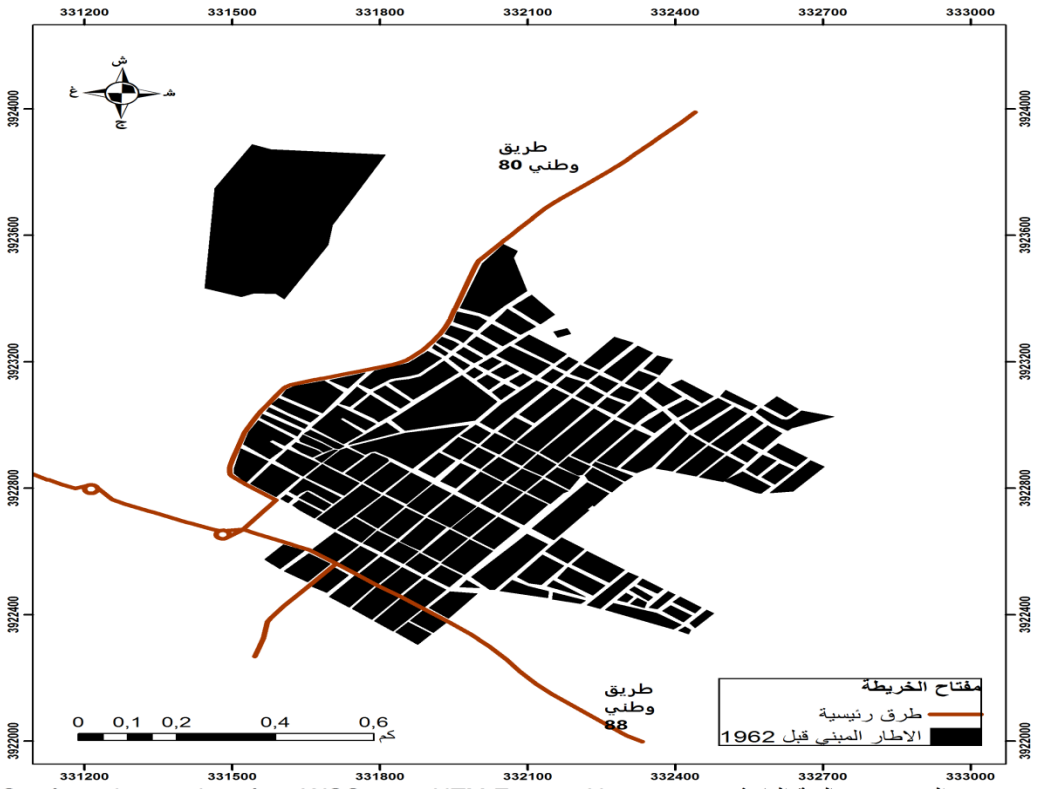

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2008

2 المورفولوجية الحضرية لمدينة خنشلة بعد الاستقلال: بهدف التعرف على مورفولوجية المدينة بعد الاستقلال سوف نقوم بالتطرق إلى شكل النظام المورفولوجي خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى مكوناته.

1-2 شكل النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة: نقصد به الشكل الذي تميزت به مدينة خنشلة أثناء مراحل النمو، من حيث استمراره أو تقطعه وقد استطعنا تحديد 03 أشكال تبعا للظروف التي تعاقبت على المدينة:

1-1-2 شكل النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة سنة 1984:

بعد الاستقلال وإذا استثنيا الأحياء الفوضوية التي ظهرت بالمركز العمراني نتيجة النزوح الريفي، فلم تكن هناك تغيرات مست الشكل الشطرنجي لهذه النواة، حيث نمت المدينة حول النواة الاستعمارية على شكل قطاعات، تميز النمو الحضري باستمراريته في هذه المرحلة الى غاية سنة 1984 نظرا لوجود احتياطات عقارية ملك للبلدية كافية لتوطين مختلف المشاريع حسب الخريطة رقم26.

خريطة رقم 26: شكل النظام المورفولوجي سنة 1984.

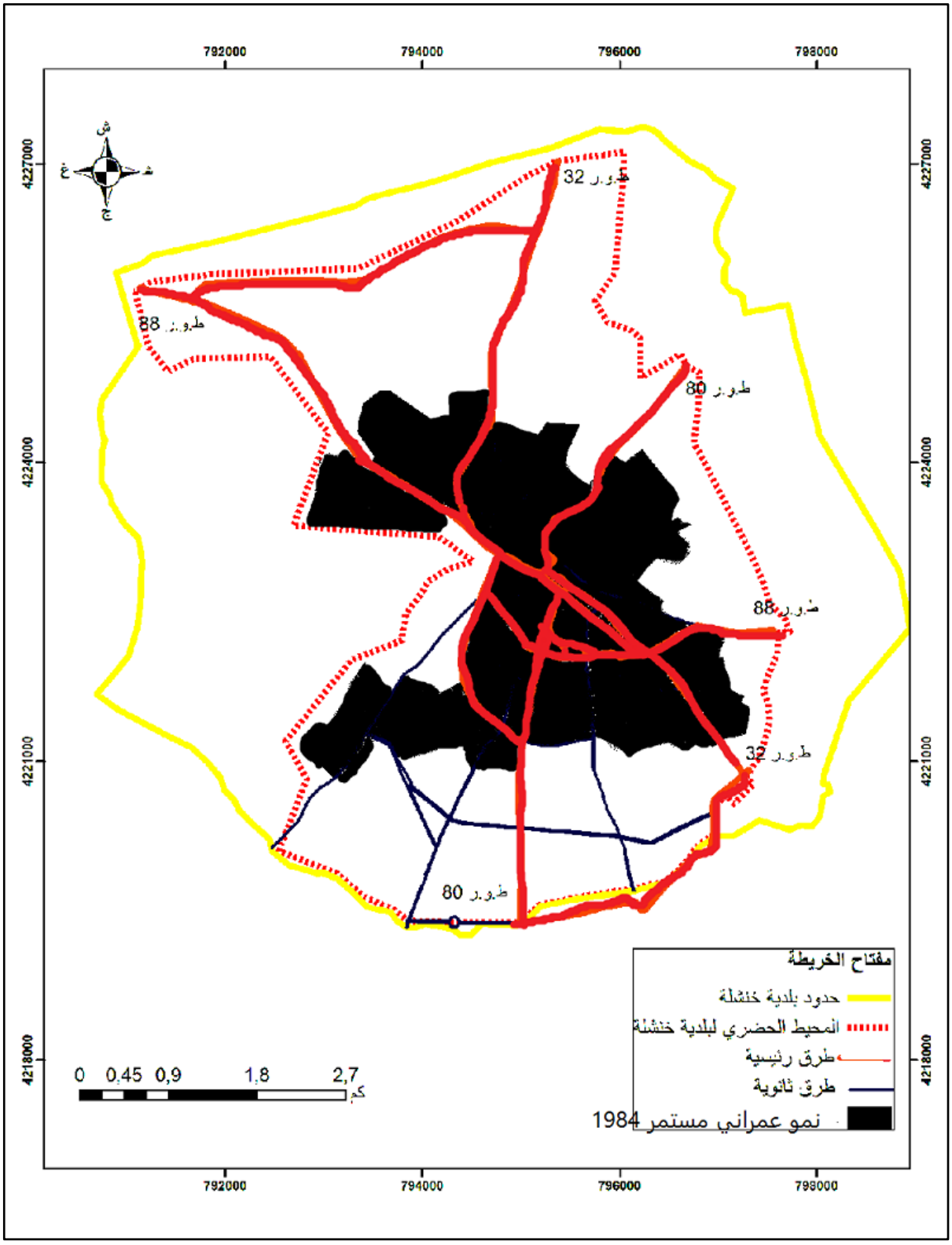

المصدر: من إعداد الباحثة 2020.

2-1-2 شكل النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة سنة 2000:

بعد سنة 1984 والاستنزاف الكبير للعقار، استفادت المدينة من مختلف البرامج خاصة السكنية منها، وبدأت تظهر ملامح النمو المتقطع، نتيجة للتخبط الذي وقع فيه مسيرو المدينة في تلك الفترة بسبب مشكلة العقار التابع للخواص، الذي أدى إلى بروز مشاكل بين الدولة ومالكي العقارات، نتيجة نزع الملكية دون تعويض أصحابها، إلى أن ظهر قانون التوجيه العقاري ولكنه لم يطبق فعليا في سنوات التسعينات بسبب العشرية السوداء، ما ساهم في بروز فوضى في استغلال العقار وتزايد النزاعات وتسبب ذلك في ظهور الكثير من الورشات المفتوحة دون إتمام إنجازها بسبب البدء في مشاريع الإنجاز قبل حل مشكلة الطبيعة القانونية للعقار ويظهر ذلك من خلال شكل المدينة سنة 2000 حسب ما توضحه الخريطة رقم 27.

3-1-2 شكل النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة سنة 2020:

بعد سنة 2000 تزايد النمو المتقطع خاصة في الجزء الشمالي (خريطة رقم 28)، بسبب العوائق الطبيعية والمنطقة الصناعية وكذلك مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وضم جزء من أراضي تابعة للحامة شمالا (أين نجد النمو المتقطع منتشر بكثرة) وأراضي تابعة لإنسيغة جنوبا إلى مدينة خنشلة.

خريطة رقم 27: شكل النظام المورفولوجي سنة 2000

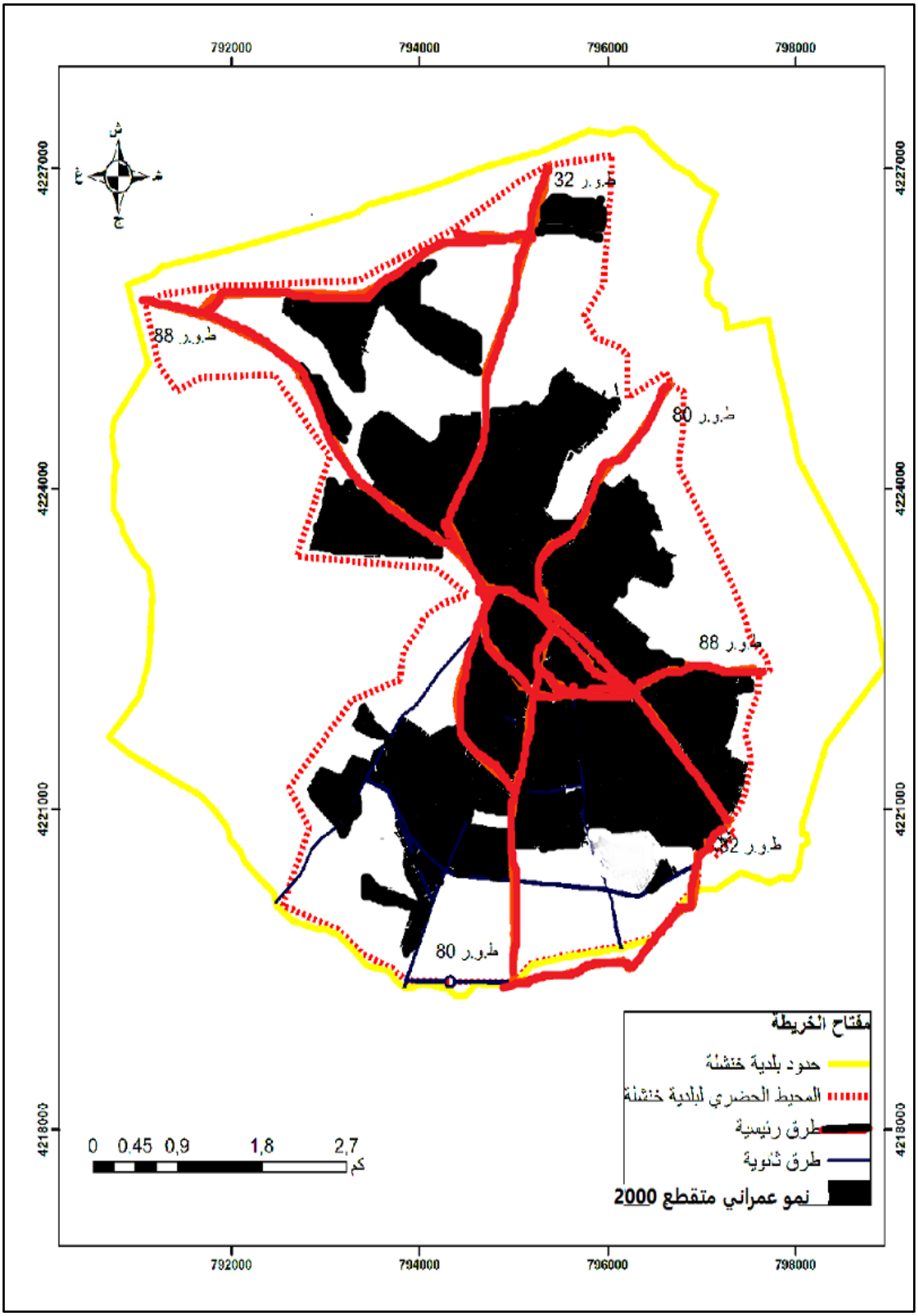

المصدر: من إعداد الباحثة 2020

خريطة رقم 28: شكل النظام المورفولوجي سنة 2020.

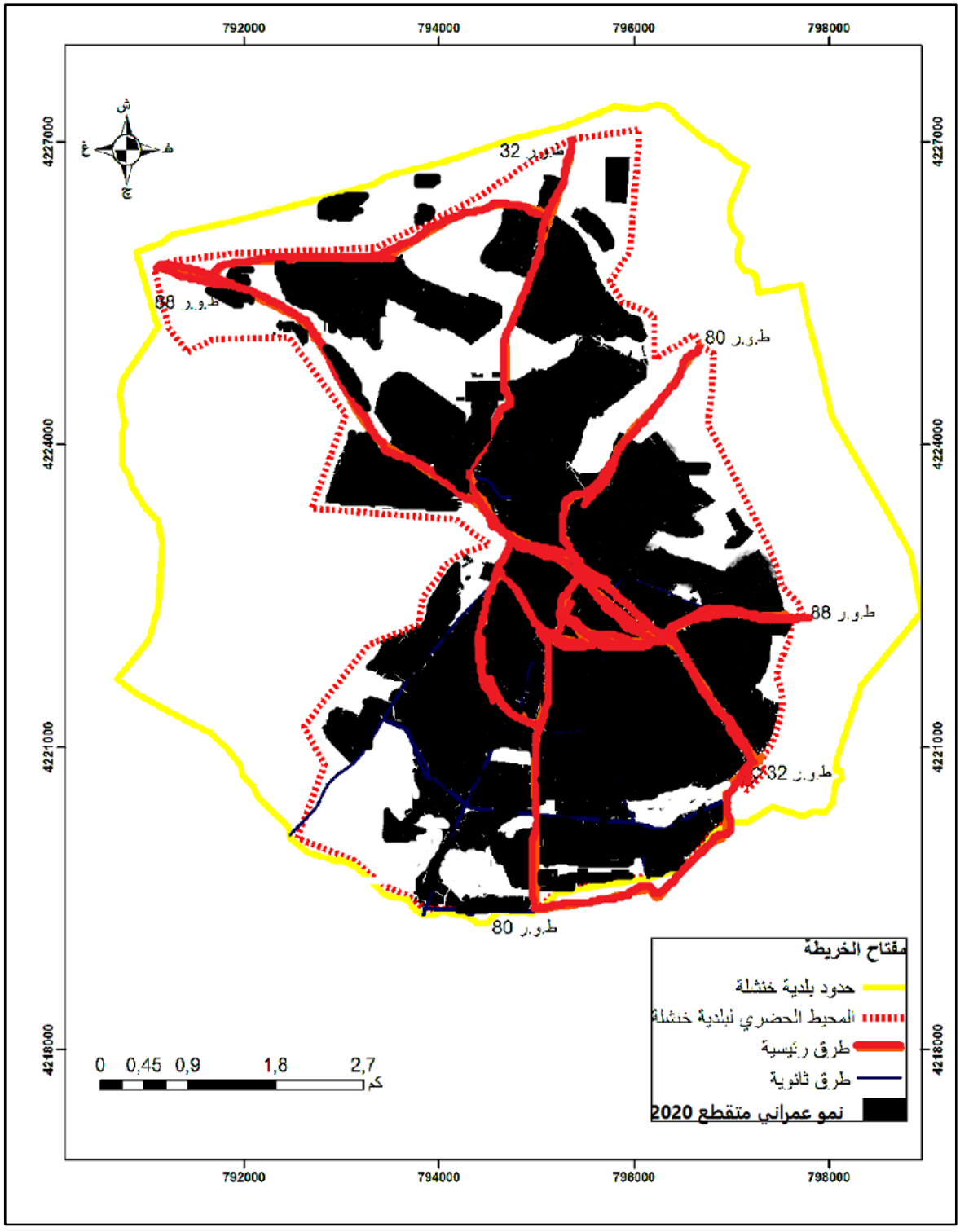

المصدر: من إعداد الباحثة 2020

-بعد تحليلنا لشكل النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة بعد الاستقلال عبر 03 مراحل، وعند مقارنتها لهذه الأشكال المورفولوجية الثلاث (خريطة رقم 29) يمكن أن نفهم أن عملية إعادة التركيب المجالي التي كانت بمدينة خنشلة بعد سنة 1984 لم تكن وفق مراحل مدروسة مسبقا والدليل على ذلك النمو المتقطع الذي تعرفه المدينة والذي أثر سلبا على نوعية الحياة بها.

خريطة رقم 29: مقارنة بين الأشكال المورفولوجية للمدينة بعد الاستقلال.

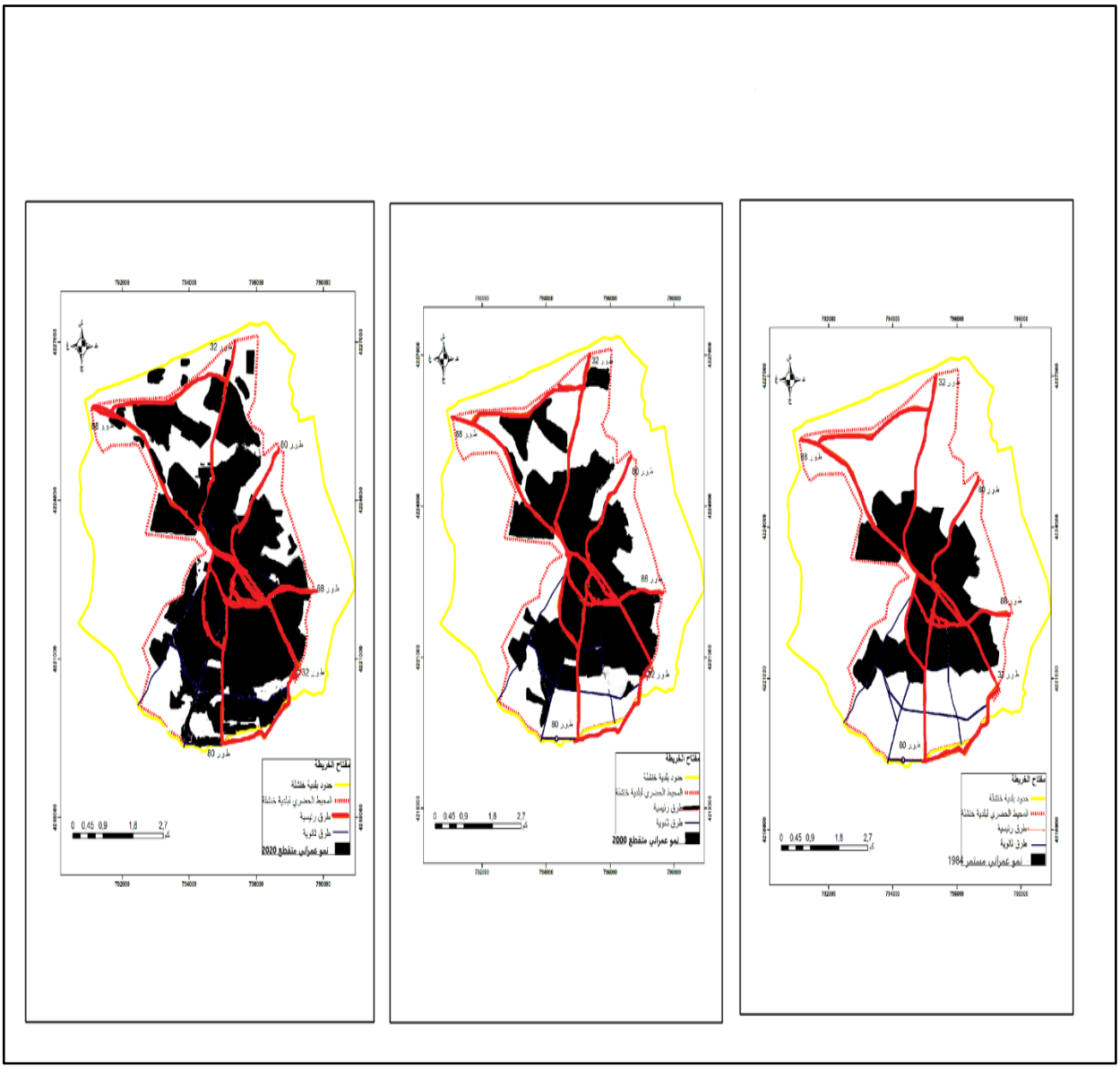

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

2-2 مكونات النظام المورفولوجي: تشكل عناصر النظام المورفولوجي الدعامة الأساسية التي نستطيع من خلالها فهم المورفولوجية الخاصة بمدينة خنشلة، سوف نتطرق في هذا الجزء إلى مكونات هذا النظام وهي: محاور الطرق التي تحدد الشكل العام للمدينة مركز المدينة ومختلف الوظائف المنتشرة بالمدينة بالإضافة الى الأراضي الشاغرة (خريطة رقم 31).

1-2-2 محاور الطرق الرئيسية:

لقد برزت أشكال مختلفة من المجالات الحضرية بمدينة خنشلة خاصة مع النمو العمراني السريع وهذا بفضل شبكة الطرق المتواجدة بالمدينة والتي تحتل لوحدها نسبة 21.35 % من مساحة المجال العمراني الكلي للمدينة (خريطة رقم 30) وفيما يلي سوف نتعرف على أهمها:

أ **الطريق الوطني رقم 88 (خنشلة نحو باتنة):** يخترق المدينة من الناحية الشمالية الغربية مرورا بمركز المدينة الى الناحية الجنوبية الشرقية، تم إنجاز السكنات الحضرية الجديدة على طوله، يتراوح عرضه 8 الى 10 أمتار داخل المدينة، حالته جيدة عموما.

ب: **الطريق الوطني رقم 80**(خنشلة نحو عين البيضاء" جهة الشمال الشرقي" وخنشلة انسيغة نحو بابار ووصولا الى بسكرة" جهة الجنوب"): يمر هو الاخر على مركز المدينة ليمر بمفترق الطرق المقابل للولاية، تشكلت على طول هذا الطريق أنشطة تجارية خاصة منها بيع قطع غيار السيارات، وقد ساعد المدينة على التوسع في الجهة الجنوبية الغربية، أين تشكلت سكنات وتحصيصات أهمها بابار 01 و02، يتراوح عرضه من 08 الى 11 م حالته التقنية جيدة.

ج: **الطريق الوطني رقم 32**(خنشلة نحو المحمل، زوي الى تبسة" جهة الجنوب الشرقي") وينتهي عند مركز المدينة : يعتبر من الطرق النشطة كثيرة الاستعمال في المدينة وبفضله توسعت المدينة من الناحية الجنوبية الشرقية أين نجد عدة تحصيصات كالمستقبل وبن بولعيد والاوراس، تنتشر على أطراف هذا الطريق تجارة مواد البناء، حالته التقنية متوسطة.

د: **الطريق الولائي رقم 05**:(خنشلة نحو طامزة) يمر من المدينة من الناحية الجنوبية الغربية، يصل عرضه إلى 07 أمتار، حالته التقنية متوسطة.

ه: **الطريق الولائي رقم 04**:(خنشلة نحو بغاي) يمر من المدينة من الناحية الشمالية، يصل عرضه إلى 07 أمتار، حالته التقنية متوسطة.

❖ من خلال ما سبق يمكن القول أن الطرق المهيكلة للمجال الحضري لمدينة خنشلة الممتدة في مختلف الاتجاهات، قد سمح للمدينة بالتوسع العمراني في عدة اتجاهات وذلك في شكل حلقات.

خريطة رقم30 : الطرقات المهيكلة للنسيج الحضري بمدينة خنشلة

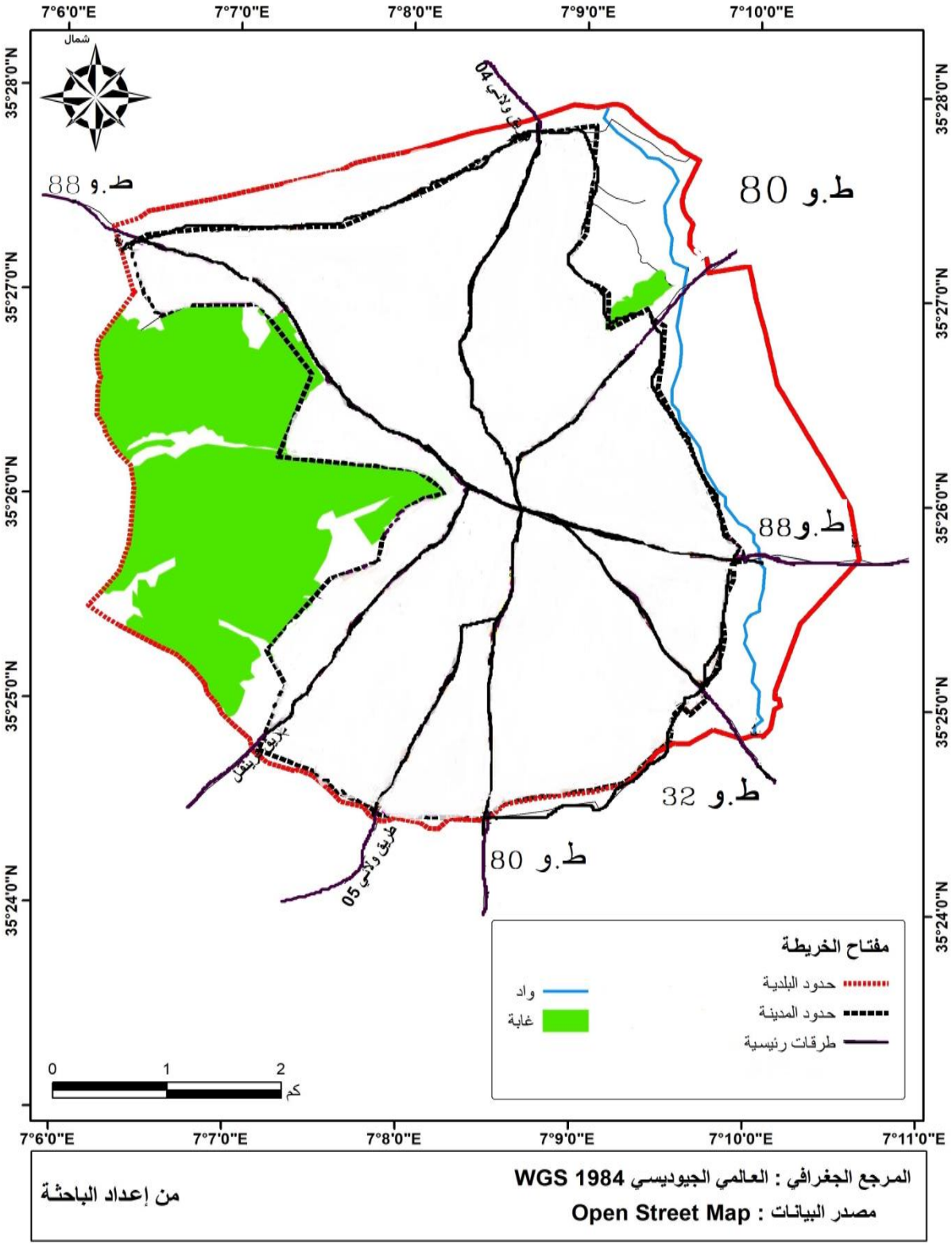

2-2-2 مركز المدينة:

يعرف مركز المدينة بأنه مركز الثقل الاقتصادي والخدمي، أو المنطقة التي تحتلها المؤسسات الوظيفية ذات الصبغة المركزية، والمرتبطة بعلاقات إقليمية متباينة في نوعيتها ومداها و يتميز مركز المدينة بأنه له امتداد تاريخي، يتمحور عموما حول معلم تاريخي معين (كمسجد أو كنيسة أو مسرح...) ويتواجد بالمدن القديمة والعتيقة.[1] و لأن إشكالية موضوع دراستنا لا يتمحور حول مركز المدينة فإننا لن نقوم بتحليله و إنما إعطاء لمحة عنه فقط، كمكون من مكونات النظام المورفولوجي للمدينة.

* بناءً على ما سبق حاولنا إيجاد حدود لمركز مدينة خنشلة:

- الشمال حي الأمل وحي عين الكرمة، الجنوب حي ابن رشد.
- الغرب حي 20سكن و حي HLM، الشرق حي الحسناوي..

يقع مركز المدينة في قلب مدينة خنشلة (صورة رقم 26) وهو يحتل مساحة تقدر ب65.32 هكتار، يعود تاريخ نشأته ما بين 1874 إلى 1974 ويعد مجال الدراسة نقطة تلاقي المحاور الرئيسية والتي هي امتداد أو تتفرع من الطرق الوطنية رقم 80 و88 وتشكل هذه المحاور هيكلة المدينة وتجعل مجال مركز المدينة يستفيد من عدة مداخل مع باقي أحياء المدينة والتي تلتقي جميعها داخل المركز.

صورة جوية رقم 26 : موقع المركز بالنسبة لمدينة خنشلة

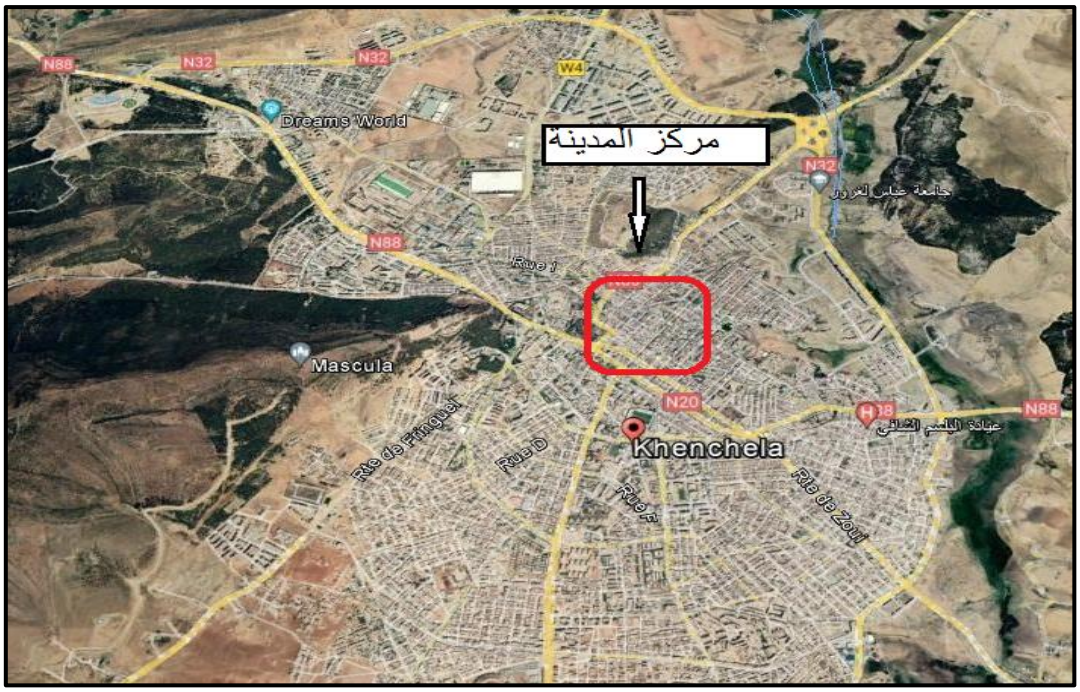

المصدر: GOOGLE EARTH+ معالجة الباحثة 2022

[1] مريجة صبرينة.(2002). المدينة الجديدة علي منجلي. قسنطينة. إنتاج عمراني جديد. جامعة منتوري. رسالة ماجيستير، ص46.

- حالته بناياته بين الرديئة والمتوسطة والجيدة، إذ تم تهديم معظم المساكن ذات الأصل الاستعماري المتواجدة به من طرف ملاكها وبناء مساكن عصرية صور رقم 27 و28 ، غير محافظين بذلك على تاريخها.

صور فوتوغرافية رقم 27 ورقم 28: وضعية المساكن ذات الأصل الاستعماري.

المصدر: التقاط الباحثة 2019

3-2-2 الوظائف الحضرية المنتشرة في المدينة:

من خلال المعطيات المتوفرة لدينا حول مدينة خنشلة والمعاينة الميدانية استطعنا تحديد الوظائف التالية خريطة رقم 31.

أ الوظيفة السكنية:

ظهرت الوظيفة السكنية بمدينة خنشلة منذ المراحل الأولى لنشأتها لكنها لم تكن بالحجم الذي هي عليه الأن، حيث برزت في بداية الأمر سنة(1847)، أين تم بناء عدة مساكن داخل حصن من طرف المستعمر، بعد الاستقلال ظهرت مساكن فوضوية تتميز بطابع عمراني تقليدي، وبعد أن رقيت المدينة إلى مركز للدائرة سنة 1974 استفادت من سكنات اجتماعية بلغ عددها 1788 سكن بالإضافة إلى السكنات الفردية التي تم تشييدها ففي الفترة الممتدة بين سنتي" (1985) و (2001) تطورت الوظيفة السكنية بعد أن تم ترقية المدينة إلى مركز للولاية وشهدت زيادة معتبرة حيث بلغ عدد المساكن(9452

مسكن)"[1] متمركزة بصفة كبيرة بمركز المدينة والجهة الجنوبية، "في نهاية سنة 2020 وصل عدد المساكن بمدينة خنشلة إلى (38760)[2] موزعة على المجال العمراني للمدينة، تشغل الوظيفة السكنية مساحة 611.82 هكتار لتحتل نسبة 33% من المساحة الكلية للمجال العمراني الحالي.

سوف نقوم بتصنيف السكنات بمدينة خنشلة الى 03 أنماط بالمدينة وهي النمط الأوروبي التقليدي والنمط والنمط الفردي الحديث بالإضافة إلى شكل البناء الجماعي.

-النمط الأوروبي (التقليدي): يتواجد بمدينة خنشلة نوعان من هذا النمط، النوع الأول هو السكن الفردي ويمتاز بعلوه الذي لا يتعدى (R+1)، يعتمد في بناءه على الجدران الحاملة المصنوعة من الحجارة والأسقف القرميدية ويتوزع في مركز المدينة جنبا الى جنب مع النمط الفردي الحديث وهو في تناقص مستمر (حاليا يحتل نسبة 2.8% من مجموع الكلي لمساكن لمدينة) ، بالإضافة إلى النوع الثاني وهي السكنات الجماعية ذات الأصل الاستعماري (03 عمارات) التي تتمركز هي الأخرى بمركز المدينة وهي ذات 05 طوابق (صور رقم 29 ، 30)

-النمط الفردي الحديث:

يتميز هذا النمط بارتفاع عدد الطوابق وهو عبارة عن مساكن فردية يتوزع في كافة المجال العمراني للمدينة وهذا النمط يعبر عن عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، حيث يتم تخصيص في أغلب الأحيان مساحة للحديقة داخله، يكون في أحسن أحواله على شكل فيلات، كما يستغل طابقه الأرضي للتجارة في أغلب الأحيان، وهو يحتل النسبة الكبرى من مجموع المساكن المنتشرة عبر المدينة بنسبة 57% (صورة رقم 31).

بالإضافة إلى تواجد بعض السكنات العشوائية الفردية التي تتمركز في الجهتين الشرقية والغربية للمدينة وهي سكنات تم إنجازها بطريقة غير قانونية، وسيصدر قرار هدمها فور إعادة اسكان قاطنيها.

-شكل البناء الجماعي:

يتميز هذا النمط بكثافة سكانية مرتفعة، تتوزع بمناطق متفرقة من المدينة، تم إنجازها بعد الاستقلال عبر فترات زمنية مختلفة، وهي تحتل حاليا نسبة 41% من المجموع الكلي للمساكن وهي في تزايد مستمر نتيجة لسياسة الدولة مؤخرا في اختيار البناء العمودي قصد ضرورة إسكان أكبر عدد وعدم استنزاف الأراضي القابلة للتعمير داخل المجال العمراني في وقت قصير (صورة رقم 32).

[1] المصلحة التقنية البلدية لبلدية خنشلة 2019.
[2] مديرية السكن خنشلة 2019

صور فوتوغرافية رقم 29، 30: النمط الأوروبي

المصدر: التقاط الباحثة 2019

صورة فوتوغرافية رقم31: النمط الفردي الحديث صورة فوتوغرافية رقم 32: شكل البناء الجماعي

المصدر: التقاط الباحثة 2019.

ب الوظيفة الخدمية بمدينة خنشلة:

تتجلى الوظيفة الخدمية بمدينة خنشلة في مختلف التجهيزات التي ظهرت بها منذ نشأتها فبعد التركز الاستعماري في المدينة سنة 1874م بدأت المدينة تأخذ الصفة الحضرية وبرزت بها الوظيفة الخدمية بشكل واضح عن طريق بناء التجهيزات الضرورية للمعمرين، حيث تم بناء عدة تجهيزات (كنيسة، فندق، مجمع مدرسي...) بالإضافة إلى الثكنة العسكرية والبرج، اللذان خصصا كمقرين للديوان والقيادة العسكرية. بعد الاستقلال تم برمجة العديد من التجهيزات بالمدينة، وهي تحتل حاليا مساحة 460 هكتار أي بنسبة 24.81% من مساحة المجال العمراني ونلاحظ سوء توزيعها فنجد مناطق تقل فيها مختلف التجهيزات خاصة منها المجالات الواقعة في الضواحي، ما عدى التجهيزات التعليمية والتي نلاحظ أنها منتشرة عبر كافة المجال العمراني لمدينة خنشلة.

-التجهيزات التعليمية:

تتوفر المدينة على 65 مدرسة ابتدائية وهي متوزعة على كافة المجال العمراني للمدينة، فيما بلغ عدد المرافق التعليمية للتعليم المتوسط 25 متوسطة و16 ثانوية وهو عدد مقبول بالنظر إلى متوسط عدد التلاميذ في كل قسم بالنسبة للأطوار الثلاث قد تراوح بين 32-28 تلميذ في كل قسم.

كما تحتضن المدينة الجامعة (تم إنجازها بأراضي تابعة لبلدية الحامة بعد مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير2006) ولها عدة فروع داخل المدينة كالقطب الجامعي الذي تم إنجازه في الجهة الشرقية للمدينة و05 إقامات جامعية، بالإضافة إلى المدرسة الوطنية للغابات، دون أن ننسى وجود مركزين للتكوين المهني والتمهين المتخصص.

كما تتوفر المدينة على عدة مرافق للحماية الاجتماعية (مركز الصغار للصم البكم، مركز لعلاج الأطفال المتخلفين ذهنيا...).

-التجهيزات الصحية:

تتوفر مدينة خنشلة على مستشفيين " أحمد بلة" في الجهة الغربية للمدينة على مستوى الطريق المؤدي الى الحامة و"علي بوسحابة" بمركز المدينة بالإضافة إلى مستشفى عمومية خاصة بالولادة وإلى العيادات المتعددة الخدمات (01 تابعة للقطاع العمومي) و09 تابعة للقطاع الخاص، وكذلك بعض المنشآت التي خصصت كقاعات علاج منتشرة في المدينة.

لكن تبقى هذه التجهيزات الصحية غير كافية بالنظر إلى النمو الديموغرافي المتزايد للمدينة بالإضافة إلى استقطاب هذه التجهيزات للمرضى المتوافدين من البلديات المجاورة ما زاد الضغط عليها.

-التجهيزات الثقافية والرياضية: تحتوي المدينة على ملعبين لكرة القدم الأول بمركز المدينة وهو ملعب حمام عمار والثاني متواجد في الضواحي، إضافة الى مركب رياضي ومسبح نصف أولمبي، بالإضافة

الى الملاعب الجوارية داخل الأحياء التي يبلغ عددها 16 ملعب. بالنظر إلى الحالة المتدهورة لهذه المرافق والتي تفتقر إلى الصيانة والاهتمام من طرف السلطات المحلية فهي تبقى غير كافية لتغطية احتياجات سكان المدينة.

-التجهيزات الأمنية والإدارية: تتمثل في مختلف المرافق التي تؤدي الوظيفة الإدارية، والملاحظ أنها متركزة بالنواة القديمة المدينة وبالأحياء القريبة منها وفي السنوات الأخيرة تم انجاز عدة مرافق إدارية بالقطب العمراني الجديد.

-التجهيزات الشعائرية والروحية: تتمثل في المساجد التي بلغ عددها 13 مسجد في حالة وظيفية بالإضافة الى المقبرة الإسلامية ومقبرة الشهداء بالجهة الغربية والمقبرة المسيحية.

-التجهيزات الصناعية: تتمثل في المنطقة الصناعية التي تم توطينها سنة 1975 من طرف مؤسسة l'URBACO في المنطقة الشمالية الغربية للمدينة، بالرغم من المساحة الاجمالية التي تحتلها بالنظر لمحدودية المجال العقاري إذ تفوق 68 هكتار غير أنها لا تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي للمدينة، كون معظم الوحدات الإنتاجية بها مغلقة (جدول رقم 21)، بالإضافة الى عدم استغلال القطع الأرضية الممنوحة من طرف أصحابها في مختلف الوحدات الإنتاجية وحتى القطع النشطة معظمها متخصص في قطاع الخدمات.

جدول رقم21: المنطقة الصناعية بمدينة خنشلة.

عدد القطع التي تم إنجازها بالمنطقة الصناعية	عدد القطع التي تم التنازل عنها من طرف الدولة للخواص	عدد القطع التي تم تسويتها	عدد القطع التي هي في حالة نشاط	عدد القطع غير المبنية	عدد القطع المبنية جزئيا	عدد القطع المبنية وغير مستغلة	طبيعة الأنشطة بالقطع النشطة
43	43	32	23	07	04	09	صناعة النسيج و مختلف الصناعات(ISMMEE)

المصدر: مديرية الطاقة 2020

كما تتواجد وحدات صناعية صغيرة تابعة للقطاع الخاص منتشرة بالمدينة متخصصة في عدة مجلات (تركيب المصابيح الكهربائية، طباعة، الصناعات الغذائية...)

ج الوظيفة التجارية:

تعتبر الوظيفة التجارية العامل المحفز لبروز وظائف أخرى بالمدينة وبمدينة خنشلة بدأت هذه الوظيفة بالتطور بعد الاستقلال، كون المدينة برزت في فترة الاستعمار الفرنسي لغرض دفاعي وبسط السيطرة على المنطقة يمكن تصنيف الوظيفة التجارية إلى صنفين:

- المحلات التجارية: يقدر اجمالي عدد المحلات التجارية بالمدينة 10960 محل تجاري موزعين على مجال المدينة ويتواجدون بكثافة عالية بالنواة القديمة وطريق بابار على طول الطريق الوطني رقم 80، يقدر نصيب الأفراد من المحلات التجارية بمحل لكل (13 ساكن) وهو أعلى من المعدل الذي حدده المركز الوطني للسجل التجاري المقدر بمحل لكل (29 ساكن) ".[1]

هذا يدل على كثرة المحلات التجارية بمدينة خنشلة، لكنها متركزة أكثر بمركز المدينة أين نلاحظ تواجد التجارة الغذائية بنسبة كبيرة(المطاعم و اللحوم)، تليها تجارة الملابس والأحذية.

وبطريق بابار في الجهة الجنوبية للمدينة تمتد تجارة الملابس والأحذية في الطابق الأرضي لسكنات تحصيصي النصر والسعادة وهذا على طول الطريق الوطني رقم 80 إلى غاية الوصول إلى مقر البلدية أين يحدث تحول في نوع التجارة السابقة في هذه المحلات لتصبح التجارة الخاصة ببيع قطع الغيار وبيع الاثاث هي المهيمنة فيما يخص التجارة السائدة، باقي الأحياء المنتشرة بالمدينة تعاني من العزلة ومن ندرة المحلات التجارية بها إذ استثنينا محلات التجارة الغذائية (المواد الغذائية) المنتشرة في معظم الأحياء.

- الأسواق: يمكن أن تكون الأسواق مغطاة تتكون من أروقة أو محلات تجارية ويمكن أن تكون غير مغطاة:

الأسواق المغطاة: بمدينة خنشلة توجد 03 أسواق مغطاة متخصصة في بيع الملابس والأحذية والأواني المنزلية... وهي سوق حي النصر، المركز التجاري يتواجد بالقرب من وكالة موبيليس والسوق المسمى ب monoprix بالقرب من القطاع العسكري، والملاحظ أن هذه الأسواق المغطاة تتواجد إما بمركز المدينة أو بالأحياء القريبة منها جنوبا. بالإضافة الى السوق الذي تم توطينه بالقطب العمراني الجديد(طريق العيزار) والذي يقع بمحور طريق العيزار مقابل المحكمة الجديدة، مساحته تقدر ب (33) آر تم إنجازه من طرف الدولة بهدف القضاء على التجارة الفوضوية المنتشرة بالمدينة خاصة منها بمركز المدينة، يحتوي السوق على 110 مربعات للعرض التجاري منها 22 فقط محجوزة من طرف التجار، باقي المربعات هي مهملة في الوقت الحالي.

[1] مديرية التجارة لولاية خنشلة 2021

الأسواق غير المغطاة:

السوق الأسبوعية: تقدر مساحته ب 2000م2 أغلبية التجارة المعروضة به هي تجارة الخضر والفواكه وهو سوق غير مغطى محاط بسور فقط يقدر عدد التجار الذين يعرضون سلعهم كل يوم ثلاثاء من 82 الى 100 تاجر[1] ويتم منحه لمسير كل سنة عن طريق إجراء المزايدة.

سوق المواشي وسوق السيارات المستعملة: تقع المساحة المخصصة لهذين السوقين بحي الشابور، تبلغ مساحتها (16000م^2) يتم الدخول إليها عبر طريق غير مهيئ. تستقطب هذه المساحة تجار وفلاحين من معظم مناطق الولاية، تم تخصيص يوم الثلاثاء لبيع المواشي حيث تتنوع السلع المعروضة به بين المواشي والأعلاف بالإضافة إلى تواجد بعض من تجار الألبسة و المقاهي المتنقلة والوجبات السريعة. وخصص يوم السبت لتجارة السيارات المستعملة. لا تتوفر هذه المساحة على أي تجهيزات ونسجل غياب تهيئة المساحات الداخلية. يتم تسيير السوقين داخلها عن طريق اجراء المزايدة.

د الأراضي الشاغرة:

تتمثل في المجالات الشاغرة بالمدينة والتي تبلغ مساحتها اجمالا 207هكتار وهي تختلف من حيث أهميتها في المدينة فمنها ما يشكل ارتفاق أي يستحيل التعمير به والتي تبلغ مساحتها حسب مصالح البلدية 151.82 هكتار والتي يتم التفكير باستغلالها كمناطق خضراء على المديين المتوسط والبعيد، ومنها ما يشكل احتياطات عقارية وهي أراضي صالحة للتعمير سيتم انجاز مختلف المرافق بها على المدى القصير وهي في تناقص مستمر.

[1] مديرية التجارة لولاية خنشلة 2021

خريطة رقم31 : مكونات النظام المورفولوجي لمدينة خنشلة

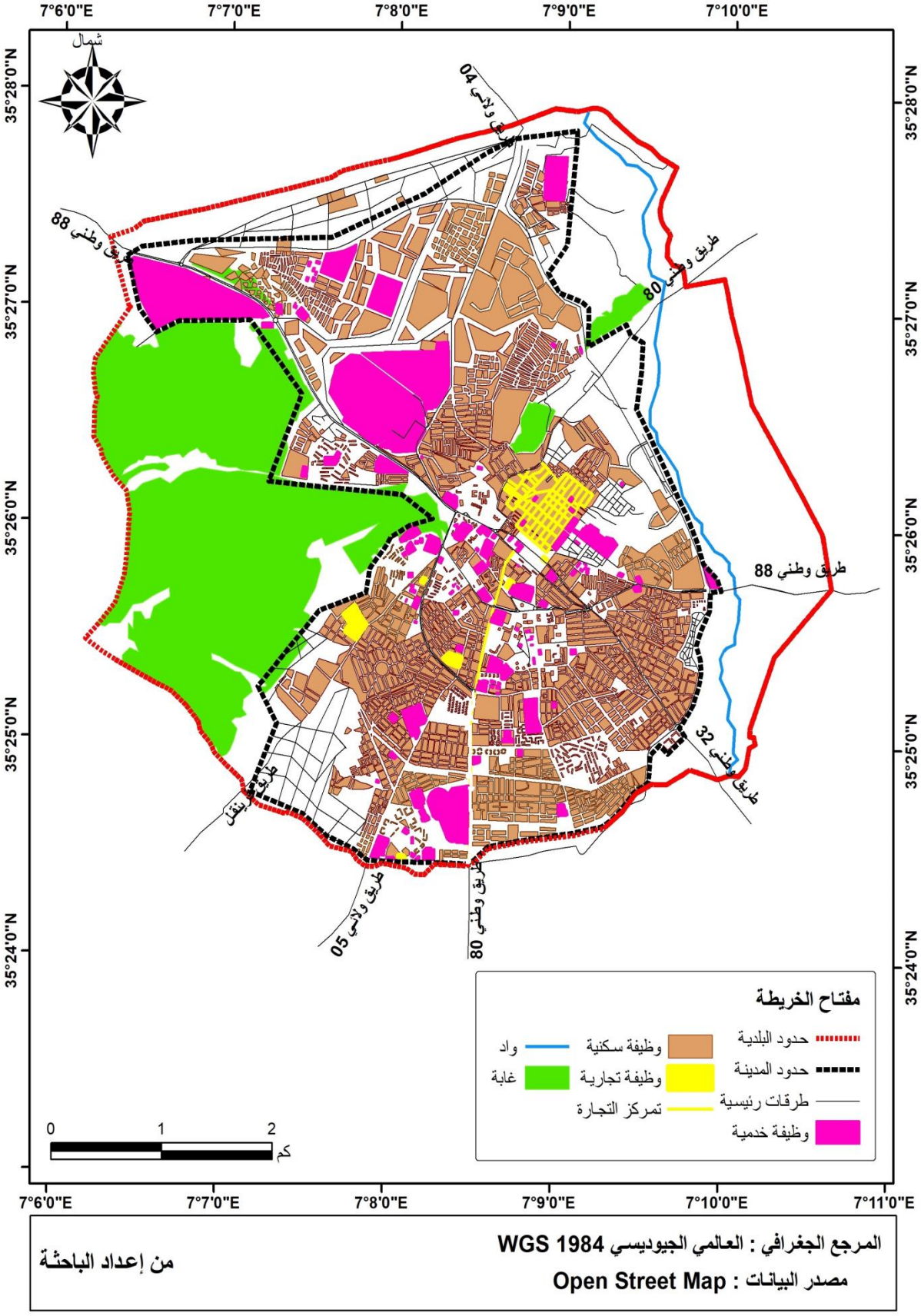

3- دور الهيئات العمومية وأصحاب المحلات التجارية في تشكيل المورفولوجية الجديدة لمدينة خنشلة:

إن المورفولوجية الجديدة التي تتميز بها مدينة خنشلة قد تأثرت بالفاعلين الذين كان لهم دور مهم في تكوين الشكل الحالي لمدينة خنشلة، ونتائج التحقيق الميداني التي أجريناها مع بعض الفاعلين (الهيئات العمومية، أصحاب المحلات التجارية) تؤكد ذلك:

فيما يلي سوف نقوم بعرض النتائج و تحليلها لمعرفة دور كل فاعل على حدى.

3-1 دور الهيئات العمومية:

لمعرفة دور و رأي الجهات الفاعلة في تكوين المورفولوجية الحضرية الجديدة لمدينة خنشلة، قمنا بطرح أسئلة حول الموضوع وذلك بعد إجراء المقابلة مع 23 ممثل عن الهيئات العمومية.

3-1-1 مدى فعالية اشراك الهيئات العمومية في إعداد أدوات التهيئة:

من أجل التعرف على مدى فعالية إشراك الهيئات العمومية إثناء إعداد أدوات التهيئة طرحنا سؤال على ممثلي الهيئات العمومية فيما يخص رأيهم بأدوات التهيئة والتعمير بين الدراسة والتطبيق:

وقد تضمت الإجابات مايلي:

- ✓ لا يوجد تطابق بين الدراسة و تطبيق أدوات التهيئة
- ✓ ضعف بعض الدراسات
- ✓ ثقل الإجراءات الإدارية بين الاعداد والمصادقة
- ✓ عدم استشارة التقنيين المؤهلين
- ✓ البرمجة الفوقية الخارجة عن مضامين المخططات
- ✓ ضعف اليات التنفيذ والمراقبة
- ✓ انعدام المشاركة الحقيقية الواسعة عند الاعداد

3-1-2 تأثير الشكل الحضري الحالي للمدينة على تحقيق مرونتها:

لمعرفة مدى مساهمة الشكل الحضري الحالي في تحقيق مرونة المدينة، التي يقصد بها القدرة على التكيف مع التحولات التي تفرضها مجموعة من العوامل والاقتصادية والبيئية[1] طرحنا سؤال على ممثلي الهيئات العمومية، فيما يخص الشكل الحضري الحالي إن كان يخدم سكان المدينة ويتناسب مع مكانتها كمركز للولاية والإجابات كانت أن ممثلين 02 عن المصالح العمومية أي 8.7% منهم أجابوا ب نعم، و 91.3% أي 21 فرد قد أجابوا ب لا، كما أنه لا يتناسب مع مكانتها الإدارية، وقد عللوا ذلك حسب رأيهم ب

- وجود أحياء معزولة بسبب النمو الحضري المتقطع

[1] Hussein, M. M. (2016). The Effect of the Resilient Urban Form on the Resilience of City. *Engineering and Technology Journal*, *34*(10 Part (A) Engineering).

- شكل حضري غير منسجم ويدل على عشوائية تشكله

-الشكل الحضري الحالي للمدينة تسبب في ظهور الازدحام المروري.

جدول رقم22: تأثير الشكل الحضري الحالي للمدينة على تحقيق مرونتها

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	2	%8.7
لا	21	%91.3
المجموع	23	%100

المصدر من إعداد الباحثة 2022

شكل رقم28: تأثير الشكل الحضري الحالي للمدينة على تحقيق مرونتها

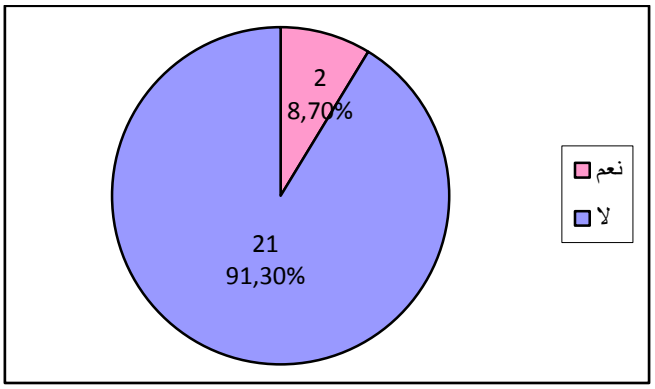

المصدر من إعداد الباحثة 2022

✓ من هنا نستنتج أن الشكل الحضري الحالي لمدينة خنشلة هو نتاج النمو الحضري السريع الذي عرفته خاصة خلال العقدين الماضيين ونتيجة لسرعة هذا النمو وعدم برمجة خطة واضحة وفعالة لسيره أصبح شكل المدينة لا يحقق لها المرونة التي يجب أن تتوفر بمدينة بحجم مدينة خنشلة

3-1-3 التحول نحو انجاز المساكن الجماعية بعد سنة 2000:

لمعرفة أسباب التحول في تغيير نمط بناء المساكن أي الانتقال من البناء الأفقي إلى العمودي، طرحنا سؤال على أفراد عينة البحث من الهيئات العمومية وقد أرجع 60.9% أي 14 ممثل عن مختلف الهيئات سبب التحول نحو إنجاز هذا النمط بالمدينة الى القرارات السياسية، فيما يرجع 39.1% أي 09 ممثلين السبب الى نقص العقار.

جدول رقم23: سبب التحول نحو انجاز المساكن الجماعية بمدينة خنشلة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
القرارات السياسية	14	%60.9
نقص العقار	09	%39.1
المجموع	23	%100

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

شكل رقم29: سبب التحول نحو انجاز المساكن الجماعية بمدينة خنشلة

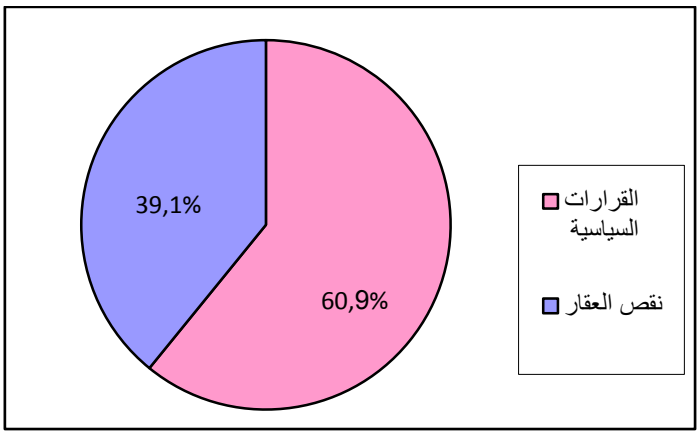

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

✓ من خلال تحليل هذه الإجابات نستنتج أن التحول في نمط البناء فيما يخص انجاز المساكن من الفردي إلى الجماعي جاء تزامنا مع محاولة الدولة تطبيق المفاهيم الجديدة الخاصة بالتنمية المستدامة وعدم استنزاف العقار الحضري، خاصة مع بروز سياسة الأقطاب العمرانية واستفادة مدينة خنشلة من قطب عمراني جديد، أين تم تشييد سكنات جماعية بمختلف الصيغ، كذلك فنفاذ العقار بالمدينة قد شجع على هيمنة هذا النوع من البناء في المدينة في العقدين الأخيرين والصورة رقم 33 توضح موقع المساكن الجماعية المشيدة بعد سنة 2000 والمنتشرة في الشمال والجنوب.

صورة جوية رقم 33: موقع المساكن الجماعية المنجزة بعد سنة 2000

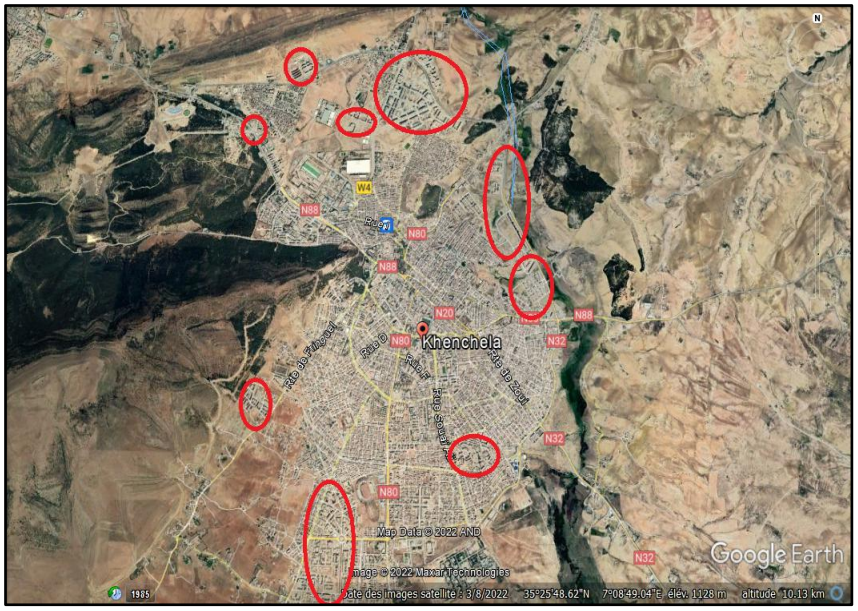

معالجة الباحثة 2022 +GOOGLE EARTH

2-3 دور أصحاب المحلات التجارية:

يعتبر أصحاب المحلات التجارية فاعلين رئيسيين ساهموا في تكوين المورفولوجية الجديدة لمدينة خنشلة ونتائج الاستمارة الموزعة على 294 من أصحاب المحلات التجارية بالنواة القديمة وطريق بابار وهي أماكن تركز التجارة، كما رأينا أثناء تحليل مكونات النظام المورفولوجي للمدينة.

1-2-3 توسع تدريجي للمركز: لتحليل هذه الظاهرة طرحنا سؤال على عينة الدراسة من أصحاب المحلات التجارية حول تاريخ افتتاح محلاتهم.

بعد تحليلنا للنتائج المتحصل عليها نجد أن هناك تباين في تاريخ افتتاح محلات العينة المدروسة المقدرة ب 294 محل، مما سمح لنا بتصنيفهم للفترات التالية:

- فترة 1962-1984

تمثل هذه الفترة بداية نشاط 32 محل تجاري بنسبة 10.9% وهي كلها محلات تقع بمركز المدينة ذو الأصل الاستعماري.

- فترة 1984- 2000

بلغ عدد المحلات التجارية التي بدأت نشاطها في هذه الفترة 93 محل أي بنسبة 32.3 % منها 58.06% أي 54 محل من هذه المحلات تقع بمركز المدينة و41.93% أي 39 محل تجاري يتواجدون بطريق بابار.

- فترة ما بعد سنة 2000

شهدت هذه الفترة ارتفاع عدد المحلات التجارية التي وصلت إلى 169 محل تجاري أي بنسبة 56.8 موزعة بصفة متباينة بين النواة العمرانية القديمة المقدرة ب 22 محل أي بنسبة 13.01% وطريق بابار الذي شهد افتتاح عدد معتبر من المحلات التجارية في هذه الفترة والذي قدر ب 147 محل تجاري أي أنها مثلت نسبة 86.98% من إجمالي عدد المحلات التي تم فتحها في هذه الفترة.

جدول رقم24: تاريخ افتتاح المحل

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1984-1962	32	%10.9
2000-1984	95	%32.3
بعد سنة 2000	167	%56.8
المجموع	294	%100

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

شكل رقم 30: تاريخ افتتاح المحل

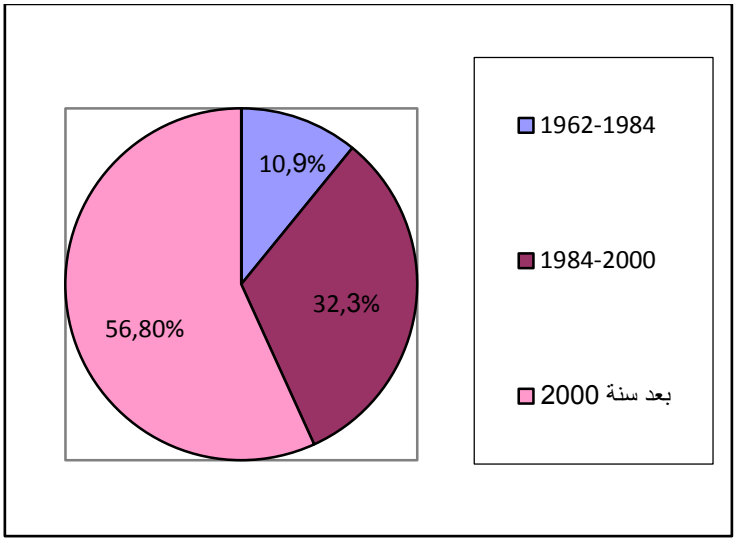

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

✓ النتائج المتحصل عليها توضح التباين الموجود في عدد المحلات بالنسبة لكل فترة حيث شهدت فترة 1962-1984 فتح عدد قليل من المحلات التجارية وهذا يعود الى طابع النشاط السائد بالمدينة في ذلك الوقت المتمثل في الطابع الفلاحي بالإضافة الى بداية نشاط المنطقة الصناعية والتي استقطبت عدد كبير من السكان من داخل المدينة.

وفي فترة 1984-2000 شهدت هذه الفترة فتح عدد متوسط من المحلات التجارية نظرا للظروف الاقتصادية وعدم توفر مناصب الشغل لهذا فقد فكر معظم السكان بتخصيص جزء من المسكن لفتح محل للتجارة هذه الظاهرة انتشرت بكثرة في هذه الفترة بالنواة العمرانية القديمة والمناطق القريبة منه خاصة بالناحية الجنوبية للمدينة وهو ما تؤكده النسب المتحصل عليها حيث شهد طريق باباز بداية لانتعاش التجارة به نتيجة للتحولات الاجتماعية بسبب الهجرة نحو المدينة.

ما بعد سنة 2000 انتشرت التجارة بطريقة كثيفة بطريق باباز وبالضبط بتحصيصي النصر والسعادة، والدليل حصول تحولات وظيفية على معظم المساكن التي تقع على هذا الطريق سواء بتخصيص المسكن كلية أو جزء منها للتجارة صور رقم 34 و35، فيما شهدت النواة القديمة انخفاض في عدد المحلات التي تم فتحها في هذه الفترة،

صور رقم 34،35 : تحول وظيفي بالمساكن الفردية بطريق باباز

المصدر: التقاط الباحثة 2019

بالنسبة للتغييرات أو التحولات التي عرفتها المساكن فقد لاحظنا التغيرات التالية:

- تحويل البنايات الى محلات تجارية من طرف ملاكها
- تغيير في واجهة البنايات لغرض جلب الزبائن
- زيادة عدد طوابق السكنات لاستغلال الطابق الأرضي للاستعمال التجاري

✓ إنطلاقا من التحليل المذكور أعلاه نستطيع أن نقول أن مركز المدينة يشهد عملية توسع أو انتشار نحو الجهة الجنوبية صورة رقم 36.

صورة جوية رقم36: توسع تدريجي للمركز

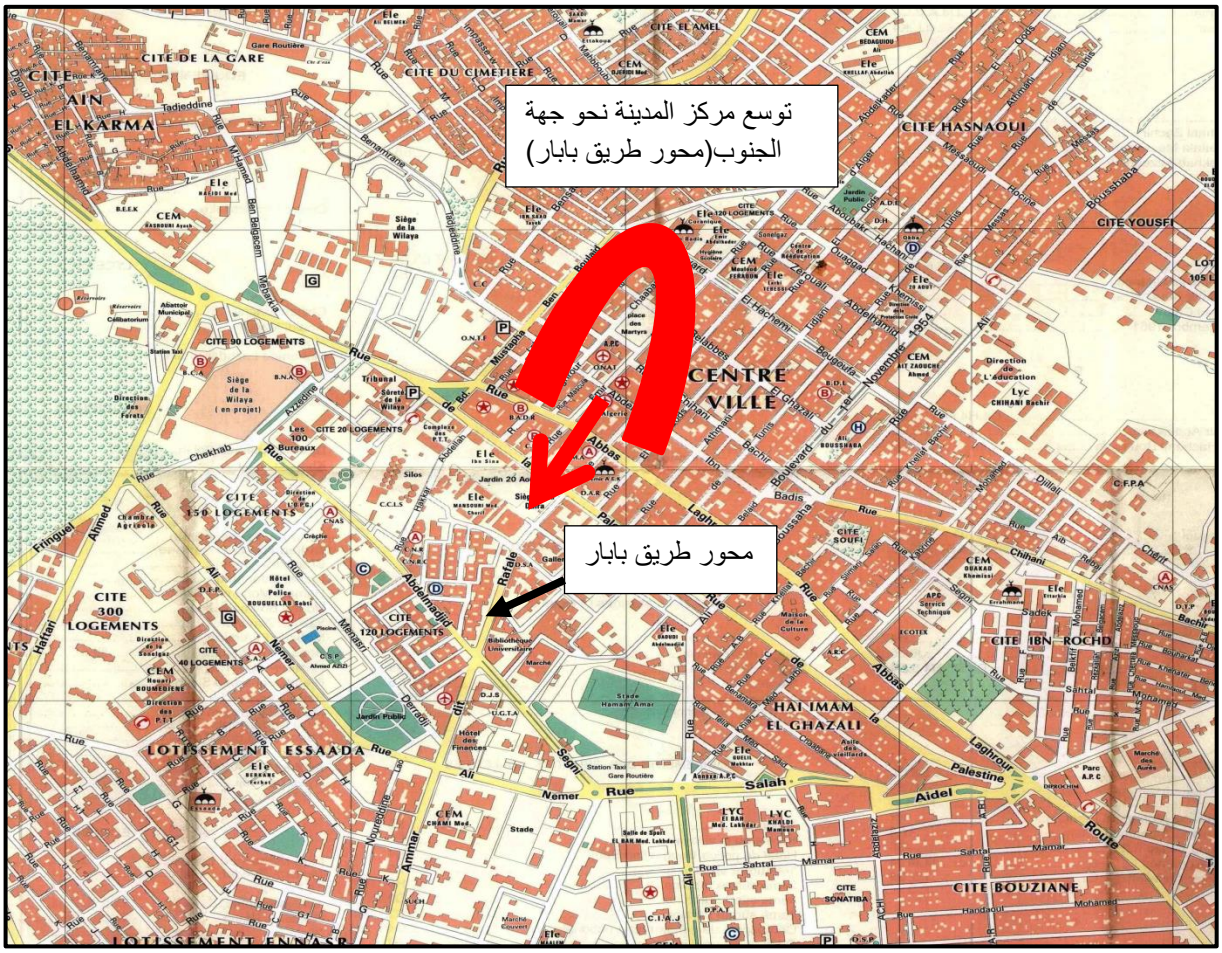

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2008+ معالجة الباحثة.

2-2-3 العلاقة التكاملية الناشئة بين النواة القديمة وطريق باباز:

يمكننا فهم هذه العلاقة بعد تحليل الإجابات المتعلقة بالتحول الحاصل بالتجارة وذلك بعد طرح سؤال يتعلق بنوع التجارة الممارسة، حيث ومن خلال الإجابات المتحصل عليها فقد أجاب (98 فرد) أي نسبة 33.33% على أنه يمارس التجارة الغذائية، في حين نجد أن (196 فرد) أي 66.66% يمارس نوع التجارة غير الغذائية.

جدول رقم25: نوع التجارة الممارسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
التجارة الغذائية	111	%37.8
التجارة غير الغذائية	183	%62.2
المجموع	294	%100

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

شكل رقم31: نوع التجارة الممارسة

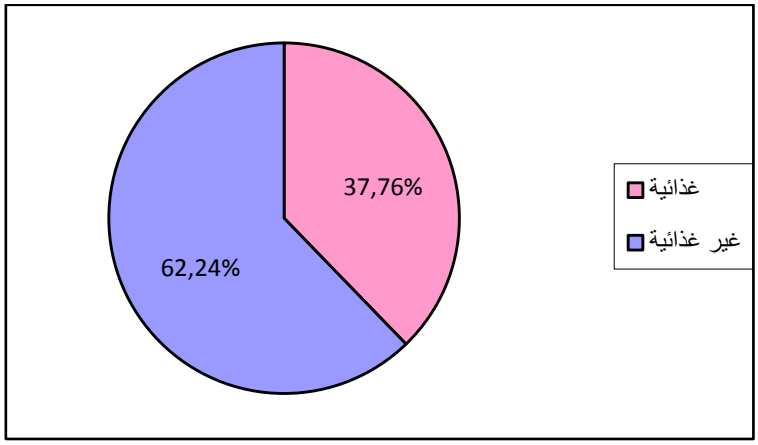

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

غير أنه يوجد اختلاف في أجوبة التجار بالنواة القديمة وطريق بابار:

* فبالنواة القديمة من أصل 108 محل من أفراد العينة 56 تاجر منهم يمارسون التجارة الغذائية أي أنهم يمثلون نسبة 51.85 % من إجمالي عدد محلات أفراد العينة، بينما (52 تاجر) أي 48.14% يمتهن التجارة غير الغذائية فالمحلات المتخصصة للتجارة غير الغذائية أقل نسبيا من المحلات المخصصة للتجارة الغذائية.

*بينما نجد بطريق بابار فمن أصل 186 محل بطريق بابار 112 منهم أي 60.81% قد كانت إجابتهم بأن تجارتهم غير غذائية في حين نجد 74 تاجر أي 39.78% قد صرحوا بأن تجارتهم غذائية.

✓ دائما المحلات التي تمارس التجارة الغذائية يكون عددها أقل من المحلات التي تمارس التجارة غير الغذائية في أماكن تركز التجارة، وهذا يدل على أنها تجذب ليس فقط سكان هذه القطاعات بل كافة سكان المدينة وحتى من خارج المدينة. وبالنواة القديمة نلاحظ بداية سيطرة محلات التجارة الغذائية على التجارة غير الغذائية هذا بعد فتح محلات تجارية بطريق بابار متخصصة بالتجارة غير غذائية، ما يخلق تكامل بين المركز القديم والتوسع المنشأ بطريق بابار.

3-2-3 تحول في وظيفة الرصيف:

يقصد به استغلال الرصيف لغير وظيفته الأساسية من قبل أصحاب المحلات التجارية لعرض سلعهم، ومن خلال نتائج الاستمارة الموزعة على عينة البحث تبين أن 71.76% أي 211 تاجر قد صرحوا

بأنهم يستخدم الرصيف لعرض السلع بينما 28.23 %أي 83 تاجر قد صرحوا أنهم لا يستخدمون الرصيف لعرض السلع.

جدول رقم26: التحول في وظيفة الرصيف

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	211	%71.8
لا	83	%28.2
المجموع	294	%100

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

شكل رقم 32: التحول في وظيفة الرصيف

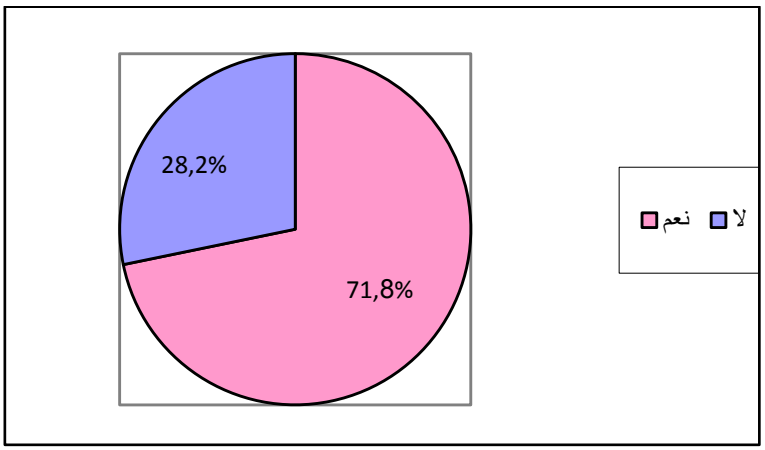

المصدر: من إعداد الباحثة 2022

✓ كل هذه المعطيات تدل على وجود تحول معتبر في استخدام الرصيف وهذا ما يمكن اضافته إلى التحولات الحضرية التي مست المدينة وذلك من خلال التحولات الوظيفية التي مست الرصيف بمركز المدينة وطريق باباز والصور رقم37،38 تبين ذلك.

صور رقم 37،38: تحول في استخدام الرصيف بمركز المدينة

المصدر: التقاط الباحثة 2019

4-2-3 مساهمة المحلات التجارية في استقطاب التدفقات اليومية للسكان من مناطق أخرى :

وذلك بالتعرف على الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على المحلات التجارية فمن خلال الإجابات المتحصل عليها من طرف أصحاب المحلات التجارية عن مكان إقامة زبائنهم الأكثر ترددا عليهم، تمكنا من تمثيل ذلك حسب ما هو موضح (بالخريطة رقم32).

خريطة رقم 32: الأصل الجغرافي لزبائن المحلات التجارية بمدينة خنشلة.

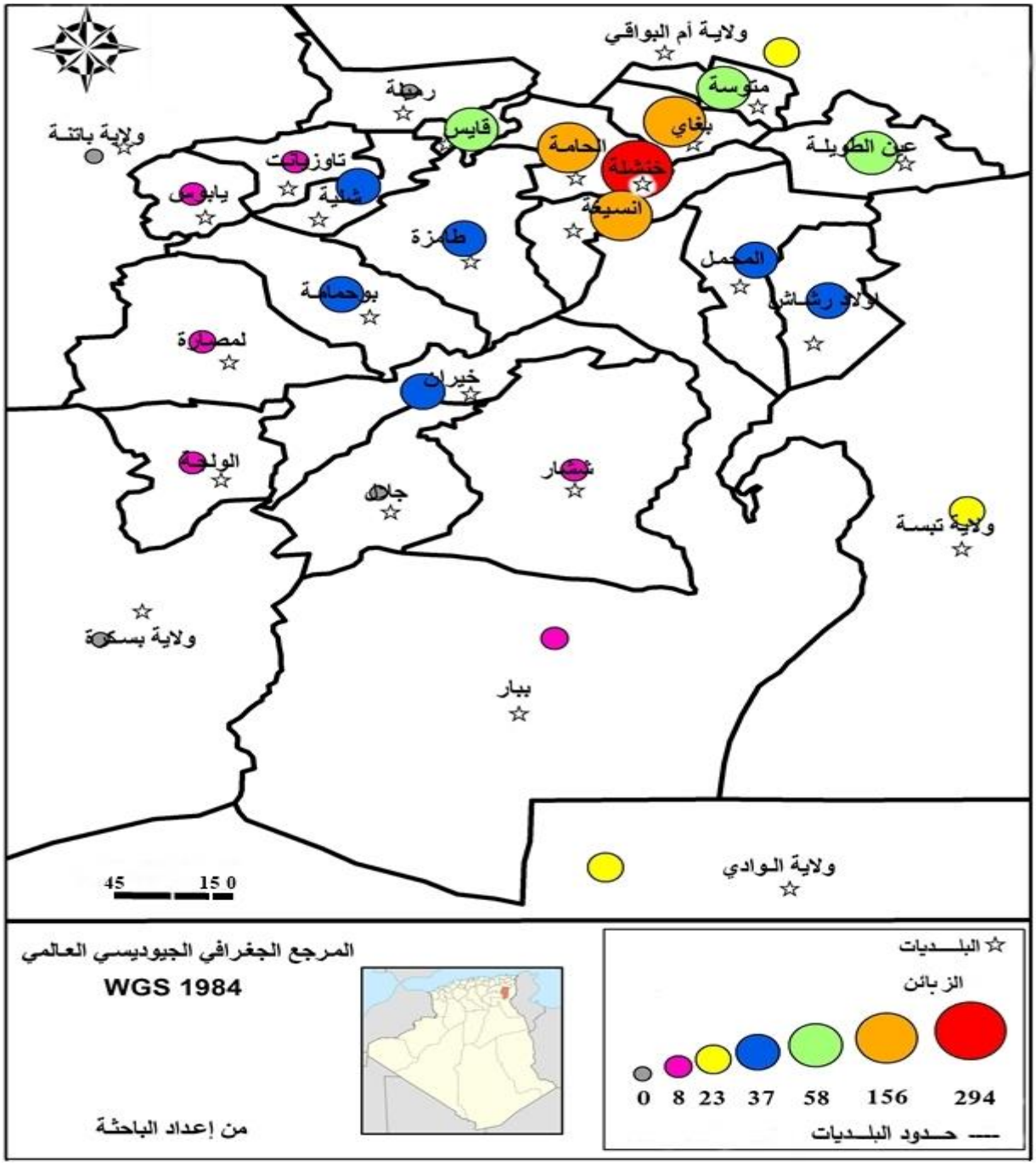

فمن خلال الخريطة يتضح أن:

نسبة الزبائن المقيمين بمدينة خنشلة 100% أي أن 294 تاجر قد صرحوا بأن المتوافدين على محلهم هم من مدينة خنشلة.

من جهة أخرى فالتجار الذين صرحوا بأن المتوافدين على محلاتهم التجارية هم من مدينة خنشلة ف 88.09 % أي 259 تاجر قد ذكروا كذلك بأن محلهم التجاري يستقطب حتى الزبائن من بلديات ولاية

خنشلة وهذا لوفرة وتنوع العرض الذي تقدمه هذه المحلات التجارية بالإضافة الى افتقار مراكز هذه البلديات للتنوع الكافي والمطلوب من مختلف السلع. كذلك فمن خلال الخريطة رقم 23 نستنتج أن عدد الزبائن المترددين على المحلات التجارية من مختلف البلديات يتزايد كلما كانت البلدية قريبة من مدينة خنشلة.

كما أن عدد قليل من أصحاب المحلات التجارية والذي بلغت نسبتهم 7.82% أي 23 تاجر ذكروا أن محلاتهم التجارية تستقطب حتى زبائن من الولايات المجاورة وقد خصصوا بالذكر ولاية أم البواقي، الواد، تبسة.

- ✓ من كل ما سبق يمكننا استنتاج أن الوظيفة التجارية بالنواة القديمة خنشلة وطريق بابار لها دور تنظيمي على المستوى إقليم الولاية ككل وليس على المستوى المحلي للمدينة فقط وهو ما يدل على تأثيرها على تغيير مورفولوجية مدينة خنشلة.

شكل رقم 33 : آلية تكوين المورفولوجية الحضرية الجديدة لمدينة خنشلة

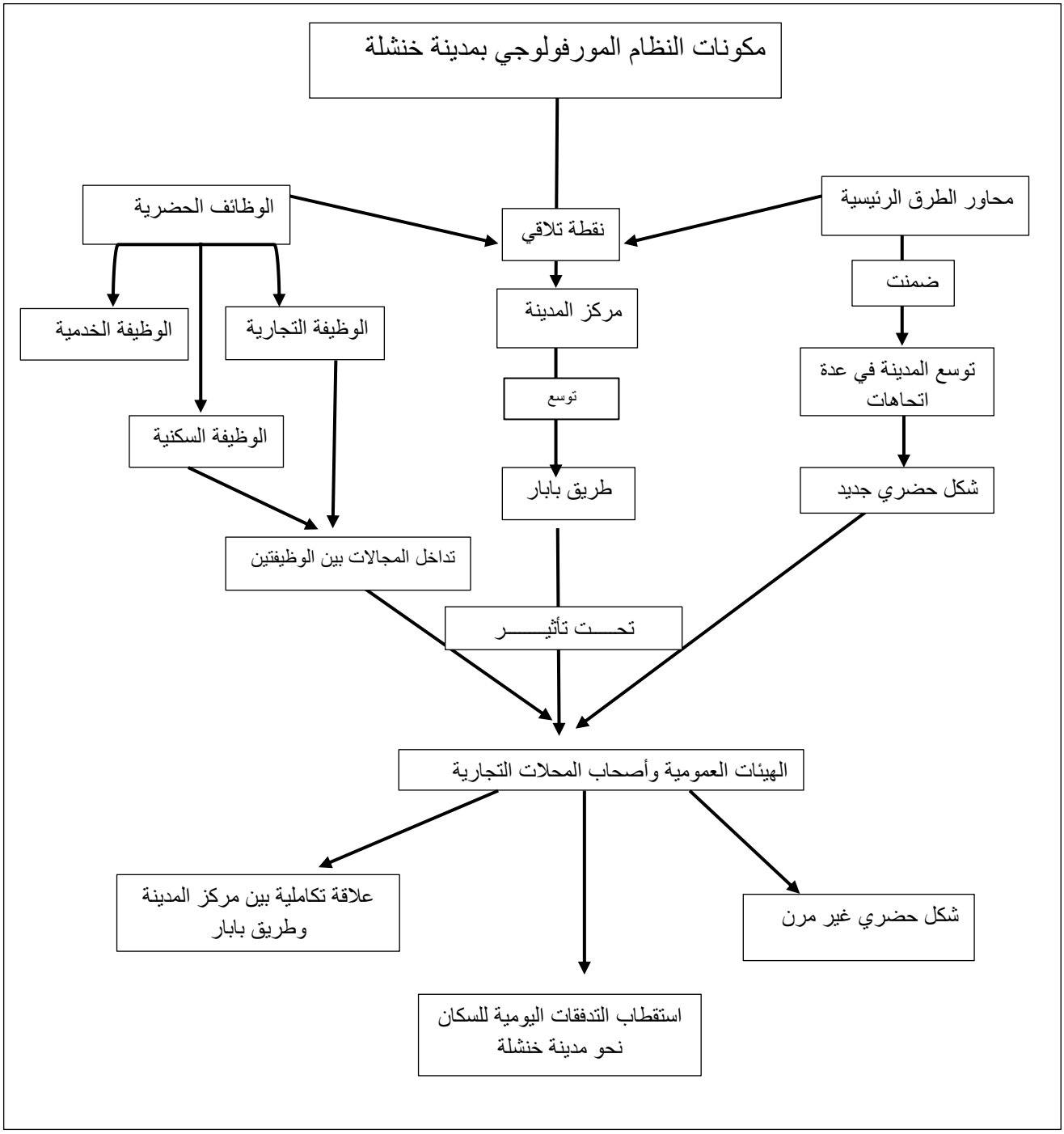

المصدر: من إعداد الباحثة 2022 بناء على الدراسة التحليلية.

خلاصة:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو وجود اختلاف في شكل التوسعات التي ظهرت بمدينة خنشلة بعد الاستقلال، ما انعكس على مورفولوجيتها الحضرية التي بينت عدم تجانس مختلف المجالات الحضرية مع تواجد انقطاعات في الشكل الحضري خاصة في العشرين سنة التي مضت، أين برز التوسع شمالا وجنوبا، وفي الآونة الأخيرة ظهرت أشكال لتوسعات غير مستمرة على الجهة الشمالية للمدينة، حيث كان نمط التوسع مبرمج من طرف الدولة، عن طريق انجاز تجهيزات وبرامج سكنية، والتي تطرقنا إليها من خلال دراسة مكونات النظام المورفولوجي للمدينة، حيث شهدت الوظيفة السكنية تحول في نمط انجاز المساكن إلى النمط العمودي نتيجة نفاذ العقار بالمدينة، ما أدى إلى هيمنة هذا النوع من البناء في المدينة في العقدين الأخيرين، بالإضافة إلى انتشار الوظيفة التجارية بطريق بابار (امتداد الطريق الوطني رقم 80)، سمح هذا الانتشار بتوسع المركز وبرزت علاقة تكاملية بينه وبين هذا التوسع، أين تنتشر التجارة الغذائية بكثرة بالمركز، في حين تهيمن تجارة الملابس والأحذية على طريق بابار، حيث أنه لا يمكننا الحديث بعد عن انتقال تدريجي للمركزية لأن المركز لايزال يحافظ على حيويته. كما لعبت الهيئات العمومية وأصحاب المحلات التجارية دور في استقطاب التدفقات السكانية اليومية من باقي بلديات الولاية إلى مدينة خنشلة، تكون شكل حضري غير مرن، أي أنه لا يتناسب مع المكانة التي تحتلها المدينة كونها عاصمة للولاية.

خاتمـــــة

خاتمة:

تشكل دراسة عملية إعادة التركيب المجالي بالمناطق الحضرية الوسيلة التي تمكننا من معرفة التنظيم المجالي الذي تتميز به المدن، كما يعتبر من أهم المواضيع الذي تهتم بها دراسات التهيئة الحضرية، ومختلف الدراسات المتعلقة بالمدن بصفة عامة وهذا بتحديد عوامله ودوافعه وديناميكيته، التي تسمح بالتوقع المستقبلي لنمو المدن للخروج بنتائج ايجابية أكثر، وذلك بأخذ جميع المعطيات والخصوصيات المتعلقة بالمجالات الحضرية بعين الاعتبار، وقد بينت العديد من الدراسات والأبحاث التي أجريت على مستوى دول العالم المتقدم ودول العالم النامي أن عملية إعادة التركيب المجالي تكون ناجحة عندما تتوفر الإرادة لعدم إهمال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمدينة والذي يؤدي إهمالهما إلى بروز مظاهر سلبية عديدة خاصة منها التجزئة الاجتماعية والمجالية.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز عملية إعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة من خلال تحليل أهم مظهرين لها وهي التحولات الحضرية والمورفولوجية الجديدة التي ظهرت بالمدينة.

وقد ساهمت عوامل النمو الحضري بمدينة خنشلة في التنظيم المجالي الحالي للمدينة حيث لعب العامل التاريخي والقرار السياسي الذي ظهر من خلال التقسيم الإداري سنة 1984 دورا مهما في تشكيل المورفولوجية الحضرية لمدينة خنشلة، إضافة إلى العوامل الطبيعية كموضع المدينة الذي اصطدم بعدة عوائق حتم عليها التركيز على التوسع ناحية الجنوب في بداية الأمر.

لقد كان للعامل الاقتصادي دور كذلك في واقع المدينة الحالي، إذ أثر في التركيبة الحضرية لمدينة خنشلة وفي نوعية الوظائف الحضرية البارزة بها وهذا ما يظهر في نسبة المشتغلين بكل قطاع من القطاعات العمرانية، فمن خلال النتائج المتحصل عليها وجدنا أن القطاع الإداري والخدماتي والتجاري بالإضافة إلى البناء والأشغال العمومية يحتلان الصدارة في توظيف اليد العاملة، ما يدعونا إلى استنتاج أن القطاع الصناعي يعرف تدهورًا وتراجعًا بالمدينة مقارنة بالقطاع التجاري الذي كان له دور مهم في التحولات المورفولوجية التي برزت بالمدينة.

كما أثرت أدوات التهيئة والتعمير على إعادة التركيب المجالي وذلك من خلال تحديد اتجاه التوسع العمراني للمدينة خنشلة وتوقيع المشاريع المبرمجة في الناحية الجنوبية والشمالية الشرقية خاصة وهذا نحو أراضي تابعة لبلديتي الحامة وانسيغة ما شكل تحولاً في النمو الحضري، لكن ما هو موجود على أرض الواقع حاليا ينافي الأهداف النظرية التي جاء بها مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

سنة 2008 خاصة منها تلك المتعلقة بخلق مركزين ثانويين في الناحية الشمالية والجنوبية لتخفيف الضغط على المركز القديم.

لقد شهدت مدينة خنشلة في العقود الأخيرة، اضطرابات هائلة في المشاريع التي لم تكتمل، وزاد على ذلك حدة النزاعات التي ظهرت بين مختلف الفاعلين حول العقار الحضري خاصة مع تواجد مجالات كبيرة تابعة للخواص ما أدى الى ظهور تعقيدات في المجال أكثر مما كانت عليه من قبل، فلقد كان هدف الدولة من التوسع العمراني هو توفير السكن والذي يتزايد عليه الطلب نتيجة للهجرة والنمو الديمغرافي وليس المساهمة في تنظيم المجال العمراني ما أثر سلبا على عملية إعادة التركيب المجالي.

فمن خلال هذه الدراسة استطعنا استخلاص العلاقة بين التحولات الحضرية والمورفولوجية وبين عملية إعادة التركيب المجالي واللذان يعتبران أهم مظهرين يبرزان كيفية حصولها، فقد قمنا بدراسة بعض التحولات الاجتماعية عن طريق تحليلنا لمعدل النمو و الهجرة والتي كانت المحفز لبروز التحولات في استخدام المجال التي تعرفنا عليها بعد تحليل مراحل النمو الحضري الذي شهدته المدينة.

كما أثرت التحولات التي مست العقار والذي نتج عنه حراك عمراني عشوائي ومجالات حضرية متناثرة خصوصا السكنية منها والتي بينت مقدار عدم التحكم في عملية النمو العمراني الحضري حيث تم انجاز مشاريع إسكان وتجهيزات في الضواحي الحضرية الجديدة خارج إطار التنمية الحضرية بطريقة مفككة ومجزأة.

كذلك من خلال دراستنا للمورفولوجية الحضرية وتحليل شكلها الذي يتميز حاليا بالتقطع واستطعنا تحديد عناصر النظام المورفولوجي التي تشكل فيها الوظائف الحضرية وشبكة الطرق ومركز المدينة هي العناصر المكونة له الذي يشهد تطور في الوظيفة التجارية في مركز المدينة لينتشر أو يتوسع إلى الجهة الجنوبية على طول محور طريق بابار.

فعملية إعادة التركيب المجالي بمدينة خنشلة برزت في العقدين الأخيرين وهي تمثل ترجمة لما حدث خلال هذه الفترة من عشوائية في التخطيط من خلال انتاج مورفولوجية غير واضحة المعالم.

إعـادة تركيـب المجـالات الحضـرية بمدينـة خنشـلة كمـا فـي أغلبيـة المـدن الناميـة تمـت بطريقـة عشـوائية ونـتج عـن ذلـك تغيـرات بالشـكل الحضـري وعـدم اسـتمرارية بالمجـال وهـذا أثـر سـلبا علـى الـنمط المعيشـي بالمدينـة فقـد كـان التعميـر عشـوائي بـالرغم مـن أنـه تـم وفـق قـرارات مسـيري المدينـة، لكنـه لـم يـتم الأخـذ بعـين الاعتبـار الديناميكيات الاجتماعية والمجالية لمدينة خنشلة.

إن الإجـراءات التـي يجـب اتخاذهـا كثيـرة ومعقـدة وهـي تختلـف وفقـا للعوامـل السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة والحضـرية للمدينـة، هـذه الاختلافـات يجـب أخـذها بعـين الاعتبـار لأجـل الوصـول إلـى المبتغـى المنشـود، فـالطرق المتبعـة لإعـادة تركيـب المجـال الحضـري يـتم اختيارهـا بعـد تحليـل المجـال العمرانـي لإيجـاد اسـتراتيجية تكـون فيهـا التحـولات الحضـرية مـتحكم بهـا ليـتم انتـاج مورفولوجيـة منظمـة وواضحة وتخدم سكان المدينة.

مـن خـلال مـا سـبق نجـد أن مدينـة خنشـلة تـوفرت علـى عوامـل إعـادة التركيـب المجـالي والتـي مـن الممكـن التوسـع فـي تحليلهـا فـي أبحـاث مسـتقبلية حيـث وبعـد النـزوح الريفـي علـى المدينـة ظهـرت المنافسـة فـي احـتلال المجـال بـين مختلـف الفـاعلين مـا أدى الـى نمـو عمرانـي سـريع، هـذه السـرعة كانـت لهـا آثـار علـى المجـال العمرانـي عبـر مراحـل زمنيـة متعـددة فظهـر التمـدد الحضـري وبـرزت معـه مجـالات عمرانيـة غيـر مسـتمرة وتـم ضـم جـزء مـن المجـال التـابع لكـل مـن بلـديتي الحامـة وانسـيغة إلـى المجـال العمرانـي لمدينـة خنشـلة فأحيانـا نلاحـظ وجـود تمـدد متقطـع ومبعثـر وأحيانـا نجـده علـى طـول محـاور الطـرق الرئيسـية، هـذه العوامـل لـم نتطـرق إليهـا مفصـلا بالجانـب التطبيقـي لهـذا البحـث وربمـا سـوف تكـون هنـاك تكملـة لـه لتحليلهـا والخـروج بنتـائج منها في المستقبل.

فـي الأخيـر نأمـل أن يكـون هنـاك تفكيـر جـاد ومعمـق فـي سياسـات التخطـيط الحضـري لضـمان فاعليتـه خاصـة مـن ناحيـة الحـد مـن اسـتنزاف الأراضـي الزراعيـة وضـمان نمـو غيـر مجـزأ علـى أطـراف المدينـة للوصـول إلـى إعـادة تركيـب مجـالي مبـرمج وفـق أهـداف محـددة ويـؤدي إلـى ظهـور مظـاهر مورفولوجيـة إيجابيـة عديـدة بمـا يتماشى والخصوصية الجغرافية للمدينة الجزائرية.

المراجع

المصادر والمراجع:

أولا باللغة العربية

1- الكتب:

- إسماعيل احمد علي.(1982). دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الثانية، جامعة القاهرة، القاهرة.
- خالص حسني الأشيب وصباح محمود محمد.(1983). مورفولوجية المدينة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد.
- جلول زناتي.(2015). النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني. الطبعة الأولى. الدار المنهجية للنشر والتوزيع. عمان.
- عبد الله عطوي (2002). جغرافية المدن. الجزء الثاني. دار النهضة العربية الطبعة الأولى. بيروت.
- محسن عبد الصاحب المظفر وعمر الهاشمي يوسف.(2010). جغرافية المدن-مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية-. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

2- رسائل الماجستير والأطروحات :

- مريجة صبرينة.(2002). المدينة الجديدة علي منجلي. قسنطينة .إنتاج عمراني جديد. رسالة ماجيستير. جامعة منتوري قسنطينة.
- خليل عبد الوهاب.(2001). التحولات الحضرية في أقاليم المدن الكبرى وبدائل استراتيجية التنمية الإقليمية. حالة إقليم عدن الكبرى. أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني.
- كبيش عبد الحكيم .(2011). التمدد الجضري و الحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه علوم في تهيئة المجال، جامعة قسنطينة.
- عزيزي عثمان.(2017). دور الحوكمة المحلية في التنمية و تنظيم المجال في الجزائر حالة بلدية خنشلة. أطروحة دكتوراه علوم في تسيير التقنيات الحضرية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

- محمد عرب نعمة الموسوي.(2011). مدينة صبراتة – التركيب الوظيفي والمظهر الخارجي من واقع استعمالات الأراضي. أطروحة دكتوراه في جغرافية المدن. جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا.

3- المقالات:

- الأمم المتحدة.(2001). تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA حالة سكان العالم.
- سناء ساطع عباس وكميمه عبد الستار(2012). ديناميكية النمو الحضري في مدن العراق. مجلة المخطط والتنمية. العدد 26. ص ص 239-257.
- لرقط مليكة، لكحل عبد الوهاب.(2022). مدينة الخروب بين " التطور والتحول" العمراني. مجلة علوم و تكنولوجيا D العدد 52.ص ص5-24
- الديوجي، ممتاز حازم داوود وحسين سلمان عبد الله وإياد وليد جلال. (2010). أثر التغيرات المورفولوجية في النسيج الحضري على خصائصة التركيبية: دراسة عن منطقة أسواق الموصل القديمة. المجلة العراقية للهندسة المعمارية، مج. 6، ص ص. 348-362.
- هشام بوضياف. (2019). إشكالية النمو الحضري في الجزائر بين الواقع والأفاق- حالة مدينة العلمة "ولاية سطيف"-، مجلة علوم و تكنولوجيا D العدد 49. ص ص 25-21.
- وحدة شكر الحنكاوي، فينوس سليمان.(2006). دراسة حول أثر العقد الحضرية في التحولات الشمولية ضمن البنية الحضرية. حالة مدينة السليمانية. قسم الهندسة المعمارية. المجلة العراقية للهندسة المعمارية والعمرانية. بغداد. ص ص1-30.

ثانيا باللغة الفرنسية:

1- Les ouvrages :

- Bonnet, M. et Desjeux, D. (2000). Les territoires de la mobilité. presses universitaires de France. Paris.
- Bourdieu, P., Sayad A. (1964). le déracinement la crise de l'agriculture en Algérie. Paris, de Minuit.

- Caniggia. G. (1994). Une approche morphologique de la ville et du territoire - lecture de florence. Edition institut supérieur d'architecture saint-Luc. Bruxelles.
- Chaline, C. (1990). Les villes du monde Arabe. collection géographie, Ed : Masson.
- Deluz (J-J). (1988) l'urbanisme et l'archiecture d'Alger. Alger, Pierre Mardaga/OPU.
- Dorignon, L, Hervé Marchal, Jean- marc Stébé. (2014). les grandes questions sur la ville et l'urbain. presse universitaires de France, 2éme édition.
- Jean Paul Lacaze introduction à la planification urbaine –Imprécis d 'urbanisme à la française –presses de l'école des ponts et chaussées – 1995.page 297.
- Kerdoud, N.(2017). Recompositions urbaines et nouveaux espaces de consommation en Algérie: les dynamiques commerciales aux périphéries des villes de l'Est algérien.Paris : L'Harmattan.
- kirat, T., et TORRE, A. (2008). Territoires de conflits : Analyses des mutations de l'occupation de l'espace, éditeur L'Harmattan, Paris.
- Laborde, P. (2005). Les espaces urbains dans le monde, Armand colin, Paris.
- Mancebo, F. (2003). questions d'environnement pour l'aménagement et l'urbanisme, université PARIS-Sorbonne, éditions du temps.
- Merlin , P. (1998) Les banlieues des villes française. Notes et études documentaires (Paris), No 5073.
- Perrier-Corner P., A.(2002). à qui appartient l'espace rural, éditions de l'aube, la tour d'aigues.

- Allain, R. (2004).morphologie urbaine, géographie, aménagement et architecture de la ville. Armand Colin, Paris.
- Redor, P. (2007). Mesures et définitions de l'étalement urbain, de quoi parlent-on ?, INSEE-DAR, CNIS.
- SAIDOUNI, M. (2001). Eléments d'introduction à l'urbanisme : histoire, méthodologie et règlementation, Alger, casbah.
- Wiel M. (2005) .ville et mobilité, deux résultantes d'un même système d'interactions sociales , Ed. de l'Aube, Paris.

2- Thèses et Mémoires :

***Thèses :**

- Benlakhlef, B. (2007). Recomposition des territoires urbains en Algérie l'exemple d'Annaba (Doctoral dissertation, Annaba).
- Boukerzaza, H. (1995). maillage territorial et pouvoir dans l'Est Algérie du Nord-Est, thèse de Doctorat, Montpellier.
- Edson. J.(2015). fragmentation urbaine à travers les réseaux techniques L'exemple de stratégies locales de gestion de l'eau dans la municipalité de Quillacollo, Thèse de doctorat, Université de Liège.
- Enault, C. (2003).Vitesse, accessibilité et étalement urbain, analyse et application à l'aire urbaine dijonnaise, doctorat de géographie, Université de Bourgogne, Dijon.
- Hanin, Y. (2004). *Mutations spatiales et recompositions territoriales : les processus territoriaux dans le* cas de Court-Saint-Etienne (Belgique). Thèse de doctorat. Université catholique de Louvain, Département d'Architecture, d'Urbanisme, de Construction et d'Environnement.
- Boukerzaza, H. (1995). Maillage territorial et pouvoir dans l'Est Algérie. Thèse de doctorat Montpelier.
- Krakutovski, Z. (2004). améliorations de l'approche démographique pour la prévision à long terme de la mobilité urbaine, Thèse de doctorat en transport, institut d'urbanisme, université de Paris.

- Miret, N. (1998). Métropolisation et recomposition d'un espace d'immigration méditerranéen: le cas de Barcelone (Doctoral dissertation, Université de Poitiers).
- Noaime, E. (2016). les transformations socio morphologiques de la ville dans le processus de métropolisation, thèse de doctorat en architecture et urbanisme, université de Strasbourg.
- Pouyanne, G. (2004), Forme urbaine et mobilité et quotidienne, thèse de doctorat en sciences économiques, Université Montesquieu-Bordeaux IV.
- Richard, F. (2001). De la polarisation à la fragmentation socio-spatiale, processus de recomposition urbaine à Londres (Doctoral dissertation, Université de Poitiers).

***Mémoires:**

- Daugreilh ,A. (2017). Agriculture urbaine et planification : étude de cas : Sfax. Tunisie. mémoire Master Sciences du Territoire, université GRENOBLE ALPES.
- Djebnoune. B. (2009). les inégalités dans la qualité de vie des quartiers d'une ville intérieure - cas de la ville de khenchela (Est Algérien), Mémoire de magistère aménagement du territoire, université Badji mokhtar, Annaba.
- Meddour, L. (2012), L’état actuel et le devenir des centres des noyaux anciens dans les villes moyennes en Algérie * Cas de Khenchela*, Mémoire de Magister, Faculté des Sciences et de la technologie, Université de Biskra.
- Mendes, A. La recomposition socio-spatiale et fonctionnelle des entités urbaines à Mascara (Magister dissertation, Université Mohamed Ben Ahmed d'Oran 2).

- Nedjai, F. (2013), les instruments d'urbanisme entre propriétaire foncier et application cas d'étude : la ville de Batna, Mémoire de Magister, département d'architecture, Université de Biskra, P 52-53.
- Savin, G. (2006). la périurbanisation, quelles dynamiques territoriales, étude de la périphérie Est de Banghalore, Inde, mémoire de master en géographie, université de province.

3- Articles :

- Belhedi, A. (2003). différenciation et recomposition de l'espace urbain en Tunisie. cahiers du Gremamo, n° 18, Paris, 21-46.
- Boret, D. (2005). « Le phénomène de l'étalement urbain et la croissance des villes » dans PRUD'HOME Rémy, DUPUY Gabriel, « Développement urbain : les nouvelles contraintes ». Les rapports de l'institut Veolia environnement N°1.
- Benaissa, A. (2003). l'évolution de la propriété fonciére à travers les textes et les différent modes d'accés à la proprité fonciére, in 2 nd FIG regional conference, marrakech.
- Bessey-Petri .P. (2000). Les formes récentes de la croissance urbaine. *Economie et statistiques*, n° 336, p.35-52.
- Chabbi, M., & Abid, H. (2008). La mobilité urbaine dans le Grand Tunis. *Évolutions et perspectives, rapport de projet, 94*.
- Dorier, E., Berry-Chikhaoui, I., Bridier, S., Baby-Collin, V., Audren, G., & Garniaux, J. (2010). La diffusion des ensembles résidentiels fermés à Marseille. Les urbanités d'une ville fragmentée (LPED (UMR 151 AMU-IRD)).
- Dorier, E., Audren, G., Garniaux, J., Stoupy, A., & Oz, R. (2008). Ensembles résidentiels fermés et recompositions urbaines à Marseille.

Pouvoirs Locaux: les cahiers de la décentralisation/Institut de la décentralisation, (78 III), pp-92.

- Julien, P. (2000). Mesurer un univers urbain en expansion, Economie et statistiques, n° 336, pp.3-33.
- Hardy, G. (1950). Une région historique de l'Algérie: le pays Chaouia. Outre-Mers. Revue d'histoire, 37(130), pp. 81-100
- Harburger, S.(2002). Caisse des Dépôts et Consignations ; Participation au séminaire GRIDAUHGRALE : *« Le renouvellement urbain : approche interdisciplinaire »*.
- Le garrec, S. (2015). Le renouvellement urbain - La genèse d'une notion fourre-tout, Aménagement et urbanisme, édition Puca, 91p.
- Gasnier, A. (1991). Centralité urbaine et recomposition spatiale. L'exemple du Mans. Norois, 151(1), 269-278.
- Mansouri, K. (2005). Khenchela.(antique Mascula). Encyclopédie berbère, (27), 4234-4236.
- Monographie de l'arrondissement de Khenchela mise à jour octobre 1959.
- Mignot, D.(2007) forme urbaine mobilité et ségrégation. une comparaison Lille – Lyon - Marseille, rapport final (ministère de recherche), France.
- Querrien, A. (2005). David Mangin, La ville franchisée. Formes et structures de la ville contemporaine, 2004. In Les Annales de la Recherche Urbaine (Vol. 99, No. 1, pp. 135-136). Persée-Portail des revues scientifiques en SHS.
- Rhein,C., Elissalde, B.(2004). La fragmentation sociale et urbaine en débats, L'information géographique, volume 68,n°2.

- Roussel, F., X. (1999) des ambitions pour la ville Le magazine - international de l'architecture et de la ville, Urbanisme – Renouvellement urbain .
- Rouquier, D., DORIER, J. (2018). laboratoire population, environnement et de développement, Aix-Marseille Université.
- Bekkar, R. (1995).les habitants bâtisseurs à Tlemcen, compétences et savoir-faire, les annales de la recherche urbaine, n°66.

ثالثا باللغة الإنجليزية

- Couch. C., Leontidou, L., and Petschel-Held, G.(2007). *urban sprawl en Europe. Landscapes, land-use change & policy*, p273.
- Cruz-Muñoz, F. (2021). Schémas d'expansion urbaine des mégalopoles latino-américaines au nouveau millénaire. EURE (Santiago, 47(140) : 29-49. (Accessed June 15, 2021).
- Hillier, B., and Hanson,J.(1984). the social logic of space. Cambridge university press.
- Jamal, A. C. (2018). Regional planning and urban revitalization in mid-sized cities: A case study on Downtown Guelph. Canadian Journal of Urban Research, 27 (1): 24-36. (Accessed May 11, 2021).
- Galster G., Hanson R., Ratcliffe M.R., Wolman H., Coleman S. and Freihage J. (2001). Wrestling sprawl to the ground: Defining and measuring an elusive concept. Housing Policy Debate, p. 681-717.
- Oliveira V. (2016). Urban Morphology An Introduction to the Study of the Physical Form of Cities, Departamento de Arquitectura Universidade Lusófona do Porto, Porto, Portugal, , p 103- 106.

- Ther-Ríos, F. (2020). Others ruralities/understanding Chiloé: Proposals for a recomposition based on a new model of territorial epistemology. Journal of Rural Studies. 78(372-377). (Accessed june 15, 2021).
- United nation.(2000).department of economic and social affairs, urban and rural areas 1999, new york.
- Venter, C., Mahendra, A., Lionjanga, N.(2021). Urban expansion and mobility on the periphery in the global South. In Urban Form and Accessibility, (243-264). (Accessed May 11, 2021).
- Xiao, Y.(2017).Urban Morphology and Housing Market, Department of Urban Planning Tongji, Jointly published with Tongji University Press, Shanghai, China.

رابعا مواقع انترنت:

- Dictionnaire de l'académie française, en ligne, www.atilf.atilf.fr (19/01/2019).
- Approfondissement théorique : l'analyse typo-morphologique, https://unt.unice.fr 13/12/2018.
- https://www.google.com/maps/place/Court-St.-%C3%89tienne,+Belgique/@50.6271796, 4.4919305,12z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x47c3d579f1459a49:0x40099ab2f4d64f0!8m2!3d50.6485892!4d4.5632038.
- http:// arab-ency.com.sy/ency/details/10333/18(Consulté le 27/11/2022)
- https://arabic.mapsofworld.com/tunisia/(Consulté le 27/11/2022)
- https://www.google.com/maps/place/Sfax,+Tunisie/@34.7613945, 10.7330985,12z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x13002cda1486c695:0x22dfe0a62c50ce6f!8m2!3d34.739822!4d10.7600196.

- file:///C:/Users/SKY/Desktop/Nouveau%20dossier%20(2)/Commune%20mixte%20de%20Khenchela%20(1874-1959)%20(FranceArchives).html (30/10/2022).

خامسا المخططات والمديريات:

- Agence Nationale D'aménagement Du Territoire, Schéma Régional D'aménagement Du Territoire, Rapport N° 3, 2009, P44.45.
- Bureau d'études pluridisciplinaire d'assistance et de conseils. (2008). Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal Khenchela – El Hamma – N'sigha.
- Direction de l'Environnement , (2012), Schéma De Cohérence Urbaine de l'aire urbaine de la ville de Khenchela, rapport final, 229p.
- Direction de programmation et de suivi du budget, Monographie de la Wilaya de Khenchela des années 2019,2020, 2022.
- Direction de l'environnement, Plan d' aménagement et de développement durable de la wilaya de Khenchela rapport n° 3, p19.
- Schéma national d'aménagement de territoire 2025, document de synthèse, février 2008.
- المصلحة التقنية لبلدية خنشلة.
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة.
- مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية خنشلة.
- مديرية الحفظ العقاري لولاية خنشلة.
- مديرية أملاك الدولة لولاية خنشلة.
- مديرية مسح الأراضي لولاية خنشلة.
- مديرية التجارة لولاية خنشلة.
- مديرية البيئة لولاية خنشلة.
- دائرة خنشلة.
- مديرية التجهيزات العمومية لولاية خنشلة.
- مديرية السكن لولاية أم خنشلة.

الملاحق

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة محمد العربي بن ميدي أم البواقي
معهد تسيير التقنيات الحضرية

استمارة مقابلة موجهة للهيئات والمصالح العمومية بمدينة خنشلة

الموضوع: إعادة تركيب المجالات الحضرية بمدينة خنشلة تحولات حضرية حديثة و مورفولوجية جديدة

سيدتي / سيدي

نضع بين يديك هذه الاستمارة التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة نرجو منك الإجابة عليها بدقة وهي لن تأخذ إلا القليل من وقتك ونعلمك بأن البيانات الواردة في الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: نرجو الإجابة على أسئلة الاستمارة بكل موضوعية وأمانة تعكس الواقع.

شكرا لتعاونكم

- **بيانات شخصية:**

الهيئة الإدارية التي تنتمي إليها:.....

:.المنصب الإداري الذي تشغله .....

✓ **التحول على المجال(النمو الحضري)**

✓ ما هي عوامل النمو الحضري السريع بمدينة خنشلة حسب رأيكم؟

عوامل سياسية ☐ عوامل إقتصادية ☐

عوامل ديموغرافية ☐ عوامل أخرى ☐

أذكرها.....

.....

.....

✓ ما هي معوقات النمو الحضري لمدينة خنشلة حسب رأيكم

طبيعية ☐ سياسية ☐ إدارية ☐

عوامل أخرى أذكرها.....

✓ ما هي أهم المنجزات التي تم تشييدها بالمدينة قبل 20 سنة التي مضت؟

.....

.....

.....

✓ في أي جهة من المدينة يكثر الطلب على الأراضي القابلة للبناء ؟ الجهة الجنوبية و الشمالية

الجهة الشمالية الجهة الشرقية الجهة الجنوبية الجهة الغربية

.....

لماذا؟.....

✓ **التحول على العقار**

✓ حسب رأيكم الارتفاع في سعر الأرض القابل للتعمير سببه:

المضاربة في السوق ☐ نقص الأراضي ☐ حالة أخرى☐ أذكرها.....

.....

✓ ما هي أسباب التحول الى البناء العمودي بالنسبة للمدينة في العشرين سنة التي مضت؟

نقص العقار☐ عدم خلق تحاصيص جديدة من طرف الدول☐ قرارات سياسية☐ أسباب أخرى ☐أذكرها

.....

.....

✓ **مورفولوجية المدينة**

أ في رأيكم مركز مدينة خنشلة هو: النواة الاستعمارية؟☐ طريق باباز؟☐

القطب العمراني؟ ☐ مكان أخر أذكره؟☐.....

- لماذا:

ب هل النمو الحضري المجالي الحالي للمدينة مستمر؟ أم متقطع؟

مستمر ☐ متقطع ☐

في حالة الاجابة بـ متقطع أو مستمر، ما هي أسباب ذلك.....

ج هل الشكل الحضري للمدينة حاليا يخدم كل سكان المدينة ويتناسب مع مكانتها الإدارية باعتبارها عاصمة الولاية ؟ نعم☐ لا ☐

لماذا.....

.....

✓ **أدوات التهيئة و التعمير**

ا هل تستعملون أدوات التهيئة و التعمير الموجودة لديكم؟.....

نعم لا

ب كيف ترى أدوات التخطيط العمراني بين الدراسة و التطبيق؟.....

.....

.....

ج كيف يمكننا تطبيق ما جاء في أدوات التهيئة والتعمير اليوم لاسيما فيما يخص خلق نظام مجالي متوازن؟

.....

.....

د حسب رأيكم هل سيتم مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الحالي في المستقبل القريب ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا .....

.....

✓ **أسئلة مختلفة مباشرة تتعلق بعملية إعادة التركيب المجالي:**

أ ماذا تعرف عن مفهوم إعادة التركيب المجالي

ب هل ترى إعادة تركيب المجال الحضري مهم باعتباره يمثل تدخل على المدينة

مهم غير مهم

ج هل كان للتوسعات التي برزت بالمدينة في العشرين سنة التي مضت دور في إعادة تركيب مجال المدينة بالشكل الحالي ؟

نعم ☐ لا ☐

يرجى ذكر السبب في حالة الإجابة بنعم أو لا.....

.....

د هل أنت مع مشاركة السكان في عملية إعادة تركيب المجالات الحضرية بالمدينة

نعم لا

لماذا

ه ما هي الإجراءات التي ترونها مناسبة من أجل إعادة تركيب مدينة خنشلة من جديد؟

1 تخطيطيا

تغيير أدوات التهيئة و التعمير ☐

تعديل أدوات التهيئة و التعمير☐

إجراءات أخرى☐ اذكرها .....

2 مجاليا

الاستمرار في خيار التوسع و النمو نحو بلديتي الحامة و انسيغة ☐

إعادة هيكلة المجالات داخل المدينة ☐

إجراءات أخرى ☐

اذكرها.....

3 اجتماعيا

تفعيل دور السكان في إعادة تركيب مجالات المدينة ☐

إجراءات أخرى ☐ اذكرها.....

.....

4 اقتصاديا

تفعيل دور المنطقة الصناعية و استغلال القطع الشاغرة بها☐

إجراءات أخرى اذكرها ☐.....

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة محمد العربي بن ميدي أم البواقي
معهد تسيير التقنيات الحضري

استمارة استبيان موجهة لأصحاب المحلات التجارية

بمدينة خنشلة

الموضوع: إعادة تركيب المجالات الحضرية بمدينة خنشلة تحولات وظيفية حديثة ومورفولوجية جديدة

سيدتي / سيدي

نضع بين يديك هذه الاستمارة التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة نرجو منك الإجابة عليها بدقة وهي لن تأخذ إلا القليل من وقتك ونعلمك بأن البيانات الواردة في الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: نرجو الإجابة على أسئلة الاستمارة بكل موضوعية وأمانة تعكس الواقع.

شكرا لتعاونكم

تم توجيه هذه الاستمارة لتجار وسط المدينة و طريق بابار وهي أماكن تركز التجارة

1- مكان و طبيعة و خصائص المحل التجاري

- ما هو تاريخ افتتاح محلكم: ....
- ما نوع التجارة التي تمارسها:

غذائية☐ غير غذائية☐

- هل كنت في السابق في محل أخر نعم ☐ لا☐

إذا كان الجواب بنعم أين يوجد: داخل وسط المدينة و طريق بابار ☐
خارج وسط المدينة☐

مكان أخر☐ أذكره.....

لماذا غيرت المكان:.....

- هل المجال الذي تعرض فيه سلعتك

كاف ☐ غير كاف☐

إذا كان غير كاف

- فهل ترغب بإضافة مجالات أخرى لمحلك

نعم ☐ لا☐

- هل تستخدم الرصيف لعرض السلع

نعم ☐ لا ☐

2- الزبائن

- مصدر الزبائن

من مدينة خنشلة ☐ من بلديات ولاية خنشلة-تسمية البلديات- ☐ من خارج ولاية خنشلة☐
تسمية الولايات الاخرى

- حركة الزبائن

جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة☐

3- التحولات البارزة على مجال مركز المدينة و طريق بابار خلال عشرين سنة التي مضت

- هل طرأ تغيير على المحور الذي يقع فيه محلك التجاري

نعم ☐ لا☐

ما هو هذا التغيير:.....

- هل تتمنى عملية إعادة تهيئة وتجديد للمكان المتواجد به محلك

نعم ☐ لا☐

في حالة الإجابة بنعم ما هي هذه العمليات :.....
.....

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة محمد العربي بن مهيدي أم البواقي
معهد تسيير التقنيات الحضرية

استمارة استبيان موجهة لعينة من سكان مدينة خنشلة

الموضوع: إعادة تركيب المجالات الحضرية بمدينة خنشلة تحولات وظيفية حديثة ومورفولوجية جديدة

سيدتي / سيدي

نضع بين يديك هذه الاستمارة التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة نرجو منك الإجابة عليها بدقة وهي لن تأخذ إلا القليل من وقتك ونعلمك بأن البيانات الواردة في الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: نرجو الإجابة على أسئلة الاستمارة بكل موضوعية وأمانة تعكس الواقع.

شكرا لتعاونكم

1-1 البيانات الشخصية:

- الحي الذي تسكن به: .....
- هل انت من المهاجرين الى مدينة خنشلة

نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم

- ماهي سبب هجرتك:

للعمل ☐ لتحسين ظروف المعيشة ☐

للهروب من أوضاع امنية صعبة ☐ للاستفادة من مزايا المدينة ☐

- عدد العاملين في الأسرة ☐
- في أي قطاع يعملون:

البناء والأشغال العمومية ☐ التجارة ☐ موظفين ☐

الصناعة ☐ عمل أخر ☐

2-1 علاقة السكان بالوظيفة التجارية:

- حدد مكان اقتناءك لسلع المواد الغذائية (حسب الأكثر تعاملا معها):

-وسط المدينة ☐ -الحي الذي تسكن فيه ☐

-مكان اخر (اسم اسمه) ☐ .....

- حدد مكان اقتناءكم للسلع الخضر و الفواكه حسب الأكثر تعاملا معها:

-وسط المدينة ☐ -الحي الذي تسكن فيه ☐

السوق الأسبوعي ☐ -مكان اخر (اسم اسمه) ☐ .....

- حدد مكان اقتناءكم للملابس وباقي الحاجات حسب الأكثر تعاملا:

-طريق بابار ☐ -النواة القديمة ☐

-اخر (حدد اسمه) ☐ .....

3-1 علاقة السكان بالوظيفة الخدمية(التجهيزات):

- هل مكان استخراج مختلف الوثائق الإدارية قريب منكم

نعم ☐ لا ☐

- هل لديك أطفال في سن التمدرس نعم ☐ لا ☐

اذا كان نعم فهل المدارس قريبة منهم ☐ بعيدة ☐

ملخص

يساعدنا تحليل التحولات الحضرية في فهم عملية إعادة التركيب المجالي، باعتبار هذه العملية تؤدي إلى ظهور مورفولوجية جديدة في المدينة. من أجل التعرف على عملية إعادة تركيب المجالات الحضرية وإبراز أهم مظاهرها وفهم الأسباب التي تؤثر على نوعيتها، سنسلط الضوء على مدينة خنشلة الواقعة في الشرق الجزائري، والتي عرفت عملية إعادة تركيب لمجالها الحضري في السنوات الأخيرة بفعل النمو الحضري المتزايد، والتي نتج عنها بروز تحولات حضرية، وتغير في مورفولوجية المدينة.

تعتمد هذه الدراسة على تحليل المجال العمراني لمدينة خنشلة منذ نشأتها، من خلال دراسة التحولات الحضرية ومورفولوجية المدينة، بمساعدة خرائط تم تصميمها باستخدام برنامج ARCGIS، وكذلك برنامج $SphinxPlus^2$ الذي ساعدنا في تحليل أدوات البحث وهي الاستمارة الاستبيانية والمقابلة والتي وجهناها للفاعلين الذين رأينا أن لهم دور في عملية إعادة التركيب المجالي.

أظهرت النتائج أن التوزيع العشوائي لعملية إعادة التركيب المجالي في المدينة كان له نتائج سلبية ظهرت في المورفولوجية الجديدة للمدينة والتحولات العمرانية.

الكلمات المفتاحية: إعادة تركيب المجال، تحولات حضرية، مورفولوجية جديدة، مدينة خنشلة، الفاعلين.

Abstract

The analysis of urban transformations helps us to understand the process of spatial recomposition, as this process leads to the emergence of a new morphology in the city.

In order to identify the process of urban recomposition spaces and highlight their most important manifestations and understand the reasons that affect their quality, we will shed light on the city of Khenchela located in the east of Algeria, which has known a process of recomposition its urban space in recent years due to the increasing urban growth, which resulted in the emergence of Urban transformations, and changes in the morphology of the city.

This study depends on the analysis of the urban area of Khenchela city since its inception, through the study of urban transformations and morphology of the city, with the help of maps designed using the ARCGIS program, as well as the SphinxPlus2 program, which helped us analyze the research tools, which are the questionnaire and the interview, which we addressed to the actors who saw that they have a role in the spatial recomposition process.

The results showed that the random distribution of the spatial recomposition process in the city had negative results that appeared in the new morphology of the city and urban transformations.

Keywords: urban recomposition, urban transformations, new morphology, Khenchela, actors.

.

Résumé

L'analyse des transformations urbaines nous aide à comprendre le processus de recomposition spatiale, car ce processus conduit à l'émergence d'une nouvelle morphologie dans la ville.

Afin d'identifier le processus de recomposition des espaces urbains et de mettre en évidence leurs apparences les plus importantes et de comprendre les raisons qui affectent leur qualité, nous allons mettre en lumière la ville de Khenchela située à l'est de l'Algérie, qui a connu un processus de recomposition de son espace urbain au cours des dernières années en raison de la croissance urbaine croissante, ce qui a entraîné l'émergence de transformations urbaines, et des changements dans la morphologie de la ville. Cette étude dépend de l'analyse de l'espace urbain de la ville de Khenchela depuis sa création, à travers l'étude des transformations urbaines et de la morphologie de la ville, à l'aide des cartes conçues à l'aide du programme ARCGIS, ainsi que du programme SphinxPlus2, qui nous a aidé à analyser les outils de recherche, qui sont le questionnaire et l'entretien, que nous avons adressés aux acteurs qui ont vu qu'ils ont un rôle dans le processus de recomposition spatiale.

Les résultats ont montré que la distribution aléatoire du processus de recomposition spatiale dans la ville a eu des résultats négatifs qui sont apparus dans la nouvelle morphologie de la ville et les transformations urbaines.

Mots-clés : recomposition de l’espace, transformations urbaines, nouvelle morphologie, Khenchela, acteurs.